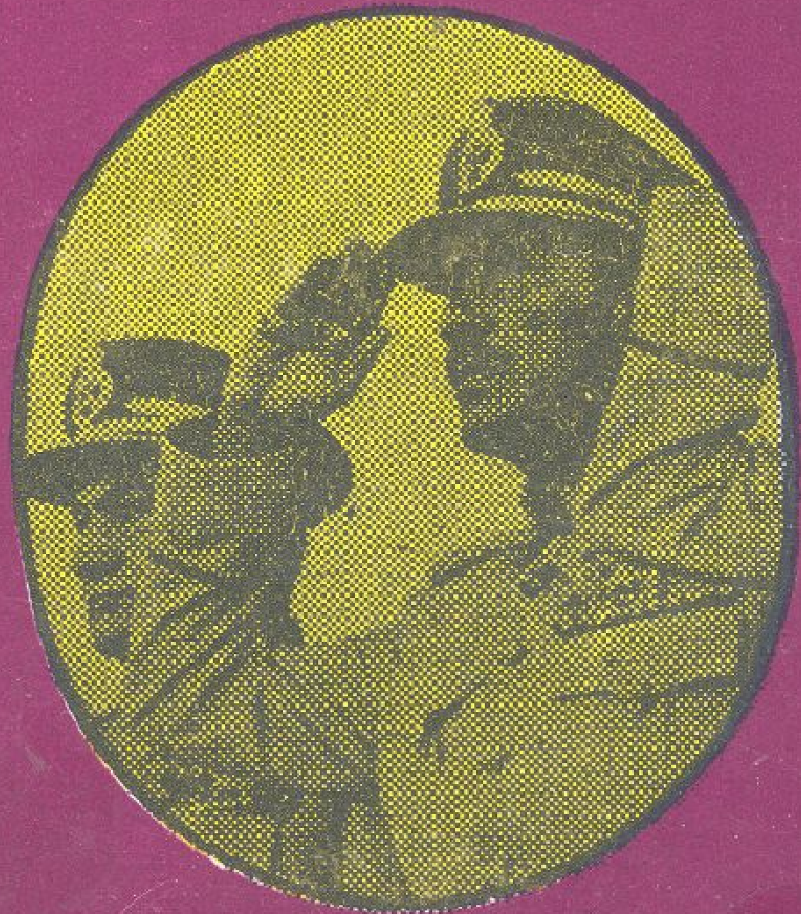
جمهورية مصر العربية
وزارة الإعلام
الهيئة العامة للاستعلامات
كتب مترجمة (٧٨١)

L'Egypte des rupture

L'ère Sadate,
de Nasser à Moubarak

Pierre Mirel

Les Grands
Documents de



Sindbad

منى ناصيف

ـصر .. المتغيّرات الحادة

تأليف : بيّير ميريل

مصر والمتغيرات الحادة



الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

الى اصدقائى المصريين

جنـــازة فى الصحــــراء

القاهرة فى ٦ اكتوبر ١٩٨١ . جلس الرئيس السادات ، مرتديا الــزى العسكرى الازرق كقائد أعلى ، وقد غطت النياشـــين صدره ، فى الصــف الاول من المنصة الرسمية بساحة مدينة نصر . فاليـوم يوافق العيد الثامن لذكرى عبور القوات المسلحة المصرية المظفرة قناة السويس ، واحتفـــــالا بهذه المناسبة يقام عرض من تلك العروض التى يؤثرهـــا الرئيس ، فتـدق الطبول ، وتتردد الاناشـــيد ، وتعزف الموسيقى ، وترفع الاعــلام وسط السفراء والملحقين العسكريين .

وقد اشادت الصحافة فى صباح هذا اليوم من جــديد « ببطل مصر ، ورجل الســـلام » ، وعظمته الشعارات والصـــور الضخمة ، ومجدته اقواس النصر التى نصبت لتكون قبـــة شرف له فى الميادين الكبرى ، واحتفت بــه جماهير غفيرة ، مما جعل السادات يفتن بسحر السلطة .

ففى هذا اليوم ــ السادس من أكتوبر ــ يتأهب الرئيس لاستعراض القوة الجــديدة لمصر ، والاسلحة التى ارسلتها الولايات المتحـــدة مؤخرا ، وكان الفريق أبو غزالة وزير الدفاع قد عـــاد لتوه منهـــا بعد أن قـــدم آيات الشـــكر على مســـاعدتها العســـكرية . وجلس بجـــوار الســـيد الرئيس محمد حسنى مبارك ، قائد القوات بزيه العسكرى ، وكبـــار رجـــال الدولة . وعلى مقربة منـــه أيضا جلس الامير تيمور من سلطنة عمـــان وســـــفير السودان ، وهمـــا البلدان الوحيدان اللذان ظلا يناصران مصر فى مواجهـــة الاعصار العربى . وفى طرف قصى من المنصـــة جلس سفير دولة اسرائيـــل ، عدوة الامس ، التى لايزال أشقاء مصر العرب فى حالة حرب معهـــا .

الساعة الآن الواحـــدة وثلاث دقائق بعد الظهر ، الرئيس يشاهد ، وقد بدت على وجهه أمارات الارتياح ، مرور الطائرات الميراج ، بينمـــا عرض المدفعية مستمر . وفجـــأة تتوقف عربة نقـــل ، وينزل منهـــا ســـتة رجال يحملون البنادق سريعة الطلقات ، ويندفعـــون نحـــو المنصة وهم يطلقـــون نيران أسلحتهم على الجالســـين فى الصـــف الاول ، ولم تســـتغرق العملية الانتحـــارية ، التى تم اعدادها بدقة متناهية ، ســـوى دقيقة واحـــدة .

وسقط الرئيس محمد أنور السادات فى بركة من الدماء ، بين الفريق أبو غزالة ونائب الرئيس حسنى مبارك اللذين نجيا بأعجوبة . هكذا اغتال الملازم خالد الاسلامبولى الرئيس الثالث لجمهورية مصر العربية .

وتمر اربعة أيام على حادث الاغتيال ، وفى نفس المكان تهبط طائرة هيلكوبتر ، وسط ترتيبات عسكرية ضخمة ، حاملة على متنها رفات الرئيس الذى نقلته من مستشفى المعادى . لقد حدث قبل هذا اليوم بأحد عشر عاما ان استغرق تشييع جنازة الرئيس جمال عبد الناصر ساعات طويلة ، فى محاولة اختراق شوارع القاهرة التى ماجبت بشعب جريح خرج يعبر عن مصابه الفادح .

اما فى هذا اليوم العاشر من أكتوبر عام ١٩٨١ فقد ضرب ثلاثة آلاف جندى من رجال المظلات حصارا حول مدينة نصر وعكفوا على مراقبة منازلها وتفحص سمائها . ولكن الشعب لم يحضر لقاء الوداع . وساد العاصمة هدوء غريب ، وكانت الطائرة الهيلكوبتر قد تجنبت المرور فوقها وقطعت المسافة مباشرة من الضاحية الجنوبية الى الضاحية الشرقية . وعندما حاول بضع مئات من المصريين التعبير عن حزنهم تصدى لهم رجال الشرطة القائمين على حراسة موكب الجنازة من جمهور غائب عنها والذين غلب عليهم القلق والاضطراب ، وحاولوا دون ذلك بلا رحمة .

ترى هل جعلت حالة الطوارىء — التى اعلنت يوم السادس من أكتوبر والتى تفرض على المصريين التزام ديارهم — هذا الشعب العفوى الحساس حبيس الحركة ؟ أيا كانت الاسباب . فانها لا تغير شيئا فى هذا الفراغ المغريب . فلا انفجرت القاهرة فى البكاء ، ولا سقطت فى براثن اليأس وبدا كما لو ان الشعب قد أصيب بداء لم يعرفه من قبل ، هو « اللامبالاة » ودفن السادات على عجل كما لو كان رئيس دولة بلا شعب . حقيقة ان جميع المراسم اللائقة بسيد مصر قد تمت ، ولكن فى غيبة العالم العربى — اذ كان الرئيس نميرى فقط هو الذى حضر فضلا عن وفد اسرائيلى كبير وثلاثة رؤساء أمريكيين سابقين ، مما يشير الى مدى العزلة التى كانت تعيشها مصر وضآلة ما كانت تحظى به من مساندة . لقد شيع جثمان السادات الرسميون المصريون الذين لم تواتهم الشجاعة لمنعه من انتهاج سياسته ، والقادة — المغربيون الذين عجزوا ولم يشاءوا ان يفتحوا أمامه آفاقا جديدة للتنمية والسلام فى مصر بعد المبادرة التى قام بها فى سنة ١٩٧٧ .

فلنذكر القدس فى ١٩ نوفمبر ١٩٧٧ ، أمام أعين الاسرائيليين المشدوهين الذين لا يكادون يصدقون ما يحدث — وملايين المشاهدين على

شاشات التليفزيون ، يطأ رئيس دولـة عربيـة هـذه الارض التى تزعـم اسرائيل انها صاحبة الحق فيهـا دون الفلسطينيين . ازاء لفتة السـادات هذه ، وخطابه الذى ألقاه فى الكنيست لم يصدر أى رد فعـل يمكن أن يعزز الامـل ، ويحـول صدمة الرحلة الى وعود للسـلام . فلم يقـدم مناحم بيجين ، الذى لم يتزحزح قيد انملة عن مواقفه الاكثر تشـددا ، سـوى تبرير لاقامة الدولة العبرية ، دون أن يشـأ أن يعترف بالطرف الآخـر الذى اقتلعت جذوره واغتصبت حقوقه ، أو حتى أن يمـد له يده . فهل يمكـن أن نندهش بعد كل هذا اذا ما تبـدد الامل الجامح « للرحلة التاريخية » بنفس السرعة التى ولدت بها ؟

وفى الحقيقة فان موقف اسرائيل منذ عام ١٩٧٤ ، وموقف بيجين منـذ توليه السلطة ماكان لينبىء بأن الامـور ستنمو نموا مغايرا . ولكن الامـل كان معقودا فى أن يتمكن الرهان بما انطـوى عليه من جرأة من تغيير وجـه القـدر . غير ان هذا لم يحـدث ، وما كان ليحـدث . وعلى الرغم من هذا الفشـل ، واصـل الرئيس تنفيذ خطته ليجـد نفسه بعـد قليـل فى طريق مسدود ، وقد وقع فى فخ السلام الذى نصبه لنفسه ، هذا السـلام الذى ادى الى عزلة مصر لان الاوراق العربية كانت قد طرحت جميعها على مائـدة اللعبة المصرية .

وكانت استراتيجية الرئيس فى مجال التنمية قد ولـدت — هى الاخرى — شعورا بالمرارة بأكثر مما أثارت شعورا بالاغتباط . فقد كانت العـودة الى الاخـذ بنظام حـرية التجارة بكل ما يعنيه هـذا من انفتـاح اقتصـادى طالما اشـيد بمآثره قد أحيت آمالا كبيرة فى وادى النيـل سرعان ما تبـدد معظمها ، واتضح انها مجرد سراب . وعندما شيعت جنازة الرئيس فى الصحراء كان الشـارع الواسـع الذى لا يؤدى الى أى مكان سـوى الى النصب التذكارى السـادس من أكتـوبر ولمنصـة العرض ، أعجب تصـوير لمصر السادات ، فعلى مدينة وبلد محطمين (الصق) اقتصاد أعرج غير متكامل ، الا ان الرئيس كان يرفض الاستماع الى النقد ، مكمما أفـواه الشخصيات المشتركة فى اللعبة السياسية التى أثارها شخصيا ، ومن ثم عرض نظـام حكمه للعودة الى استخدام العنف ولا سيما ان مصر باتجاهها الجاد نحو الغرب قد فقدت وجهتها الروحية واذا بالسـادات وحيـدا على المسرح السـياسى الخاوى . فهل تراه لن يكون سـوى بطل لحرب اكتـوبر ؟ . لقـد حـدد لنفسه موعدا مع التاريخ ، ولكنه فشل فى اقرار السلام « العادل والشامل » لانه وقع على السـلام بأى ثمـن من أجـل انتشـال مصر من مآسـيها الاقتصـادية .

السـلام بأى ثمن

انتصار السـادس من أكتوبر

٥ يونيو ١٩٦٧ « الصدمة والجروح »

لكم تبدو بعيدة أحلام عامى ١٩٥٦ و ١٩٦٢ مع حلول مساء ٥ يونيو عام ١٩٦٧ • ان مصر ، التى احتلت أرضها ، وتعرضت للمهانة والانكسار يجب أن تبقى على قيد الحياة وتناضل •

لقد وعد عبد الناصر شعبه بأمرين : التنمية الاقتصادية السريعة التى تضمن الرخاء ، والقوة العسكرية التى تجنب البلاد تكرار عار ١٩٤٨ •

وفى الخامس من يونيو ، انهار الحلم وتبددت الوعود باحلال الرخـاء ، ليحل محلها مزيد من التضحيات ، لقد أتت الهزيمـة على ركيزتين من ركائز ناصر : قناة السويس ، وسلاح الطيران • فبعد انقضاء مائة وثلاثين عاما على عهد محمد على ، لايزال امتلاك القوة العسكرية والصناعية أمرا محظورا على مصر • فكان هدف الجيش الاسرائيلى المحدد هـو تحطيم مصر وذلك باحتلال سيناء والقضاء على عائد مصر من قناة السويس •

ان مواجهة مثل هذه المشكلات ، والبقاء فى الحكم رغم الهزيمة من الامور العسيرة ، فقلة قليلة من أنظمة الحكم هى التى صمدت أمام النكبات العسكرية ، بيد أنه فى مصر ، وعلى عكس ذلك ، تدفقت مئـات الآلاف من المواطنين يومى ٨ ـ ٩ يونيو ، الى شوارع العاصمة لتناشد الرئيس العودة الى السلطة • ان العالم سيذكر هذا الشعب العظيم الواثق الخطى ، وهذه المواقف التى أثارت عجب العالم أجمع •

ولعل استدعاء البطل الذى لا منجى الا به من اليأس والخوف من الفراغ ، لم يكن بالتأكيد سوى رد فعل شعبى استهدف حماية هذه الأمة الجريحة ، فكيف يتأتى له أن يغفل وجود العدو على القناة ؟ ان لهذا التلاحم قيمة رمزية استعدادا لأيام قادمة من النضال • ولم يكن اليأس هو السبب الوحيد لهذا النداء الجامح ، فالشعب بهتافه باسم عبد الناصر ـ رغم كل ما عانى منه من الفشل والأخطاء ـ انما كان يحيى الرجل الذى بعث شعوره وأوقظ وعيه خلال خمسة عشر عاما •

ومع ذلك فقد فشلت الناصرية اذ مزقتها المتناقضات التى حفلت بهـا والمشاكل الداخلية التى كانت مسرحا لها ، واصطدامها ببيئة دولية تعـادى الاشتراكية العربية وعدم الانحياز • وكانت خيبة الأمـل الناجمة عن ذلك

عميقة ، وبدا العالم العربي وكأنه يستيقظ من كابوس ، ووجد نفسه خسائر القوى ، مذهولا أمام فداحة النكبة ، ومصابا في كرامته • لقد كانت اقامة دولة اسرائيل بمثابة اعتداء غربي حقيقي شعرت به الشعوب العربية عقب تحررها من نير الاحتلال • وكان اعتداء ٥ يونيو بمثابة خنجر غرس في قلب مصر ، ومنذ ذلك الحين بدأ عهد اليأس والمهانة ، وأخذ المجتمع فى البحث عن قيم أخرى يستعصم بها بعد أن فقدت الناصرية وجودها ، ولم يبق أمام الكثيرين سوى العودة الى الاصول والمنابع أى الى ما سبق هذا التغلغل الغربى الحديث — لان الناصرية كانت مبنية على التنقيــة والاشــتراكية العــلمية — أى الاعتصام بالاسلام الذى ظل يقينا فى وقت انهارت فيه القيم • ولم يكن ثمة بديل ، لان نظام الحكم قد حرص على توحيد المجتمع وحظر أية معارضة • وكانت هزيمة ١٩٦٧ ، بلا شك ، بداية لحركة وئيدة نحو العــودة بالمجتمع الى القيم المتوارثة واحياء القيم الدينية والتعاليم الاسلامية .

وكان الفراغ كبيرا ، ولا سيما ان الوحدة السياسية قد فشلت تحت لواء القومية العربية التى أفسحت مكانها لقومية اسلامية ديناميكية بدأت المملكة السعودية — وملكها الملك فيصل — تحمل لواءها ، وأصبحت القومية « اسلاما أمميا » طبقا لتعبير حسنين هيكل — الصحفى الكبير الذى كان رئيسا لتحرير صحيفة الأهرام وموضع ثقة ناصر — وسرعان ما أصبحت الحمية الاسلاميــة تعبيرا عن « الأحلام القومية المحطمة » ، ورفع الستار فجأة عن حقيقة مأساوية تعين منذ ذلك ادراكها وتقبلها ، فلم يعد الأمر بالنسبة لمصر يتعلق بمساندة القضية الفلسطينية فحسب ، بل أيضا باستعادة سيادتها السليبة على سيناء •

وبالنسبة لعبد الناصر ، كان تقبل هذا الوضع الأليم يعنى أولا قبول مساعدة أولئك الذين كان يصفهم فى الماضى « بالاقطاعيين والرجعيين » • أولئك الذين حاربهم فى اليمن بصورة غير مباشرة • لقد فرضت الحاجة الى المساعدات والعملات الصعبة ، التصالح العربى الذى تم فى مؤتمر الخرطوم فى شهر سبتمبر عام ١٩٦٧ ، حيث وافقت مصر على سحب قواتها التى تورطت فى جبــال اليمن ، وحصلت فى المقابل على مساعدة مالية سنوية قدرها ٢٧٥ مليون فرنك من المملكة العربية السعودية وليبيا والكويت ، لتعويضها عن خسائرهــا المترتبة على اغلاق قناة السويس • ولكن كيف يمكن مواجهة اسرائيل بجيش مندحر وبلد مفلس ؟ واذا كان عبد النــاصر يوافق على أن تجرى موسكو مفاوضات مع واشنطن بشأن نزاع الشرق الأوسط فهو رفض كلية أى حــل وسط بخصوص الأراضى المحتلة وحقــوق الفلسطينيين . كما أن رفضه خوض حرب شعبية ضد اسرائيل بعد أن جالت هذه الفكرة فى خاطره لفترة من الوقت قد حد من هامش مناوراته • وارتكزت الخطة التى اعتزم انتهاجها على ثلاث نقاط كانت فى حد ذاتها أشواطا يتعين عليه اجتيازها ألا وهى :

موقف دفاعى فى البداية ، ثم عمليات ردع نشطة ، واخيرا تحرير الأراضى التى تقع تحت الاحتلال الاسرائيلى •

وتأكد الموقف الدفاعي بوضوح في قمة الخرطوم حيث أجاب الرؤساء العرب بـ « لا » على ثلاثة أمور : لا للاعتراف باسرائيل ، ولا للمفاوضات المباشرة مع الدولة العبرية ، ولا للسلام مع هذه الدولة قبل انسحابها من جميع الأراضي المحتلة .

وكان ذلك معناه اغلاق الطريق امام الحل الذي تبنته الامم المتحدة بعد هذا التاريخ بشهرين في قرارها الشهير رقم ٢٤٢ الصادر في ٢٢ نوفمبر . فهذا القرار وان كان قد ادان — « حيازة الاراضي عن طريق القوة » وطالب اسرائيل بالانسحاب من الاراضي التي احتلتها واعلن حق كل دولة بالمنطقة في العيش في سلام « داخل حدود آمنة ومعترف بها بمنأى عن التهديدات أو استخدام القوة » ، الا انه لم ينظر الى المأساة الفلسطينية الا على انها « مشكلة لاجئين » ، ومن ثم لم توافق عليه منظمة التحرير الفلسطينية وكذلك فعلت سوريا حتى عام ١٩٧٣ ، في حين وافقت عليه فضلا عن اسرائيل ، مصر والاردن مخالفتين بذلك تعهداتهما في مؤتمر الخرطوم ، وفي الحقيقة فان مجال الاختبار كان محدودا مع وجود العدو على الضفة الشرقية لقناة السويس .

وكاد باب المفاوضات جديرا بأن يطرق . وبالفعل شرع السويدي جونار يارنج ، وسيط الأمم المتحدة ، في بدء حوار بين الاطراف المتنازعة في محاولة لتطبيق القرار .

وسرعان ما اتضحت الامور على حقيقتها ، وفشلت « مهمة يارنج » لرفض إسرائيل الجلاء عن الاراضي التي احتلتها في شهر يونيو ، ولرفض الطرف العربي من جانبه بدء اية محادثات طالما ظل جيش العدو مرابطا في الاراضي العربية . وبعد اكتمال المرحلة الاولى ، واعادة تكوين الجيش المصري ، رأى عبد الناصر ضرورة طرق المرحلة الثانية وهي الردع النشط فخرق وقف اطلاق النار يوم ٢٣ يوليو ١٩٦٩ ، وقذف بقواته في « حرب أستنزاف » وجهت ضربات قاصمة الى الخطوط الاسرائيلية ، ولكنها كبدت مصر ايضا أفدح الخسائر ، اذ قصفت اسرائيل عدة مرات مدن قناة السويس ، اضطرت مصر بعدها الى اخلاء هذه المدن من سكانها البالغ عددهم نحو ٥٠٠ الف نسمة نزحوا الى ضواحي الاسكندرية والعاصمة ، في الوقت الذي عمد فيه طيران العدو الى شن غارات عديدة في عمق وادي النيل .

ورغم فشل حرب الاستنزاف الا انها هيأت لعبد الناصر حجة قوية لأن يطلب من الاتحاد السوفيتي مرة أخرى أمداده بأسلحة متطورة كان يرفض حتى وقتئذ تزويد مصر بها .

واخيرا وخلال زيارة سرية قام بها عبد الناصر الى موسكو في نهاية يناير ١٩٧٠ وافق الاتحاد السوفيتي على امداد مصر بصواريخ ارض/جو من طراز

سام ٣ . وبعد انقضاء ثلاثة أشهر على ذلك بدأت عمليات التسليم . وحضر خبراء لتدريب العسكريين المصريين على استخدام هذه الاسلحة ولاقامة حائط حقيقى من الصواريخ أقرت اسرائيل بفاعليته البالغة فى اكتوبر ١٩٧٣ .

ومع ذلك لم تكن مصر مستعدة بعد لشن « معركة التحرير » فقد كان عليها تحديث الجيش وتطويره على نحو افضل ، واتمام تدريب الطيارين واعداد الجبهة . فكيف يتأتى لها ذلك تحت نيران مدفعية العدو ؟ وهكذا تقررت العودة الى وقف اطلاق النار الذى سعى اليه عبد الناصر فى ظل الحاح من جانب السوفييت .

ففى يوم ٢٣ يوليو ١٩٧٠ ووسط دهشة الجميع وافق عبد الناصر على المشروع الجديد الذى اقترحه ويليام روجرز فى ١٩ يونيو ، وتضمن هذا المشروع ست نقاط تنص بصفة خاصة على وقف اطلاق النار لمدة تسعين يوما، وبدء المحادثات وفتح قناة السويس وانسحاب القوات الاسرائيلية واستعادة مصر للضفة الشرقية على اساس القرار ٢٤٢ واستئناف مهمة يارنج . وبعد هذا القرار كانت كلمة واحدة تلخص الشعور الذى ساد الاوساط الفلسطينية الاكثر تشددا الا وهى « الخيانة » ، لانه وان كانت مصر فى حاجة الى مهلة لدعم قدرتها العسكرية ، الا ان خطة « روجرز » كانت تمثل عودة صارخة للولايات المتحدة الى مسرح أحداث الشرق الاوسط . فقد كان عبد الناصر يدرك — كما ذكر حسنين هيكل(١) ، ان عليه استخدام السوفييت لاخضاع الامريكيين ، مع حسابه لابعاد عمل قد يؤدى ، بعد حين ، الى « اخراج موسكو من اللعبة » . واليس هذا ما حدث فى النهاية فى أعقاب حرب ومفاوضات انتهت تقريبا الى تنفيذ مشروع روجرز ؟ للوصول الى هذه المرحلة ، اقتضى الامر خوض حرب أكتوبر بعد فترة عصيبة عاشتها مصر .

---

(١) كتاب « أبو الهول والقوميسير » باريس — ١٩٧٨ ، دار نشر جون افريك .

حالة اللاحرب واللاسلم

وتوفى عبد الناصر فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ متأثرا بأزمة قلبية ، وترك لخليفته موقفا عصيبا يتمثل فى جيش أعيد بناؤه جزئيا ، ولكنه ليس على استعداد لشن هجوم بعد ، وفى مفاوضات مجمدة لاطائل من ورائها . أى خلف له حالة « لا حرب ولا سلم » وكان هذا التعبير ، الذى راج استعماله حينذاك ، يفسر المعضلة الشديدة التى كان يتعين على السادات مواجهتها . ولم يكن أمامه من خيار آخر سوى السير فى نفس الطريق الذى رسمه الرئيس . وهو البحث عن حل سلمى وفى نفس الوقت مواصلة الاستعدادات العسكرية . وهذا ما اكده يوم الرابع من فبراير ١٩٧١ مجددا لنفسه « مسئولية واحدة هى تحرير جميع الاراضى » وهى مسئولية « تهون فى سبيلها كل التضحيات أيا ما كانت قسوتها » . وبعد ان جدد قرار وقف اطلاق النار ، رفض مجرد اعادة فتح قناة السويس بغية المطالبة فى المقابل « بتسوية شاملة » . ومع ذلك ذهب الى حد الوعد بتوقيع اتفاقية سلام مقابل الجلاء عن الاراضى المحتلة عام ١٩٦٧ . ولكن من ذا الذى كان يصدق حينذاك مثل هذا الوعد ؟ لم يصدقه الاسرائيليون — رغم انهم كانوا يشاهدون تدفق العتاد العسكرى الجديد الذى حصل عليه السادات خلال زيارة سرية قام بها لموسكو فى أول مارس ؛ ولا الولايات المتحدة التى لم تقدر بعد الرئيس الجديد حق قدره . ولا حتى السوفيت الذين كانت تراودهم بعض الريبة فى السادات حتى بعد أن صاح فى بودجورنى قائلا : « ان صداقتنا ليست مسألة تكتيكية ولكنها تصور استراتيجى » .

وجاءت « ثورة ١٥ مايو » ، التى طرد الرئيس الجديد فى اطارها على صبرى زعيم اليسار الناصرى ومنافسيه لتوقظ كثيرا من الشكوك لدى موسكو ولا سيما ان البلاد كانت تمر بأزمة عصيبة . وتعثرت الاصلاحات وحل اليأس محل الامل . وفى ديسمبر استقرت مشاعر الشك فى النفوس ، فقد انتهى عام ٧١ الذى أعلن الرئيس أنه عام « الحسم » دون أن تبدأ المعركة . وعجزت الحكومة التى اتصفت بالتردد والشلل — عن « تعبئة جميع الطاقات من أجل المعركة . وعن التوصل الى اقتصاد حرب من خلال اتباع سياسة تقشف » . على عكس ما نادى به رئيس الوزراء عزيز صدقى . وفقدت الامة الثقة وتصدعت أركان « الجبهة الداخلية » مما أسفر عن أزمة نظام حقيقية .

وكانت اية شرارة كفيلة بتفجير هذه الازمة . وهذا ما حدث عندما القى رئيس الدولة خطابا فى ١٣ يناير ١٩٧٧ ، حاول فيه أن يبرر عجز حكومته أثناء السنة الماضية « بالضباب السياسى » الذى أحدثته الحـــرب الهندية ــ الباكستانية . ووجد هذا التشبيه مجالا خصبا فى الجامعة حيث كانت تسود بالفعل الاضطرابات بسبب احلال حكومة عزيز صدقى التى عرفت بممارســة سياسة الردع محل حكومة محمود فوزى الليبرالية . وهكذا انتشرت الملصقات والنكات والرسوم الكاريكاتيرية الساخرة لتهزأ من هذه السلطة « المبهمة » ، التى سقطت فى « ضباب » نظام حكم ضعيف ومتردد . وفى ١٨ يناير تجمع آلاف من الطلبة ــ يندوون ــ بتفكك سلطة عجزت عن ان تحدد هدفها وأصــبحت اسيرة متناقضاتها . وأعلن الطلبة رفضهم « الاستسلام » ونادوا « بالتعبئة الشعبية » مطالبين « بديموقراطية حقيقية » وعلقت لافتة فى كلية الهندســـة تقول : « هزمنا مخاوفنا وصمتنا » .

فى ٢٣ يناير أعلن فى اجتماع عام لطلبة جامعة القاهرة رفض «أى حل سياسى للنزاع » ووجهت انتقادات لاذعة للمتحدثين باسم السادات من أمثال سيد مرعى ــ الامين العام الجديد للحزب ــ وعزيز صدقى وحسنين هيكل بصفة خاصة ووزعت المنشورات واخذ الشعب علما بما يجرى . وشــعرت الحكومة بالخوف وخشيت أن تمتد الحركة الى المؤسسات العمالية .

وفى ٢٤ يناير حاصرت الشرطة الجامعة ، والقت القبض على ١٥٠٠ طالب مما أسفر عن وقوع مصادمات عنيفة مع قوات الامن استمرت يومين فى شوارع العاصمة . وحاولت الحكومة أن تسيطر على الحركة بالحوار وبالاعتقــالات معا .. ومع ذلك لم تنكسر حدتها ، ففى ٢٣ مــارس القى القبض على ١٤٨ عاملا ، واصيب مائتان من جراء تدخل رجال الشرطة . وفى أول مايو تدخلت قوات الامن مرة جديدة ، مما أسفر عن قتيلين واصابة خمسين أخرين .

ولم ينته الامر عند هذا الحد ، وانما اعترى السخط الجيش ايضا . ففى يوليو القى القبض على ضباط لانهم طالبوا بالقيام بعمل ضد اسرائيل . وفى اكتوبر كان نفس المصير ينتظر ثلاثمائة ضابط وجندى بتهمة « محاولة التآمر »، وفى الوقت ذاته كان لقرار اعفاء محمد صادق وزير الحربية من منصبه أثره فى زيادة استياء العسكريين .

وكان من الواضح ان طرد المستشارين العسكريين السوفييت قبل ذلك بثلاثة اشهر لم يهدىء من ثائرة القوات المسلحة المصرية . وظهر التوتر الطائفى مرة أخرى ، كما تفجرت معارضة برلمانية فى ديسمبر ضد « التقشـــف الذى لا يستهدف سوى طبقة الموظفين » وضد الرقابة .

وانقضى عام ١٩٧٢ دون أن تخرج مصر من جمودها ، فلم تسفر محاولات الانفتاح التى اقـــدم عليهـــا رئيس الدولة عن شىء ، كما ان مهمة « الحكماء

الافارقة الاربعة الذين فوضتهم منظمة الوحدة الافريقية كوسطاء ــ قد باءت بالفشل ــ وبدأت الامة تفوق من غفوتها وتتساءل فى قلق عن كيفية الخــروج من هذه « الثرثرة فوق النيل » وهو اسم الفيلم الذى أخرجه حسين كمال عن قصة لنجيب محفوظ ولقى نجاحا كبيرا وقتئذ . لقد فقدت حكومة عزيز صدقى كل اعتبار ، ونظام الحكم ينهك قواه فى صد معارضة تقف له بالمرصاد . ولم يكن فى امكانه انكار الحقائق : فالحركة الوطنية التى بعثت من جديد توشك على الانتصار ، وهكذا عمد الرئيس فى ٢٩ ديسمبر الى الانتقال الى الهجوم فالقى القبض على زهاء أربعمائة صحفى ومحامى ونقابى ، وطرد العشرات من الاتحاد الاشتراكى وهو الحزب الوحيد « بتهمة الانحراف والتحريض واشاعة البلبلة». ولكنه عجز عن تهدئة موجة الاستياء التى سادت من جديد جامعة القاهرة حيث شكل الطلبة لجانا للدفاع عن الديموقراطية . واذا بالشارع المصرى يعود مرة أخرى فى يناير ٧٣ مسرحا لتحركات المعارضة مثلما حــــدث فى عام ١٩٧٢ وانتشرت الجماعات الدينية والشعارات الاسلامية ــ ولسوف يظل ولمدة طويلة يناير ١٩٧٣ الشهر الذى شهد آخر حركة كبرى لليسار المصرى .

اذن لم يعد بوسع الرئيس التراجع أمام الخيار العسكرى ، فقد رســم الطلبة فى الشارع حدود الممكن والمفروض ، وأصبحت الحرب حتميــة وغدت شرطا مسبقا ضروريا لوقف حركة الرفض ، وفرصة تتيح لنظام الحكم أن يغير من نفسه ، واختبارا ممتازا للانتقال الى تنمية ليبرالية جديدة . ولولا الحرب لاطاحت بنظام الحكم الحركة الوطنية التى شهدت بعثا جديدا . وتطلب الامر القيام بعمل رمزى فى مواجهة اسرائيل يمكن أن يحقق مصالحة وطنية فى مصر ويتيح للرئيس ان يختط لها طريقا جديدا .

استراتيجية القنـــاة

ومع ذلك من كان يتصور ان الحرب يمكن أن تندلع سنة ١٩٧٢ ؟ حقيقة ان السادات وقع مع بودجورنى فى القاهرة يوم ٢٧ مايو ١٩٧١ « معـــاهدة صداقة وتعاون » ، ولكنه لم يحصل على كل الاسلحة التى طلبها رغم الزيارتين اللتين قام بهما الى موسكو يومى ٢ فبراير و ٢٧ ابريل . وفى ١٨ يوليو عندما قرر الرئيس طرد الخبراء العسكريين السوفييت الخمسة عشر الفا ، لم يخالج أحد شك فى ان مصر تعانى على الصعيد العسكرى من ورطة شديدة . وليس ثمة شك فى أن السادات كان يأمل بقراره الجرىء هذا أن يحصل على أكثر من الثناء من قبل الرياض وواشنطن .

فلقد حصل مستشاره حافظ اسماعيل بعد جولة زار خلالها كلا من موسكو ولندن وواشنطن وبون على موافقة الامم المتحدة على اعادة النظر فى مشكلة الشرق الاوسط واستئناف مهمة يارنج . بيد ان استخدام الولايات المتحـــدة — يوم ٢٦ يوليو — لحق الفيتو ضد قرار « يطالب اسرائيل بالعودة الى حدود ١٩٦٧ والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطينى » قضى على كل أمل فى اقرار السلام . ان البيت الابيض لم يأخذ العبـــارة التى اسر بها الرئيس السادات لروبرتسون ممثل الولايات المتحدة فى تشييع جنازة عبد الناصر مأخذ الجد ، حين قال « جربونى — ستجدوننى رجلا آخر » كما أن البيت الابيض لم يقدر حق التقدير قرار طرد الخبراء السوفييت . ثم ألم تكن الولايات المتحـــدة تريد بالاحرى فرض عزلة على مصر بدفعها الى معاقلها الأخيرة ؟ لقد قـــال هنرى كيسنجر لحافظ اسماعيل فى فبراير عام ١٩٧٣ فى باريس « لا أستطيع أن أفعل شيئا لمصر طالما أن اسرائيل فى موقف القوة » . وقال وزير الخارجية الامريكى أيضا فى حديث له : « لن اتدخل الا عندما يشتعل الموقف » .

اذن لقد دقت ساعة الحرب ، لان السلاح هو وحده الكفيل بفتح طـــريق المفاوضات . ولكن أحدا لم يشهد اقتراب ساعة المجابهة ، لقد سبق أن أعتقد الجميع أن هجوما وشيكا سيقع فى مايو عام ١٩٧٣ . وهو مالم يحـــدث . وأصبحت اسرائيل والمراقبون على اقتناع بعد ذلك بأن السادات عاجز عن شن الهجوم . ثم ألم يلمح السادات بأنه ذاهب الى الامم المتحدة فى اكتوبر ؟ وكانت هذه الخدع المتعاقبة تنم عن عبقرية فذة بينما كان اهتزاز الثقة فى مصداقية مصر يمثل ورقة رابحة رائعة ، وكان عنصر المفاجأة كاملا عندما انقض الجيشـــان المصرى والسورى فى شهر رمضان أى فى شهر الصيام بالهجوم على قنـــاة السويس وهضبة الجولان وبدأت حرب اكتوبر فى الوقت الذى تحتفـــل فيه اسرائيل بيوم « كيبور » وهو عيد الغفران الكبير .

وفى ساعات قلائل عبر أبناء فلاحى النيل المجرى المائى واستولوا على خط بارليف ذلك الخط الدفاعى الرهيب ، وأطاحوا بالجيش الاسرائيلى فى كل مكان وكانت الانتصارات مذهلة ، وأهتزت اسرائيل · بيد أن هذه الانتصارات كانت انتصارات هشة ، اذ لم يلبث الهجوم المضاد ان بدأ فى الوقت الذى لم تكن القوات المصرية قد أحكمت بعد سيطرتها على الممرات الثلاثة فى سيناء ، فقد ترددت القيادة فى التقدم تيقنا منها من أن واشنطن لن تسمح بالتوغل فى العمق فضلا عن أن مصر لم تحصل على طائرات الميج ٢٣ الأطول مدى التى طالما وعدتها بها موسكو والتى لم تكتمل بسببها عمليات القصف .

ولجأ الجيش المصرى الى تحصين مواقعه دون أن يتقدم وهكذا تلقى ضربة فى الصميم عندما تعرض لهجوم مضاد ساحق من قبل قوات العدو التى اخذت تتقدم نحو الجبهة الغربية بعد أن صدت القوات السورية — التى لم تساندها القوات الاردنية الا بصورة رمزية ·

فقد تمكن الجنرال شارون من اقامة رأس جسر على الضفة الغربية لقناة السويس ، مستخدما ممرا صعبا اهملت قيادة الازكان المصرية مراقبته ومستغلا المعلومات العسكرية التى أمد بها القمر الصناعى الامريكى ، فى حين قامت فرقة الجنرال « برين » — بمحاصرة الجيش الثالث المصرى · وحمل السادات الفريق الشاذلى رئيس الأركان مسئولية « ثغرة الدفرسوار » وعين محله والمعركة محتدمة اللواء الجمسى . وهكذا انتقل عنصر المفاجأة من هذا المعسكر الى ذاك ، وبفضل التدخل غير المعلن ولكن الحاسم للرئيس بومدين لدى موسكو للحصول على أسلحة تكفلت الجزائر بتسديد ثمنها ، أقام الاتحاد السوفييتى جسرا جويا هائلا أتاح لمصر ان تعوض على وجه السرعة الاسلحة المدمرة · ولكن الولايات المتحدة قامت بنفس العملية يوم ١٢ اكتوبر واذا كانت الصواريخ السوفيتية قد حققت نجاحا رائعا حيث حمت بفاعلية وادى النيل والعاصمة ، فان معركة الدبابات التى دارت فى سيناء والتى تعد اكبر معركة دبابات شهدها التاريخ لم تحسم الحرب التى أصبحت نتيجتها غير مؤكدة وازداد موقف الجيش المصرى صعوبة ، وتعين على الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة أن يأخذا بزمام الموقف لانقاذ الاوضاع واجراء المفاوضات ·

وبعد فترة مساومات بين القوتين العظميين توجه هنرى كيسنجر الى موسكو يوم ٢٠ اكتوبر · وبعد يومين وافق المحاربون على وقف اطلاق النار الذى اقترحته الأمم المتحدة فى قرارها رقم ٣٣٨ · ومع ذلك ، ومثلما حدث فى عام ١٩٦٧ لم تلتزم اسرائيل به واستغلت وقف العمليات العسكرية لتتقدم على جميع الجبهات · ويهدد بريجنيف بالتدخل ، وتوضع القوات الامريكية فى حالة تأهب · هل كان ذلك استعراض قوة لا طائل من ورائه ؟ من المرجح انه كذلك لأن كيسنجر كان مقتنعا بأنه من الخطر تضييق الخناق على الخصم

وانه من الحكمة ان يترك له باب المفاوضات مفتوحا . وفي ٢٥ اكتوبر ، أجاز مجلس الإمن التابع للامم المتحدة قرارا جديدا يفرض وقف اطلاق النار ، وينص على ايفاد قوات طوارىء دولية لفرض احترامه .

وهكذا انتهت الحرب الاسرائيلية / العربية الرابعة بعد سقوط عشرات الآلاف من القتلى ، وتدمير كميات رهيبة من الأسلحة ، انتهت هذه الحـــرب بعد أن كلفت مصر مالا يقل عن ١٥ مليار دولار . واذا كانت اسرائيل قد وصلت في عام ١٩٦٧ الى قناة السويس فقد عبرتها في اكتوبر ١٩٧٣ . غير ان عبور القوات المصرية الظافر قد حرك موقفا كان ميئوسا منه ، ورد لمصر وللعــالم العربى الكرامة والثقة والأمل . أما عن اسطورة اسرائيل التى لا تقهر فقـــد تحولت الى اشلاء ممزقة ، ودللت الحرب على ان الدولة العبرية سهلة المنال وعاجزة عن البقاء بدون واشنطن . وفضلا عن الأزمة السياسية التي تعرضت لها حكومة جولدا مائير شهدت اسرائيل أزمة نفسية ومعنوية عكست بما فيه الكفاية تأثير الهجوم العربى . وعلى أية حال فقد ترتب على هذه الحرب أن أصبح المغرب بأسره سهل المنال أمام استخدام العرب السلاح الجديد الرهيب سلاح البترول .

وظل العالم يتساءل طويلا عن خطط السادات الحربية ، وهل كان فى مقدور مصر أن تقوض بصورة أكبر أركان الجيش الاسرائيلى ومن ثم تتفاوض فى ظروف أفضل ؟ وأى الخطتين كانت أكثر حكـــمة : استراتيجية القنـــاة ام استراتيجية المرات التى تبناها الفريق الشاذلى ؟ ومع الأخذ فى الاعتبـــار ما تمثله اسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة ، وشبه اتفـــاق الدولتين العظميين بخصوص الشرق الاوسط منذ انتهاء الحرب الباردة بينهما ، يجوز لنا القول أن الجيش المصرى ما كان ليترك حتى يتوغل فى صحراء النقب . واذا كانت فيتنام الجنوبية قد أجبرت على التفاوض مع فيتنام الشمالية ثمة ما يمنع ان تتفاوض مصر مع اسرائيل ان الصفقات والمساومات هى أسلحة الدول الكبرى المسلطة على اعناق العالم الثالث ألم تكن الحرب تستهدف اساسا «فتح باب المساومات و « الوصول الى مائدة المفاوضات مرورا بأرض المعركة ، وتحريك واشنطن بواسطة موسكو » ؟ تلك كانت فكرة عبد الناصر القديمة (١) التى طبقها أخيرا السادات .. ها هو ذا « بطل العبور » يلقب بحق « الريس » ولم يعد مدينا بشىء لعبد الناصر . فقد أرست حرب اكتوبر نظام حكمه . وهنا بدأت مصر السادات تتجسد ، وهى التى تحددت معالمها الاولى فى ١٥ مايو ١٩٧١ ، وقد قطعت كل صلة لها بالماضى . وفى ظل هذه الظروف يجوز لنا القول ـ تماما

---

(١) العرب الان ـــ باريس ١٩٧٤ بقلم كاتبين مصريين باسم مستعار هو محمود حسين ـ الناشر لوسوي .

كما قالت المعارضة المصرية ـ ان حرب اكتوبر لم تكن سوى « حرب صورية » من أجل نيل شرف أرض المعركة ، وتجنب وقوع اضطرابات جديدة في القاهرة وقد قال غالى شكرى عالم الاجتماع : فبعد حالة اللا حرب واللا سلم جاءت حالة اللا نصر واللا هزيمة لان العبور العسكرى نحو الشرق أتاح الانفتاح الاقتصادى على الغرب (١) . لا شك في هذا القول .. لكن السبب والنتيجة هنا مرتبطان فأيا كانت القرارات السابقة ، لم يكن أمام مصر خيار ، فلم يكن
هنا مرتبطان فأيا كانت القرارات السابقة ، لم يكن أمام مصر خيار ، فلم يكن
يسمح بأي بديل أكيد وفعال .

---

(١) مصر ــ ثورة مضادة ــ باريس ١٩٧٩ ــ الناشر لوسيكومور .

اتفاقيـــــات على الرمال

بدأت المحادثات فى اطـــار دولى مختلف ، فقد دعم ســــلاح البترول « النظام الاقتصادى العربى الجديد » الذى شجعته الدول البترولية المحافظة، وعادت الولايات المتحدة بقـــوة الى مسرح الشرق الاوسط ، فأعادت واشنطن والقاهرة علاقاتهما الدبلوماسية فى ٧ نوفمبر ١٩٧٣ واســـفرت الاتصالات الاولى التى تمت بين المتحاربين والتى بدأت فى ٧ اكتوبر فى الصحـــــراء عن اتفاق الكيلو ١٠١ ، وهكذا تم تزويد الجيش الثالث المصرى بالمؤن ، وتمت تســوية مصير الاسرى . ومن ثم أمكن البـــدء فى المفاوضات الحقيقية التى جرت بواسطة كيسنجر عبر رحلاته المكوكية بين العواصم الثلاث ، القاهرة ودمشق والقدس . وبعد مساومات طويلة ، تم جانب منها فى مؤتمـــر جنيف فى يناير ١٩٧٤ ، ثم توقيع اتفاق فك الاشتباك الاول يوم ١٨ يناير بين مصر واسرائيل . وتعين مواصـــلة العمل أربعة أشهر أخرى ، ليكتب النجـــاح لسياسة الخطوات القصيرة التى أنتهجها كيسنجر مع سوريا والتى بمقتضاها وقعت سوريا اتفاق فك الاشتباك فى ٣١ مايو ١٩٧٤ .

ولم يكن الاتفاق المصرى ـــ الاسرائيلى الاول الذى جدد قرار وقف اطلاق النار « بمثابة » اتفاق سلام نهائى ، ولكنه يعـــد خطوة أولى نحـــو ســـلام نهائى دائم وعادل وفقا لبنـــود القرار ٣٣٨ للامم المتحدة ... وفى اطـــار مؤتمر جنيف . ومن ثم لم يتعهـــد احد بالكثير ، وانما عاد الجيش الاسرائيلى أدراجه الى الضفة الاخرى من القناة ، وانسحب الى مسافة عشرين كيلومترا، بينما فصلت بينه وبين القوات المصرية قوات الطوارىء الدولية . وكان هـــذا كافيا كى يوفى السادات بوعد قطعه على نفســـه منذ البداية فيصلح جـــزءا من المسار الاقتصادى ويمنح الثقـــة لاسرئيلى وللمستثمرين الاجانب . وهـــذا الوعد كان اعادة فتح قناة السويس . ففى ٥ يونيـــو ١٩٧٥ افتتح الرئيس وقد ارتدى زى أمير البحار الابيض القناة للملاحة رسميا وذلك فى حفـــل أعاد الى الاذهان بذخ الاحتفالات التى سبق أن اقامها الخـــديوى منذ قـــرن مضى من الزمان .

ومع ذلك لم يتضمن هذا الاتفاق اعادة سيناء لمصر . كما أن المفاوضـــات الجديدة لا تتقدم مطلقا . فجيرالد فورد الذى خلف نيكسون فى أعقاب فضيحة ووترجيت ليست لديه الســـطوة الكافية التى تمكنه من أن يفـــرض على رئيس الوزراء رابين تقديم تنازلات . واسرائيل متعنتة فى مواقفها ظنا منهـــا أن مصر التى تقف على أبواب الافلاس الاقتصادى توشـــك على الاستســـلام ... وفى ٤ سبتمبر ١٩٧٥ كللت جهود كيسنجر مرة أخرى بالنجـــاح : ووقعت كل

من القاهرة والقدس على الاتفاق الثانى لفك الاشتباك ، بيد أنه كان اتفــاقا على نفس مصر لان الصراع لن تتم تســويته بعــد ذلك بالقوة العســكرية وانما بالوسائل السلمية ، وتعهــد الطرفان بعدم اللجوء للتهديد أو استخدام القــوة أو الحصار العسكرى ضد الآخــر . ونص الاتفاق على تجديد قــرار وقف اطلاق النــار واعادة سيناء على دفعات وضمان سماح مصر بمــرور الشحنات غير العسكرية المتجه الى الاسرائيل عبر قناة السويس .

واستبد الغضب والاستياء بالعــالم العربى . ورفضت منظمة التحرير الفلسطينية الاتفاق وأدانته ، ووصفه حزب البعث الســورى بأنه « هزيمــة للنضــال العربى » لانه يضع نهاية عملية ومشروطة لحالة الحرب بصــورة تتناقض مع قررات مؤتمرات القمــة العربية فى الخرطوم والجزائر والرباط .

وفى ٣٠ سبتمبر اعلن مندوب سوريا فى الامم المتحدة رفض دمشق توقيع اتفاق خيانة يماثل اتفــاق سيناء « وحتى فى مصر انتقد العــديد من المراقبين هذا القرار وتحدث عنه حسنين هيكل فى صحيفة « نيويورك تايمز » على انه خطأ مأساوى لن يحول دون اندلاع الحــرب ولكنه يقسم العــالم العــربى » وفى الواقع فان الجبهة العربية قد تصدعت نتيجة له . واذا كانت مفاوضات السلام الاولى قد وضعت مصر من قبل فى موقف صعب فى مواجهة جيرانهــا العــرب ، ولاسيما فى مواجهــة ســوريا ، فان اتفــاق ٤ ســبتمبر كان بداية القطيعة . وبعزل مصر قضت اسرائيل بضربة واحدة على المكاسب العــربية فى حرب اكتوبر : فما الذى يستطيعه المعسكر العــربى بدون الجيــش المصرى « انها صفقة الغافلين قالها ياسر عرفات منددا بالاتفــاق الذى أعطت مصر بموجبه « الكثير مقابل الحصول على النزر اليسير » ، وفى الحقيقة كان ثمن استرداد ٦١٨٠ كيلو مترا مربعا من أرض سيناء ، التى تقرر أن تســتعيدها مصر فى فبراير ١٩٧٦ بعد تطبيق بنود الاتفاق ثمنا باهظا .

هكذا ضمنت اسرائيل السلام على جبهتها الغــربية فاستدارت تولى وجهها شطر الجبهة السورية ــ اللبنانية . أما سوريا ، التى تولاها احساس بالهجر والعزلة فتغلغلت فى لبنان لمســاندة المسيحيين المحافظين ، وخــلال شهرى يوليــو واغسطس وقعت الاحداث المأساوية لسحق معسكر تل الزعتر، وهو بمثابة « أيلول اسود » جــديد للفلسطينيين . وهكذا اختلطت الاوراق وأصبح الموقف متفجرا فى الوقت الذى استمرت فيــه الدبلوماسية المصــرية تبذل قصارى جهدها لدفع الدول الغربية للضغط على اسرائيل حتى يمكن التفاوض بشأن اقرار ســلام شامل . فتضــاعفت الاتصــالات على جميع المستويات ، وتعددت مهمات نائب الرئيس حسنى مبارك وزيارات الرئيس السادات الى الولايات المتحدة واوروبا فى اكتوبر عام ١٩٧٥ وابريل عــام

١٩٧٦ وابريل عام ١٩٧٧ ، وبذلت مصر ما فى وسعها للاقنـاع ، مادامت قد تعهدت بعدم الانتصار عسكريا .

وفى الواقع لاحت فى الافق امكانية اقرار السـلام عام ١٩٧٧ باعتراف القاهرة بحق اسرائيل فى الوجود داخـل حدود آمنة ومعترف بهـا ، وبالبيان الامريكى ــ السوفييتى عن الشرق الأوسـط ، فضـلا عن وثيقة العمـل الاسرائيلية ــ الامريكية التى أعادت دور موسكو فى عملية التسـوية ، كل ذلك بعث الأمل فى امكانية عقد مؤتمر جـديد للسلام فى جنيف .

ومع ذلك تجمد الموقف بسبب تشدد اسرائيل فيما يتعلق بالجـلاء عن جميع الاراضى المحتلة طبقا لقرار الامم المتحـدة رقم ٢٤٢ . وازداد الامـر تعقيدا ، خاصة بعد نجـاح ائتلاف اليمين الذى يقوده حزب الليكود بزعامة مناحم بيجين . وليس ثمة شـك فى أن السـادات بتقديمه التنازلات وتوقيعه الاتفاقيات كان يرمى الى طمأنة اسرائيل حتى تعترف فى النهـاية بالشعب الفلسطينى وتسـير فى طريق الحوار . وأصبح عليه فى النهـاية أن يعترف بالحقيقة : وهى ان سياسته قد باءت بالفشـل ، وانه بات يواجه رئيس وزراء صلبا ومتشددا ، نصيرا لفكرة « اسرائيل الكبرى » ، يطالب بالضفة الغربية لنهر الاردن ويشجع اقامة المستوطنات السكانية فى الاراضى المحتلة . ووقع السادات فى فخ استراتيجيته فكان لا سـبيل للفكاك منه الا بعكس التحالف أو بالمضى قدما الى الامام فى نفس الاتجاه . واختـار الحـل الثانى الذى يمر بكامب ديفيد .

كامب ديفيد أو « الحلم الامريكى »

الخوف الرهيب فى يناير

« لا للتحرر والبطون خاوية » ، « الانفتاح يتم على عاتق الفقراء » . « يسقط الخديوى » : آلاف المصريين يجتاحون شوارع القاهرة يوم الثلاثاء ١٨ يناير ١٩٧٧ وهم يرددون هذه اللعنات ، ويهتفون باسم عبد الناصر .

وفى ١٩ يناير تتزايد أعداد المتظاهرين وسط العاصمة ، ولا تلبث أن تتحول المظاهرات الى اضطرابات ، فتدمر واجهات المحلات وتنزع لافتات الاعلانات وتنهب اللوحات الدالة على سياسة الانفتاح أو تدمرها . وسرعان ما تنتقل العدوى الى مدن الدلتا الكبرى ووادى النيل التى تتفجر فيها ثورة الحقد وانتفاضة الكرامة : هكذا يصوت الشعب فى الشارع ضد الانفتاح الاقتصادى الذى يعانى منه .

وأسباب هذا العنف بسيطة : فبمطالبة الحكومة المصرية بالغاء الدعم على السلع الاساسية رفع دائنو مصر الاسعار بنسبة تتراوح ما بين ١٥ الى ٤٥ ٪ . ولم تكن الطبقات المدقعة فى الفقر لتقبل مثل هذه القرارات ، وهى التى كتب عليها أصلا الكفاف فى العيش . فكان العمال وصغار الموظفين البؤساء فى المدن الكبرى هم الذين نزلوا تلقائيا الى الشوارع لدى الاعلان عن قرارات رفع الدعم . وظن السادات فى البداية — باعتراف احد المقربين له — أنه يواجه « مؤامرة شيوعية » واتهم « المخربين الشيوعيين المتحالفين مع ادعياء الناصرية والمتعصبين الدينيين » بمحاولة « قلب نظام الحكم » ولم تمض بضعة أيام — وفى ٢٣ يناير — حتى عاد فاعترف بخطأ تقديره واستخدم تعبير « رد الفعل الشعبى الطبيعى » لأن « الطبقات الشعبية هى التى تتحمل الجزء الاكبر من العبء الاقتصادى » وعليه أمر بابقاء الدعم — بل — ورفع أيضا مرتبات القطاع العام بنسبة ١٠ ٪ .

واضطرت السلطات لاعادة النظام فى المدن الى الاستعانة برجال المظلات وسلاح المدرعات بالجيش ، وأسفر ذلك عن ٧٩ قتيلا منهم فى القاهرة وحدها ٤٤ قتيلا بالاضافة الى ٨٠ جريحا . وألقى القبض على ألفى شخص . وكان ذلك بمثابة تحذير شديد فى الوقت الذى كانت فيه الحكومة تواجه مشاكل اقتصادية صعبة تتمثل فى : ٥ر٣ مليار دولار نفقات عسكرية لسنة ١٩٧٧ ، وعجز فى ميزان المدفوعات بلغ ٥ر٢ مليار دولار ،

وزيادة فى العجز التجارى خلال عامين بنسبة ٤٠ ٪ ، وتكريس ما يقرب من ٥٠ ٪ من الميزانية العامة للدولة للدفاع . فكانت مصر فى حاجة ملحة لاقرار السلام حتى يمكنها تخفيض الميزانية العسكرية واجتذاب الاستثمارات الاجنبية . وعلى اية حال لم تكن أحداث الشغب التى وقعت فى شهر يناير سلبية بالنسبة الحكومة : فهى قد نبهت المملكة العربية السعودية ودول الخليج والولايات المتحدة الى الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها اقتصاد مصر ، وبذلك دفعت تلك الدول الى الضغط على اسرائيل للتفاوض من أجل اقرار سلام مشرف ، والى زيادة مساعداتها المالية للقاهرة .

فالوضع الاقتصادى لمصر بات منذ عام ١٩٦٧ يؤثر تأثيرا كبيرا على تطور سياستها الخارجية . وابتداء من عام ١٩٧٤ وبصفة خاصة عقب احداث الشغب فى عام ١٩٧٧ لعب الاقتصاد دورا اساسيا ووجه الديبلوماسية باكملها . فمن أجل الحصول على القمح الامريكى وعلى خطة مارشال لمصر « التى يتمناها السادات كان يتعين عليه اقرار السلام مع القدس . والسلام فى هذه الظروف يمر بواشنطن . لقد ارتبط الاقتصاد والسياسة هنا ارتباطا وثيقا . ولم ينس السادات أبدا العبارة التى ابر بها كيسنجر لحسنين هيكل فى لقاء لهما اذ قال له : « ان كل ما يستطيع السوفييت تقديمه لكم هو الأسلحة . أما نحن الأمريكيين ، فاننا نستطيع أن نمنحكم السلام » .

وبذلك أدت الازمة الاقتصادية الى زيارة القدس مثلما دفعت أزمة نظام الحكم عام ٧٢ — ١٩٧٣ الى خوض حرب اكتوبر .

اهى « رحلة السلام » أم « الخيانة » ؟

« اذا كان لنا أن نناقش جوهر القضية وأساسها بغية تحقيق السلام الدائم ، فلابد لنا من أسلوب جديد تماما . أسلوب يتخطى مرحلة الشكليات والاجراءات ، ويكسر حاجز عدم الثقة المتبادلة » حتى لا نعود للدائرة المغلقة والطريق المسدود » . هكذا كتب السادات فى مذكراته « البحث عن الذات » . وكان هذا الاسلوب الجديد يتمثل — فى نظره — فى تقبل الطرف الآخر وفى الحوار المباشر . وبعد سقوط جدار الحرب والدعاية فى اكتوبر عام ١٩٧٣ ، مثلما شرح ذلك فى الكنيست لم يبق أمامه سوى جدار آخر « الحاجز النفسى » ... جدار الشك والرفض الذى كان مفروضا أن تحطمه رحلته هذه . الا أن هذه الرحلة سرعان ما أثارت استنكار كثير من العواصم العربية حيث لم تتردد فى دمغها بأنها « خيانة من القاهرة » تماما مثلما فعلت العواصم العربية قبل ذلك بسبع سنوات عندما وافق عبد الناصر على خطة روجرز .

هذا على الرغم من أن الخطاب الذى القاه السادات فى الكنيست لم يتضمن ما يتم عن هذه الخيانة . بل على العكس صرح الرئيس قائلا : « اننى لم اجىء اليكم لكى أعقد اتفاقا منفردا بين مصر واسرائيل .. اننى لم أجىء اليكم لكى اسعى الى سلام جزئى » . واذا كان قد اكد على حق اسرائيل « فى أن تعيش فى حدودها مع جيرانها العرب فى أمن وأمان وفى اطار كل ما ترتضيه من ضمانات « فقد ذكر جهارا بالشرط الاول الذى يتمثل فى « اعادة كاملة لجميع الاراضى المحتلة بما فى ذلك القدس العربية ... لانه ليس هنك سلام يستقيم أو يبنى على احتلال أرض الغير » .. « ان السلام لا يمكن أن يتحقق بغير الفلسطينيين وأن المشكلة الفلسطينية هى قلب الصراع وجوهره » . أما بيجين فلم يدر بما يرد على ما عرض عليه من عرض السلام والاعتراف مقابل الجلاء عن الاراضى المحتلة فى عام ١٩٦٧ ومنح « حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى بما فى ذلك حقه فى اقامة دولته » ولم تخرج كلمته عن اطار التباكى على مآسى الشعب اليهودى وتبرير العودة الى فلسطين وانشاء الدولة العبرية مما اثار خيبة أمل كبيرة .

اذن فالرئيس المصرى لم يتخل عن أى من المواقف العربية ، ولكن اسرائيل ادركت أن مصر ستقدم على أى شىء مقابل الحصول على السلام . لذلك كانت ذات رحلة الرئيس وليست آراؤه هى موضع الشبهة : لانه يعترف بالدولة العبرية كأمر واقع بينما لا تزال الضفة الغربية محتلة ، وبينما يطالب بيجين بضمها خسر السادات ورقة من افضل أوراقه . لقد جاءت « رحلة

السلام » اما سابقة لأوانها جدا او متأخرة جدا . ومع ذلك استقبل سكان القاهرة الرئيس استقبالا حافلا لدى عودته من القدس . واذا كان اليسار المصرى هو الحزب الوحيد الذى ندد بهذه الزيارة فان موقف الطبقة السياسية تفاوت رغم كل شيء ما بين التحفظ والاعتراض الصريح . فاستقال اسماعيل فهمى من منصبه كوزير للخارجية عندما أكد الرئيس عزمه زيارة اسرائيل ، وهو القرار الذى اتخذه دون مشاورة احد ، كما استقال مراد غالب وزير الخارجية السابق من منصبه كسفير فى بلجراد .

ولم يشترك فى اول « مؤتمر للسلام » افتتح فى القاهرة يوم ١٤ ديسمبر لمواصلة الحوار الذى بدأ فى القدس سوى أربعة وفود هى وفود الولايات المتحدة ومصر واسرائيل والامم المتحدة . ورفضت الدول العربية المعنية والاتحاد السوفيتى تلبية الدعوة . ولم تسفر هذه المحادثات عن شيء تماما ، كما لم يسفر من قبل اجتماع القمة بين السادات وبيجين فى الاسماعيلية يوم ٢٦ ديسمبر . لان رئيس الوزراء الاسرائيلى ظل متمسكا بنفس مواقفه السابقة : فلا يمكن بحال من الاحوال أن يجول بفكره منح الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، وانما قد يفكر فى منحه لسكانهما ، كما لا يمكن بحال من الاحوال الجلاء عن الاراضى المحتلة قبل الاعتراف باسرائيل . فجاءت الاقتراحات من كلا الجانبين متعارضة تماما مع بعضها . واحتدمت « ديناميكية السلام » . وبالفعل انشئت لجنتان مشتركتان احداهما سياسية بالقدس واخرى عسكرية بالقاهرة لدراسة المقترحات الجديدة . ولكن هاتين اللجنتين فشلتا فى اخفاء الخلافات وما آلت اليه من طريق مسدود ، ولم يكد يمر اسبوعان ، حتى ندد الرئيس « بمناورات مناحم بيجين التسويفية » وقطعت المحادثات دون أن تبعث مهمة الجنرال وايزمان بالقاهرة أى أمل .

فبيجين الذى يعتبر « العقبة الوحيدة امام السلام » وفقا لتعبير السادات لا ييسر موقف الرئيس المصرى فى بلاده ، برفضه تقديم أى تنازلات لان المعارضة المصرية تقف موقفا متشددا — ازاء سياسة الرئيس الخارجية والاقتصادية . وكان من نتيجة ذلك أن وجهت الى نحو خمسين من المثقفين تهمة « قذف مصر » وسلبت الحقوق المدنية من عشرات من « المبعدين السياسيين » على اثر استفتاء — اجرى باسم « الديموقراطية السليمة » . ألم يكن أجدر بالسادات أن يستنبط فى تلك الآونة درس الاحداث الجارية وينتهج موقفا مختلفا » .

ان مصر قد استعادت قناة السويس ، والمساعدات العربية لا تزال تتدفق ، كما أنه لم يمنح مالا يمكن استرداده . فقد حاول الريس بشجاعة ايجاد حل ، وفشل هذا الحل . ولم يكن هناك ما يمنع مصر من الانضمام مرة اخرى الى الصفوف العربية والضغط بكل ثقلها من أجل الوصول الى صيغة أخرى لتسوية الصراع . ولكن السادات ، رفض الانصات لحجج المقربين له

والمعارضين ، وأصر على المضى فى طريق يعلم انه مسدود بسبب تشدد بيجين ، فى الوقت الذى كانت فيه اسرائيل تتدخل فى جنوب لبنان ، وكانت اعداد المستوطنين الذين أقاموا فى الضفة الغربية تتزايد باطراد . ولم يفتأ مناحم بيجين يؤتى من الافعال عكس ما يعد به الرئيس لدى كل لقاء لهما » . اذا قيل لك لا ، فافعل كما لو كانت الاجابة بنعم » . وهذا الى حد ما مافعله السادات عندما قبل دعوة جيمى كارتر لاجراء محادثات مع بيجين فى مقر اقامة الرئيس بكامب ديفيد .

واستمرت المحادثات اثنى عشر يوما كاملة ، من ٥ الى ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ . وحين أوشكت على الانتهاء لم يكن احد يتوقع قط سوى صدور بيان عام جدا لشدة تباعد مواقف الاطراف . الا أنه تم الاتفاق يوم ١٧ سبتمبر على « اطار اتفاقيتين » احداهما عن العلاقات بين مصر واسرائيل ، والاخرى عن مصير الضفة الغربية وغزة . وقد أثارت الاتفاقيتان استياء شديدا فى معظم البلاد العربية وأبدت بعض العواصم المعتدلة تحفظ المترقب ولا غرو فيها همـا أنور السادات ومناحم بيجين يتكفلان بمستقبل الاراضى المحتلة ــ بدلا من أصحابها المعنيين ــ يساندهما فى ذلك الرئيس كارتر دون أن يقدما حلا عادلا ومرضيا للجميع ، لأن مقترحاتهما لم تكن جديدة فهى المقترحات التى تقدم بهـا دائما بيجين : فهى ترجح الاستقلال الذاتى للسكان على الاستقلال الذاتى للاراضى . وتنص بالفعل على أن تقوم كل من مصر واسرائيل والاردن ــ ويمكن ان تضم وفودها فلسطينيين من الضفة الغربية وغزة أو فلسطينيين آخرين ــ بالتفاوض من أجل اتفاق يحدد سلطات ومسئوليات حكومة ذاتية فى الضفة الغربية وغزة » . ثم يقوم الفلسطينيون فى داخل هذه الاراضى بعد ذلك بانتخاب مجلس ادارى لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات . ولكن على ان تظل القوات الاسرائيلية موجودة حتى يتم هذا الانتخاب : وهى وسيلة رائعة للضغط على المفاوضات الجارية . ولن يكون للضغط على المفاوضات الجارية ولن يكون انسحاب هذه القوات فيما بعد كاملا اذ « سيعاد انتشار القوات الباقية فى مناطق الامن المحددة ، بينما تشترك قوات الشرطة الاسرائيلية والاردنية فى القيام بدوريات مشتركة » ... وفى مرحلة نهائية وبعد فترة ثلاث سنوات على انتخاب المجلس ، ينضم بعض ممثليه الى الوفود الثلاثة السابقة للتفاوض بشأن الوضع النهائى لاراضى البلدين وتوقيع اتفاق سلام بين اسرائيل والاردن على أساس القرار رقم ٢٤٢ .

وهكذا لم تعترف اتفاقيات كامب ديفيد بمنظمة التحرير الفلسطينية كما أنها لا تعترف أيضا بالفلسطينيين فى الداخل على انهم متحدثون ذوو صفة تمثيلية . ويرجع ذلك الى سبب بسيط وهو أن اسرائيل مازالت ترفض وجود دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة . وبيجين لا يريدها سوى منطقة مستقلة ذاتيا تقع تحت الوصاية المشتركة لكل من القدس وعمان . وبالطبع يقرر

السادات وبعض المراقبين أنه طالما لم يتجاوز الامر اطار اتفاق فسوف يؤدى الحكم الذاتى يوما — وهذا طبيعى — الى الاستقلال ، وذلك عندما ينجح التعايش فى قهر المخاوف والحقد وهم يشيرون الى ان الوثيقة رقم ١ تنص بوضوح على « الحقوق الشرعية للشعب الفلسطينى » ومتطلباته العادلة » .
وكان لزاما عليهم أن يشيروا الى ذلك ، لانه لا عمليات الطرد التى وقعت خلال الحروب الثلاثة الاولى فى فلسطين ، ولا الوسائل التى تطبقها الحكومة الاسرائيلية فى الأراضى المحتلة ، ولا أيضا تصريحات بيجين المستمرة على اسرائيل الكبرى بصفة أخص ، من شأنها خلق الثقة واظهار المستقبل بصورة متفائلة . ثم كيف تتم الموافقة على هذه الخطة بدون انسحاب القوات الاسرائيلية التى لا يبشر وجودها فى حد ذاته بالخير بالنسبة لنتيجة المحادثات واضح تماما ان اتفاقيات كامب ديفيد ليست خطة مشتركة بين السادات — وبيجين ، وانما هى فى أساسها خطة لبيجين وافق عليها السادات بلا حماس . وعلى أية حال فان الاتفاقيات خنقت فى مهدها لان جميع الفلسطينيين بادروا الى رفضها ولان الملك حسين رفض التفاوض قبل ان يتم الجلاء عن جميع الأراضى ووفقا للقرار ٢٤٢ فكيف يمكن التفاوض بلا شركاء ؟ لم يعد يتبقى سوى بيجين والسادات لتقرير مصير الجميع .

وفى مقابل هذه التنازلات الخاصة بالضفة الغربية وغزة حصل السادات على السلام لمصر : فقد اتفق اعداء الامس على التوقيع خلال ثلاثة أشهر على اتفاقية سلام تنص بصورة رسمية على الاعتراف باسرائيل واجلاء قواتها عن سيناء خلال ثلاث سنوات وبدء اجراءات عملية التطبيع . ألم يكن ذلك اعلانا عن « السلام المنفرد » الذى ظل السادات يدفع عن نفسه الرغبة فى توقيعه منذ عام ١٩٧٧ فقد سبق أن صرح بالكنيست بأن « الارض العربية ليست محل مساومة » ولم يكد يمر عام على هذا التصريح حتى كان العالم العربى الحانق لا يرى الا مساومة فى اطار ما أسماه البعض بعار كامب ديفيد » .

ومع ذلك كانت عودة الرئيس الى القاهرة عودة المنتصر ولئن كانت المعارضة العربية لم ترغب فى أن ترى فى مظاهر الحفاوة التى كان الشارع مسرحا لها الا مظهرا من مظاهر الدعاية التى يمارسها نظام الحكم ، فأما بالنسبة للايين المصريين ، الذين كانوا يعانون منذ سنوات من وطأة الحرب ، والذين كانت الحكومة تؤكد لهم اليوم تلو الآخر منذ عام ١٩٦٧ أن جميع المشاكل ناجمة عن حالة الحرب ، كان وعد اتفاقية السلام فى حد ذاته بشيرا بحياة أفضل . كما كان بمثابة الخاتمة لصراع ألبس الحداد لكثير من العائلات وحطم عدة أجيال . فالحرب مع اسرائيل كان معناها محلات خاوية ، ومواصلات عامة مخربة ، وبطالة منتشرة وارتفاع فى الأسعار . أما السلام فمعناه نهاية الكابوس وبادرة خير برخاء عيش قد يتسنى تحقيقه فى النهاية . علاوة على أن سيناء سوف

تعود مصرية بعد قليل . ولكن ألم تتخـــل مصر بذلك عن سوريا ، وعن الفلسطينيين ؟ لم يكن هذا السؤال مطروحا لدى معظم الطبقة البسيطة من شعب القاهرة . لان « مصر قد خربت بشنها الحروب من أجل الغير ، وقد حان الوقت فى أن تفكر فى نفسها » على حد تعبير هذه الطبقة التى كانت تردد هذه العبارات حين تثيرها نفقات « العرب » الباهظة ، وتصدمها بعض تصرفاتهم التى تتعارض وتقاليدها . هذه الطبقة التى كانت تصفق لدى تصريح الرئيس بأن « مصر لن تبيع كرامتها من أجل حفنة من الدولارات » .

ومن عجب ، ان جزءا من المصريين لا يبالون فى حقيقة الأمر باسرائيل ، وبالضفة الغربية طالما لا يؤدى ذلك الى المساس بأراضى وطنهم ، وأن تأتى بعد ذلك « أيام الرخاء » . فليس من السهل التفكير أو « الاعتراض » والبطن خاوية .

ومنذ حرب أكتوبر كان السعى الى السلام يتخذ وسيلة لاقرار شرعيـة نظام الحكم وسياسته الخارجية . أما منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد فاقرار هذه الشرعية لم يعد بمتاح مالم يؤد السلام الى تحديث الاقتصاد وتحقيق التقدم الاجتماعى . لأن السلام الذى لا يؤدى الى تحسين مستوى الحياة لابد وأن يثير خيبة الأمل والاحساس بالتضليل . ولم تكد تنقضى ثلاث سنوات حتى جاءت جذوة العنف السياسى لتثبت صحة آراء أولئك الذين قالوا « لا » . فالمصريون الذين رفضوا كامب ديفيد كثيرون . واذا كانت الصحافة العربية لم ترصـد أحد سواهم ، فان الصحافة الغربية لم تر فيهم سوى جماعات صغيره ضعيفة الارادة وبلا أهمية . وقد أثبتت الأحداث بعد ذلك خطأ هذا التقدير بعد الموافقة على « السلام الأمريكى » .

في ٢٦ مارس ١٩٧٩ بواشنطن ، وخلال احتفال رسمى للغاية ، وقع أنور السادات ومناحم بيجين « اتفاقية السلام المصرية / الاسرائيلية » تحت رعاية الحكومة الأمريكية وكانت المفاوضات صعبة للغاية · والقدس تواصل اقامــــة المستوطنات فى الضفة الغربية مناقضة بذلك تعهداتها فى سبتمبر ١٩٧٨ ، الأمر الذى اضطر الرئيس كارتر الى القيام برحلة الى الشرق الأوسط لاقناع الطرفين باحترام كلمتهما · وما أن تم الاعلان عن بنود الاتفاقية حتى عم الاستياء العالم العربى بأسره · لان البلدين لم يتعهدا فحسب بتطبيع علاقاتهما قبل الانسحاب النهائى للقوات الاسرائيلية من سيناء ، وانما لانه لم يعد هناك أى رابط قانونى حقيقى يربط هذا الانسحاب بالمفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة ، ولم تعد هذه المفاوضات سوى مادة لخطابات بسيطة يتم تبادلها بين بيجين والسادات وكارتر وتلحق بالاتفاقية دون أن يكون لها صلة مباشرة بها · حقيقة ان هذه الخطابات تستند على اتفاقيات كامب ديفيد ولكن بما ان اتفاقية السلام تحل محل هذه الاتفاقيات · فيكون هناك فى الحقيقة فاصل بين الموضوعين · لأن هذه الاتفاقية انما هى فى الحقيقة اتفاقية سلام منفرد بين مصر واسرائيل · ولم تعد الدولة العبرية بالنسبة للسادات « عدو العرب والخنجر الذى غرس فى قلب الشرق الأوسط » كما كان يعتقد عام ١٩٥٧ ·

ولأول مرة يضع اتفاق رسمى حدا لحالة الحرب بين اسرائيل واحدى الدول العربية · ويتعهد الطرفان بعدم اللجوء الى القوة لتسوية خلافاتهمــــا وتضمن الولايات المتحدة تنفيذ هــــــذه الاتفاقية على الوجه الأكمل · وتعطى اسرائيل ضمانا بأنها سوف تسحب قواتها من سيناء خلال ثلاث سنوات على الأكثر · ويتم احترام هذا الانسحاب الذى يحيطه السادات بدعاية كبيرة : وبناء عليه تم استعادة العريش فى مايو ١٩٧٩ ، والممرات الاستراتيجية متلا والجدى والخاتمة فى ٢٥ يناير ١٩٨٠ · وفى هذا التاريخ استعادت مصر ثلثى سيناء على أن تسترد العشرين ألف كيلو متر مربع الباقية فى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ · وتحسبا لوقوع أى صراع صدر بروتوكولا اتفاق ينصان على تعيين قوات أمن وتنظيــم تحركاتها داخــل ســــيناء تحت اشراف قــوة تابعـــة للامــم المتحــدة على موافقــــة الامــم المتحــدة على ارســال مراقبــين فقط ولم تفلح فى الحصول على موافقتها على ارسال قوات الأمن المطلوبة مما اضطر الموقعين على الاتفاقية الى استبدال قوات الطوارىء الدولية التى انتهت مدة صلاحيتها فى ٢٤ يوليـــو ١٩٧٩ بمائتى مدنى أمريكى تساعدهم الدوريات المختلطة المصرية ـ الاسرائيلية·

وكان من الممكن أن يقــابل اقرار « العلاقات الطبيعية والودية » عقب الانسحاب المرحلى بحساسية أكثر ، الا أن شيئا من هذا لم يحدث حتى عــام ١٩٨١ لان مصر طبقت الاتفاقية بأمانة ، وان كانت القاهرة قد حدت ـ دائما

ـ من العلاقات التجارية . وكان الحدث الأهم ـ بكل تأكيد ـ هو افتتاح سفارة اسرائيل : اذ رفع العلم الذى يحمل نجمة داوود فى القاهرة يوم ١٨ فبراير ١٩٨٠ ، وبعد ذلك باسبوع قدم بن أليسار أوراق اعتماده . يلى فى هذه الأحداث أهمية مرور ثلاث سفن حربية اسرائيلية عبر قناة السويس يوم ٢٩ مايو ١٩٧٩ وحياها الرئيس مما دل على العزم على احترام الاتفاق الذى يضمن حرية مرور جميع سفن الدولة العبرية من قناة السويس ومضيق تيران وخليج العقبة ، وبعد ذلك بشهر ، تم توقيع اتفاق آخر بشأن فتح الحدود امام رعايا البلدين بل والعمل على تسهيل الرحلات بينهما منذ شهر مايو ١٩٨٠ وذلك عن طريق تشغيل خطوط جوية منتظمة . وحتى هذا التاريخ ندر من توجه من المصريين الى اسرائيل بينما كان تدفق الرعايا من الجانب الآخر يتزايد باضطراد . أما فيما يتعلق بالعلاقات التجارية والثقافية التى تم تنظيمها ببروتوكول اتفاق ثالث فقد ظلت محدودة بسبب المعارضة التى قوبلت بها بصفة خاصة عملية التطبيع .

ولا شك فى أن أول حركة متشددة كانت تلك التى ظهرت فى مجلة « الدعوة » ـ وهى مجلة الاخوان المسلمين ـ ضد وجود « اليهود الذين قدموا لهدم الكيان العربى والاسلامى لمصر ، ولزيادة عزلة القاهرة داخل العالم العربى ، ولاخضاع الاقتصاد المصرى » .

وفى ٧ مارس تظاهر مئات من الطلبة فى الأزهر ضد عملية التطبيع دون ان تتدخل الشرطة . وكانت الحركة الثانية للمعارضة تتألف من جزء من الطبقة السياسية التى ترتكز بصفة خاصة على حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وحزب العمل الاشتراكى وعلى جريدة « الشعب » لسان حال هذا الحزب . وبعد أن وقع اربعون شخصا تقريبا على عريضة تناهض اتفاقيات كامب ديفيد ، وجه هؤلاء « نداء الى المصريين لمقاطعة الوجود الاسرائيلى » واتحدت ثلاثة اتجاهات سياسية كبرى للتنديد بعملية التطبيع بينما لا يزال ثلث سيناء محتلا : وهذه الاتجاهات الثلاثة هى الماركسيون مع الصحفى لطفى الخولى ، والتيار الليبرالى مع النائب المحامى ممتاز نصار ، والحركة الاسلامية بتوقيع كمال الدين حسين عضو مجلس قيادة ثورة ١٩٥٢ السابق.

ولا يمكن بحال تقدير حجم هذه المعارضة بعدد التوقيعات التى جمعت لان الجهر بكلمة « لا » فى ظل حكم السادات كان يتطلب قدرا ما من الشجاعة ولكنه ـ على أقل تقدير ـ يعبر عن خيبة أمل واستياء حقيقين لدى جزء كبير من الطبقات المتوسطة وبصفة خاصة لدى المعلمين وكبار الموظفين ، حتى لقد تساءل أحد كبار الموظفين السابقين مستنكرا : « هل شاهدتم أبدا فى نزاع أحد الخصوم يوقع على اتفاقية بينما يعلن الخصم الآخر انه لن يطبق هذه الاتفاقية ؟ » . ويضيف هذا الموظف قائلا : « لقد خسرت مصر كرامتها وأوراقها الرابحة . لقد أعطت كل شىء مقابل لا شىء » . وهذا الرأى تشاطره الغالبية فى القاهرة ولا سيما أن هذه الطبقات المتوسطة قد شهدت ذوبان ما كانت تتمتع

به من امتيازات طفيفة مع تطبيق سياسه الانفتاح الاقتصادى ، علاوة على أن السلام لم يحقق الرخاء المرتقب فالاقتصاد لا يمكن بحال فصله عن السياسة الخارجية فى نظر المعارضة كما لم يستطع من قبل الرئيس ان يفصلهما . وكان الفتور الذى استقبلت به القاهرة بيجين فى ٢ أبريل ١٩٧٩ دليلا على إنهيار حماس اللحظات الاولى وتبدد أمل العديد من المصريين .

اما فيما يتعلق بمعظم البلاد العربية فقد كان غضبها شديدا خاصة وان مفاوضات الحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة لم تحرز أى تقدم . فطبقا للخطابات المتبادلة كان من المفروض أن تنتهى هذه المفاوضات الى اتفاق فى موعد غايته ٢٦ مارس ١٩٨٠ نظرا لان مصر واسرائيل كانتا تتفاوضان وحدهما فى غيبة الاردن . واجتمع السادات وبيجين مرتين فى محاولة لدفع المحادثات : مرة فى حيفا يوم ٦ سبتمبر ١٩٧٩ وأخرى فى أسوان يوم ٧ يناير ١٩٨٠ . بيد ان مواقفهما كانت متناقضة كل التناقض بحيث لا يمكن الوصول معها الى اتفاق على الرغم من ان رئيس وزراء اسرائيل لم يكن يسعه سوى الاغتباط لدى سماعه الرئيس يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية من المفاوضات وينكر عليها حقها فى التحدث باسم الفلسطينيين فى الداخل » ، مناقضا بذلك القرارات التى اتخذتها قمة الرباط واعتراف الجمعية العامة للامم المتحدة بها فى أكتوبر ١٩٧٤ . فبينما كانت مصر تقصد أن يكون « الحكم الذاتى » بأوسع مفهوم له وأن يخول المجلس الادارى أعرض سلطات له على الاراضى، وليس فقط على السكان ، فان الحكومة الاسرائيلية من جانبها لا تود أن تعترف الا باختصاصات محددة . وفى مايو ١٩٨٠ أعلن الكنيست ان القدس هى « العاصمة الابدية » للدولة العبرية . وفى ٢ أغسطس كتب مناحم بيجين للسادات فى خطاب بعث به اليه يقول : « لن نقبل أبدا ازالة أى من مستوطناتنا المقامة فى اليهودا والسامرا (الضفة الغربية) وغزة والجولان ... فهى شرعية ومشروعة وتعد جزءا لا يتجزأ من أمننا القومى » . وكان ذلك فوق احتمال مصر : فقطع الرئيس المفاوضات بعد تصويت الكنيست . الا أن هذا لم يحل دون قيام اسحاق نافون رئيس دولة اسرائيل بزيارة رسمية للقاهرة يوم ٢٦ أكتوبر وتوقيع عدة اتفاقات حول التبادل الثقافى والتجارى . بل وشكلت « هيئة أركان السلام » من شخصيات ثقافية من الدولتين « لتشجيع تقاربهما السيكولوجى . وتسير عملية التطبيع قدما ومعها التنازلات المصرية ، رغم أن بطرس غالى وزير الدولة للشئون الخارجية كان قد صرح قبل ذلك ببضعة أشهر بأن التطبيع سيقتصر على الاجراءات الرسمية ما لم يحرز تقدم لصالح الفلسطينيين » . فماذا عساه كان يمكن أن يحدث لو أحرز تقدم حقيقى ؟ ها هو السادات يستأنف رغم كل شىء المفاوضات قبيل وفاته بأسابيع يدفعه الخوف من اعادة النظر فى صرح كامب ديفيد ، ومن عدم حصوله — فى الموعد المحدد — على جلاء القوات الاسرائيلية الكامل عن سيناء وهو ما كان يزيد من عزلة مصر .

القـــــاهرة بلا عرب

كتب محمد سيد احمد الكاتب المعروف ومحرر المقالات الافتتاحية « انه لا يمكن أن نتفهم تطور مصر بدون أن نعيدها فى المضمون الاقليمى المتميز بتصاعد قوة الدول البترولية المحافظة » . وبالفعل فان تطورها الاقتصادى والسياسى منذ عام ١٩٦٧ يدخل فى اطار هذه القوة البترولية للمملكة العربية السـعودية وبلاد الخليج . فهذه الدول هى التى تعوض خسائر القناة بعد هزيمة يونيـو وتحول دون الانهيار بعد حرب أكتوبر وتقدم مساعدة شاملة لرفع الاقتصاد وانقاذ نظام الحكم . وقد حصلت مصر فيما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٩ على سـبعة مليارات من الدولارات فى صورة مساعدة مدنية . ومن ثم كانت علاقات هـذه الدول بالقاهرة علاقات متميزة واتصف موقفها تجاه سياسة السادات الخارجية بالاعتدال على الاقل حتى عام ١٩٧٩ وذلك لانها كانت تتقاسمها رغبتهـــا فى مجاملة دولة صديقة موالية للغرب . وارادتها فى تزعم العالم العربى وذلك بصفة خاصة فيما يتعلق بموقف المملكة العربية السعودية . أما بالنسبة لمعظم الدول العربية الاخرى فان الروابط اخذت على العكس تنفصم بسرعة كبيرة ثم انقطعت تماما فى ١٩٧٧ ـــ ١٩٧٨ لان طريقة السادات فى ادارة حرب أكتوبر ومفاوضات وقف اطلاق النار كانا قد أثارا استياءا شديدا فى كل من طرابلس والجزائر ودمشق وبغداد . وفى سبتمبر ١٩٧٥ اعترضت هذه العواصم الاربع على الاتفاق الثانى لفك الاشتباك المصرى ـــ الاسرائيلى بينما أعلنت تونس « عدم اعتراضها عليه » وايدته بوضوح كل من المغرب والسودان . ومع ذلك وبعد انقضاء عام واحد تصالحت مصر وسوريا فى قمة الرياض تحت ضغط مضيفتهما . بل وشاهدنا اقامة مثلث حقيقى بين القاهرة والرياض ودمشق . وفى ديسمبر ١٩٧٦ أرسى حافظ الاسد وأنور السادات فى العاصمة المصرية الاسس « لقيادة سياسية موحدة » وكان واضحا ان مصر تبحث ، فى أعقـــاب عزلتها بعد اتفاق الاسماعيلية فى ١٩٧٥ ، عن تأييد وعن استراتيجية جديدة للتفاوض .

بيد ان زيارة القدس بددت بعد عام هذه الاتفاقيات ، وعقد القـــذافى مؤتمر طرابلس الاول وفيه ندد « بالخيانة العظمى الموجهة ضد الشعب المصرى وقواته المسلحة والامة العربية جمعاء » . وقررت ليبيا والجزائر وســـــوريا والعراق واليمن الجنوبية ومنظمة التحرير الفلسطينية تجميد علاقاتهـــــــــا الديبلوماسية مع القاهرة والعمل على معارضة سياسة الرئيس بشتى الطرق، وردت مصر على ذلك بقطع علاقاتها الديبلوماسية مع هذه البلاد ولكنها ظلت تعتمد على مساندة الخرطوم والرياض والخليج وعلى « اعجاب » الملك الحسن الثانى . وكان الرئيس بورقيبة هو الوحيد الذى انتهج ســـياسة « التحفظ

الحذر » وهكذا — باستثناء ما يطلق عليه بجبهة الصمود والتصدي — ظلت المعارضة لسياسة الرئيس معارضة جزئية وكان العديد من العواصم تتكتم ما يراودها من آمال على نجاح تلك السياسة . وليس ثمة شك فى ان اسرائيل لو كانت قد قدمت حينذاك تنازلات ذات مغزى لارتفعت أسهم مصر ارتفاعا شديدا ولعلا شأن السادات علوا كبيرا . ولكن ما حدث هو أنه فشل بل واصر رغم فشله على المضى فى مشروعه . فجاء اتفاق كامب ديفيد ليحدث تصدعا فى العالم العربى .

وقد وافق العاهل المغربى على استقبال رئيس الدولة المصرية لدى عودته من الولايات المتحدة ولكن هذا لم يمنعه من المطالبة بضرورة احترام قرارات قمة الرباط التى تطالب جميع الدول العربية عدم توقيع اتفاق منفرد مع اسرائيل وصدور هذا التحذير عن الملك الحسن الثانى نفسه .. كان يعنى ان هناك حدا لا ينبغى تجاوزه لما ينطوى عليه من خطر أكيد ، لانه اذا كانت الرياض ودول الخليج ما زالت تجنح الى الاعتدال وعمان وتونس ترفضان مضمون الاتفاقية ، فان جبهة الصمود والتصدى التى التقى أعضاؤها فى مؤتمر دمشق ، كان موقفها هو الادانة التى لا لبس فيها والقطع للعلاقات الديبلوماسية مع القاهرة . ولم تمض ثلاثة اشهر الا شملت المقطيعة العالم العربى بأكمله ، باستثناء السودان وعمان اللتين ظلتا على وفائهما لمصر ... وحتى الخرطوم ذاتها انضمت لفترة من الوقت الى العواصم الاخرى .

ونجاة فى اليوم التالى لتوقيع اتفاقية السلام ، يقرر أعضاء الجامعة العربية المجتمعون فى بغداد استدعاء من من سفرائهم لا يزال يشغل منصبه بالقاهرة ووقف المساعدة الاقتصادية لمصر ونقل مقر الجامعة العربية الى تونس . وفى ٢٠ نوفمبر ١٩٧٩ تدين القمة العربية العاشرة مرة أخرى السادات ، وبانضمام الرياض والمغرب الى موقف جبهة الصمود والتصدى يمكننا أن ندرك مدى الخلاف الذى بات يفصل الرئيس عن اقرانه .

وجاء المؤتمر الاسلامى ليوجه ضربة جديدة لسياسة السادات وذلك لاتساع نطاق ما يوجه اليه من ادانات ولصدور هذه الادانات من مجال له تأثيره على المعارضة فى مصر ، اذ حدث فى ١٢ مايو ١٩٧٩ ، وفى مدينة فاس ان رفض ثلاثة وثلاثون صوتا من أربعين صوتا اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام وعلقت عضوية مصر فى المؤتمر . وبعد عام فى اسلام اباد كانت الادانة بالاجماع « لسياسة الحكومة المصرية ، ولتطبيع علاقاتها مع اسرائيل ، وللتواطؤ والتعاون بين مصر واسرائيل والولايات المتحدة فى جميع المجالات ».

وفى الطائف فى ٢٩ يناير ١٩٨١ منى السادات بهزيمة جديدة على أيدى ثمانية وثلاثين رئيسا من رؤساء العالم الاسلامى الذين وجهوا الدعوة الى

الجهاد لانشاء « دولة مستقلة في فلسطين تحت الرئاسة المطلقة لمنظمة التحرير الفلسطينية » .

وهكذا استبعدت مصر عن المؤتمر الاسلامي . فهل كانت تلك مجرد طقوس من اللعنات بلا نتيجة ترجى ؟ لا اظن ذلك لأن الادانة باسم الاسلام توقظ العديد من الضمائر داخل العالم العربي .

هكذا اذن وجدت مصر نفسها منعزلة تماما بعد توقيع اتفاقية السلام ، مقطوعة من علاقاتها الطبيعية وكأن جزءا منها قد بتر . ومع ذلك فهى اليوم فى حاجة ماسة الى العالم العربى سواء من أجل مبادلاتها التجارية أو بسبب تشغيل فائض عمالتها . حتى ليحلو لمتاز نصار القول « بأن مصر هى العقل المفكر للعرب ومصر بدون العرب أو العرب بدون مصر وضع لا يمكن احتماله طويلا » .

وليس ثمة شك فى أن هذا كان أيضا احساس السادات فى نوفمبر ١٩٨٠ عندما حاول اقامة جامعة الشعوب الاسلامية والعربية . ولكنه لم يجد سوى السودان وعمان للاشتراك فيها الى جانبه . وماتت المحاولة فى مهدها بينما كانت السماء تتبلد بالغيوم على الحدود الليبية . فبعد وفاة ناصر الذى كان القذافى يكن له اعجابا شديدا زادت العلاقات بين مصر وليبيا توثقا لان السادات كان فى حاجة الى تأييد فعال وجده فى طرابلس حيث أحيا المشروع الذى أعده سلفه والخاص بانشاء اتحاد كونفدرالى للجمهوريات العربية . وبدأ بالفعل تطبيق دستور اتحاد الجمهوريات العربية فى ٢ سبتمبر ١٩٧١ وقعته مصر وسوريا وليبيا بعد أن قرر السودان عدم الاشتراك فيه . ورغم ذلك وفى سنوات قليلة اذ بهذه العلاقات المميزة تتدهور ويمسى الحليف عدوا . وتقوم حرب الايام الاربعة ثم يصدر « حكم الاعدام » على السادات من محكمة الشعب العربى لادانته بالخيانة بسبب التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد .

وهذا الخلاف ترجع جذوره الى العرض الذى سبق أن اقترحه القذافى على الرئيس بادماج البلدين ادماجا كاملا فى بداية عام ١٩٧٢ مما أخرج القاهرة . وفى ٣١ يوليو وافق السادات بلا حماس فى بنى غازى على المشروع وهو يضمر النية على عدم اتمامه ، اما القذافى الذى كان يؤمن بالمبادىء التى نشرها — بعد ذلك — فى « كتابه الاخضر » فقد ظن أنه حقق المرحلة الاولى من الوحدة التى يحلم بها لانتشال العالم العربى من التخلف وللتصدى لاسرائيل . ولكن سرعان ما ظهرت الصعوبات لتكشف النقاب عن التباين القائم بين كيانين اجتماعيين واقتصاديين مختلفين تمام الاختلاف ، وبين سياستين وشخصيتين قويتين ومتناقضتين فى آن واحد . وكان هذا التباين نذيرا بما سيجلبه فى المستقبل من عواصف . فنظام الحكم المصرى الذى اتهم بالفساد والبيروقراطية أوجس خيفة من تجربة المسيرة الشعبية التى نظمت من ليبيا الى القاهرة لارغامها على

التعجيل باتخاذ قرار الوحدة . فأوقف هذه المسيرة قبيل الاسكندرية وأدرك القذافى انه يتعين عليه الاذعان : وهكذا وقع فى ٢٩ اغسطس ١٩٧٣ على وثيقة تؤيد وجهة النظر المصرية الخاصة باقامة اتحاد على مراحل . ولكن حرب أكتوبر جاءت لتطيح بهذا المشروع وتفتح عهد السباب : اتهم السادات بخيانة سوريا والقضية العربية وعدم بسعيه الا الى تحقيق مصلحته القومية وتقرر بذلك فى الوقت نفسه مصير الاتحاد الكونفدرالى ــ الذى سقطت مؤسساته فى طى النسيان .

وفي ديسمبر ١٩٧٣ استدعى كلا البلدين ممثليهما . واذا كانت بوادر من الوفاق قد جدت فى بعض الاحيان الا انها عادة لم تكن تدوم طويلاً .

ذلك ان الاختيارات السياسية لكلا الدولتين كانت تزداد تباعدا عن بعضها ، فالسادات يرى ان ليبيا تعمل على تيسير مراكز الاتحاد السوفيتى فى افريقيا ، وتمول العمليات الارهابية فى مصر ، وتشعل الصراع الطائفى ، حتى انه نسب الى طرابلس حوادث الانفجارات والهجوم على الكلية الفنية العسكرية بالقاهرة فى أبريل ١٩٧٤ . أما القذافى فانه على العكس يرى ان السادات ليس سوى اداة للولايات المتحدة واسرائيل لدعم وجودهما واضعاف العالم العربى والقضية الفلسطينية والاساءة للاسلام . واستبد الغضب بالسادات حين وقعت ليبيا اتفاقياتها مع الاتحاد السوفييتى فى ٦ ديسمبر ١٩٧٦ وبثت اذاعة « جبهة تحرير مصر » على موجات الاثير القريبة بعد ذلك بشهرين . فحاول الاطاحة بالقذافى بمساندته محاولة الانقلاب التى قامت فى طبرق . ولكن المحاولة فشلت فلم يكن أمام السادات اذن سوى اللجوء الى الحل العسكرى .

وفى ٢١ يوليو ١٩٧٧ قصفت القوات المصرية القرى الليبية على الحدود كما قصفت المواقع العسكرية الليبية . واستمرت هذه الحرب اربعة أيام وكان من نتيجتها ــ فى الاجل القريب ــ تكثيف مجهود التسلح فى ليبيا وتوثيق علاقاتها مع موسكو دون أن يتعرض نظام القذافى فى الحقيقة لاى تهديد . فما الذى سعت اليه اذن القاهرة من خلال هذه العملية ؟ لا شك أنها حاولت أن تضع حدا للمعارضة الليبية بل والاهم ان تلهى جيشا بما يجعله يصرف النظر عن صراع الشرق الاوسط حين يظهر بمظهر التصدى « للقلاقل المتكررة التى تثيرها طرابلس » ، وذلك أيضا فى نظر اقرانها العرب الذين كان الكثير منهم يأملون ، مثلهم فى ذلك مثل القاهرة ، تغيير نظام الحكم فى ليبيا .

هكذا استؤنفت الخطب العنيفة واللعنات بصورة كبيرة من كلا الجانبين : فكان « مجرم القاهرة » يرد على « مجنون ليبيا » ووجد القذافى أسبابا جديدة لمهاجمة السادات وذلك فى سياسة السلام التى انتهجها الاخير فى العام التالى، فعادت مصر الى فرض حالة الطوارىء فى المناطق الواقعة على الحدود يوم ١٧

يونيو ١٩٧٩ دون ان تطرد ليبيا مع ذلك الثلاثمائة الف مصرى الذين يعملون على اراضيها . وبعد شهر من اعتراف الزعيم الليبى بمساندته لحركات المعارضة فى مصر ، اعلن فى مارس ١٩٨١ « أنها حالة المواجهة » مع مصر . ومع ذلك لم تتوقف الدسائس ولم يتوقف اتهام كلا الرئيسين لبعضهما بالرغبة المتبادلة فى تدمير نظام حكم الآخر .. بل ووصل الامر بالقذافى الى اعتبار لقاء القمة بين السادات وبيجين فى الاسكندرية يوم ٢٦ اغسطس ١٩٨١ انما تم للاعداد « لخطة اعتداء على ليبيا بمساندة الولايات المتحدة . وكان السادات قبل ذلك ببضعة اشهر قد فضح « تدخلات طرابلس فى الشئون الداخلية لدول العالم الثالث » . لان هذا الصراع المحتدم بين البلدين انما يمس أيضا مصالح اقليمية ومنطقة تجد فيها مصر نفسها منعزلة .

مصـــر المنعـــزلة

قطيعة مع الشرق

ان العلاقات المصرية ـ السوفيتية لم تقم أبدا على الصراحة التامة ولا بنيت على أسس وطيدة فى كلا الدولتين • بل وفى أسعد لحظاتها ظلت هناك شكوك تدور حول ما قد يستجد من مواقف وما يبيت من نوايا من جانب كل طرف تجاه الطرف الآخر ، فازاء مخاوف الاتحاد السوفييتى من الاشتراكية العربية وعدم الانحياز والجيش المصرى ، كانت هناك أيضا مخاوف مصر من اللعبة السوفيتية فى الشرق الاوسط ونشاط الاحزاب الشيوعية • ولم يكن هناك فى الحقيقة ما يهيىء لتقارب ودى بين القاهرة وموسكو : فلا تجارة مصر التى اتجهت الى اوروبا ، ولا تكوين الكوادر المدنية والعسكرية على النمط الغربى ولا بصفة خاصة الدين الذى يرفض المادية الجدلية • وانما قامت علاقاتهما نتيجة تحد اذ رفض الغرب مساندة ثورة ١٩٥٢ • فناصر لم يختر الشرق كما أوضح محمد حسنين هيكل ولكنه اضطر لاختياره لان التقـــارب بنى على الأسلحة والسد • بحيث ظلت مخاوف الاتحاد السوفييتى كامنة أبدا ، وظل « سوء التفاهم مستمرا دائما » •

وابتداء من يونيو ١٩٦٧ وافق الاتحاد السوفييتى ـ بعد توسل والحاح على اعادة تسليح مصر ولكنه لم يتوقف عن التوصية بتوخى الحذر وعن الحث على الصبر • لدرجة ان ناصر والســــادات من بعده راودهما الظن فى بعض الاحيان بأن موسكو لا تود مطلقا شن « حرب التحرير العربية » مغتبطة تماما بالوضع الراهن الذى يزيد من نفوذها • وباستثناء حرب اكتوبر التى لم تحجم خلالها عن المساعدة ، فان الحصول على الاسلحة الحديثة ظل دائما عقبة كئود لا يمكن تخطيها الا بزيارات الرئيس للكرملين •

ولقدقال السادات فى ١٢ اكتوبر ١٩٧١ لموسكو : « ثقوا بى » محاولا بذلك ان يمحى ذكرى ثورة ١٥ مايو ومساعدته لنظام الحكم السودانى ضد الانقلاب الشيوعى فى ١٩ يوليو والتقارب مع الرياض وطهران • حقيقة انه تم توقيع اتفاقية الصداقة والتعاون عقب ذلك ولكن هذه الاتفاقية لم تكن سوى لفتة طيبة لابداء حسن النوايا يفترض فى مقابلها الحصول على الاسلحة • اما قادة الكرملين فلم يثقوا أبدا فى السادات • ان ناصر كان واضحا وعنيدا وكانت الفاظه مباشرة وصريحة واتجاهه محددا . اما الســـادات فكان يراوغ ويمكر وكانت قراراته تحوى فى طياتها من المفاجآت ما يفجع حكومة تبغض المجهول وغير المتوقع • ثم ان بريجنيف والسادات لم يخلقا ليتفاهما ولم يكن يربط بينهما سوى حبهما المشترك للاستعراضات والأوسمة •

وفى هذا الصدد كان الطرد المفاجىء والعلنى للمستشارين السوفييت بمثابة اهانة حقيقية لموسكو • وعليه قصر أجل الصداقة التى استعيدت اواصرها خلال محنة الحرب . لأن مصر التى اختارت السلام الامريكى سوف تبعد ببساطة الاتحاد السوفييتي عن تسوية الصراع ، رغم انها تدين له بالوصول الى مائدة المفاوضات لان اسلحة الاتحاد السوفييتى هى التى جعلتها تستولى على خط بارليف ، وصواريخه هى التى دافعت عن وادى النيل بينما كان فنيوه يواصلون انارة القرى ورعاية سد اسوان وتنمية صناعة الحديد واستصلاح الصحراء . مما اقصاها من خيبة امل ، ان هذا التحول السياسى من جانب السادات كان نكسة كبيرة لدبلوماسية الكرملين الذى طالما بنى آمالا على القاهرة واتخذ من مصر معبرا من أفضل المعابر الى افريقيا والشرق الاوسط وها هى مصر ـ زهرة سياسته الخارجية فى العالم العربى ، تنتقل الى معسكر العدو • وظلت زهرة اللوتس القائمة بالاسمنت رمزا للصداقه القديمه غير مكتملة فى قمة السد العالى .

وقال السادات فى مذكراته ــ تبريرا لسياسته ، ان مصر كانت فى قبضة الاتحاد السوفييتى • واذا صح القول بأن وجود المستشارين العسكريين قد بدأ يستشعر ثقله منذ عام ١٩٧٠ فان القاهرة قد استطاعت بين ليلة وضحاها ان تضع حدا لهذا التعاون بدون ان ينقصها السلاح فى اوج معارك اكتوبر بعد ذلك بعام . لقد كانت مصر مرتبطة ارتباطا كليا بموسكو فى تسليحها ، ولكنها احتفظت بحيز من المناورة السياسية أتاح لها بصفة خاصة الانزلاق تجاه الغرب فيما بين عامى ١٩٧٢ ، و ١٩٧٦ ، وقد استطاعت ان تغير من اتجاهها دون أن يساد اطباق قبضة اليد عليها • وتغلب السادات على وقف شحنات الاسلحة ورفض اعادة التفاوض بشأن الدين العسكرى وذلك باللجوء الى واشنطن ولندن وباريس • وبارجاء تسديد الديون المدنية والعسكرية لمدة عشر سنوات • وهو القرار الذى اتخذه فى اكتوبر ١٩٧٨ •

وقد اخذت العلاقات فى التدهور بصورة سريعة ابتداء من عام ١٩٧٦ ، اذ ان الرئيس بابعاده الاتحاد السوفييتى من التسوية ، وبادعائه معارضة ديبلوماسية ، دفعه بصورة اكبر الى مساندة جبهة الصمود والتصدى كوسيلة أخيرة لاحباط لعبة لم يقم فيها بأى دور • وفى ١٤ مارس ١٩٧٦ جعل السادات مجلس الشعب يقترح على قرار يقضى بانهاء التسهيلات فى الموانى والغاء اتفاقية ١٩٧١ • وفى ديسمبر ١٩٧٧ اغلق القنصليات والمراكز الثقافية التابعة لكل من الاتحاد السوفييتى والمانيا الديموقراطية وتشيكوسلوفاكيا وبولندا بتهمة قيامها « بانشطة تخريبية بهدف نشر الافكار الشيوعية » • ومع ذلك ظلت العلاقات الديبلوماسية والاقتصادية قائمة حتى عام ١٩٨١ • حين طرد الرئيس ـ فى ١٥ سبتمبر منه السفير السوفييتى

فلاديمير بولياكوف وستة من معاونيه ، فضلا عن الملحق العسكرى والغى عقود الخبراء واتهموا جميعا بممارسة « الانشطة التخريبية التى تهدف الى تصدع الجبهة الداخلية وتشويه صــــورة التجربة الديموقراطية والحث على الفتنة الطائفية » . بيد ان البواعث كانت مختلفة اذ أريد بها التصدى للاتحـــــاد السوفييتى الذى يتآمر فى الخفاء لخلق محاور واثارة الاضـــطرابات وتهــديد استقرار المنطقة » . مثلما صرح السادات فى يناير عام ١٩٧٩ .

الدوائر الثلاث المحطمة

لقد حبا الله مصر بأقدار ثلاثة فهى « عربية وافريقية واسلامية » مثلما كتب ناصر سنة ١٩٥٣ فى « فلسفة الثورة » وهو وان كان قد أعطى أهمية كبيرة للدائرة العربية واستخدم أيضا الاسلام ليؤكد اشعاع مصر الا أنه أهمل على العكس بعض الشيء الدائرة الافريقية مستندا استنادا كليا تقريبا على الدول التقدمية . ومن المعلوم أنه غداة هزيمة يونيو لم تؤازر أصوات المعتدلين مصر التى بدت وكأنها اكتشفت ما يربط بين اسرائيل وافريقيا السوداء والقدس وتحاول كسب صوتها الى القضية العربية . وبالفعل انتقلت فى سبتمبر ١٩٧٣ خلال القمة الرابعة لدول عدم الانحياز معظم الدول الافريقية الى المعسكر العربى ، وقطع عدد كبير منها علاقاته باسرائيل بعد حرب أكتوبر اثر جهد دبلوماسى كبير لم تقم به وحدها وانما شاركتها فيه الجزائر وليبيا .

ولكن فى اليوم التالى لتوقيع اتفاقية السلام المصرية — الاسرائيلية ، عادت جبهة الصمود والتصدى تبذل جهودها لعكس الاوضاع كى تحصل من افريقيا السوداء على ادانة لسياسة السادات . ونجحت الجبهة المتشددة داخل المؤتمر الاسلامى لان نصف أعضائه من الافريقيين كما نجحت داخل المنظمات الدولية الاخرى ، دون أن تستطيع مع ذلك طرد مصر منها . وهذا ما حدث بالفعل فى مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية بمنروفيا فى يوليو ١٩٧٩ . وفى مؤتمر عدم الانحياز فى هافانا فى سبتمبر حيث لم يعلن أبدا طرد القاهرة ، وانما أدان هذان المؤتمران اتفاقيات كامب ديفيد واتفاقية السلام . وهكذا تحطمت الدوائر الثلاث . وان واصلت تقديم تعاون ثقافى وفنى فعال للدول الواقعة جنوبى الصحراء الكبرى ، الا أنها لم تقم علاقات وثيقة الا مع السودان وحده ، فوجود مصر ملموس فى جميع مجالات العمل ولكنها قدمت مساعدة فنية هائلة للخرطوم . لدرجة أنها وقعت معه « اتفاقية تكامل » فى فبراير ١٩٧٤ تعد فى العالم العربى نموذجا حقيقيا من الاسلوب الواقعى والحذر فى تطبيقه . اذ ان الواقعة هنا تتغلب على القول .

وهذا التعاون المصرى — السودانى وان كان مثاليا على الصعيد الاقتصادى ، الا انه بدأ منذ عام ١٩٧٦ يتخذ طابعا سياسيا أكبر . وهكذا — مثلا — وبفضل المساعدة المباشرة للجيش المصرى نجح الرئيس نميرى يومى ٢ و ٣ يوليو فى سحق الانقلاب الجديد الذى كان قد وقع لتوه . بل ولم ينس رئيسا الدولتين هذا الانذار ، ومن ثم رابط ثلاثون الف مصرى

بصفة دائمة على أراضي السودان . وفى ١٥ يوليو ١٩٧٦ وقع السادات ونميرى على معاهدة للدفاع المشترك ، لمده خمسة وعشرين عاما واقنعا الرياض بعد ذلك بثلاثة أيام بضمانها وتمويلها ، وفى اكتوبر ١٩٧٧ شهدت الدورة المشتركة للبرلمانيين السوداني والمصرى بالقاهرة تحولا دون ان يخضع ، مع ذلك ، الرئيسان لحماس اللحظة — وهو ما يميز بصورة كبيرة أسلوب العلاقات بين الدول فى الشرق الاوسط — فاندفعا نحو اتحاد سياسى متسرع ، وصرح الرئيس نميرى « بأن البلدين كانا دائما شعبا واحدا » وظل يساند السادات فى دوامة كامب ديفيد . ثم استدعى سفيره تحت الضغط العربى . بيد أن علاقاتهما لم تلبث أن استؤنفت بصورة طبيعية ابتداء من شهر مايو ١٩٨١ . وفى يوم ٢٣ مايو كان السودان هو أول بلد عربى يستقبل السادات فى زيارة رسمية منذ توقيع اتفاقيات كامب ديفيد .

« ان اى اعتداء على السودان يعد اعتداء موجها بصفة خاصة الى مصر » بهذا التحذير اشار السادات بوضوح الى أن القاهرة ستبذل قصارى جهدها للحفاظ على تبعية الخرطوم لها . وليس ثمة شك فى أن تدعيم هذا التحالف مرتبط مباشرة بعزلة مصر وبعدائها مع ليبيا . وقد اقترب السادات اكثر من جاره فى نهر النيل خوفا على حدوده الجنوبية ورهبته بصفة عامة مما كان يطلق عليه « تطويق مصر » ، وعقد مع الرياض ما أسماه القذافى « بالتحالف المقدس » . والسادات لاقتناعه بأن الاتحاد السوفيتى قد عقد العزم على الاطاحة به انتقاما منه لطرده للسوفيت من وادى النيل وبأن مصر يمكن أن تصبح « المعقل المعادى للشيوعية فى أقاصى افريقيا » . كما صرح فى واشنطن فى ابريل ١٩٧٧ ، لم يكف عن فضح الاهداف السوفيتية — فكان يرى أن الاتحاد السورى — الليبى الذى تقرر تنفيذه فى ١٠ سبتمبر ١٩٨٠ والاتفاقية الموقعة بين دمشق وموسكو بعد ذلك بشهر ، وتدخل قوات القذافى فى تشاد فى نفس العام ، والتحالف المبرم فى ١٩ اغسطس ١٩٨١ بين طرابلس وأديس ابابا وعدن « لتدعيم تعاونهما الاستراتيجى » — كل ذلك يؤكد نظريته الخاصة بالاحزمة الثلاثة الحمراء التى اقامتها موسكو وحلفاؤها : من اليمن الى انجولا مارة بموزامبيق جنوبا ، ومن افغانستان الى تشاد فى الوسط ومن الاتحاد السوفيتى الى ليبيا مارة سوريا شمالا .

ومنذ ذلك الحين عمدت الحكومة المصرية الى مساعدة الدول التى يستهدفها هذا المخطط وذلك بتزويدها بالعتاد العسكرى : فزود الجنرال موبوتو خلال حربى شابا ، والصومال ، والمقاومة الافغانية ، وحسين حبرى فىتشاد الا أن هذه المساعدة باستثناء المعاونة العسكرية للخرطوم — ظلت محدودة بسبب ضعف امكانات مصر وخشيتها من التدخل فى صراعات

معقـــدة دون التأكد من أن جيشـها سـوف يتبع مثل هذه السياسة . لقيـــد وعدت القـــاهرة كثيرا ولكنها لم تف إلا بالقليل وصـــارت عبارات الوعيـد التى يستخدمها السادات لا تثير الا الابتســـام ، لان وعود المساعدة لم تعد تحرك الكثير من الآمال فى نفس أولئك الذين وعدوا بها . ولـــا أحس الرئيس بأنه غير قادر على الاضطلاع بالمكانة التى كان يتمناها اتجه فى النهـــاية الى الولايات المتحــدة فى محاولة لان يكون بديلا اقليميا .

وتأكيدا لترشيحه لهذا الدور فى المجموعة العربية الافريقيـة ــ التى لم يرغب أحـد فى ذلك الحين أن يلعبه باستثناء الصومال وعمـان ــ حرص السـادات بالقطع على ابـراز تغيب الطرف الايـرانى ، وضرورة توخى المملكة العربية السـعودية ودول الخليج الحـذر فى سياستها الخارجية . ووافقه كارتر ، وسار التعاون العسكرى المصرى الامريكى فى ثلاثة اتجـاهات : شحنات الاسلحة ، ومنح تسهيلات فى قواعد أعدتها الولايات المتحـدة ، واعداد مناورات مشتركة على الاراضى المصرية . وهكذا ارتفعت المعـونة العسكرية الى اربعة مليارات دولار حتى عام ١٩٨٥ معظمها مكون من شحنات من الطائرات والدبابات . وعلق السـادات على ذلك فى مذكراته بقوله ان الولايات المتحدة تشعر بالالتزام تجـاه كل من يناضل من اجل تحسـين مستقبله . ومع ذلك فان الدرس الايرانى كان يسـتوجب من القاهـرة أن تلتزم قدرا أكبر من التحفظ . ومن واشنطن أن تتوخى حذرا واضحا . وحتى ذلك الوقت تم استخدام قاعدتين ــ القاهرة وقنـا ــ بصعيد مصر لتدريبات عسكرية محدودة النطاق (١) . وفى يوليو ١٩٨٠ تدرب سرب أمريكى جـوى لمدة ثلاثة أشهر فى اطار عملية « فخر الفانتوم » . وفى نوفمبر نظمت عناصر من قوة الانتشار السريع عملية « النجم السـاطع » فى الصحراء بمسـاندة الوحدات المصرية ، وهى المناورات التى تجددت فى نوفمبر ١٩٨١ باشتراك أربعة آلاف جندى أمريكى . على أن المشروعات والبرنامج الجارى أكثر طموحا بكثير . فمن جهـة ، تعـد الولايات المتحـدة فى رأس بنياس على البحـر الاحمـر قاعدة قادرة على استيعاب ستة عشر ألف رجـل ، واستقبال قاذفات القنابل من طراز ب ٥٢ وطائرات النقل من طراز ك . س . ١٣٥ . ومن جهة اخـرى كانت الولايات المتحـدة ترغب فى « الاستفادة من المنشـآت العسكرية الممتازة فى سيناء » بعد انسحاب القوات الاسرائيلية مثلما صرح الجنرال هيج يوم ١٧ مارس ١٩٨١ بتشجيع من السـادات الذى اكـد بعد ذلك بشهر : « لقد حان الوقت لكى تتحمل الولايات المتحدة من جـديد مسئولياتها كقـوة عظمى أولى » . وكانت تصريحـات الرئيس ريجـان ، بشـأن ضرورة تنمية التشكيلات العسكرية الامريكية فى الشرق الأوسط ، وزيادة القدرة الدفاعيـة

---

(١) من قاعدة قنـا تم تموين طائرات سـلاح الطيران الامريكى التى كلفت بانقاذ الرهائن الامريكى فى ايران .

للدول المدرجة « كأصدقاء » لواشنطن ، قد وطـدت ثقـة الرئيس فى هـذا الصـدد .

وكان يحلو للسادات أن يردد قوله ان « ٩٩٪ من أوراق اللعبة فى الشرق الاوسط بين أيدى الامريكيين سواء عن اقتنـاع أو عن حرص على انجـاح السـلام الذى يصـبو اليـه ، أو عن حاجـة ماسـة لمعـونة اقتصـادية لا تتأتى الا به ، لذلك تحـول السادات كلية الى الولايات المتحـدة لدرجة أن مصر أصبحت اليـوم حلقـة مهمة لاستراتيجية أمريكا فى العالم العربى . وذكر حسنين هيكل ان السادات كان قد قـدم — لهذا الغرض — لبريجنيف فى اكتوبر ١٩٧١ فى موسكو ، تصـوره لمـا يمكن أن تقـوم عليـه خطـة واشنطن فى الشرق الاوسط وهى تتلخص فيما يلى : البداية يود الامريكيون الغـاء وجود الاتحـاد السوفييتى فيه ، وافسـاد ما بينه وبين البـلاد العربية ، ثم يستهدفون عزلة مصر ، وأخيرا يعملون على تصفية أنظمـة الحكم التقدمية وهو ما سيسهل عليهم تحقيقه عقب تأمين عزلة مصر . وعلى ضوء ما أعقب هذا من تطـور فى الأحداث ، يجـوز لنا القول أن هذه المقولة انما كانت تعكس مكنون نفس الرئيس أكثر مما كانت تكشـف عن مخـاوفه المضمرة (١) .

وبعد ذلك بأيام قلائل وفى ٢٢ أكتوبر على وجه التحـديد وقعت مصر رغم ذلك على اتفاقية تقضى بتسـديد ديونها للولايات المتحدة على مراحل .

وعلى كل فانه منـذ عام ١٩٥٢ كان السـعى للحصـول على مسـاندة واشنطن له الاولوية عن السعى للحصول على مساندة موسكو . فقـد كتب ناصر لكنيدى يقول « لقد حاولنا ومازلنا نحـاول مد أيدينا للشعب الامريكى وللأسف ينتابنى شعور ، فى بعض الاحيـان ، بأن يـدى تظـل ممدودة فى الهواء » . وكانـت محـاولات اجراء حـوار مع الولايات المتحـدة قائمـة بصـورة دائمة : الم يتوجه السادات الى أمريكا فى فبراير ١٩٦٦ للاعـداد للزيارة التى كان يأمل ناصر القيـام بها بعد ذلك بعام ؟

وحتى فى أوج ازدهار التعاون المصرى — السـوفييتى ظلت المسـاعدة الامريكية قائمة اذ حصلت مصر على قمح أمريكى بما يعادل خمسمائة مليـون دولار فيما بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٦٤ . وقطعت حرب الايام السـتة العلاقات التى تدهورت من جـراء التشـدد الذى كان سمة عام ١٩٦٤ . بيـد أن الاجراءات التى اتخذت منذ عام ١٩٦٨ بهدف الاصلاح ساعدت على ظهـور

---

(١) ذكره حسنين هيكل فى كتابه « وثائق القاهرة » باريس ١٩٧٢ — مطبعة فلا ماريون .

طبقة سياسية جديدة فى القاهرة اكثر موالاة للغرب من الطبقة السابقة — حتى لقد ردد الطلبة عبارة « هارفارد فى الحكومة » فى يناير ١٩٧٢ — مشيرين بذلك الى تطور أكبر عن الذى شهدته البلاد فى ١٥ مايو ١٩٧١ · فاختيار جزء من كبار موظفيها ، والانبهار بالتكنولوجيا والدولار والتأثير الثقافى ، مع الاخذ فى الاعتبار مدى الصلة الوثيقة القائمة بين واشنطن والقدس .. كل هذه العوامل قد ولدت لدى كثير من المصريين « حلما أمريكيا » حقيقيا اشبه شىء بأسطورة كبيرة خليقة بحل الصراع مع اسرائيل وانتشال مصر من التخلف .

وكانت زيارة نيكسون المظفرة للقاهرة فى ١٤ يونيو ١٩٧٤ وتشكيل المجلس المصرى الامريكى للأعمال بعد ذلك بعام ، بمثابة اشارات لهذا الانتظار الذى طال بالنسبة لفئة من الشعب ، بيد أن المصريين لم يلبثوا ان غيروا من لهجتهم بعد بضع سنوات قائلين بأن المعونة المالية والعسكرية كبيرة ولكن الاستثمارات قليلة جدا .

كما أن الرئيس قد غالى حتما فى تقديره لمقدرة البيت الابيض ولعزمه على الضغط على اسرائيل فيما يتعلق بصراع الشرق الأوسط . وفى مقابل ذلك كان السادات بهذا التحول الذى جعل من واشنطن مركزا لاستراتيجيته ، يحصد غضب الحركة الاسلامية فكتبت مجلة «المختار الاسلامى» فى فبراير ١٩٨١ تقول : «تهدف المصلحة الامريكية فى المنطقة الى بسط سيطرتها السياسية والاقتصادية ، واستغلال موارد هذه المنطقة البترولية ، وفتحها أمام البضائع الامريكية فضلا عن القوات الامريكية ... ، وفى ربطها من وجهة النظر الثقافية والدينية والاجتماعية بالسيد الامريكى باعتبارها تابعا جديرا بالشفقة . الم نصل هكذا اذن الى نهاية مرحلة ؟

نهـاية مرحـــــلة

ومع ربيع عام ١٩٨١ تجلى فشل اتفاقية كامب ديفيد فيما يتعلق بالحكم الذاتى فى الضفة الغربية وقطـــاع غزة . فتوقفت المفاوضات وامتنع مناحم بيجين عن تقديم تنازلات . رغم ان الســـادات كان قد وافق على لقـــائه فى شرم الشيخ فى الرابع من يونيو فأتاح لـــه بـــذلك مســـاندة ظاهرة قبيـــل الانتخابات التشريعية الاسرائيلية بأربعـــة أسابيع .. ولكن لقاءهما هـــذا كان يستهدف بدء التشـــاور حول مشكلة الصواريخ التى أقامتها ســـوريا فى لبنان ، فهما ليســـا مجرد « أصدقاء » فحسب بل انهمـــا يكادان يصبحان « حليفين » أيضا وفقا لتعبير بيجين نفســـــه . وبعد ثلاثة أيام فقط من هذا اللقـــاء قصف الطيران الاسرائيلى المفاعل النووى العراقى مما ترك انطبـــاعا بأن القدس حصلت على موافقة القاهرة فى شرم الشيخ . وحتى ان لم يكـــن شيئا من هذا القبيل قد حدث فان العالم العربى لم يتفهم جيدا لمـــاذا وافقت مصر فى اليوم التالى على أن تبـــدأ المفاوضات حول القوة المتعـــددة الجنسيات المقررة لســـيناء .

وقال السادات : « ان الهجوم على المفاعل النووى قد اثر بصورة خطيرة على عملية الســـلام ولكنه لم يقض عليهـــا » . لانه مهما حـــدث فان اتفاقيات كامب ديفيد ستظل واقعا مستقرا » . ولم تعـــد مصر ، مثلهـــا فى ذلك مثـــل الدول العربية ، تفهم اصرار الرئيس على المضى فى نفس الطريق مخـــالفا أى منطق سياسى وكأنه فى سباق محكوم عليـــه بالفشل . وفى ١٧ يوليـــو أيضا قصفت اسرائيل مدينة بيروت بعد بضـــع ساعات من التوقيع فى لنـــدن على الاتفاق الخاص بالقوة متعددة الجنسيات لسيناء . وفى ٢٧ أغسطس وخلال قمة الاسكندرية ، وافق الســـادات على استئناف مفاوضات الحـــكم الذاتى الفلسطينى متنازلا مرة أخرى لبيجين الذى صرح مع ذلك غداة فـــوزه فى الانتخـــابات قائلا : « لقد حصلت من الشعب على تفويض الاحتفاظ « بأرض اسرائيل كلها » . وحتى الســـادات نفســـه ، بكل ما يمتـــاز به من طـــابع الاستفزاز ، انضـــم الى بيجين وأكـــد يوم ١٧ فبراير قائلا : « ان ياسر عرفات لم يعد قادرا على تحمـــل مسئولية ادارة المقاومة الفلسطينية » .

وكتب السادات فى مذكراته : « اننا أصدقاء الولايات المتحـــدة ونريد ان نستمر فى ذلك . اننا نحافظ على مصالحها » . ولكن هل تراه اذ يفعـــل ذلك يحافظ أيضا على مصالح مصر لم يكن هذا هو شعور المعارضة المصرية التى

تشددت كثيرا فى بداية عام ١٩٨١ (١) . فقد تقدم ممتاز نصار بعريضة جديدة وموقعة من اكثر من مائة شخصية يدعو فيها الحكومة الى استئناف العلاقات مع العواصم العربية الاخرى ، ويدعو الامة العربية الى التعبئة ضد العدو الصهيونى . وشنت جريدة « الشعب » الاسبوعية حملة عنيفة على سياسة السادات الامريكية التى أدانها فى مجملها (حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى) واحرق العلم الاسرائيلى بمقر نقابة المحامين ورفع علم فلسطين وسط مظاهر الحفاوة والتأييد . وخلال الاشهر التى تلت ذلك كان لتدعيم العلاقات المصرية / الاسرائيلية اثره فى زيادة تشدد المعارضة وفى ٢ سبتمبر وضع السادات حدا لهذه المعارضة بالقائه القبض على زعمائها الرئيسيين .

فعلى هذا مع المعارضة الداخلية اما المعارضة العربية التى كان نطاقها يتسع ... فلم يكن يملك شيئا ازاءها . وبدلا من أن تؤدى سياسته الى **محاربة النفوذ السوفييتى — كما كان يأمل — اذ بها تدفع بصورة** اكبر بين احضان الاتحاد السوفييتى ، أولئك الذين رفضوا الامتثال للامقبول واضطروا مثلهم فى ذلك مثل ناصر بعد ثورة ١٩٥٢ أن يبحثوا لدى الشرق عن مساعدة وتأييد .

واستقبلت سوريا مع ذلك فى عام ١٩٧٤ نيكسون وكانت بعد ذلك بعلمين على استعداد للموافقة على أى حل وسط شامل يكون مشرفا ، على حين كان العقيد القذافى يدعو الى سياسة عدم الانحياز على انها أعظم الفضائل جميعا . وبعد ذلك بخمسة اعوام انقسم الشرق الاوسط الى كتلتين انقساما شديدا لم يحدث له من قبل ابدا . حتى ان الحبيب الشطى أمين عام المؤتمر الاسلامى صرح بعد القذافى بأن وضع ترسانة عسكرية تحت تصرف الامريكيين فى اسرائيل ، تنفيذا لخططهم فى « التعاون الاستراتيجى » يبرر حتما « انشاء قواعد سوفيتية فى الشرق الاوسط » . ألم تؤد سياسة السادات بدءا بكامب ديفيد وانتهاء « بالتسهيلات » للولايات المتحدة ، الى « عودة موسكو بقوة الى المنطقة ؟ وهذه كانت فى الحقيقة المخاطرة التى تبينتها أوروبا فرفضت أن تضمن لذلك هذه الاتفاقيات » .

ان هذه العملية الجنونية التى انخرط فيها الرئيس منذ عام ١٩٧٨ قد صعدت تفجر العالم العربى ، هذا العالم الذى تتنازعه اتجاهاته المختلفة ومصالحه المتناقضة ، العاجز عن توحيد قواه وتنسيق وسائل ضغطه للحيلولة

---

(١) مقال ج . ب بيرونسيل هوجز وعنوانه (المعارضة لاتفاقيات كامب ديفيد تزداد تشددا) لوموند ٢٨ فبراير ١٩٨١ .

دون انفجاره أو انهياره . ولقد اوضحت القمة العربية الحادية عشرة والتى عقدت فى نوفمبر عام ١٩٨٠ فى عمان هذه المتناقضات بينما اشتعل لبنان نارا ودما وسقط الفلسطينيون فى غياهب اليأس وهم يعيشون فى خيام اللاجئين أو تحت سيطرة الاستعمار الاسرائيلى للاراضى المحتلة . وكانت الوكالة اليهودية لمستعمرات الاسكان قد اعلنت عشية مقتل الرئيس السادات عن خطتها لاربع سنوات القادمة وتشتمل على انشاء عدد يتراوح ما بين ١٢ الى ١٨ مستعمرة جديدة ، أو توسع فى مستعمرات قديمة ، ومن ثم يقفز عدد السكان من ١٧ الفا. فاذا كانت اسرائيل تنتابها مخاوف على أمنها فكيف لا تنتاب العرب مثل هذه المخاوف ويتضافرون فى ظل هذه الظروف بشأن حكم ذاتى رفضت القدس منحه ؟

ان ارث كامب ديفيد محمل بالاثقال بالنسبة لحسنى مبارك ومع ذلك فقد أكد فى خطاب توليه السلطة امام البرلمان يوم ١٤ اكتوبر ١٩٨١ ان « مصر سوف تحترم بدقة تعهداتها الدولية وسوف تطبق حرفيا اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام مع اسرائيل . قبل وبعد الجلاء عن سيناء » . وكان قد طمأن اسرائيل قبل ذلك بأربعة أيام بهذه العبارات » . لم أعارض أبدا سياسة السادات لقد كنا دائما متفقين بشأن هذه السياسة . اطمئنوا فلن يحدث تغيير . وفى ٢٦ اكتوبر اتفق وزيرا خارجية البلدين على استئناف المفاوضات الخاصة بالحكم الذاتى الفلسطينى يوم ٤ نوفمبر بالقاهرة . ولكن هل كان فى امكان حسنى مبارك ان يدلى بتصريحات اخرى ولما تمض ايام قلائل على مقتل الشخص الذى ظل طوال ست سنوات معاونه المباشر ، وفى الوقت الذى تعتمد فيه مصر بصورة كبيرة على الولايات المتحدة ولم تستكمل بعد استرداد سيناء بالقطع لا . فقد لزاما عليه أن يظل مرتبطا باتفاقيات كامب ديفيد على الاقل حتى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ . وليس هناك ما يسمح بالتفكير فى أن سياسته حتى هذا التاريخ سوف تختلف عن سياسة سلفه حتى ولو تغير تصرفه عن تصرف السادات . فهو اكثر اعتدالا واقل تورطا عنه فى اتفاقيات كامب ديفيد والمفاوضات مع اسرائيل ، وتربطه علاقات طيبة مع كثير من الزعماء العرب ويعرف معرفة الزعماء الغربيين، ومن ثم يمكنه ان يضفى طابعا مختلفا على الدبلوماسية المصرية . بل بدا وكأنه واثق من أنه سوف ينضم مرة اخرى الى المعسكر العربى فى اجل غير بعيد مثلما أعرب الشاذلى القليبى امين عام جامعة الدول العربية غداة مقتل السادات عن امله فى ان تفعل مصر .

اذن فقد ادرك كل منا الان أن اتفاقية كامب ديفيد ــ باستثناء الجزء الخاص باسترداد سيناء ــ قد باءت بالفشل وما من أحد يمكن أن يراوده أمل فى نجاح مفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى . ويجوز لنا فى ظل هذه الظروف أن نتساءل ما هو موقف مصر التالى ، وحول اية تسوية اخرى للصراع ستدور

هل يمكن ان تعتبر مقترحات الامير فهد السعودى التى تقدم بها فى ٧ اغسطس ١٩٨١ بمثابة خطة جديدة لتسوية عادلة وشاملة ؟ « وكانت هذه الخطة التى تنص بصفة خاصة » على انسحاب اسرائيل من جميع الاراضى المحتلة بما فى ذلك القدس . وهدم جميع المستعمرات السكانية وانشاء دولة فلسطينية بضمان لامم المتحدة والاعتراف بحق « جميع دول المنطقة فى العيش فى سلام » هــذه الخطة كانت سببا فى ارجاء انعقاد قمة فاس فى ٦ نوفمبر ١٩٨١ لما احدثته من فرقة بين الصفوف العربية . وهذه الخطة كان يمكن أن تقــابل بمـــزيد من الاستحسان لو أن رئيس الحكومة السعودية كان قد أبدى رغبته فى ضم الاتحاد الســـــوفييتى الى المفاوضات خاصة وان البيت الابيض يبحث اليوم عن بديل لكامب ديفيد وان أوروبا ترحب بهذا البديل . لان كلا من المملكة العربيـــــة السعودية والولايات المتحــدة على الســـواء يجسم على صدرها الخوف من اشتعال العنف مرة جديدة فى الشرق الاوسط وتشعر بالقلق من سباق التسلح الذى تزايد حدة مؤخرا فى المنطقة ، فلم ينطفىء بعد حريق لبنان ، ومازال لهيب الحركة الاسلامية يستعر تحت السطح فى دول عديدة كما يمكن أن تشـــــتعل الجذوة الفلسطينية فى اية لحظة . واغتيال السادات كان أبلغ نذير عن مدى الخطر . ولقد صدقت صحيفة « واشنطن بوست » الصادرة فى أول نوفمبر اذ قالت ان مشروع فهد يمكن أن يندرج فى اطار الخطة الامريكية للدفاع عن المملكة السعودية والخليج ، لان واشنطن صارت تزايد من الان فصاعدا على الرياض أكثر من القاهـــــرة . وقد اعترف الرئيس المصرى نفسه فى أول نوفمبر بأن « مشروع فهد ربما يشكل أساسا للحوار فى المستقبل ولكن ليس الآن » . وفى هذا اشارة الى انه لا ينبغى — تحت جميع الافتراضات — طرح أى شىء قبل مايو ١٩٨٢ ، وهو ما توضحه المساومات « التحتية » الجارية هنا وهناك ولا سيما بين القاهرة والرياض . فهل يمكن أن يكون مبارك فى ظل هذه الظروف مجرد عنصر للاستراتيجية الامريكية الجديدة فى الشرق الاوسط مثلما ذكـــرت صحيفة « المجاهد » الجزائرية ان السادات نفسه لم يكن سوى مرحلة ولم تكن كامب ديفيد سوى لحظة فى سياسة واشنطن .

ولئن كانت لسياسة السادات التى جاوزت كل حد — بافراطها ذاته وبما اثارته حولها من استنكار عام — من فضل ، فهو انها جمعت أكبر عدد من الدول حول حل وسط يقوم على مقترحات تحظى بقبول أكبر .

العـودة الى حـرية التجـارة

(اليقظـة والانبهـار)

(التاريخ : بعث وقطيعة)

مصر « هبة النيل » هكذا قال هيرودوت : وقال غيره كل شيء عن هـذا الوضع الجغرافي غير الطبيعي « اذ تركزت الحياة في خمسين الف كيلو متر مربع من الاراضي الصالحة للزراعة بينما ٩٥٪ من الاراضي صحراء جرداء . بل أن مصر هي بالاحرى « هبة الفلاح » الذي يحيي الوادي والدلتا بعمله الدءوب . و « سواء تصدع سد او توقف نورج او تسبب اهمال في ضياع الماء في الصحراء فهذا جزء من مصر التي تموت » (١) .

وهذا الوضع قد أوجد ثابتتين تاريخيتين : أولهما ان هذا النوع من الانتاج المعتمد على الماء قد وضع الفلاح في حالة خضوع تام لان « الطاعة نابعـة من معالم الطبيعة .. والبيئة لا تحث على الثورة (٢) . ومصر لم تعرف أبدا سوى السلطة الاستبدادية التي تلقى تقديسـا لما يضفي على رئيسها من سمة الألوهية .

وسواء حكمها ملك قبل عام ١٩٥٢ أو رئيس جمهورية منذ قيام الثـورة فدائما كان فرعون هو الى حد ما الحاكم .

فمصر ـ امبراطورية الأنبياء والآلهة ، مركز التقاء ثقافات وأديان حوض البحر المتوسط ـ هي أيضا ذلك الجسر الواصل بين افريقيا وآسيا ، وزاد من مطمع الطامعين فيها حفر قناة السويس واكتشاف حقول البترول الكبيرة في شبه الجزيرة العربية . مما جعل منها عنصرا أساسيا في استراتيجية القوى الكبرى . وكان موقعها وثرواتها الزراعية يثيران دائمـا الاطماع الخارجية ويولدان المنازعات الداخلية الناجمة عن الصراعات على تقسيم الدخول ومن ثم على تقسيم السلطة .

ومن عجب أن تاريخ مصر ذو دورات بمعنى أنه ما من حقبة من الاستقرار والتقدم الا وأعقبتها مرحلة من الضعف والاندثار أسفرت دائما عن تبعية جديدة للاجنبي . وستة آلاف عام من الحضارات الفرعونية والاسلامية ـ التي تخللتها

---

(١) عبارة وردت في كتاب جون هورو « مصر » ، باريس ١٩٧٧ طبعـه جون أفريك ص ٣ .

(٢) جون وسيمون لاكوتير : مصر باريس طبعة لوسوى ص ١٤ .

حضارات البطالة والرومان والبيزنطيين والعثمانيين ـ لا يمكن سردها فى بضعة سطور · ولكن على مدار هذا التاريخ المديد الملىء بالاضطرابات كان الرخاء مرهونا دائما بالرى والوحدة والمركزية واستبداد الحاكم · فما ان يعرف الاهمال طريقه الى شئون الدولة ، ويبدأ الصراع على السلطة ، ويصبح التجاوز فى الاقتطاع من قوت الشعب غير محتمل الا ويوشك هذا البلد ـ لما أصـــابه من ضعف وانقسام ـ أن يقع فريسة للاعـــداء الذين يتربصون به أو الاصدقاء الزائفين الذين يسعدهم كل السعادة أن يخضعوه · هكذا غزاه عشرة من الغزاه ـ وفى جل الأحوال ـــ نهبوا ثرواته واستنزفوا قواه واستولوا على مـــوارده وأخضعوا شعبه للعبودية ·

ورغبة منها فى الاحتماء من غزاة الشرق وبدو الغرب ، سعت مصر دائما الى تدعيم انتمائها الشرقى وامتلاك جيش قوى · هكذا حرص العسكريون على بناء قوة مسيطرة وبدأوا منذ القرن الثالث عشر يشكلون رأس حربة للسلطة او الوسيلة الخليقة باستعادة هذه السلطة فى الوقت الذى كانت فيه السلطة الدنيوية تمتزج بالسلطة الدينية ـ باستثناء فترات نادرة ـ طوال ستين قرنا من الزمان ·

ومنذ مائة عام وعجلة التاريخ تسير بسرعة مطردة متسقة مع السرعـــة المتزايدة للمتغيرات التى يمر بها العالم · فاذا بالحقب التى تشهد نهضة وارتقاء يقصر أجلها كما لو كانت مصر قد أصابتها لعنة تتعقب سيادتها محاولة سلبها اياها كلما تمكنت من استعادتها · فما أعجبه من قدر يبدو فيه الحكام وكأنهم نماذج جديدة « لسيسيف » فى مواجهة جيران جبـــابرة لاتفارقهم الرغبة فى القضاء على هذا العملاق الكبير الذى يحاول دائما النهوض من كبواته · فمن مصر القديمة الى عصر محمد على ومن جمال عبدالناصر الى أنور السادات نفس المحاولات ونفس الاخفاق سجل هكذا فى استمرارية تاريخية رائعة ·

لقد أخضعت مصر سنة ١٥١٧ وأمست مجرد اقليم تركى واستنزفهـــا المماليك الذين ادت نفقاتهم وتجاوزاتهم الى حدوث تضخم والى انهيار الانتاج · ومع ذلك وابتداء من سنة ١٧٦٠ ساعدت الصحوة الاقتصادية التى قامت على تصدير كميات هائلة من الحبوب الى أوروبا فى ظهور طبقة متوسطة من سكان المدن تتصف بالديناميكية والمهارة ، وفى نمو حركة جديدة من النهضة الثقافية · وفى سنة ١٧٩٨ مهد جيش نابليون بونابرت الطريق أمام محمد على ـ الوالى العثمانى الذى أرسى أسس التنمية الذاتية ـ بأن جعل الدولة تحتكر التجارة والصناعة وتعمل على حمايتها من المنافســـة الأجنبية وعلى زيادة الصادرات الأولية وأولى الاهتمام الشديد بالتعليم وبحركة الترجمة · ولكن التجربة لـــم تحرز النجاح الذى حققه عهد ميجى فى اليابان وهو العهد الذى طالما أقيمت معه المقارنات ، اذ نتج عن التقاء ظاهرتين ساعدتا بطريقة عجيبة على تمهيد الطريق

امام عبد الناصر ، ونعنى بهاتين الظاهرتين سوء الادارة الداخلية والضغوط الخارجية • فبمقتضى اتفـاقية ١٠ ديسمبر ١٨٤٠ حصلت الدول الكبرى على تحديد عدد الجيش والغاء احتكار الدولة • وهكذا سوت أوروبا لصالحها قضية الشرق • وفى مقابل ذلك حصل محمد على على حق توارث أولاده الولاية من بعده • وفقدت مصر بذلك استقلالها الوليد لأن القيود التى فرضت على السيادة واطلاق حرية التجارة ساعدا بلا هوادة على افلاس الصناعة ومنع ظهور اقتصاد قومى وبالتالى فتح الطريق أمام الاستعمار المباشر •

حقيقة ان البلاد قد سارت قليلا على طريق التصنيع ـ وان أدركته بعد لاى ـ وأرست الأسس للخدمات الأولية ، كما انشئت مشروعات كبرى وأحرز التعليم تقدما هاما •• ولكن هذا التطور تم من خـــلال الاندماج فى السوق العالمية ووسط تدفق رؤوس الأموال الأجنبية فتولدت عن ذلك أولى مظـــاهر الاختلال الاجتماعى والاقتصادى • وقد أصبحت مصر ، بتخصصها فى زراعة القطن ، مزرعة لشركات نسيج لانكشاير • ثم جاءت قناة السويس هى الاخرى لترهن المستقبل ـ بما تمثله من قوة اضافية ـ بسبب الوجود الأجنبى الذى تشجعه • ان القطن والقناة مصدران للثورة والاستدانة وارث قيم وضار فى آن واحد لمصر منذ القرن التاسع عشر • ثم توالى تزايد عدد السكان تزايدا سريعا وفجائيا • وأصبحت ملكية الأرض بالتوارث • وحصل الولاة على لقب خديوى عام ١٨٦٧ كما حصلوا فى ١٨٧٣ على الاستقلال الذاتى عن البـــاب العالى • ومع ذلك ازدادت التبعية الاقتصادية والمالية وفرضت القوى الكبرى فى ٢ مايو ١٨٧٦ على الخديوى صندوق الدين العام ، وبعد ذلك بعام شكل مجلس وزراء الغالبية من الأوروبيين ، ساعدت هذه الصدمات السياسية والاقتصادية على استثارة الاحساس بالوطنية التى كانت تدعو لها أولى الصحف ـ فالأهرام أسس سنة ١٨٧٥ ـ فى مقالات بتوقيع عبد الله النديم وجمال الدين الأفغانى ومحمد عبده بصفة خاصة • ودفع هذا التيار بصورة ما الى الثورة العسكرية فى عام ١٨٧٨ • وأجبر أحمد عرابى الخديوى على ابعاد الوزراء الأجانب • كان رد فعل البريطانيين هو اكراه الخديوى على التنازل عن الحكم فى ٢٥ يونيو ١٨٧٩ للأمير توفيق • وحصل عرابى الذى أصبح بطلا وطنيا على الموافقة على اجراء انتخابات جديدة فاز فيها أنصاره وتم التصـــــويت على الميزانية دون الرجوع الى المراقبين العموميين لوزارة المالية وهم من الفرنسيين والبريطانيين • وانبرت بريطانيا لسحق هذه الحـــركة فقصف أسطولها مينـــــاء الاسكندرية فى يوليو ١٨٨٢ والقى القبض على عرابى ونفى ، وتم تسريح الجيش • واصبحت مصر بالفعل مستعمرة لصاحبة الجلالة ، وظلت كذلك حتى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ عندما حلت محل الامبراطورية العثمانية وفرضت حمايتها •

الملكيــة الدســـتورية

تحـــــديث وتبعيــــــة

وصارت مصر تابعة تبعية لم تألفهـا منذ قرن من الزمان ـ وشـــهدت تحديثا بطيئا ولكن فى حـدود ضيقة فرضها المحتـل بينما ساعد التوســع فى زراعـــة القــطن مــع الزيــادة فى عدد الفلاحين المــدنيين المعــدمين على بـذور عـدم الاســـتقرار الاجتمــاعى . وبـــدهاء فتحت الـدولة صـــاحبة الوصـــاية المجـــال لنشـــاط برلمـانى دون أن يحقـــق الحزب الذى أعاد مصطفى كامل تنظيمه سنة ١٩٠٧ الاستقلال الموعـــود . واصطدم حزب الوفد بزعامة سعد زغلول فى لندن فى النهاية بعـدم القبول . وبعد نفى سعد زغلول فى عام ١٩١٩ عمت الاضطرابات ، وراح الوطنيـــون والنقابيون والطلبة يكيلون الضربات لسلطة غير شعبية وان كانت صـارمة . ولم يلبث الاضراب والمظاهرات أن تحولا الى عصيان عام ...

ولئن كانت ثورة عام ١٨٨٢ قد ساندها تيار وطنى جارف الا أنها كانت فى حقيقتها ثورة عسكرية . أما ثورة عام ١٩١٩ فهى بلا منازع أولى الثورات الشعبية المصرية . فقد أكرهت انجلترا فى ٢١ فبراير ١٩٢٢ على اعلان « أن مصر بلد مستقل ذو سيادة بينما فى الواقع منحت مصر « حرية » مراقبـة لان الجيش البريطانى بقى فى البلاد . وظل المندوب السامى لصاحبة الجـــلالة قويا كما ظل أمن البلاد خاضعا لاشرافهم . لدرجة أن افتتح السلطان فؤاد فى ١٥ مارس ١٩٢٣ عهداً ملكيا بغير سيادة أخذ ينمـو وتنمو معه حركة الافكار متأثرة بالنفوذ الاجنبى المتزايد وبالقيم التى ينشرها . وأدى تقليـد الاخـرين والتبعية الى تمزيق البلاد وظهرت تيارات عديدة فى اثره بتحريض من الماركسية من بينها التحديث الليبرالى والاشتراكية وحركة الاصلاح الاسلامية والعـــودة الى المذهب السنى .

ومنذ ذلك الحين نشـأ صراع بين أنصار هذا الإتجاه الدينى للمجتمــع وأنصار عدم ادخال الدين فى حكم البـــلاد ـ وان جمعت الوطنيـــة شملهم فى أوقات محددة . وانتهى هذا الصراع بانتصار الصبغة الغـــربية بمظهريها الرأسمالية والبرلمانية . ولكن هذا الاتجاه الليـــبرالى سرعان ما انتهى الى طريق مسدود .

ومع ذلك خرجت مصر من الحرب العالمية الاولى أكثر ثراء ، ونشأت صناعة وطنية حقيقية مع انشـــاء بنك مصر فى العشرينات وأنشئت شركات الغزل الكبرى فى المحلة الكبرى وكفر الدوار فى عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٧ . وكان

هذا انتصارا للشركات المساهمة ، وازدهرت التجارة ونشطت الجامعة وتطورت الاحياء السكنية بينما شاعت فى الاسكندرية ومدن القناة حياة حديثة بين بورجوازية اصطبغت بالصبغة الغربية والعالمية . وجاءت الحرب العالمية الثانية لتدعم هى الاخرى هذا الموقف المزدهر وأصبحت مصر المنفتحة على العالم فى قمة نموها فانضمت الى الامم المتحدة منذ نشأتها ، واصبحت فى عام ١٩٤٥ عضوا اساسيا فى جامعة الدول العربية التى اتخذت القاهرة مقرا لها .

بيد أن « هذا الرخاء لم يكن سوى واجهة خادعة لان الاقتصاد والجسد الاجتماعى سقيمان ، على حد تعبير سيمون رجان لاكوتير » ... سقيمان من البطالة ، وبسرعة ظهور طبقة بروليتارية والزيادة الكبيرة فى عدد السكان وعدم المساواة فى توزيع الاراضى ... وسقيمان أيضا بشباب قلق يبحث عن هوية وبقيم مستوردة تحطم الجذور الثقافية ... سقيمان كذلك بهذا الوجود الاجنبى والفشل السياسى الملكية الدستورية . وكانت قصة « يوميات نائب فى الارياف » فى عام ١٩٣٧ للروائى الكبير توفيق الحكيم التى يصف فيها طبقة الفلاحين البائسة التى يسجنها الاقوياء ، أو قصة « الارض» فى عام ١٩٥٤ لعبد الرحمن الشرقاوى التى يبرز فيها بطش كبار الملاك ، اشبه شىء بمرآة صادقة لما يعانيه المجتمع من أزمة ... هذا المجتمع الذى نخره الفساد المستشرى على نحو ما وصفه نجيب محفوظ فى روايته « زقاق المدق » سنة ١٩٤٨ .

ومع ذلك محت بريطانيا اكثر المظاهر استفزازا من نفوذها بتوقيع النحاس باشا على اتفاقية ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ . هذه الاتفاقية التى حطمت فى نفس الوقت كافة مظاهر النضال الشعبى باقرارها حلا وسطا . بينما الغت معاهدة « سونترو » فى ٨ مايو ١٩٣٧ المحاكم المختلطة وصندوق الدين العام . بيد أن استخدام القوة سنة ١٩٤٢ — الذى بموجبه فرضت الدبابات البريطانية حكومة وفدية أعلنت الاحكام العرفية — بلور العداء ضد انجلترا وافقد الثقة فى الحزب الوطني الكبير ، لان الائتلاف البرلمانى لم ينجح وجعل الملك فؤاد من نظام حكمه ملكية مطلقة . أما دستور عام ١٩٢٣ — المجرد من كل معنى فقد الغى سنة ١٩٣٠ وزاول الملك فاروق الذى خلف والده فى عام ١٩٣٦ الحكم وحده فى أغلب الاحيان تحت اشراف ضغوط لندن ، فكان هذا معناه انهيار النظام البرلمانى وفشل تعدد الاحزاب : وهما درسان سيذكرهما نظام الحكم العسكرى فيما بعد .

ومنذ ذلك الحين تحدد مصير الملكية فى مصر التى صارت « مرجلا كبيرا يغلى » ومنه ستنفجر مأساة حقبة ، وطبقة ونظام ... ومأساة تقع فى ثلاثة فصول : اضرابات واضطرابات من عام ١٩٤٦ الى عام ١٩٤٨ تتصدى فيها

الجامعة لنظام الحكم ، وهزيمة عام ١٩٤٨ فى حرب فلسطين الاولى ، وحرب العصابات الشعبية ضد القوات الاجنبية فى عام ١٩٥١ . وعادت الظهور حركة عام ١٩١٩ الوطنية بصورة متشددة وثورية ، مهددة مصالح كثيرة تهديدا كبيرا الى حد أدى الى تحطيمها هى ذاتها بحريق القاهرة الكبير فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ لمحاولة النيل من الثقة فى المعارضة . ولم تتدخل الشرطة وانتصر الملك . ولكن الملكية كانت ضعيفة لا هيبة لها فعجزت عن اصلاح الموقف . وخلت الساحة السياسية واصبح الملك وحيدا . وظلت قوة وحيدة فى الميدان : الا وهى الجيش ، فاستولى الضباط الاحرار على السلطة بدون مقاومة فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ولم تمض ثلاثة أيام الا وتنازل الملك وغادر مصر . وخلال بضع سنوات غيرت هذه الحفنة من الضباط مصير مصر والشرق الاوسط .

الناصرية .. استقلال و « اشتراكية »

وأذهل النصر السهل الضباط الاحرار فأصابهم بعض الارتباك وكان العامان الاولان من حكمهم ينمان عن ترددهم وخلافاتهم ، ترددهم بين نظام دستورى ونظام ترشيدى يؤيده بصورة طبيعية هؤلاء العسكريون المولعون بالنظام والترتيب خاصة وأن شدة الاختلال الاقتصادى تستوجب ايجاد حلول عاجلة . وخلافاتهم القائمة بين التيارات السياسية الممثلة فى مجلس الثورة : الوطنيون أمثال جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ، والماركسيون امثال خالد محيى الدين ويوسف صديق ، والليبراليون أمثال عبد اللطيف البغدادى وحسن ابراهيم وزكريا محيى الدين ، والموالون لرجال الدين أمثال كمال الدين حسين وعبد المنعم عبد الرؤوف وحسين الشافعى وانور السادات .

وهؤلاء العسكريون الذين امتهنت كرامتهم بعد هزيمة عام ١٩٤٨ والذين تطارد مخايلهم حالة الفقر التى يعيش فيها الفلاحون ، لم يعبروا أعتاب سكناتهم ليتركوا السلطة للمدنيين .

وهكذا تم حل الاحزاب السياسية فى ١٦ يناير ١٩٥٣ واعلان الجمهورية فى ١٨ يونيو وتنحية اللواء محمد نجيب عن رئاسة الجمهورية ليتولاها عبد الناصر فى ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ : فكان ذلك انتصارا لجمهورية الضباط الذين كان يساندهم — مائتان وخمسون ضابطا تولوا جميع المناصب الرئيسية . واستمر نظام الحكم يطغى عليه حتى النهاية طابع التدرج الهرمى وروح القيادة والوصاية على الشعب وعدم الثقة فيه . وكان الميل الى السرية والخلافات الداخلية والتردد والمنافسات الشخصية تنخر الجمهورية مثلما ينخر السرطان فى الجسد . وعلى أية حال لم تكن القرارات حتى سنة ١٩٥٦ على مستوى الآمال التى بنيت على هذا التغيير فى الحكم ، فلا قمع الاضرابات فى كفر الدوار فى ١٣ اغسطس ١٩٥٢ ولا الاتفاق الذى وقع مع لندن بعد ذلك بعامين دون أن يعيد لمصر حق سيادتها قد كسبا تأييد فئات الشعب . أما دستور ١٩٥٦ فكان تكريسا لحكومة الرجل الواحد الذى يقوم النواب من حوله بأدوار الشخوص فى حين كانت هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى الذى أعقبها فى سنة ١٩٥٧ مجرد أداة وصل مع الامة .

بيد أن الضغوط الخارجية والمعاناة من التخلف لم يلبثا ان حولا ارادة التغيير لدى نظام الحكم الى قوة ثورية رائعة فماذا عساها تكون الثورة ؟ أليست هى بادىء ذى بدء ثورة الارض والماء دليلا على الرخاء بالنسبة للنيل؟ فبتحديد الملكية الزراعية بثلاثمائة فدان فى ٩ سبتمبر ١٩٥٢ الغى أول قانون

للاصلاح الزراعى طبقه كبار الملاك واستمال طبقة الفلاحين . ومد بالنسبة الى الرأسمالية الى الريف .

ومنذ ذلك الحين شرع المتوسطون والصغار من الملاك فى اقرار العلاقة الجديدة بين طبقات المجتمع لصالحهم بواسطة الجمعيات التعاونية والحزب الواحد والمجالس المحلية . أما التحكم فى مياه النيل . فمن ذا الذى لم يحلم بذلك ؟ لقد عمل عبد الناصر على استحدث الوسائل اللازمة لذلك وهكذا أعلن فى ٢٦ يوليو ١٩٥٦ ان القناة ستغطى تكاليف بناء السد يوم أمم الشركة العالمية لقناة السويس . واستطاع بمساعدة المعونة السوفييتية ، تحقيق ما سوف يبقى أكبر انجاز شامل لعهده — الا وهو بناء السد العالى ، كما ان ما تعذر تليه تحقيقه فى عام ١٩٥٢ أحرزه بذلك عام ١٩٥٦ ونعنى به اقرار الشعب لشرعية السلطة . ومن ثم أصبح عبد الناصر بطلا . فالاقدام الجسور على الغاء اتفاقية سنة ١٩٥٤ قد أعاد مصر حرة وسيدة لمصيرها .

وكان هذا القرار ايضا عملا له دلالته فى الترقى الى مرتبة القوة الحديثة . لان الثورة ليست مجرد الارض والماء فحسب ولكنها أيضا الاسمنت والصلب والاسمدة والكهرباء ، وكان الانطلاق فى أعمال السد العالى ايذانا بفتح طريق التنمية المبنية على التقنية . وبعد أن عجز القطاع الخاص عن الوفاء بمهمة التصنيع التى اوكلتها له الحكومة سنة ١٩٥٥ عملت السلطة مباشرة على استخدام التكنولوجيا المتقدمة بواسطة بيروقراطية مستحدثة بدءا من حركة التأمينات الواسعة لعامى ١٩٦١ — ١٩٦٢ . الم يكن هذا هو الحلم الابدى للدولة المصرية والعودة الى الطريق الذى اختطه محمد على ؟

لقد استبان الطريق الذى وقع عليه الاختيار واعطيت الاولوية لصناعة الثقيلة والاعداد لجيش متخصص وللتنظيم المنهجى للزراعة ، وسادت مصر فى ذلك الوقت مرحلة الثقة التامة فى الصناعة وفى استيعاب التكنولوجيا الاجنبية المستوردة من الشرق ومن الغرب على السواء . فمن أسطورة الصلب الى الايمان الراسخ بسحر وبفضائل العلم والتخطيط والادارة والمشاريع الكبرى . واخذت مصر تبنى وتشيد وتنتج . وتكيفت تكيفا كبيرا شجعه الخبراء ، وساهمت فيه نظريات الاقتصادى الامريكى « روستو » الذى وزع عبد الناصر مؤلفه « مراحل التنمية الاقتصادية » على أعضاء حكومته . وسادها ولع شديد بالوحدات الكبرى وبتوسيع نطاق السيطرة والادارة . وكانت أولى النتائج تتمثل فى توزيع الاراضى على الفلاحين ، وبناء المساكن ، والتصنيع ، وكفل الامان فى العمل والحماية الاجتماعية للعمال . وبالتالى اجريت اصلاحات جذرية وبدأ الانطلاق الاقتصادى ، فتزايد الدخل القومى خلال الخطة الاولى بنسبة ٦ ٪ وارتفع متوسط الاجور بنسبة ٥١ ٪ من سنة ١٩٦٠ الى سنة

١٩٦٧ . وخلال هذه الفترة أيضا توافرت ٣ر١ مليون فرصة عمل بينما تضاعف التعليم الثانوى وزاد الاقبال على المدارس الابتدائية بنسبة ٤٢ ٪ .

ولكن واأسفاه أنه ليس من السهولة بمكان فى محيط التخلف لا التخطيط لنشاط الرجال ولا الحصول على الاسرار التقنية ببطـــاقات شراء . كما ان التاريخ لا يسجل فقط وسط ضجيج الهتافات والشعارات فأين هى اذن مواطن القصور فى مشروع عبد الناصر ، وما هى حدود هذا الطريق الذى وصفه ميثاق العمل الوطنى لسنة ١٩٦٢ بأنه « اشتراكى ، ديمقراطى ، وتعاونى » ؟

شـــياطين النيـــل

اذا كانت هزيمة يونيو سنة ١٩٦٧ تحمل علامة المغرب ، فان الاسـباب الخارجية لهذه الهزيمة ما كانت لتخفى مواطن الخلل والقصور فى التجـربة . والناصرية لم تنجح لا من تير التخلف ولا من آفاته الاصلية . اذ اقتـرنت بالهيكل الهرمى القديم للسلطة الذى أعادها الى ما كانت عليه فى الماضى السحيق من ادارة مستبدة لرجال ولاقتصاد تمارسها دولة قوية يلعب الحـزب فيها دور الوسيط بين الزعيم والامة .. لان دستور سنة ١٩٦٤ زاد من تركيز السلطة ، بينما زادت الممارسة السياسية من تجسيدها فى شخصه . ومن ثم فان الاتحاد الاشتراكى العربى الذى اعتبر رأس حربة المجتمع الجـديد والذى انشىء فى ٧ ديسمبر ١٩٦٢ لم ينجح ابدا فى تعبئة الجماهير . فقد افتقر النظام الى باعث جماعى وحلت الخطب محل العمل ــ حتى ان « الديمقراطية » التى أقيمت على الاستفتاء الشعبى والميكرفون حجبت ممثلى الامة الحقيقيين عن مسرح الاحداث فاخفت بذلك الخلاف المزدوج الكامن بين اليمين واليسار ، بين الســـلطة والشعب . وهو الخلاف الذى تجلى بوضوح فى عام ١٩٦٧ والذى لم يكن وليد اللحظة لان هذه السلطة التى أطلقت النار على المضربين سنة ١٩٥٢ لم تكف أبدا عن ممارسة عمليات الردع ضد الاخوان المسلمين والشيوعيين ، ثم امتدت هذه العمليات الى جميع « أعداء الشعب » ابتداء من سنة ١٩٦١ ، فادخـل عشرة آلاف شخص معسكرات لاعادة تلقيتهم الاشتراكية الحقيقية » . واختار العديد من المثقفين طريق المنفى . وهكذا كشف المخرج يوسف شاهين فى فيلمه « العصفور » الذى انتج سنة ١٩٧٣ النقاب عن تصور نظام الحكم وعن عيوب الاتحاد الاشتراكى . وتجددت القصة بين اليسار واليمين لان القوتين ظلتا دائما تعيشان جنبا الى جنب حتى داخل نظام الحكم نفسه . بل وكان عبد النـاصر أيضا يحمل بداخله هذا الصراع الذى ولدته هذه الاشتراكية النوعية وهـذه المحاولة الى ايجاد طريق ثالث .

ولكن وراء هذه التجربة التى كانت تجربة دولة لا تجربة اشتراكية حقيقية لم يلبث ان ظهر ما يجوز لنا ان نطلق عليه تعريف « الطبقة الجديدة » ففى سنة ١٩٦٧ كان ٨٠ ٪ من سكان الريف يتقاسمون ١٥ ٪ من الدخل الزراعى بينـــما يحصـــل ٥ ٪ عـلى ٦٥ ٪ مـــنه . وعنـــدما ازدهـــرت الرأسمالية الزراعية ، ابستأثرت صفوة الاداريين بمقاليد الســلطة ، وراجت انشطة البناء والتجارة لدى طبقة البورجوازية القديمة والجديدة ، وظهرت هذه الطبقة الجديدة غير المتجانسة فى ظل الفريق العسكرى البيروقراطى . وقـد عاد يوسف شاهين فى فيلمه « عودة الابن الضال » الذى قدم فيه فى عام ١٩٧٦ صورة الناصرية مخيبة للآمال ــ عاد يلقى الضوء على جبروت هذه الطبقـة

التى رفضت الاشتراكية والتى قلبت التوازن القائم بين الحزب والادارة لصالح هذه الاخيرة ، فحطمت بذلك احتكار سلطة كانت فى طريقها لان تؤصل جذورها الايديولوجية فى عامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . وقد رد عبد الناصر على ذلك فى ١١ نوفمبر ١٩٦٤ بدعوته الى عمل سياسى مختلف تعبيرا عن ثورته على هذه الطبقة بالذات . فحاول أن يبعث الحياة الى الحزب بانشاء طليعة اشتراكية بداخله مستعينا فى ذلك الماركسيين . ولكن الاصلاحات لم تتعد مرحلة النوايا . واستمرت السلطة فى استخدام نفس الوسائل مما أثار معارضة متزايدة : فنظمت المظاهرات فى سبتمبر ١٩٦٥ ونشط الجناح الدينى وحيكت المؤامرات ضد نظام الحكم . الا ان الموقف الاقتصادى ، الذى كان أصلا مختلا اختلالا شديدا جدا فى نهاية الخطة الخمسية الأولى سنة ١٩٦٠ — ١٩٦٥ ، تدهور فى سنة ١٩٦٦ لغيبة التخطيط الحقيقى وضعف المؤسسات العامة بسبب التضخم وتزايد العجز . وبلغت الديون الخارجية وقتئذ ١٢ مليار فرنك وانخفض دخل الفرد فى هذا العام نفسه بنسبة ٢ر٢ ٪ .

وحالت واشنطن بتقديمها شحنة قمح تبلغ قيمتها مائة مليون فرنك دون وقوع كارثة . وهكذا اذن جاءت الهزيمة لتكشف عن المتناقضات القديمة التى تعد بعضها ملازمة للتجربة الجارية . وارتبط فى ذهن الشعب اسم عبد الناصر بالانجازات الاجتماعية ومواطن النجاح — أما المظاهر السلبية والفشل العسكرى فقد أوعز « للجهاز » وللمحيطين به غير الاكفاء ورؤوس الفساد الذين يستغلون الرئيس . وما منحه الشعب للرئيس فى يونيو سنة ١٩٦٧ هو نوع من الثقة المصونة : فالموالاة لعبد الناصر ولكن على الناصرية أن تصلح من نفسها .

ويبدو أن الرئيس ادرك ذلك تماما فأعلن فى ٢٧ يوليو ١٩٦٧ : « يجب أن نترجم الانطلاقة الشعبية ليومى ٨ و ٩ يونيو داخل المؤسسات » . وهكذا حظى هذا الاتجاه الليبرالى على اجماع الآراء ، فرفعت الحراسات وأفرج عن ١٢٠٠ من الاخوان المسلمين ، وتم العفو عن ٢٥٦٩ مواطنا حرموا من حقوقهم المدنية ، وتمت اعادة الموظفين المغضوب عليهم الى وظائفهم . ثم هو باعلانه تصفية « مركز القوة » الذى كانت تشكله المخابرات كدولة حقيقية داخل الدولة ، رفع قناع الخوف والتشكك الذى كان قد غطى مصر بصورة بطيئة . ومع ذلك ظل سجين مجموعته وجهازه ، عاجزا عن محاربة هذه الطبقة السياسية العسكرية التى وصفها فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ فى خطابه فى حلوان بأنها « ذهبت الى حد الخلط بين الثورة والسلطة فأصبحت السلطة فى نظرها تفاخرا ومكسبا . وكان الشعب يطالب بأفكار دافعة فوعده بدستور دائم لتقنين الثورة . وكان يصر أيضا على استئصال جذور الشر فرد بكلمة « مؤامرة » واصدر أمرا بالقاء القبض على صلاح نصر وشمس بدران مديرى الشرطة والامن والفريق عامر

الذى انتحر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٦٧ وكان هذا الشعب ينشد بكل جوارحه طرازا جديدا من الحكم فقرر عبد الناصر تولى الامانة العامة للحزب .

ولكن وضع أفكار الناصرية ووعودها موضع التنفيذ كان يتطلب — كما قالت السيدة حرم محفوظ القشيرى فى رسالتها الرائعة (الاشتراكية والسلطة فى مصر) فى عام ١٩٦٧(١) . السماح « بوصول الاشتراكيين الاصليين الى المناصب الرئيسية » حتى « يحلوا محل الانتهازيين والبيروقراطيين » واقامة « الايديولوجية الكلامية وتطبيقاتها الحقيقة فترات تتزايد طولا باستمرار . الا أن الوصاية الى الاستبدادية » . ولكن شيئا من هذا القبيل لم يوضع موضع التنفيذ ، وظلت التغييرات سطحية ، واستمر النظام متأرجحا ما بين « الايديولوجية اللاكمية وتطبيقاتها الحقيقية فترات تتزايد طولا باستمرار . الا أن الوعود لم تكن لتغنى عما سواها ولم يعد فى الامكان خداع لحد . وهكذا وعند النطق بالاحكام التى تتسم بالرأفة فى قضايا محاكمة المسئولين العسكريين عن الهزيمه اجتاح عشرة آلاف عامل شوارع حلوان فى فبراير عام ١٩٦٨ . وهاجم عبد الناصر الثورة المضادة ، ودعا الى اعادة تشكيل الحزب ، وأعلن تمسكه بمجتمع مفتوح . وهكذا اعيد النظر فى القضايا وطلب الى النقابات العمل على تهدئة غضب الجماهير ولكن هذه الحركة — التى كان الجيش وحده هو القادر على تحطيمها — عادت للظهور فى نوفمبر التالى فى جامعة المنصورة ، ومنها انتقلت الى الاسكندرية حيث طالب الطلبة « بالحرية وبالحقيقة » ووقع عشرات من القتلى كدليل ثابت على عمليات الردع الرهيبة التى اذنت بافول الناصرية .

ورغم هذه الاضطرابات لم يحدث تغيير فى شىء لان الناصرية غرقت فى شرورها التى أتت عليها هى نفسها . ثم جاء النضال من أجل سيناء ليحجب جميع المشكلات محتكرا وحده كل المسرح السياسى . وكان رد فعل عبد الناصر هو القاء « خطاب — برنامج » جديد فى ٣٠ مارس ١٩٦٨ . وبعد فترة وجيزة صدر قانون ثالث للاصلاح الزراعى فضلا عن تأميم تجارة الجملة . ولكن تحرير الاراضى المحتلة ظل يتصدر الاشتراكية وتجديد نظام الحكم .

وكيف لا ؟ ! وهل كانت متطلبات حرب الاستنزاف تسمح باختيار آخر ؟

ان عبد الناصر — كوطنى مولع بوطنيته — وليس كصاحب مذهب أو كاشتراكى حقيقى — لم ينجح فى تجنب شياطين وادى النيل القدماء الذين دفعوا بالاستبداد و التسلط . وبسهولة التأثير عليه لم يعرف أبدا أن يلتزم حقا بالاختيارات التى قررها ولا بالرجال الذين طلب معاونته .

---

(١) الاشتراكية والسلطة فى مصر . باريس ١٩٧١ — طبعة ل . ج . د . ج

ولعل رد عبد الناصر على مبعوث سوداني طلب اليه سنة ١٩٦٩ خبيرين لانشاء اتحاد اشتراكي وقطاع عام في قوله الذي رواه حلمي مراد وزير التعليم السابق ورئيس تحرير صحيفة « الشعب المعارضة » : اذا أردت أن أصدقك النصيحة ... فلا تقلدوا ما قمنا به » . هذا الرد يفسر بوضوح غموض الرئيس وتناقضات سياسته و حدود تجربته .

ولا غرو ... اليس استنزاف السلطة هو الذي قضى على عبد الناصر يوم ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ اذ وافاه الاجل نتيجة أزمة قلبية وهو لم يتجاوز عامه الثاني والخمسين ؟ هذا الحد البدني للرئيس وهذه الحدود السياسية لمشروعه هي التي صاحبت معا هذا الاختفاء الذي وصفه خليفته بحق بأنه « مأساة شعر يوقعها العالم العربي بأسره » . وكانت الجنازة التي أقامها له الشعب تتناسب وهذا القدر العظيم الذي أدخله في عداد الاساطير . فما الذي بقي من السنوات الثماني عشرة لحكمه ؟ يرى جان لاكوتير — وهو على حق — ان ما بقي يتمثل في « معنى الكرامة والرغبة في التحديث وادراك العالمية » . لقد أعطى عبد الناصر بلا نزاع لشعبه علما يرفعه وشخصية ودورا يضطلع بهما في عالم جديد فتحت له أبوابه .

ثورة التصحيح

هل اختار عبد الناصر انور السادات ؟

« لا يملك أي فرد — كما لا تملك اية جماعة — أن يستأثر بمركز يحاول من خلاله ان يفرض رأيه على الجماهير الشعبية » . ان الرئيس انور السادات هو الذي أطلق هذا الانذار خلال لقاء حلوان التقليدى فى أول مايو ١٩٧١ . فمن ذا كان يتصور ان الذى عاش دائما فى ظل عبد الناصر سوف يصبح — بعد اسبوعين فقط من هذا التاريخ — سيد مصر الوحيد بعد أن نحى خصومه ؟ رغم أن اسم السادات لم يكن عشية اختفاء الزعيم — على رأس قائمة الشخصيات المطروحة للاضطلاع بالخلافة الثقيلة . ولم لا ! الم يعينه عبد الناصر نائبا لرئيس الجمهورية فى ١٩ ديسمبر ١٩٦٩ لقد أصبح رئيسا بالنيابة وفقا للدستور . وبدا فى ذلك الوقت بشخصيته المكتومة الباهتة أهلا لتأكيد استمرارية نظام الحكم الناصرى . ومن ثم لم تثر أجهزة الحزب سوى بعض العجب بترشيحه وحده دون سواه لرئاسة الجمهورية فى ٥ اكتوبر ١٩٧٠ . وأكد مجلس الشعب هذا الاختيار بعد هذا التاريخ بيومين . وفى ١٥ أكتوبر جاء التصديق الشعبى عليه بمقتضى الاستفتاء الشعبى الدستورى الذى قرر فوز انور السادات بأغلبية ٩٠٫١٪ من عدد الاصوات .

ولا يزال العديد من المصريين يتساءلون عن كيفية وصول هذا الرجل الى السلطة رغم قلة اهميته فى ذلك الحين ورغم انه كان يقف دائما على اليمين فى مسرح السياسة الناصرية فهل اختاره عبد الناصر عن علم وقصد ؟ يرى البعض ومن بينهم الكاتب غالى شكرى انه ليس ثمة شك فى ان عبد الناصر كان قد قرر فى أن عبد الناصر كان قد قرر فى سبتمبر ١٩٧٠ ، وهو الذى لم يلتق بالسادات لمدة تزيد على الثلاثة اشهر ، قرر الاستغناء عن خدماته بسبب التغييرات السياسية التى كان يعتزم اجراءها تمشيا مع تطور فكره »(١) الا أن عبد الناصر والسادات التقيا خلال القمة العربية التى عقدت بشأن الاردن فى شهر سبتمبر بالقاهرة . وقبل ذلك بعام سحب منصب نائب الرئيس من على صبرى وعهد به الى انور السادات . فهل كانت تستطيع سلطات الحزب أن تخون عهد الرئيس فى شهر اكتوبر وتختار شخصا آخر ولو انها لم تعين النائب الدستورى الذى اختاره الزعيم بنفسه فى وقت كان يعلم فيه بخطورة منصبه ... لكان ذلك معناه حتما رفضا له ولاختياره .

---

(١) كتاب مصر والثورة المضادة . ص ٤٩ .

وفيما يتعلق بالتغيرات السياسية فأى قرارات كان يمكن أن يفستر عبد الناصر فى اتخاذها سنة ١٩٧٠ دون أن يوافق عليها نائبه ؟ ان التطور كله الذى حدث ما بين عامى ١٩٦٥ و ١٩٧٠ ما كان الا ليلائمه تماما . بدليل برنامج ٣٠ مارس ١٩٦٧ الذى ركز على العلم والادارة والدولة الحديثة، ونادى بتدعيم القيم الروحية وسيادة القانون . كل هذه أفكار أصبحت رائدة ابتداء من سنة ١٩٧١ ، جاعلا بذلك الانفتاح على اليسار فى عام ١٩٦٤ كحادث عارض من حوادث التاريخ ، ومصححا الاتجاه ناحية اليمين والتكنوقراطيين . ثم اتحاد الجمهوريات العربية ، الذى تبلورت حوله المعارضة للسادات ، ألم ير النور فى ديسمبر ١٩٦٩ لدى لقاء القذافى وعبد الناصر فى طرابلس قد يتبادر الى أذهاننا أيضا أن عبد الناصر — وفقا لطبيعته — رفض الاختيار بين الاتجاهات فآثر مراعاة المستقبل أن يعين رجلا كتوما فى منصب نائب الرئيس . ولكن يتعين علينا هنا أن نسجل اذن أن سلطات الحزب العليا أكدت هذا الافتراض الجائز حين وضعت على رأسها ذلك الشخص الذى بدأ سنة ١٩٧٠ شخصا معتدلا وتصور اليسار الناصرى ذو التمثيل القوى داخل الاتحاد الاشتراكى أنه سيجعل هذا المرشح المتحفظ(١) يؤيد بسهولة اتجاهاته .

أم يتعين علينا أن تجارى جان لاكوتير اذ يقول ان عبد الناصر اكتشف وقدر قوة شخصية السادات الذى كان قد تفاوض لتوه فى موسكو فى ظروف صعبة لتزويد البلاد بالاسلحة وذلك بعد ايفاده الى واشنطن قبل ذلك بعامين فى محاولة لتبديد الخلافات مع الولايات المتحدة . وعلى اية حال فليس هناك ما يجعلنا نعتقد ان الرئيس كان يريد التخلص من نائبه ، ألم يكن أنور السادات مع حسين الشافعى هما آخر من تبقى من الضباط الاحرار أعضاء مجلس الثورة فى السلطة ؟ لقد ترك الآخرون المجموعة القيادية منذ فترة طويلة مبعدين فى أغلب الأحيان بقرار من عبد الناصر نفسه .

وقد اعترف غالى شكرى « فى كتابه » بأن « وصول السادات الى السلطة كان أمرا حتميا » بسبب انتصار الطبقة الجديدة وتزايد قوة القطاعين الخاص والطفيلى منذ ١٩٦٧ . وسواء اختار عبد الناصر السادات عن عمد أم لا ، فان هذه الخلافة تعد بالفعل علامة لتطور أكثر عمقا . فهى تسجل انهيار نظام « اشتراكى » عسكرى بيروقراطى قوضته متناقضاته ، ومزقته قوى الخارج ، وقضت عليه القوى المعادية التى ترعرعت فى ظله

---

(١) كتب مراسل لوموند يوم ٧ اكتوبر يقول : « ان انتصار على صبرى واصدقاءه يبدو اذن مؤكدا » وكان كثير من المراقبين يشاطرون هذا الرأى .

وبداخله مشجعة ظهور نظام رأسمالى جـديد يتفق ومصالحها تغـريه قوة البترول فى الممالك العربية وقوة جذب الولايات المتحـدة .

وكتب حسن رياض سنة ١٩٦٤ (فى كتـابه مصر الناصرية) يقـول : « حسب الموقف الدولى » (أى الوفاق بين الشرق والغرب) أن يكتب لـه الاستقرار ، حتى يتجلى الطابع الحقيقى للبيروقراطية الناصرية الذى يتمثل فى طبقة اجتماعية جديدة خلفت السابقة » .

وتحققت النبؤة ، فلا وفاة عبد الناصر ولا وصول الساداات هـمـا اللذان حددا افول النظام . لان ناصرية عام ١٩٦٢ لم تعـد قائمـة سوى رسميا منذ ١٩٦٦ كما ان هزيمة ١٩٦٧ سدت الطريق أمام اضفاء الصبغة الراديكالية عليهـا . وخليفة عبد الناصر لم يجانب الحقيقة حـين أطلق هذه النكتـة القاسية : « عبد الناصر مات فى ٥ يونيو ١٩٦٧ » فقد اطفأت الهزيمـة بريق السلطة الى الابـد ، ولكن الدولة ظلت توهم باشاعة هـذا البريق بينمـا شخصية عبد الناصر التاريخية والفريدة تحجب التغيير حتى وفـاته . وفى الحقيقة « فان الناصرية تمخضت عن أولئك الذين حفروا لها قبرها » .

رئيس بلا مفاخر ولا امجاد ... هذا هو انور السادات يعتلى توازنا سياسيا هشا . ومن ثم فهو ملزم بأن يراعى اكبر قدر من الحــذر خلال اشهر رئاسته الاولى وبأن يحرص على أمرين هما اشـــاعة الثقة والسير على نهج عبد الناصر . وكان البرنامج الذى عرضه على مجلس الشعب فى ٧ أكتـــوبر ١٩٧٠ ليس ســوى برنامج الرئيس الذى يتمثل فى : تحرير الاراضى عن طريق البحث عن حل سلمى ، الوحــدة العربية وعــدم الانحيــاز ، الحفــاظ على مكاسب الثورة والتمسك بالاشتراكية . واذا كان اختيار محمود فوزى رئيسا للوزراء فى ٢٠ اكتوبر يشهد بالتأثير الغالب للعناصر الموالية للغرب فهــو يتدرج تماما فى اطــار التطور الذى حدث بعد يونيو ١٩٦٧ : لان هذا الرجل « عملاق الدبلوماسية المصرية » ، والوزير السابق فى عهد عبد الناصر ، كان مستشارا للرئيس للسياسة الخارجية منذ الهزيمة . وعلى أية حــال بقــى المحافظــون فى مناصبهم وعين محسن أبو النـــور امينا عاما للحــزب ، ومن جهة اخرى اقام رئيس الدولة توازنا بين الاتجـــاهات السياسية الكبرى وذلك بتعيينه على صبرى وحسين الشافعى نائبين للرئيس .

وعرض رئيس الوزراء كما عرض هو نفسه برنامجهما أمام النواب . واكتشف الشعب فيهما انخفاضا فى أسعار بعض السلع الاستهلاكية ، كمــا حصل العديد من الموظفين على ترقيات ، ورفعت الحراسات عن الآلاف فى ٢٨ ديسمبر . وافصح الرئيس عن رغبتــه فى أن يتصل الحـــوار وتســـود روح التحرير وأبدى حرصــــه على التفاهم وادراكه لمفهوم الاعلام محـــاولا بذلك أن يحظى بالقبول فتغيرت صورته . وبرحابة صدره وجــده اذا بـــــه يظهر بمظهر الخليفة الجــاد . ولكنه رغم كل شىء ظل سجين الادارة السياسية التى توجته والتى فى ظلهـــا لم يتمكن من أن يرسى دعائم سلطانه . وكان قد عانى الكثير لكى يتم رفع الحراســـات وذلك فى مواجهـــة لبيب شـــقير رئيس مجلس الشعب الذى كان يرى فى هذه القرارات نكوصا على الاجراءات الاشتراكية . وفى شهر ابريل واجه عقبات جـــديدة حتى يتم قبـــول مشروع الاتحـــاد الكونفدرالى وبدأت الازمـــة وانكشفت المصـــالح . وكانت ثمـــة مجموعتان تتربصان ببعضهما داخل الفريق الحاكم . المجموعة الاولى تـــرى ان السلام والتنمية يتحققان بالعلاقات المتمزة مع الاتحاد السوفييتى ووصاية الدولة على الاقتصاد وتدعيم الحـــزب . أما المجمـــوعة الثانية فكانت على العكس ترى ان الحزب قاصر وتعترف بأن حل النزاع موجـــود فى واشـــنطن وتأمل ان يلعب القطاع الخاص دورا أكثر اهمية ولم يكن هـــذا الانقســـام

الى فريقين بجـديد . فهو ارث الناصرية واستمر داخـل النظـام منذ عام ١٩٦١ . ثم ان الاشتراكية المصرية كانت خليطا من تيارات الفكر والقـوى السياسية أكثر مما كانت تركيبة حقيقية منهـا ، لان الحـل الاشتراكى لـم يكن مشروعا سياسيا متماسكا انما كان « حدثا تاريخيـا فرضه الواقع » مثلما حدده ميثاق عـام ١٩٦٢ . وكانت اللجنـة التنفيذية العليا للاتحـاد الاشتراكى مقسمة بالتساوى بين المجموعتين منذ سنة ١٩٦٨ . ولكن وبينما كان عبد الناصر يحاول الحفاظ على التوازن بينهما ، عمل خليفته على ترجيح احدى كفتى الميزان . ومنذ ذلك لم تعد القوى متكافئة ، وانهـار التـوازن السياسى وأصبحت المواجهة بين الناصريين والساداتيين لا مفر منهـا .

وفى ٢٩ ابريل رفض الحزب لرئيس الدولة مشروع الاتحاد الكونفدرالى فكان رد فعله يوم ٢ مايو باقالة على صبرى من منصب نائب الرئيس وعضو اللجنة التنفيذية للحزب وهو الذى كان من قبل رئيسـا للوزراء وأمينـا عاما للاتحـاد الاشتراكى . ثم فى ١٣ مايـو أقال شعراوى جمعه الذى كان يشغل منصب وزير الداخلية منذ ١٩٦٦ والرجل القوى لنظام الحكم الذى يسيطر على الامن القومى . وكان الرئيس قد تأكـد عشية هذا اليوم من تحييد الجيش خـلال زيارته الجبهة . فكان رد الفعـل هذا مفاجأة للمعارضة الداخليـة التى لم تلبث ان شنت هجـوما مضادا : اذ استقال خمسـة وزراء وثلاثة من الاعضاء ذوى النفوذ فى الاتحـاد الاشـتراكى فمن هم هـؤلاء الوزراء ؟ سامى شرف وزير شئون الرئاسة والمهيمن على شبكات المخابرات فى عهـد عبد الناصر ، ووزيران ممن يدينون له بالولاء هما حلمى السعيد وزير الكهرباء والفريق محمد فوزى وزير الحربية ، وسعد زايد وزير الاسكان ومحمد فايق وزير الاعلام . اما الاعضاء الثلاثة فى اللجنـة التنفيذية فكانـوا ضمن أكبر الشخصيات بنظام الحـكم وهـم محسن أبو النور رجـل ثقـة على صبرى وضياء الدين داوود ايديولوجى الاتحاد الاشتراكى ولبيب شقير رئيس مجلس الشعب . فما الذى كان يرجونه من هذه الحـركة المظهرية ؟ ان ينزل الشعب تلقائيا الى الشارع لاجبار أنور السادات على التخلى عن السـلطة انهـم انما أثبتوا بذلك عدم معرفتهم بشخصيته وجهلهم بما أصاب المصريين من سأم .

ولم تمض ساعات حتى كشف الرئيس عن حس سياسى عجيب اذ بادر الى التصريح على موجات الاثير بقبوله لهذه الاسـتقالات وفى نفس الليـلة استبدل هؤلاء الوزراء بآخرين . وكتب فى كتابه « البحث عن الذات » يقول : « كان المقصود بهذه الاستقالات أن يحدث انهيار دستورى فى البلد .... قبلتهـا جميعا ولم يحدث أى انهيار دستورى مما كانوا يحلمون به بل على العكس خرج الناس الى الشوارع وهم يهللون فرحين » (ص ٣٠١) وحتى اذا كان هذا الفرح محدودا جدا الا انه لم يحـدث فى الحقيقة أى مظاهرات

عدائية فى البلاد . وذلك ان الشعب الذى سئم الخلافات الداخلية شهد بلا ندم خروج من كانوا رمزا للاستبداد والبيروقراطية ، فلم يكن العمال والطلبة ضحايا عمليات الردع فى عام ١٩٦٨ ليناضلوا فى سبيل دفع المهانة عن ذلك الذى أمر بتلك العمليات ضدهم .

وبالقطع لم تقتصر هذه الازمة على سقوط بعض الرؤوس وهنا يكمن غموض ومهارة حركة ١٥ مايو . لان اقالة على صبرى وضياء الدين داوود من بين آخرين تشير الى نهاية الاشتراكية الناصرية وتفوق الدولة على الحزب . وتعتبر حركة مايو لسنة ٧١ أيضا اعادة للتوازن بالنسبة لما حدث فى عامى ٦١ و ١٩٦٢ . ولكن نظام الحكم لم يلبث أن لعب بالذات بهذا الغموض ليستوعب الادوار ويجعل من « حركة التصحيح » هذه الغاء للجهاز البوليسى الواحد . وظل الجيش والشرطة على الحياد بينما ساند الرئيس ثلاثة من الضباط الاحرار هم البغدادى وكمال الدين حسين وحسن ابراهيم . وكان ذلك ايذانا بعهد أكثر تحررا هللت له البورجوازية ذلك ان اليمين المكون من رجال الاعمال الليبراليين ومن المتدينين — يعد المنتصر الكبير فى هذه (الثورة) . ولكن هذا الاتجاه الى القضاء على الناصرية الذى بدأ بهذه الاجراءات ألا يتضمن — كما يقول أنور عبد الملك فى مقاله التحليلى (١) — ما يشير الى هذا « السعى الحثيث والحتمى الى اجراءات كفيلة بأن ترفع قيد الاحتلال فى اطار التعايش السلمى ؟ » .

لقد بادرت دعاية ماكرة تصف هذا الاتجاه « بالمؤامرة » وهو ما لم يعد موضع شك اليوم . وكان أنور السادات يريد أيضا الانتقال من ادارة جماعية الى سلطة واحدة ، والتخلص من الاوصياء عليه ولكن هؤلاء لم يستخدموا فى الرد عليه الا الاسلحة التى استنتها الممارسة الناصرية للسلطة الا وهى الدسيسة والنميمة ، الابتزاز والاستقالة . فردوا بتكتيك الاعداد لانقلاب حيثما كان يتعين استخدام استراتيجية الشرعية والاعلام فمن ذا الذى فهم ان مصر كانت تتطلع منذ وفاة عبد الناصر وتعيين خليفة له طبقا للاصول الدستورية الى تطبيق الاصلاحات التى وعدت بها سنة ١٩٦٨ ؟ كانت مصر تنشد الدخول فى عهد جديد ، بعد ان سأم الشعب الترقيات العابرة والاقالات المفاجئة ، والقرارات التعسفية والاستبدادية ، فكان ينشد ادارة حازمة واعلاما مفتوحا وسلطة تفى بالقواعد الموضوعة . وكان الرئيس هو الذى ادرك هذا التطور وهكذا أحرز النصر برد فعله العلنى وباستخدامه وسائل الاعلام بصورة رائعة وفرض نفسه ازاء تفكك خصومه مثلما فعل عبد الناصر فى سنة ١٩٥٤ .

---

(١) فى مقاله » بعد عشرين عاما من انقلاب الضباط الاحرار » مجلة « لوموند ديبلوماتيك » سبتمبر ٧٢ .

وعلى الفور أمطرت تلك الشخصيات المنحاة بوابل من الاتهامات بكل الشرور الواقعة عن طريق حملة صحفية كانت مقدمة لعملية تطهير واسعة للادارة والحزب . والقى القبض على ثمانية آلاف شخص ، ٩١ منهم حاكمتهم وادانتهم محكمة ثورية لم تكن الشرعية هى السمة المميزة لها . فما الذى كان يتهمهم به المدعى العام الاشتراكى ! لقد وجهت لهم تهمة « الخيانة » العظمى لتآمرهم ضد رئيس الدولة . وأيضا « لتبديدهم الاموال العامة مدفوعين » بشهوة السلطة والانتهازية . وفى ديسمبر ٧١ حكم بالاعدام بطبيعة الحال على على صبرى باعتباره مدبر المؤامرة » ، كما حكم بالاعدام على شعراوى جمعة وسامى شرف . ووسط عدم مبالاة عامة أصدرت المحكمة أحكاما بالسجن على بقية المتهمين وخفف رئيس الدولة أحكام الاعدام الى الاشغال المؤبدة وتم الافراج عن معظم المعتقلين فى سنة ١٩٧٦ باستثناء على صبرى الذى ظل معتقلا حتى مايو ١٩٨١ . وهذه العملية التى اتاحت للرئيس ان يضع رجال ثقة فى جميع المناصب الرئيسية ــ قد حولته بصفة الزعامة . فها هو الذى تشككت كل مصر فى سلطته يجسر على مواجهة الجناح القوى لنظام الحكم . وساهمت مبادراته فى تصويره فى عيون الكثيرين بمثابة زعيم حاذق شجاع وقوى وفى تسرع شديد تصور الجميع أن أساليب حكمه لا تختلف كثيرا عن السابقة . الا انه بعد فترة وجيزة ، توارت الناصرية ، ــ الترجمة العربية للاشتراكية ــ ليصبح أنور السادات الرئيس بحق ويعلن فى ١٥ مايو عن « انتخابات حرة ومؤسسات جديدة ودولة جديدة » .

وبحركة رمزية أحرق أشرطة التسجيلات التليفونية فى ساحة وزارة الداخلية ، وقام بأول ضربة معول لهدم سجن طرة . وبعد ذلك بعامين أعاد المخرج ممدوح شكرى الى الاذهان فى فيلم « زوار الفجر » وسائل وعمليات الابتزاز التى قامت بها أجهزة المخابرات . وفى الواقع تغير المناخ العام واحسر كل فرد بالعرفان للسادات لاستعادة حرية الكلمة . وانتهى الصراع على السلطة بانهيار نظام وايديولوجية وعهد . وطوت مصر صفحة اخرى واذا بالرجل العادى يدعم سلطته بعدم سماحه الا بمركز واحد للسلطة « هو مركزه » .

مركز واحد للسلطة

ومنذ ذلك التاريخ هيمن الرئيس على السلطة وحده بلا منازع ولكنه لم يكن يستطيع مع ذلك أن يناور على هواه فى دولة مازالت تدين بالولاء الشديد للناصرية . وكان من نواحى كثيرة فى وضع شبيه بوضع عبد الناصر بعد الهزيمة : فقد أسرف فى الوعود حتى أن الشعب لم يعد يقنع بالكلمات والمشروعات وبات يترقب خطة واصلاحات . وحين تقدم رئيس الدولة بخطة العمل القومى فى ٢٣ يوليو ١٩٧١ سار على نفس نهج خطة ٣٠ مارس ١٩٦٨ فقدم صورة قاتمة للبلاد وندد بأعداء الاشتراكية والحرية والناصرية ووعد باعادة تنظيم الحزب وبدستور جديد : وهو سجل حافل من النوايا الحسنة يختلف قليلا عن الخطب المسموعة منذ خمس سنوات . الا انه رغم ذلك وفى العديد من هذه الوعود مثل اعادة تجديد المجالس النقابية والسلطات الحزبية واعادة تشكيل الحكم المحلى واجراء انتخابات فى مجلس الامة كفل فيها قدرا من حرية الاختيار . وتم الافراج عن المئات من الاخوان المسلمين واعيد الى مناصبهم ١١٢ قاضيا كانوا قد ابعدوا سنة ١٩٦٩ . فهل هى بوادر ريح جديدة تهب على البلاد ؟ هذا ما تصوره اسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى وهما شخصيتان ماركيسيتان قبلت كل منهما منصبا فى حكومة عزيز صدقى فى ١٧ يناير ١٩٧٢ .

وفى الواقع لن تخدعنا التغييرات لان معظم الاصلاحات كانت مجرد خداع نظر فدستور ١١ سبتمبر زاد من تركيز السلطات فى يد الرئيس وقوى الطابع الاسلامى لنظام الحكم . وحلت الطليعة الاشتراكية للحزب وأصبح الاتحاد الاشتراكى — أكثر مما كان من قبل — أداة لرئيس الدولة الذى يحظى من خلال ادارته الوطنية بسلطات استثنائية أما فيما يتعلق « بالدفعة التى يجب تقديمها للقوى النقابية والتى نادت بها خطة عامى ٦٧ و ٧١ — فلا يمكن بحال ان تؤكد صحتها بعمليات الردع العنيفة للاضرابات التى قام بها المهنيون فى حلوان خلال نهرى أغسطس وسبتمبر ١٩٧١ ثم فى شبرا الخيمة .

فمن الاعتقالات الى الاحالة الى التقاعد الى الطرد .. كلها اجراءات يعرفها عالم العمال حق المعرفة . ان شيئا لم يتغير فى الضواحى الصناعية . كما أن شيئا لم يتغير تغيرا حقيقيا على الصعيد الوطنى ، حتى ولو ان صارت الكلمة اسهل والمناخ مفتوحا . فان قمع الحركة الطلابية فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وانفجار الجبهة الداخلية فى هذه السنوات الفاصلة تدل — بما فيه الكفاية — على أن نظام الحكم أمسى من جديد سجين متناقضاته بل ان الرئيس صرح فى ١٤ مايو ١٩٧١ قائلا : سوف اسحق كل من يحاول تخريب الجبهة

الداخلية ووحدتها الوطنية » . وفى فبراير ١٩٧٣ امكن ادراك مدى هذا التحذير : اذ تم ابعاد ١١٩ صحفيا وكاتبا من الحزب وهو بمثابة اقصائهم عن العمل . وكان مما أثار دهشة الجميع ان كاتبين من أكبر الكتاب عادا لمؤازرة الرئيس بعد ان كان قد سبق لهما التوقيع على عريضة ضد سياسته وهذان الكاتبان هما نجيب محفوظ وتوفيق الحكيم الذى قطع فجأة كل علاقة له بماضيه وانبرى يشن حملة واسعة مناهضة للناصرية واصدر كتابه « عودة الوعى » .

وفى ٢٧ مارس ١٩٧٣ تولى رئيس الدولة الرئاسة ومنصب رئيس الوزراء معا مركزا بذلك جميع السلطات فى يده فوضع حدا لعامين من القلاقل . وبمهارة فائقة راح يستخدم بالتناوب القمع والمرونة ، والحزم والانفتاح ، يقمع باسم حالة الطوارىء ومن جهة أخرى يرفع مرتبات الموظفين ويمنح اعفاءات جمركية قبل ان يطلق سراح الطلبة الذين مازالوا معتقلين وقبل ان يعيد الصحفيين المطرودين من الاتحاد الاشتراكى . ولم يكن لسياسة المصالحة هذه من هدف سوى تأكيد تماسك الامة لمواجهة الحرب التى توشك ان تندلع ، تلك الحرب التى من شأنها وحدها ان تكفل الانتقال من عهد الناصرية الى عهد الساداتية وذلك عن طريق مشروع جديد مبنى على « العلم والايمان » .

« العلم والايمان »

خداع الليبراليين

ان ورقة عمل أكتوبر ، التى تمت الموافقة عليها فى استفتاء نظم بطريقة رمزية فى ١٥ مايو ١٩٧٤ ، ترتكز أساسا على « العبور المظفر للقناة » وبحذق بالغ لم ينكر هذا الميثاق الجديد الارث الناصرى لان « وثائق الثورة لا تلغي بعضها بعضا ولكنها تتكامل » وانما نادى بالاصلاح فى اتجاهين : ضمان الحرية السياسية وفتح الاقتصاد نحو الغرب .

وبعد ان عرضت ورقة عمل اكتوبر محصلة التجربة منذ ١٩٥٢ قدمت تصورها للمجتمع حتى نهاية هذا القرن . الا انها كانت أقل تنظيما من الميثاق الاول وصيغت بأسلوب أكثر مرونة لتحمل فكرا أريد له الا يكون عقائديا بحتا . فما هي المهمة الجديدة التى أوكلت لمصر ؟ انها تقوم على « الوصايا العشر لمصر السادات » : الا وهى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الاستعداد لعام ٢٠٠٠ الانفتاح الاقتصادى ، التخطيط الفعال ، تدعيم وترشيد القطاع العام ، العالم والتكنولوجيا ، الايمان والحرية والامن . وهى تختلف قليلا عن برنامج ٣٠ مارس لعام ١٩٦٨ (وان تغيرت الالفاظ) اذ لم يرد بها ذكر للاشتراكية . وحقيقة ان الرئيس أكد قوله : « اننى اؤمن بالاشتراكية » هذه الاشتراكية التى سيقول عنها فى ١١ نوفبر ١٩٧٦ انها تمثل « حلا حتميا » . فهل كان يستطيع أن يعبر عن فكره بصورة مختلفة ؟ الحقيقة ان السادات طبق أيديولوجية اقتصادية مستحدثة لتنمية ليبرالية جديدة لا صلة لها بالاشتراكية الا من الناحية الشكلية .. استجداء للفظة سياسية لها قدسيتها .

فكيف أمكنه تبرير هذا الطريق ؟ « ان التنمية مسألة حياة أو موت » يضفى عليها الانفجار السكانى طابعا ملحا . ولما كان مستقبل مصر مرتبطا بالتصنيع (كما يؤكده ميثاق أكتوبر) ، ولما كان العلم والتكنولوجيا — مفتاحا هذا التصنيع — موجودين بالخارج ، كما أن الانحراف البيروقراطي أدى الى الحد من القدرة الاقتصادية فان النتيجة تجلت واضحة للرئيس وهى : أن الانفتاح الاقتصادى ضرورى لاطلاق القدرات الانتاجية المصرية وتحرير القطاع العام من المخاوف وتشجيع المستثمرين العرب والاجانب أى أن ما دعت اليه ورقة عام ١٩٧٤ هو تعايش جديد بين القطاعات الثلاثة التى حددها ميثاق عبد الناصر ونعنى بها القطاع العام والتعاونى والخاص .

وهذه الفكرة الاقتصادية تقابلها أفكار سياسية حددها الرئيس وحاول الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب أن يصيغها فى صورة نظرية

سنة ١٩٧٨ فى كتابه « اشتراكيتنا الديمقراطية — ايديولوجية ثورة مايو عام ١٩٧١ » فكانت مزيجا من الموضوعات والمبادىء الليبرالية عجزت عن اخفاء فراغ ايديولوجى كبير . وحاول صوفى أبو طالب أن يفسر هذا الفكر قائلا : « اننا نود استعادة التوازن بين الفرد والمجتمع ، توازن يقوم على سيادة القانون فى « دولة المؤسسات لخدمة المواطنين » . لذلك خصص دستور عام ١٩٧١ مكانة متميزة للحقوق والحريات : فتم التأكيد فيه على جميع القيم الاساسية للديموقراطيات الليبرالية . وياله من خطاب مبدع بعد سنوات مليئة بالتعسف زاخرة بوعود التحرر . ولكنه مع ذلك لم يفرط فى وصف هذا الفكر وان ظلت وسائل الاعلام تردده دون توقف لان العمل السياسى عجز عن الوفاء بالوعود المدرجة فى النصوص ، وباسم الوحدة الوطنية كانت الغلبة للسلام الاجتماعى على الحرية . ولقد نتساءل كيف تم تبرير ذلك ؟ مثلما حدث أيام عبد الناصر تم تبرير ذلك برفض صراع الطبقات وايثار « الحوار على أساس ديموقراطى » ولكن نظام الحكم بعد أن اقصى اليسار الناصرى فى مايو ١٩٧١ لم يعد أمامه من أحد يعتمد عليه بخلاف الليبراليين سوى اليمين الدينى ، والعودة الى الدين تعنى تدعيم الخصائص الاسلامية الموروثة عن الناصرية . حقيقة ان الاسلام هو دائما دين الدولة . ولكن دستور عام ١٩٧١ ذهب الى أبعد من ذلك فقال ان « العائلة مبنية على الدين » وان التعليم الدينى يصبح من الآن فصاعدا المادة الاساسية للتعليم العام « ولم يكن المقصود بهذا القول تكتيكا عابرا أو مجرد معتقدات تدون للتذكرة . وانما صار النظام السياسى سجين هذا الانتماء الاصلى ، الذى تطور فجرفه الى أبعد من ذلك تجاه قوى الاسلام .. دون ارادته فى أغلب الاحيان . ولو أننا اقتصرنا فى تحليلنا على الخطاب السياسى وحده دون سواه لبدت لنا الساداتية عندئذ أقرب الى تجربة تركيبة جديدة ، ونوع من الناصرية الجديدة تحاول تصحيح التجربة التى سبق خوضها فى الوقت الذى يغلب فيه الوفاق على الحرب الباردة .

وفى هذا الاطار العالمى لاعادة النظر فى طرق التنمية الوسيطة واعادة تطبيق المذهب الليبرالى الا يكون ذلك عودا الى الناصرية فى صيغتها الاولى التى سادت حتى سنة ١٩٦٠ ؟ لقد أوضحت الاخطاء جوانب القصور وأصبح البلد فى حاجة للاصلاحات وكان من راى الكثيرين ان ورقة أكتوبر تحمل حلولا قابلة للتحقيق . وحتى بداية سنة ١٩٧٥ ساند الاشتراكيون اليمينيون والاشتراكيون اليساريون غير الماركسيين هذا الاتجاه مع الليبراليين باعتبارهم أصلا أصحاب المبادرة واعلن بعض أساتذة الجامعات أمثال يحيى الجمل وجلال أمين ، أمين عام الاتحاد الاشتراكى العربى السابق ورفعت المحجوب وعبد العزيز حجازى ضمانهم للطريق الجديد وحتى الماركسيين انفسهم لم ينفوا الجوانب الايجابية لمثل هذه التجربة . واوضح الاستاذ فؤاد مرسى على سبيل المثال ان هذا التدعيم للقطاع الخاص ، خليق بأن يوجد أسسا ثابتة لتنمية مشروع اشتراكى لاقتناعه بأن هذا المشروع ما كان لينجز فى عهد عبد الناصر نظرا للافتقار لتراكم رأس

المال . بل ان ميثاق عام ٦٢ نفسه كان يقبل الاستثمارات المباشرة فى بعض المجالات .

اذن فترشيد القطاع العام .. هو الهدف الذى سيسعى الى تحقيقه عزيز صدقى بل وعبد العزيز حجازى اللذان رأسا الوزارة فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٥ . ويدافع عبد العزيز حجازى الذى يؤمن « بالليبرالية اليوم عن نفسه بشدة بأنه كان قد مهد الطريق لتغيير شامل . ويرد على منتقديه بقوله : « لم يكن الهدف سوى تشجيع الاستثمارات الانتاجية فى اطار انفتاح تحكم الرقابة عليه » .

ومع ذلك لم يلبث الوزراء وكبار موظفى الدولة أن تركوا تباعا السلطة ، واقصوا عنها . فهل كانت تلك قطيعة ؟ لقد حدثت القطيعة بالفعل فى ١٦ أبريل ١٩٧٥ اذ فتحت وزارة ممدوح سالم الاولى مرحلة ثانية ساد فيها مبدأ حرية التصرف على التخطيط وسلطة البعض علي ارادة الجميع . وليس أدل على ذلك من ابعاد حسنين هيكل فى عام ١٩٧٤ بعد أن وصل الى منصب مستشار الرئيس . كانت ورقة إكتوبر تزعم اصلاح التجربة الناصرية . وما حدث فى ذلك الحين هو الاسراع فى الاتجاه ناحية الراسمالية . وبتوقيع اتفاقية السلام مع اسرائيل يكتمل هذا التطور . وفى رأى محمود فوزى وحجازى وهيكل وكثيرين غيرهم ان هذه السياسة الليبرالية التى لا تستند الى عقيدة ولا قانون لا يمكن قبولها مثلما لم يقبلوا « سلام السادات » ، لانها ليست سياسة راسمالية مستنيرة ولا مرشدة ولا بناءة تقوم على مضمون الليبرالية السياسية : اذ لم يعد فى الامكان التحكم فى الانفتاح واختفى التخطيط . ووجهت المصالح الخاصة الاقتصاد وانتشرت القوانين الاستثنائية التى جعلت الحريات العامة مصدرا للاحزان .. فكانت تلك سيادة اشرس صور الراسمالية المرتبطة ارتباطا وثيقا بالغرب . وعادت مصر الى حرية التجارة . وقال الرئيس فى هذا الصدد : « اننا نخوض تجربة فريدة توافق الاشتراكية والحرية ، والاشتراكية والديموقراطية » . ووصفها بأنها « اشتراكية ديموقراطية » بل وبالديمقراطية الاجتماعية . ولم تكن هذه سوى خطب مخادعة وأيديولوجيات زائفة لان الممارسة السياسية أوضحت واقع الاختيارات . وكلما ظهرت المصاعب كلما اضطر نظام الحكم الى اللجوء الى الاسلام لتدعيم قواعده .

ان اغتيال السادات غداة وقوع سلسلة طويلة من الاحداث الطائفية ، ليكشف جليا قدرة القوى الدينية . ومع ذلك فالظاهرة ليست بجديدة ، ولكنها ظلت طويلا جدا غير ملحوظة لاولئك الذين لم يكونوا يريدون أن يروا الا الرئيس وحده وسياسته فى التحديث .. مثلما كان الناس فى ايران مبهورين بالشاه قبل ذلك بسنوات .. لايرون سواه .

فقد حدث مثلا فى اكتوبر ١٩٧٩ بميدان عابدين بالقاهرة ان احتفل أربعون الف مسلم من الجماعات الاسلامية بعيد الاضحى فى نظام دقيق فرضه تنظيمهم . وفى يناير ١٩٨١ وفى أحد أيام الجمعة داخل مسجد « عين الحياة » بالعباسية أخذ المئات يسجلون على اشرطتهم حديث الشيخ كشك الذى هاجم باسم الاسلام انحلال المجتمع والانفتاح وانحطاط الاخلاق . وفى يناير ١٩٧٧ اغتيل أحـــد وزراء لاوقاف السابقين ، وحرقت الجماعات الاسلامية الكتب الاجنبية داخل الجامعات : وفى مصر مثلها فى ذلك مثل باقى العالم الاسلامى تشهد الإســلام نهضة سياسية عجيبة واذ بالحكومات الغربية ، التى انتابها الوجل مما احدثته فى الشرق الاوسط الثورة الايرانية والهجوم على الحرم بمكة ، تكتشف فى دهشة وقلق يقظة الإيمان ومظاهره السياسية فى وادى النيل . ولا غـــرو الم يكن السادات يتباهى « بالزبيبة » هذه العلامة التى تظهر على جبين المؤمنين من كثرة اداء فرائض الصلاة ؟ فضلا عن انه لم يطالب ابدا بالعلم بدون الايمان .

العلم والايمان : انهما اليوم أيضا يتنافسان بصورة ما ، فيما تتصـــارع السلطات الروحية والدنيوية . ولم يكن هذا الصراع الاخير جديدا على مصر . لان القطيعة التى أحدثها الاحتلال والصدمات التى نجمت عن التحديث المستورد أيقظت الاسلام فى القرن التاسع عشر . وقد حاول جمال الدين الافغانى ومحمد عبده التوفيق بين قيم الاسلام والعالم الجديث واقترحا تطبيق مذهب اصلاحى كفيل باحياء المجتمعات العربية . ولكنهما قوبلا بالتعصب من قبل حسن البنـــا وعبد القادر عودة ، اللذين نددا بجميع التيارات المنحرفة ولا سيما التيـــار الماركسى ونادا بالعودة الى أصول الاسلام لاعلاء كلمته . واذا كان حسن البنا قد اغتيل فى علم ١٩٤٩ واعدم عبد القادر عودة شنقا فى عام ١٩٥٤ (١) فاننا نعلم مع ذلك مدى النجاح الذى حققته جماعة الاخوان المسلمين التى انشـأها البنا عام ١٩٢٨ . انها منظمة من اكثر المنظمات تاثيرا سبق أن هددت الملكية

---

(١) إثر محاولة اغتيال عبد الناصر فى الاســـكندرية التى قام بها أحد الاخوان المسلمين .

وساهمت ، بفضل بعض الضباط الاحرار ، فى ثورة ١٩٥٢ . ومع ذلك كان لا بد وأن يعود صراعها مع نظام الحكم الى الظهور لان الاشتراكية العربية شاءت أن تجرد الخطبة الدينية من مضمونها الاقتصادى والاجتماعى . فكانت جذوة التعصب كامنة خلف اسلام الدولة انتظاراً لايام مواتية لتشتعل من جديد . ودقت ساعة هذا البعث فى ٥ يونيو ١٩٦٧ . هكذا فشلت الاشتراكية العربية فى الجمع بين القديم والجديد ، بين التقاليد والعصرية . بل ان نفس حدود هذه الاشتراكية هى التى تسببت فى العودة الى المنابع .. وكان ما خلفته من احساس بخيبة الأمل يفيد بطريق مباشر الافكار الدينية التى أخذت تترعرع وتنمو باطراد ، لا سيما وانه كان يحتم عليها ان تواجه شكلا جديدا من التنمية هو الايديولوجية الفنية للتنمية فكان على أصحاب التراث أن يقصدوا للسياسة الليبرالية الجديدة للانفتاح على النفوذ الاجنبى .

فى شارع صبرى ابو علم بالقاهرة اطلت مئذنة جامع جديد لتحجب صورة لزجاجة ضخمة من زجاجات الكوكاكولا مرسومة على حائط مشترك . انها صورة رمزية لما تحدثه مظاهر هذه المؤثرات الاجنبية من وقع على النفوس فبين البنك الاجنبى والمئذنة ، وبين الفندق ذى الاربع نجوم ومسجد الشعب ، واضح أن هناك تنافسا حقيقيا بدا يحتدم . واستيراد المنتجات يترتب عليه بطبيعة الحال التوسع فى دعاية عدائية ونمو الاحساس بالغبن نتيجة للضعف الشديد فى القدرة الشرائية لدى الغالبية العظمى من الشعب ذلك ان هجرة سكان الريف والاميين قد زادت من اكتظاظ المدن والضواحى بالسكان : اذ وصل ٤٢٨ الف مهاجر الى القاهرة فى الفترة ما بين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ وهذه الفئة — التى تعيش على اقصى هامش الحياة — هى معين لا ينضب للجماعات الاسلامية التى تعلن ثورتها على قلة ما يمنح من اهتمام للمشكلات الاجتماعية .

وسواء اختير الطريق الليبرالى أو مذهب سيطرة الدولة على الاقتصاد ففى كليهما طغت أولا رؤية مادية وتكنوقراطية بل وان الطريق الليبرالى الجديد نفسه زاد أكثر من تباين الدخول . فاذا كان الدخل السنوى للفرد من عمال الصناعة يتفاوت عن دخل ٣ ٪ من البورجوازية فى الحضر من ٦٤٨ فرنكا الى ١٠ر٢٠٠ فرنك فى عام ١٩٦٧ ، فكيف لا تحدث عودة الى الطريق الاسلامى الذى استبعده عبد الناصر ؟ لأن « العودة الى الاسلام هى فى الحقيقة طريق معارضة سياسية نشأت عن فشل سياسة التحديث . وتساند أول ما تساند مطالب الرخاء والعدل الاجتماعى الذى اتضحت للجميع ضرورته بفضل التغيير الذى حدث وبفضل الدعاية السياسية الرسمية . واليوم يتبنى كثيرون مبدأ حسن البنا المتمثل فى « ان تجديدا خاليا من السند الدينى هو ضلال ينبغى مكافحته والقضاء عليه بجميع الوسائل » . وليس هذا فحسب بل ان اى بنيان سياسى اشتق من الانماط الاوروبية ثبت أيضا فشله وعجزه فى نظر السنيين . وسواء انفرد شخص بمقاليد السلطة او احتكرتها جماعة مسيطرة تحت اسم

التحالف دائما .. أو بمعنى آخر سواء طبقت الاشتراكية الديموقراطية أو الاشتراكية العربية فكلاهما لم تفلح فى الوفاق بين المجتمع وحكامه . وقد حدث فى ١٩ ديسمبر ١٩٨٠ وخلال محاضرة عن « مسئولية الحاكم فى الاسلام » عقدت بمقر نقابة المحامين ان انتقد الشيخ صلاح أبو اسماعيل النائب بمجلس الشعب تمركز السلطات والديموقراطية الزائفة ومصادرة الحريات العامة . وسواء اتخذ النظام السياسى حزبا واحدا أو حزبا مسيطرا فهو يدور فى حلقة مفرغة ويدفع جزءا من الشعب الى المطالبة بالحكومة الاسلامية لدولة مثالية . ان الاشتراكية الديموقراطية لم تملأ الفراغ الايديولوجى كما لم تملأ المعارضة — المراقبة دائما — الفراغ السياسى .

الرئيس فى المسجد

« أدى الرئيس أنور السادات أمس صلاة الجمعة فى مسجد ميت أبو الكوم وكان يرافقه وزير الداخلية ومحافظ المنوفية و ..... و ..... » . وكانت الصحف اليومية تفرد صباح كل سبت مساحات بارزة لصلاة الجماعة التى يقيمها الرئيس ووزراؤه مدعمة بالصور فى الصفحات الاولى بينما كان التليفزيون يحرص على تغطية مراسم الصلاة باستمرار . هكذا ضاعف نظام الحكم منذ عام ١٩٧١ من الشواهد الدالة على تمسكه بالدين فبين راغب ومضطر لاستخدام الاسلام .. صار نظام الحكم سجينا لتصريحاته . وهكذا عرض على مجلس الشعب مشروع قانون ينص على اعدام كل من يرتد عن الاسلام بينما حظرت اللائحة العمومية للموظفين لعام ١٩٧٨ شرب الخمر ولعب الميسر على الموظفين فى الاماكن العامة . وفى عام ١٩٨١ وأمام عزلته ومناهضة السنيين المتزايدة لسياسته الخارجية اتخذ الرئيس قرارين صارخين أحدهما يقضى بتعديل الدستور فى ٢٢ مايو (والذى ينص على الا يجعل الشريعة الاسلامية مصدرا للتشريع ولكن مصدرها الرئيس) والآخر يتضمن الوعد بتمويل الف جامع اضافى حتى عام ١٩٨٥ ، اذ تضم البلاد نحو أربعين الف مسجد ، كما أن بناء الجوامع أصبح من أكثر الاعمال ادرارا للاموال فى مصر فى الثمانينيات .

ولم تكن المساعدة المالية والضغوط التى تمارسها الرياض وطرابلس بغريبة عن هذه السياسة . فقد حصلت المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٢ على تصريح بانشاء الف لجنة اسلامية « لمكافحة الماركسية الكافرة » . كما انه بذكر الله باستمرار فى الخطب واتخاذ الاسلام أساسا للقرارات كان محتما أن يأتى اليوم الذى تشهد فيه السلطات القائمة .. مطالبة السنيين — وقد تشجعوا من هذه الشواهد الرسمية — بتطابق كامل بين روح النصوص التى أنزلها الله تعالى والسياسات المتبعة (التى لا تربطها فى أغلب الاحيان من صلة بالله الا الاسم) وكان السادات فى بداية حكمه — موضع تبجيل واحترام بصفته الرئيس المؤمن من بعض الجماعات الاسلامية التى أسعدها أن تعثر أخيرا على رئيس يضع الحق فى صفها ويضع نصائحها موضع التنفيذ . وكان للافراج عن آلاف من الاخوان المسلمين الذين اعتقلتهم الشرطة الناصرية ولاتجاهات دستور عام ١٩٧١ ولاختيار بعض الوزراء أمثال كمال أبو المجد واسماعيل عثمان أثره الكبير فى هذا العرفان . ثم جاء الانفتاح والسياسة الخارجية مقضيا على هذا الاعجاب .

على ان احياء الاسلام انما حدث أيضا نتيجة للصدمات الاجتماعية الثقافية الخطيرة التى قطعت أوصال هذا المجتمع الريفى الذى لم ينهل سوى القليل من

اسباب الرقى ، والذى يرفض العقلانية ويميز عليها الوجدان . وللانفتاح على الخارج مسئولية كبيرة فى أحداث هذه الصدمات ، لما ترتب عليه منذ عام ١٩٧٤ من تدمير العديد من الدوائر الاقتصادية للانتاج والتجارة . لان التضخم ومشاكل المواصلات والاسكان عاقت التعاقدات السابقة مما أسفر عن ظهور مفهوم جديد للاتجار تضفى عليه نزعة فردية توقظ الفتن . وتأثر الخريجون الجدد الذين لا يجدون فى كثير من الاحيان عملا ويعيشون على هامش الحياة تأثرا بالغا بهذه الانحرافات . ولعل اهمية الحركة الاسلامية داخل الجامعة تدل على الصدى الذى تجده هذه الافكار لدى الطلبة .

فمثلا تحرر المرأة الذى أصدر الرئيس بشأنه بعض القرارات الشجاعة اعتبر بمثابة خط من شأن المسلمات من بعض الجماعات الاكثر تشددا . هكذا كانت العودة الى رحاب الاسلام والسلام مع اسرائيل ومسئوليات الشمال فى تخلف الجنوب كلها عوامل ساعدت معا على الاحياء الدينى الملحوظ . أليس ذلك ما يعبر عنه الفيلسوف حسن حنفى الاستاذ بجامعة القاهرة عندما ذكر ان « اصل النزعة المعاصرة الى المحافظة والتشدد الاسلامى يرجع الى عاملين احدهما فشل ايديولوجيات التقدم — من ليبرالية غربية ، واشتراكية الدولة ، وماركسية تقليدية ، ومذاهب قبلية (الوهابيين) — والآخر المواجهة الثقافية بين العالم العربى الإسلامى والعالم الغربى » .

ومع ذلك فالقول بأن هذا الاتجاه يعد يقظة للاسلام وحده لا يتوافق مع الواقع . فان زيارة واحدة لدير سان ماكير بوادى النطرون تكفى لاقناعنا بذلك . فلم يكن بالدير فى عام ١٩٦٩ سوى خمسة رهبان اصبحوا الان ثمانين كلهم من المؤهلات العليا . والتوسع الكبير الذى لم يكن له مثيل فى بناء الاديرة وزراعة الصحراء المحيطة بها تدل على ما حل بالرهبانية من حيوية ونشاط . فالكنيسة القبطية التى تعد صاحبة أقلية ولكنها نشطة — والتى حفزها حرص المسلمين على الدعوة لدينهم — تمر بمرحلة نشاط مذهل وتحرز نجاحا لا يمكن انكاره .

فمنذ عام ١٩٧٥ ترهب ثلاثمائة مسيحى من خريجى التعليم العالى بعد أن بلغ بهم الضيق مداه مثل اقرانهم من المسلمين . وكان عدد الرهبان سنة ١٩٦٧ يبلغ خمسين راهبا اصبحوا الان ثلاثمائة وخمسين .

ولكن الا ترتبط هذه العودة الى الله ، فى مصر وفى غيرها بانحراف الايديولوجيات السياسية ؟ سؤال حاول قساوسة دير سان ماكير التهرب من الاجابة عليه بابتسامة صغيرة . ومع ذلك اعترفوا طواعية بأن العودة الى اكتشاف الجانب الروحى ان هى الا ثمرة الوعى بضرورة تجاوز المادية المحيطة . ويرجع الفضل فى تحقيق هذه الانتفاضة الى رجلين وهما الاب متى المسكين الصيدلى الذى اصبح راهبا عام ١٩٤٨ والذى اثارت كتاباته العديدة النزعات الدينية

وانبا شنودة الثالث الذى ساعدت شخصيته وإرادته على بث لذة الكفاح فى نفوس الاقباط ٠

وقد غذى هذا التيار عمليات الاضطهاد التى تعرضوا لها فى بعض المجالات ومساعدة اخوانهم المهاجرين فى الولايات المتحدة وتصاعد الصراع الطائفى منذ عام ١٩٧٢ ٠ غير ان الكنيسة القبطية بانتهاجها هذا النهج انما قدمت اسبابا جديدة للسنيين ليزيدوا من ضغطهم الدينى والسياسى ٠ ومن كلا الجانبين كان هناك رفض للمادية ونوع ما بين التفنن فى ابراز فضائل الايمان وتسخيرها لخدمة المجتمع المدني فى اطار مخطط يبدو فى النهاية بعيدا عن الساداتية ٠

فازاء الفراغ السياسى والثقافى وفشل النماذج والمصاعب المادية لحياتهم واليأس الذى يسيطر عليهم وجد العديد من المصريين فى الدين الشخصية المفقودة ٠ فلم يعد هناك يقين او قيم ٠٠ والدين هو الراحة والعزاء وهو معروف وميسور ، بسيط ومضمون وهو الملجأ والأمل ٠ وعندما يدهمنا الحاضر أو يقلقنا وعندما يتجبر الاخر أو يتسلط ، ألسنا نلجأ الى « الذكر الجامع » أى الى القرآن ؟ وهل يصبح الاسلام فى وادى النيل ايضا هو « العودة الى القيم القديمة التى يحرص المرء على الاحتفاظ بها لنفسه ٠٠ مع التغيير ورغما عن التغيير (١) »٠
وحينئذ يجوز لنا اعتباره منهجا اجتماعيا اكثر منه دينيا ، وقناعا وسحرا لطرد الخوف والمخاطر الخارجية . ولن يلبث دوره السياسى أن يتزايد اهمية كلما تكشف وهم الانفتاح ٠٠

(١) مقال جاك يدك فى « لوموند بتاريخ يونيو ١٩٦٧ » ٠

(« الانفتاح » آمال وسراب)
حقائق مابعد الحــرب
اقتصاد مستهلك

كتب رينيه ديمون لعبد الناصر سنة ١٩٦٨ يقول : اذا انتصرت مصر فى حرب التحرير الوطنى مقابل تضحيات قد تجعلها تخسر كفاحها الاقتصادى ، فسوف تخسر فى النهاية معركة التنمية . وتحققت هذه النبوءة . فقد ضربت حرب اكتوبر سنة١٩٧٣ الاقتصاد المصرى . وتشير الارقام الى عمليات سحب الاموال الهائلة من الدخل القومى . وقدر عبد العزيز حجازى تكاليف حرب اكتوبر بخمسة عشر مليار دولار بينما بلغت جهود الحرب منذ عام ١٩٤٩ خمسين مليار دولار دولار وارتفعت النفقات العسكرية الى ٣ر٤ مليار علم ١٩٧٥ . وخصصت نسبة ٨ر٣٥٪ من اجمالى الدخل القومى عام ١٩٧٤ أى ٨٥ دولارا عن كل فرد « والان يابطل العبور أين افطارنا ؟ » بهذا النداء الذى وجه للرئيس ، قلب الواقع الاقتصادى فى اول يناير علم ١٩٧٥ اسطورة السادس من اكتوبر وذلك خلال الاضطرابات العنيفة التى اجتاحت حاوان ووسط القاهرة عقب مظاهرات جرت احتجاجا على غلاء المعيشة . وبعد ذلك بثلاثة أشهر ، أسفرت عمليات الردع التى قام بها الجيش فى مواجهة مثل هذه المظاهرات فى المحلة الكبرى عن سقوط العديد من القتلى ، فلم تكف الاسعار عن الارتفاع فى الوقت الذى تعد فيه المرتبات ضئيلة مع اختفاء الدقيق وخلو المجمعات الاستهلاكية الغذائية . ولم يعد هناك شىء يعمل . وكان كل يوم يمر بمثابة معجزة متكررة . فانفجرت المجارى وتوقفت الآلات واهملت البنية الاساسية واستهلكت الاداة الاقتصادية . وفى نهاية عام ١٩٧٤ أحرق الفا شخص عربتى ترام احتجاجا على القصور اليومى فى وسائل النقل . وكان الاقتصاد منذ عامين على حافة الانهيار والبلاد على باب الافلاس . وتضاعف عجز الموازنة وميزان المدفوعات ثلاث مرات . وكانت المساعدات العربية وموافقة الاتحاد السوفييتى على اعادة التفاوض بشأن الدين المدنى هى التى حالت دون أن تغرق سفينة مصر . وهكذا دخل الخزانة اكثر من مليار دولار عام ١٩٧٤ ولكنها كانت فى معظم الاوقات عبارة عن ديون قصيرة المدى ، وهى من المشاكل اكثر مما تقدم من حلول .

ورغم ان مصر وصلت الى نصف القرن العشرين باقتصاد مبنى على القطن والصناعات الغذائية وصناعات النسيج ، الا انها لم تبدأ عملية التوزيع سوى ابتداء من عام ١٩٦٠ . بيد أن استراتيجية استبدال الواردات ثبطت الصادرات ، وحدت من الانتاجية ، واوقفت الاستثمارات الاجنبية . وليس ثمة شك فى أن الصناعات الكيميائية وصناعة الحديد والصلب والصناعات الميكانيكية

قد رأت الحياة ، وتقدمت البنية الاساسية وعملية الانارة . ولكن مساهمة الصناعة فى اجمالى الانتاج الداخلى لم تتغير فبلغت ٢٤٫٤٪ عام ١٩٦٠ بينما بلغت ٢٤٫٥ ٪ عام ١٩٧٣ فى الوقت الذى لم تستطع فرص العمل المتاحة استيعاب الزيادة فى السكان . وفى عام ١٩٧٠ كانت المساعدات الاجنبية تغطى ٣٧٪ من الاستثمارات مقابل ١١٪ فقط قبل ذلك بعشر سنوات . فما هى الاسباب ؟ لاشك انها الحرب ولكن أيضا الاستهلاك الشديد العام والخاص وهذا ما أوضحه الاقتصادى اسماعيل صبرى عبد الله بقوله : نفقات اجتماعية وعسكرية ، زيادة فى عدد السكان ونقص فى الإنتاج الزراعي وشراء مفرط من جانب الطبقات المتوسطة وتكاليف البيروقراطية كل هذه العوامل ادت الى الحد من الادخار .

وإذا كانت الزيادة السنوية لناتج الدخل القومي مرتفعة من عام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٩ فقفزت من ٥ الى ٨٪ فى المتوسط فقد انخفضت النسبة وهوت الى ٢٫٨٪ فى العام التالى . وفى عام ١٩٧٥ بلغ اجمالى الدخل القومى للفرد مائة وعشرين جنيها سنويا الا ان خطة التعمير لعامى ١٩٧٤ — ١٩٧٥ فشلت فتجاوز الاستهلاك العام التوقعات بنسبة ١٣٫٤٪ ، بينما لم تتحقق بعد الخطط الخاصة بايجاد فرص العمل وبالصادرات ، وانهار نظام التوزيع العام بينما ازدهرت تماما التجارة الخاصة القائمة على الاستيراد . وكان النقص خطيرا . وتجنبت الحكومة نشوب ثورة برفعها الحد الادنى للمرتبات بنسبة ٣٠٪ وبتخفيضها اسعار بعض المنتجات الاساسية ، ولم تكن تلك سوى مسكنات مكلفة للغاية اذ بلغت ديون مصر المدنية سبعة مليارات من الدولارات .

فمن أين يمكن تدبير الموارد الضرورية لتمويل عمليات السداد والتنمية الاقتصادية ؟ هل نجدها فى خطة التقشف التى حاول رئيس الوزراء طرحها عام ١٩٧٦ ؟ مطلقا ، لانه فشل بعد ان حقق عجزا فى الميزانية يبلغ ١٫١ مليار جنيه مصرى . وأصبحت الميزانية بمثابة « هوة بلا قرار » لان الاحتياجات الهائلة للتمويل ومعدلات الاستهلاك الجامحة للبورجوازية الجديدة قد جعلت من أية خطة تقشف بمثابة وهم زائل .

ومنذ ذلك الحين بدأ البحث عن الحل فى الخارج . وهكذا اكد الرئيس فى عام ١٩٧٦ قائلا : « ان الاقتصاد المصرى فى حاجة الى عملية نقل دم لانعاشه » ومن ثم قدر لمصر ان تعهد بنفسها للخارج لضمان بقائها . وسوف تزداد هكذا تبعيتها دون ان تعالج مع ذلك الاسباب الهيكلية للأزمة وبصفة خاصة حالة الاحتياج التى يوجد عليها اقتصادها .

وفى يناير عام ١٩٧٧ حين قررت الحكومة الغاء الدعم المقرر لبعض المنتجات ذات الاستهلاك الكبير — بناء على توصيات صندوق النقد الدولى —

قامت الاضطرابات التى نعرفها . وسوف يذكر القتلى التسع والسبعون الحكومة طويلا . بأنه لا يمكن المساس بعمليات الدعم قبل ان ترتفع القدرة الشرائية لمقاومة ارتفاع الاسعار المحتم . انها الدائرة الجهنمية لاشك فى ذلك . ولكن كيف يتأتى للفقراء وما أكثرهم العيش بدون هذا النظام الغريب من الدعم الذى يتمثل فى قيام الدولة بتمويل الفرق بين سعر التكلفة المرتفع لاحدى السلع وسعر بيعها فى السوق بأسعار منخفضة جدا ؟

وقد ادخل هذا النظام فى الخمسينيات لتسهيل عمليات شراء السكر والدقيق والكيروسين ، ولم يكن مكلفا للميزانية اذ كان يبلغ تسعة ملايين جنيه عام ١٩٦٠ وعشرين مليون عام ١٩٧٠ . ولكن هذا النظام امتد تدريجيا ليشمل عشرات المنتجات ومن بينها كثير مستورد ، فتعرض فجأة ابتداء من عام ١٩٧٣ للارتفاع المزدوج فى الاسعار والاستهلاك . وفى عام ١٩٨٠ اضطرت الدولة الى تخصيص ٢ر١ مليار دولار لتمويل عمليات الدعم . ومن ثم يحصل كل فرد على تسعة وعشرين دولارا دعما سنويا . وهكذا ظل سعر الخبز محددا بقرش واحد خلال ثلاثين عاما . وهو يعد تحديا حقيقيا للقوانين الاقتصادية ، فهذا النظام لا يفيد اكثر الناس فقرا وحدهم دون سواهم وانما يفيد مجموع المستهلكين ايا كانت دخولهم وهو لم يحل مع ذلك دون ارتفاع اسعار المنتجات الغذائية بنسبة ٢٥٪ فى المتوسط ما بين ١٩٧٣ و ١٩٧٥ .

ومنذ عام ١٩٦٥ طالب الدكتور القيسونى وزير المالية بتطبيق الاسعار الحقيقية ليحول دون أن تتحول الموازنة الى « دعم ضخم » وقد استبدله عبد الناصر خشية حدوث اضطرابات ، ولا نتصور اليوم كيف يمكن الخروج – دون صدامات – من هذه الهوة المالية السحيقة التى يقذف فيهما ايضا بالاعانات الهائلة التى تدفع للمؤسسات الوطنية لاسباب لا تتعلق دائما بمهام خاصة بالخدمات العامة .

والحديث عن ازمة القطاع العام فى مصر يبدو موضوعا متداولا منذ خمسة عشر عاما . ففى عام ١٩٧٢ بلغت ديونه لدى المالية ضعف قيمة اجمالى الانتاج الا انه لم يتوقف عن أن يكون عبئا على الموازنة . فقد حققت ست عشرة شركة عجزا فى عام ١٩٧٧ ، بينما حققت تسع وعشرون منها نفس العجز فى عام ١٩٧٩ . واتفق جميع الخبراء على اسباب هذه الازمة . ويرى الاستاذ أكسم الخولى أن الاسباب ترجع فضلا عن الحرب الى ان المؤسسات العامة تختنق تحت وطأة البيروقراطية والرقابة .. وعدم الاحساس بالمسئولية . وقد أدى انخفاض الاستثمارات وسوء الادارة الى تشغيل ادنى للمصانع بصورة تعد مأساوية . ففى عام ١٩٧٤ كان القطاع العام يعمل بنسبة ثلثى قدرته

ويشجع عن طريق العقود المباشرة الشركات الخاصة المنافسة ٠ وهذا ما ندد به في ذلك الحين السيد أحمد ابواسماعيل الذى اصبح فيما بعد وزيرا للمالية .

وفى مؤسسة رائدة مثل شركة الحديد والصلب فى حلوان قفز نقص التشغيل العام للمصانع من ٣٠٪ عام ١٩٧٣ الى ٥١٪ فى العام التالى بينما كانت مصر تستورد ثلث الصلب الذى تستهلكه . وفى الحقيقة نجد أن عدد العاملين بالاجهزة الادارية يمثل ٤٠٪ من عدد العاملين من الايدى العاملة . لان الحكومة والقطاع العام أصبحا فى الواقع قطاع امتصاص للبطالة « وذلك منذ القرار الذى اتخذ فى الستينات بتعيين جميع الخريجين الذين لا عمل لهم ٠ وتقدر الزيادة فى العمالة اليوم بنسبة ٣٠ ٪ ٠

وكان التخطيط قد حاول مع ذلك تنظيم عملية النمو ولكن خطة واحدة طبقت هى الخطة الاولى مابين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٤ أما الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٥ — ١٩٧٠ فلم تطبق بالمرة واستبدلت بخطة أخرى خصصت لسنوات عام ١٩٦٦ — ١٩٧٢ ، ولكن حرب يونيو اعاقتها .

اما فيما يتعلق بالخطة المعاجلة عام ١٩٦٧ — ١٩٧٠ فقد ظلت بلا فاعلية ولم يتم تنفيذ سوى برمجة سنوية للاستثمارات . ومن ثم فنادرا ما طبق التخطيط الذى يعد أحد دعائم النظام الاقتصادى .

واذا كانت ثمة حقيقة لا يمكن انكارها فهى أن مصر ما كانت لتجتاز ما مرت به من محن ولا لتبدأ معارك اكتوبر لو لم يوجد هذا القطاع العام القوى فلا يقال ، حقيقة أيضا ، ان هذا القطاع العام قد شل غداة الحرب عملية التنمية . فأى سياسة خاصة بالموازنة يمكن إنتهاجها عندما يبلغ اجمالى دعم الاسعار والتحويل للمؤسسات ٣٨٪ من النفقات الجارية للدولة مثلما كان الحال فى عام ١٩٧٥ ؟ .

مولود كل خمس وعشرين ثانية

١٩ مليون نسمة سنة ١٩٤٧ ، ٢٦ مليون سنة ١٩٦٠ ، ٣٨ مليون سنة ١٩٧٦ ، ٤٣ مليون فى يناير ١٩٨١ .. وبينمـــا ظل النمـــو الســـكانى مستقرا طوال قرون — ٤ ملايين سنة ١٨٠٠ وعشرة ملايين فقط بعـد مائـة عام — تتزايد سرعته اليوم . فأى سياسة تستطيع فى الحقيقة المقاومة مع مولود كل خمس وعشرين ثانية ، أى ٣٤٦٠ نسمة اضافية كل يوم ؟ وهكذا زاد عدد السكان ما بين ١٩٦٧ و ١٩٧٧ بمقدار ثمانية ملايين نسمة . وفى هذه الارقـام الثقيلة تكمن احدى المآسى الراهنة التى تواجهها مصر .

هذا ومع ان الاحصائيات كانت منذ عشر سنوات مضت قد اثارت الامل بعد ان نجحت التنمية الاقتصادية والتعبئة العسكرية فى خفض زيادة الســكان بنسبة ١٩ر٢٪ . ولكن غداة حرب اكتوبر تغيرت الاوضاع فقفز المعـدل الى ٧ر٢٪ ومنها الى ٣٪ سنة ١٩٧٩ . وهى ظاهرة تقليدية للانفجار فى المواليد لفترة ما بعد الحرب التى زاد قصور التنمية مـن خطورتها ولك وفقــا لتحليل الدكتور عزيز البندارى أحد المسئولين عن تنظيم الاسرة . والاســباب الجـذرية لهذه المشكلة هى الاسباب المعتادة ويقع على رأسها الوفيـات من الاطفال فهذه الوفيات التى ترجع اساسا الى قصور العناية ونقص الغـذاء انخفضت انخفاضا ملحوظا . أما فيما يتعلق بموقف المرأة من التعليم والعمل فهو ذو تأثير كبير .. فمازالت ٧١٪ منهن أميات حتى عام ١٩٧٦ بينما كـانت نسبة العاملات التى يزاولن نشاطا مهنيا ٢ر٩ ٪ فقط .. واخيرا فان التبكير بالزواج يلعب دورا كبيرا .. فمن بين ٣ر٤٧٪ من عقود الزواج سنة ١٩٧٤ كان عمر الزوجة يقل عن عشرين عاما بينما ينتهى زواج من بين أربع زيجــات بالطــلاق .

وهذه النتائج المأساوية على الحياة اليومية — تهدد التوازن الاقتصــادى والاجتماعى . فقد تضاعفت تقريبا كثافة السكان خلال اربعــين عاما وبلغت ٧٨٠٠ نسمة لكل كيلو متر مربع . ومن الملاحظ بشدة أيضا الاتجاه الواضح فى نسبة عدد الشباب .. فقد أصبح عدد الذين تقل أعمارهم عن تســعة عشر عاما سنة ١٩٧٠ هو ٦ر٥٢٪ مقابل ٤٨٪ سنة ١٩٤٧ . وفى موازاة ذلــك ادت الهجرة الريفية الى تفجر المدن التى قفزت نسبة سكانها الى عدد السكان الكلى من ٣٨٪ سنة ١٩٦٠ الى ٤٤٪ سنة ١٩٧٦ . وبينما بلغت نسبة البطالة وضعف العمالة ٢٥٪ من مجموع السكان العاملين سنة ١٩٧٤ ، فقد لوحــظ اكتظاظ الضواحى المعدمة بالسكان وتزايد عدد العمال بها باطراد مما يشــكل

تهديدا كبيرا على نظام الحكم . ولم تمض بالفعل ثلاث سنوات حتى نزل سكان هذه الضواحى الى الاحياء الراقية طلبا للعمل والخبز .

ولم تنتظر الحكومة حتى تصل الى هذا الموقف لتحاول السيطرة على المواليد . ففى بداية الستينيات بدأ تطبيق برنامج قدمته وسائل الاعلام بدعاية نسبية . وبعد ذلك بخمسة عشر عاما لم يخف المسئولون عن المجلس الأعلى للسكان وتنظيم الاسرة خيبة أملهم . اذ كان ٩٪ فقط من النساء المتزوجات يستخدمن وسائل منع الحمل سنة ١٩٧٠ مقابل ٣٪ سنة ١٩٦٠ . وفى الحقيقة لم يكن الاسلوب التقليدى المستخدم سنة ١٩٦٥ ليقلب الاوضاع . فقد تم استبداله منذ سنة ١٩٧٥ بالاقتراب التنموى الذى يستهدف التأثير فى نفس الوقت على اجمالى العوامل ، كالتعليم والعمل ، والصحة والاسكان . الخ ... ولكن كيف لنا أن نأمل فى تحقيق نجاح سريع والعوامل المطروحة .. هنا عوامل راكدة داخل تنمية اقتصادية واجتماعية خاطئة ؟

ان الحكومة التى سبقتها هذه الظواهر والتى تملكها القلق والخوف من المستقبل ، طلبت المساعدة الامريكية للحد من نسبة المواليد ووضع البرنامج الذى بدأ تنفيذه سنة ١٩٧٧ فى المنوفية والذى كان من المفروض أن يطبق على اثنتى عشرة قرية فى الثمانينات وفيه أقرت العودة الى الاسلوب التقليدى المتمثل فى نشر وسائل منع الحمل والتدخل الميدانى . الا أن هذا البرنامج — الذى احيط بدعاية صاخبة والذى كان يسير فى اتجاه مخالف للاعمال والافكار التى يطبقها المجلس الاعلى للسكان منذ عشرين عاما — قد أثار الى حد ما أستياء أعضاء هذا المجلس الذين رأوا مساعدة أجنبية مباشرة وشاملة تحظى بالايثار فى مجال بمثل هذه الحساسية ، وقد تم استثمار ٣٦ مليون دولار خلال ثلاث سنوات فى هذا البرنامج بهدف تخفيض نسبة النمو السكانى سنة ١٩٨٥ الى ٢٪ . وإذا كان من الصعب حاليا تقدير النتائج فلا شك أن حركة السنيين الاسلامية قد وجدت فى مثل هذه التطبيقات مادة لتعبئة قواتها . خاصة وأنه قد تمت تجربة عملية التعقيم منذ عام على متطوعين غير أميين ممن لديهم ثلاثة أولاد ، وان السيدة جيهان السادات كانت تقود أيضا هذه الحملة للسيطرة على المواليد . فهل يبرر حوار علماء الاحصاء كل هذه الاجراءات ؟ ان أدنى التقديرات المرتقبة من حملات تنظيم الاسرة هذه حددت بخمسة وخمسين مليون نسمة فى سنة ٢٠٠٠ بينما تتوقع أكثرها تشاؤما ٧٠ مليونا و ١٤٠ مليونا سنة ٢٠٢٥ . وعلى كل فان أى علاج يمكن نسبته الى هذا التدخل الاجنبى — الذى يمارس كثيرا جدا على مستويات أخرى — سيكون حتما أشد ضررا من الداء نفسه .

المياه والارض والقمح

كان نصيب الفرد من المساحة المنزرعة فى عام ١٩٦٩ هو ١٢/١٠٠ من الفدان بينما بلغ فى عام ١٩٧٥ ٢/١٠٠ من الفدان . وهذه العلاقة بين الانسان والارض تبين ابعاد المشكلة الزراعية فى مصر ، فالارض نادرة ومرتفعة الثمن ومع ذلك لم يحسن دائما توزيعها وقوانين الاصلاح الزراعى الثلاثية الكبرى لسنة ١٩٥٢ و ١٩٦٠ و ١٩٦٩ ، التى حددت الملكية الفردية والعائلية بخمسين وبمائة فدان قد قضت على نسبة كبار الملاك . ومع ذلك لم تحسن مشكلة الفلاح المعدم اذ كان ٦٠٪ من عائلات الفلاحين بلا ارض قبل ثورة يوليو . وبعد مرور عشرين عاما مازال نصف هؤلاء الفلاحين يعملون كعمال تراحيل لفترات موسمية ، ولا يوجد سوى ستة ملايين فدان صالحة للزراعة مقابل اربعة ملايين عائلة ريفية . وهذا يعنى بعبارة اخرى أن اى اصلاح جذرى لن يكون كافيا أيضا . والى اليوم لا يزال ٩٤٫٥٪ من الملاك الزراعيين يملكون اقل من خمسة أفدنة اى ما يوازى ٥٧٫١٪ من المساحة الكلية بينما يملك ٥٫٥٪ المساحة الباقية وهى ٤٢٫٩٪ من الارض .

ومازلنا بالكاد نعتبر مصر « زهرة اللوتس الملقاة عبر الصحراء » وكل عام يختفى خمسة وعشرون الف فدان من الارض الزراعية من اجل شق طرق أو اقامة مساكن أو منشآت صناعية ، وعلى هذا العدد المتزايد من السكان أن يحيا على مساحة ضيقة وأن يعيش من زراعات محدودة . لقد كان نصيب الفرد من انتاج الحبوب فى عام ١٩٣٧ يبلغ ٢٣٠ كيلو جراما ، وبعد انقضاء اربعين عاما بلغت بالكاد مائتى كيلو ، وهكذا ، ورغم التقدم الزراعى دخلت مصر فى الدائرة المأساوية للتبعية الزراعية وهى الآفة التى تصيب البلاد النامية . ولكن بينما كان عجزها بسيطا فى الستينات الا انها قد أمست سنة ١٩٧٩ ــ نسبب هذا العجز ــ المستورد الاول للقمح من بين بلاد الشرق الاوسط اذ بلغ ٥٫٥٠٠٫٠٠٠ طن مقابل ٦٢١٫٠٠٠ طن سنة ١٩٦٠ . ويمكننا أن ندرك مدى المخاطر السياسية اذا علمنا أن الموردين الرئيسيين ينتمون الى نفس الكتلة : كتلة العالم الغربى .. وفيما بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٧٧ كان ربع المعونة الامريكية من المواد الغذائية . ان مصر تعيش على قمح الغرب الاوسط ..

وخسارة مصر مضاعفة فى هذا المضمار ذلك ان تبعيتها قد تزايدت علاوة على أن القوة الشرائية للقطن طويل التيلة ــ وانتاجها يمثل ٤٠٪ من الانتاج العالمى ــ انخفض انخفاضا شديدا فى الاسواق العالمية فبينما كانت هذه القدرة

الشرائية تكفل استيراد ٢١ طنا من القمح سنة ١٩٦٠ مقابل طن واحد من القطن لم تعد تجلب سوى ٩ر٤ طن بعد مرور خمسة عشر عاما . ومن ثم انهار ميزانها الزراعي وبعد حرب اكتوبر كان معدل غطاء وارداتها الزراعية لا يتجاوز ٨١٪ مقابل ١٧٧ ٪ سنة ١٩٧٢ . وهبطت هذه النسبة الى ٥٣ ٪ سنة ١٩٧٧ . وظلت المعضلة قائمة الا وهو الاختيار بين : القمح أم القطن ، التغذية أم الاستيراد .. وبخفض المساحة المخصصة للقطن ـ ٥ر١ مليون فدان سنة ١٩٧٢ مقابل ٩ر١ مليون عند قيام ثورة يوليو عام ١٩٥٢ ـ كان اختيار الحكومة حكيما لان الزراعة التي اهملت منذ عشرين عاما قد منحت الدولة فائضا كبيرا لبناء الصناعة ، وذلك بفضل سياسة موجهة وتجميد الاسعار لمستوى منخفض للغاية . وهي وان كانت لم تساهم الا في ٦ر٢٧ ٪ من اجمالي الانتاج الداخلي الخام سنة ١٩٧٧ مقابل ٥ر٣١ ٪ سنة ١٩٦٠ ، فانها ظلت مع ذلك تمثل المركز الاول من احصائيات التجارة الخارجية بفضل الصادرات التي توفرها من المنتجات الخام والمصنعة وبمعدل ٧ر١ انتاجية للفدان الواحد في السنة ، وبتوفير ٤٠ ٪ من فرص العمل في البلاد ، ومازالت روضة الشرق الاوسط هذه تجعل من مصر بلدا زراعيا في المقام الاول .

بيد أن الاستثمارات في المجال الزراعي لم تكن أبدا على مستوى اهمية احتياجات القطاع الاولى اذ بلغت ٦ر١٤٪ من اجمالي الاستثمارات ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٣ و ٩ر٧ ٪ في السنوات التالية . وهكذا وبينما زادت كمية المياه المتاحة مع الرى الدائم لم يتم تنفيذ المصارف الضرورية لمنع ارتفاع المياه الجوفية مما اسفر عن زيادة في الملوحه وانخفاض في خصوبة التربة . وهذه الظاهرة التي تفاوتت تبعا للمناطق تروحت نسبتها ما بين ٣٠ و ٨٠ ٪ من المساحة المزروعة مما أدى الى التخلي عن الاراضي وانخفاض في عائداتها ، وهذه العواقب قد مست أيضا برامج سد النساهر الكبرى المتعلقة بغزو الصحراء .

مثلا « مديرية التحرير » شمال غرب القاهرة ، وشركة شمالى التحرير التابعة للدولة . وهذا المشروع الطموح للستينيات شهد ازدهار الصحراء على مساحة أربعين الف فدان . وكان مفخرة الزراعيين بمزارعه النموذجية وتربية الحيوان والطرق الحديثة للزراعة وترشيد الانتاج . وحسب المرء أن يطوف بارجائه اليوم ليدرك مدى ما الم بالزراعة من ضرر : فقد غطت قشرة بيضاء الارض المتحجرة بين أشجار الاوكاليبتوس الكبيرة . وبعد مرور خمسة عشر عاما على بدء هذا المشروع ادت زيادة الملوحة الى تخفيض عائد الارض بنسبة تتراوح بين ٥٠ و ٧٠٪ مما اضطر المهندسين الى هجر اثنى عشر الف فدان . وجاءت البيروقراطية وانعدام الاستثمار والاستقلال

الذاتي لتقضى على البقية الباقيــة من المشروع ـــ فمن بين محطات ضــخ الميــاه العشر التى افتتحت فى عام ١٩٦٥ لا يعمل منها اليوم سوى اربــع فقط ، بينما توقفت المحطات الاخرى لعدم وجود قطع غيار أو لعدم توافــر الصيانة . وليست هذه حالة فردية . فقد بلغ ناتج الفــدان فى مزارع الـــدولة ثلاثين جنيها عام ١٩٧٤ مقابل ٢١٠ جنيهات فى وادى النيــل ، ولم تغط شركة شمال التحرير نفقاتها الا بنســـبة ٨٩ ٪ . ومن بين ٩١٢ الف فدان استصلحت منـــذ ثورة يوليو مازال ٦١٦ الف فقط قابلا للزراعة من بينهم ٦٠ ٪ دون مستوى العائد . وواضح جلى ان الادارة هى المدانة هنا لا الســـد العالى .

اذ حدث وبعد أشهر قليلة من حرب أكتوبر ان قامت حملة صحفية عنيفة للتشكيك فى الســـد العالى ، الذى افتتح فى يناير عـــام ١٩٧١ والذى يعــد بمثابة « هرم العصر الحـــديث » ـــ بما احتجزه فى بحيرته من ميـــاه تصــل مساحتها الى اربعة آلاف كم مربع ، واحتدمت المناقشـــات الحادة وتبـــارى الخبراء فى الجدال . وكان العالم الجغرافى مارك لافيرن قد اثبت فى دراســـة جادة دعمها بكافة الادلة والبراهين ـــ ان فوائد هذا البنيان الضخـــم تفوق بكثير الاضرار التى نجمت عنه . فما هى الادلة التى ساقها فى دفاعـــه ؟ هل قال ان السد العالى زاد من ملوحة الارض ؟ مطلقا لان أى رى دائـــم مهمـــا كانت وسيلته لابـــد وأن يؤدى الى خفض خصوبة الارض طالما لم تتغــير طريقة الرى ولم تتم اعمـــال الصرف . ذلك أن الاسراف فى الرى هو السبب لا الســـد العالى .

ثم ان السد العالى علاوة على ذلك قد ساعد على استصلاح الصحراء بل وساعد كذلك على مضاعفة المساحات المخصصة لزراعـــة الارز وقصب السكر وهى الزراعات التى تتطلب كميات كبيرة جدا .. لقـــد افاد الرى الدائم بطريق مباشر قرى الوجه القبلى وساعد على رفع مستوى المعيشة بهـــا . والانتاجية هى مدار الجدل لدى المعارضين للســـد العـــالى الذين يعتبرون توقف الطمى المخصب كارثة قومية ـــ على انـــه اذا كان حقيقيا ان النيل كان يجرف سنويا ١١٠ ملايين طن من الرواسب ، فقد كان ٨٨ ٪ منها يصب فى البحر المتوسط حتى عام ١٩٣١ ولم يكن الطمى يقـــدم سوى ٦ ٪ من جملة المخصبات للارض . اذن فان الخسارة فى الحقيقة ضعيفة جدا بينما امتلاء البحيرة به ان يحـــدث قبل عدة قرون . اما فيما يتعـــلق بالحجة الاستراتيجية فهى غير ذات موضـــوع طالما أن الســـد عبـــارة عن كتـــلة من الارض تبلغ الف متر عند القاعدة واربعين مترا عند القمة . الا انـــه لا يمكننا مع ذلك ان نفكر أن احتجاز الطمى قد زاد من شـــدة تآكل النهر وتقهقر شاطىء البحر المتوسط واوقف تجدد المـــادة الاولية اللازمة لعـــديد من مصانع الطوب المقامة على ضفاف النيل . أما الصيد فهو مهدد تهـــديدا

مباشرا سواء فى النهر ، او فى البحيرات الشاطئية حول الدلتـا أو على طول الســاحل . وهكذا انخفاض صــيدا لسردين من ثلاثين الف طن الى الف طن سنويا . وفى مقابل ذلك أصبحت بحيرة ناصر مليئة بالسمك لدرجــة أن الصيد فى قمة ازدهاره ، وهذا ما سوف يتيح على المــدى لآلاف النوبيين العــودة للاستقرار بالقرب من المناطق التى كانت بها قراهم فيما مضى ، فضــلا عن أن انشاء البحيرة وانتظام منســوب النهر يسهلان الملاحــة والعــلاقات مــع الســـودان .

وثمة حجتان تضافان بصورة حاسمة لهذه المزايا ونعنى بهمــا انتظام النيل وتوفير الكهرباء . لقد كان وادى النيل فيما مضى عرضة لهوى الفيضان اما تغرقه المياه الجارفة ، أو يعرضه نقص الميــاه للجفاف . وجاء الســد العالى ليضع حدا لهذه التقلبات المأساوية . وفى الوقــت الذى كانت فيــه منطقة الدول الساحلية تموت نتيجة الجفاف الشــديد خلال عامى ٧٢ ــ ١٩٧٣ كان فى امكان الفلاحين المصريين رى حقولهم رغم أن النيل بلغ آنذاك أدنى مستوى له خلال القرن . ناهيك عما يمكن قوله عن مضــاعفة الطاقة الكهربائية الى ثلاثة اضعافها التى لولاها ما رأت الحياة مشروعات انــارة القرى وانتاج الاسمدة وصناعة الالمونيوم ؟

ان الســد العالى قــد أصبح فى الحقيقة رمزا ومنتقدوه لم يكن لهم من هدف من وراء حملتهم هذه سوى النيل من الســياسة السابقة فى مجملهــا السياسة الناصرية ذاتها ، وذلك من أجــل تبرير افضــل للطريق الليبرالى الجــديد الذى اقترحه الرئيس بحذق ومهارة .

انشروا انفسكم
ثلاثة وخمسون اجنبيا فى الميعاد

اجمع الخبراء وعلى رأسهم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أن مصر تملك أوراقا رابحة قوية تمكنها من الانضمام بنجاح الى تقسيم دولى جديد للعمل ، فى اطار رابطة مع التكنولوجيا الغربية ورؤوس الاموال البترولية . فنادرا ما نجد بلادا فى الشرق الاوسط تتوفر لها كل هذه العناصر الايجابية التى يتطلع اليها المستثمرون من مواد طبيعية جيدة (حديد ـ بترول ـ غاز ـ فوسفات ـ منجنيز وملح) وزراعية ، وتراث زراعى وصناعى عريق ، وأيدى عاملة وفيرة وموقع جغرافى فريد) . ومن اجل تنمية هذه الطاقة ، وضعت القاهرة مستقبلها بين أيدى صندوق النقد الدولى والخبراء الامريكيين والمجموعة الاستشارية لمصر التى شكلها البنك الدولى فى سبتمبر عام ١٩٧٦ لتنسيق المساعدات العربية والغربية .

وكان البرنامج الذى أعده صندوق النقد الدولى عام ١٩٧٦ — وهو ترجمة مخلصة للفلسفة الليبرالية لهذا الجهاز — يرمى الى ايقاظ المؤسسات الخاملة والهياكل المشلولة من سيادتها . ولكن كيف يمكن تصور تطبيقه — بلا مصادمات — على اقتصاد خاضع لسيطرة الدولة منذ عشرين عاما وقائم أساسا على قطاع عام كبير وعلى دعم فرصة هذان العاملان المذكوران ؟ ثم هو فى الواقع يصطدم اصلا بنفس أسس النظام القائم اذ يدعو الى كفل حرية التحويل للجنيه المصرى وتخفيض نفقات الدولة وعجز الموازنة والتوسع فى القطاع الخاص ومكافحة البيروقراطية . فهل كانت التوصيات التقليدية لصندوق النقد الدولى تستهدف فقط « تحسين صحة » الاقتصاد المصرى وجذب رؤوس الاموال الاجنبية ؟ يرى فؤاد مرسى انها كانت تهدف بصورة أكبر الى « تحطيم النموذج المصرى للتنمية المتكاملة وربط البلاد بالنظام الرأسمالى العالمى وذلك بواسطة اجراء مزدوج : العودة الى الرأسمالية على الصعيد القومى ، وتدعيمه فى العالم العربى » . الا ان الحركة الاولى التى ترجع الى الفترة ما بين عامى ١٩٦٦ — ١٩٦٨ لم تتوسع الا فى ظل الحركة الثانية المتمثلة فى العصر البترولى . وهذه الانتقادات اللاذعة من جانب فؤاد مرسى تتفق ورأى أعضاء الجهاز السياسى الذى صاحب حكم السادات حتى عام ١٩٧٦ وان قل عنها حدة .

اذن فقد تضافرت الظروف لتطبيق هذه المطالب الدولية ودلت حقائق ما بعد الحرب على الضرورة الملحة لاجراء اصلاحات جذرية . غير ان الاقتصاد والمجتمع المصريين قد تصديا لها بقوتيهما الرائعتين من الفتور والسلبية ..

حتى أصبح برنامج صندوق النقد الدولى مجـــرد حفنة من الاجراءات الجزئية غير المتجانسة التى ساعدت على زيادة الاختـــلال اكثر مما ساعدت على ايجـــاد حلول لمشكلات البلاد الهيكلية . فقد كان من المفروض تخفيض الدعم ليصـــل الى ٣٨٠ مليون جنيه مصرى فى عام **١٩٧٧ ، وبدلا من ذلك** ارتفع هذا الدعم وبلغ ٨٠٠ مليون جنيه بعد ثلاث سنوات ولم يكن عجـــز الموازنة يتجـــاوز ٤٠٠ مليون جنيه فبلغ مليارين عام ١٩٧٩ .

اما فيما يتعلق « ببرنامج فرض الاستقرار ومكافحة التضخم » الذى أعده صندوق النقد الدولى غداة أحداث الشغب فى يناير ١٩٧٧ فقد فشل فشلا ذريعا، ولم يحقق أيا من أهدافـــه وظل العجـــز يرتفع والتضخم يتضاعف فقفز من ١٥ ٪ عام ١٩٧٦ الى ٣٠ ٪ بعد ذلك بسنتين .

كان النجاح الحقيقى الوحيد الذى تحقق هو حرية تحويل العملة الذى طبق عام ١٩٧٩ . ولكن بأى ثمن تم ؟ فقد ارتفعت أسعار المنتجات المستوردة ارتفاعا جنونيا دون أن تتدفق مع ذلك رؤوس الاموال بصـــورة أكبر . واذا كانت الاستثمارات الخاصة قد تزايدت فان تقدم هذا القطـــاع لم يحقق آمال محررى وثيقة أكتوبر .

فقد صرح السادات فى ٢٣ يوليو ١٩٧٦ بقوله : « يجب أن تشجع الدولة القطاع الخاص للعمل فى أى مجال » . ومادام قانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الشهير والخاص « باستثمار رؤوس الاموال العربية والاجنبية والمناطق الحـــرة » . لم يجذب رؤوس الاموال الا بصورة ضعيفة ، فقد اتجهت النية الى جعـــل الشروط المعروضة أكثر اغراء ، فصدر القانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ الذى نص على الاعفاء من الضرائب لمدة ثمانى سنوات ، وحرية تحويل الارباح ، وحرية استعادة رأس المال واخراجه بعد خمس سنوات ، وذلك تشجيعـــا لاستثمار رؤوس الاموال الاجنبية بالاشتراك مع رؤوس الاموال القومية سواء كانت خاصة أو عامة . وهذه المشروعات الجديدة التى لا تخضع للتأميم لم تخضع كذلك لا لقوانين البلد الخاصة بالتجارة الخارجية ولا للقانون العام للعمل . وقلة قليلة من البلاد النامية أقدمت على اتخاذ مثل هذه التشريعات الدافعة . وقلة قليلة ايضا منيت بمثل هـــذه النتـــائج الضعيفة باستثناء البنـــوك والسياحة والبترول .

تشيز منهاتن ، فورست ناشيونال سيتى ، كريدى ليونديه ٠٠ لقد اجتاحت البنوك الاجنبية مناطق الاعمال ، ودعاياتها غمرت شوارع القاهرة ، بل واستقر خمسة منها فى مبنى الاتحاد الاشتراكى العربى السابق على ضفاف النيل ، كما لو انها قصدت ان تسجل القطيعة مع الماضى . فهل تراها اكتسحت الجنيه المصرى ؟ هذا القول لا يفى بالواقع اذ كان عدد البنوك خمسة وعشرين عام

١٩٧٦ واصبح اليوم ثلاثة وخمسين بنكا .. وعلى الرغم من هذا التكدس لهذه المؤسسات ، الا ان الاستثمارات لم تتقدم قط ، ولم تصبح القاهرة بأى حال من الاحوال مركزا دوليا رغم ان نجم بيروت كان آخذ فى الافول . ويرى الاستاذان عاطف صدقى ومصطفى السعيد أن « انجازات هذه البنوك مازالت ضعيفة جدا وأسلوبها فى العمل يتعارض مع الاهداف التى ترنو اليها سياسة الانفتاح الاقتصادى » لان افتتاحها المكثف والمفاجىء شجع تحويل المدخرات الوطنية الى الخارج ، وضاعف من سعر الفائدة . وأصبح القرض غاليا جدا .. فقل الاقبال عليه ونتيجة لذلك لم تخصص البنوك الاجنبية سوى ٥٪ من نشاطها خلال عام ١٩٧٧ لتمويل الاستثمارات مقابل ٢٨٪ للقيام بعمليات تجارية قصيرة المدى . ودخلت هذه البنوك الاجنبية فى منافسة مع البنوك القومية ، وراحت تجتذب كوادرها والمدخرات لكى يقتصر نشاطها فى النهاية على عمليات الاستيراد والتصدير ، وهكذا لم تحقق فائدة حقيقية للتنمية الاقتصادية وانحصر دورها فى خلق « مناخ من الثقة والاستقرار والحرية » .

وهو جهد ضائع طالما ان الاستثمارات الاجنبية لم تستمر فى الحقيقة . ففى عام ١٩٧٧ لم تكن تمثل سوى ١١٪ فقط من جملة الاستثمارات المنفذة ومن ال ٥ر٥ مليار جنيه مصرى المعتمدة للمشروع كان ٢٠٪ فقط يستخدم فى الانتاج فى نهاية عام ١٩٧٩ . ويمكننا تفهم حذر رجال الاعمال . اذ ان احداث الشغب فى يناير عام ١٩٧٧ والتشكك فى السلام . ومستقبل نظام الحكم وعزلة مصر الاقليمية والمعارضات لسياستها الاقتصادية لم تكن الا لتدفع المستثمرين الى التزام الحذر .

وفى يناير عام ١٩٨١ جاء فى الصحيفة الواسعة الاطلاع « مرشد التجارة الدولية » التوصية التالية : « ان المخاطر تفوق المكاسب المتوقعة من أى استثمار .. الاكتفاء بعمليات تجارية وعقود عمل قصيرة المدى » . وكان بنك تشيس منهاتن قد سحب بالفعل جزءا من مكاتبه الى أثينا كما لو كانت الايام الحلوة قد تبددت .

ثم جاء تغيير الرئيس والمخاوف الجديدة من المستقبل ليساعدا على تدهور المناخ بصورة اكبر .

واذا كان الموقف السياسى يبرر بعض التحفظات الا انه لا يفسر كل شىء .. ويجوز لنا القول ان العوائق الاقتصادية والادارية تعد من بين الاسباب الحقيقية لضعف الاستثمارات الاجنبية خاصة اذا علمنا ان رأس المال الامريكى الذى استثمر حقيقة حتى نهاية عام ١٩٨٠ لم يكن يمثل سوى ١٦٪ من اجمالى الاستثمارات الاجنبية . ومن بين الاسباب الرسمية التى يجوز لنا أيضا ان نسوقها .. الجمود الادارى ونقص المجالات الصالحة والبنيات

الاساسية والايدى العاملة الماهرة . ولن نغفل نصيب القصور والتضارب وعدم تجانس السياسات الحكومية المنتهجة .

وهذا ما استنكره عبد العزيز حجازى ـ الذى يجد خبراء الحكومة صعوبة فى معارضته اذ قال « اننا نحتال بالبرامج والارقام ، ونكدس صفوفا من المشروعات والاعتمادات الهائلة ونتتشي بالكلمات والاحصائيات . ولا وجود لشيء ، انه الفراغ ومصر تحيا على الاستثمارات القديمة بلا فلسفة أو سياسة اقتصادية « فليس هناك سياسة صناعية متماسكة ولا تخطيط ، ولكن سياسة لعام واحد وتوجيه اقتصادى محدود النظر يتم على هوى الوزراء الذين يتعجلون ادخال سالفيهم طى النسيان باتخاذ اجراءات مناقضة لما سبق .

وظلت ورقة أكتوبر حبرا على ورق دون أن تضع لاى مشروع اقتصادى أو شركة اطارا للبرامج والاستثمارات . وزادت وتفاقمت هذه العوامل السلبية بسبب انتهازية فئة من القطاع الخاص المصرى وعوائق البيروقراطية واستشراء الفساد . فقد حدث مثلا خلال عام ١٩٨٠ ان ثلثى المشروعات المشتركة واجهت مشكلات لا حل لها ولو فى مجال المياه والنقل على الاقل .. وفضل عدد من المقاولين الاجانب التخلى عن مشرعاتهم .. بدلا من مواجهة خطر البيروقراطية المتجدد وتغيير الوزراء أو شلل المواصلات .

فما هو الحل ؟ يرى البعض انه يكمن في زيادة الاتجاه الى الملكية الخاصة مثلما فعل هذا المحامى الذى ترك مجلس الدولة ليعمل فى مكتب رائج وسط العاصمة . وفسر هذا المحامى موقفه قائلا : « من الضرورة بمكان ايجاد حوافز جديدة للاستثمارات لان الربح يثمر ويشجع التنمية ، فضلا عن أنه ينبغى منح القطاع الخاص أقصى مطالبه بدلا من محاولة العمل وعدم تحقيق شيء » .. انه مؤيد مقتنع لميلتون فريدمان ونظرياته النقدية ، مثلما كان السادات مقتنعا بها هو ومستشاره الاقتصادى عثمان أحمد عثمان ، وهو ينادى من صميم قلبه برفع جميع العوائق التى تقف فى سبيل الاستثمارات . واذا نوهنا انه لم يعد هناك حواجز تقريبا ، يوضح انه يأمل ان تتوارى تماما الادارة والقطاع العام من امام المصالح الخاصة . والواقع ان الحكومة لو التزمت بسياستها الانفتاحية وحدها لما كان أمامها من سبيل سوى الاندفاع الى مزيد من التنازلات الجديدة تقدمها للمستثمرين . وكلما الحت على المقاولين لجلب أموالهم ، كلما رفع هؤلاء المزايدات وغالوا فى اعتماداتهم املا فى تحقيق أكبر قدر من الفائدة فى اقصر وقت . ومن ثم أدت سياسة حرية التجارة الى سباق حقيقى للربح الفورى الذى لا يمر بالتأكيد بطريق أية استثمارات انتاجية . وهكذا نجد المناطق الحرة الخمس فى بورسعيد والاسماعيلية والسويس والقاهرة والاسكندرية حققت اليوم فشلا ذريعا . فهى كمعاقل للتهريب شبه الرسمى لا تعدو أن تكون سوى واجهات للمنتجات الاجنبية ومخازن تتيح كل عمليات التهريب .

الصلب أو مزارع الدواجن

قالت احدى الشخصيات الوزارية ساخرة : « لقد أقام عبد الناصر مشروع الحديد والصلب ، اما السادات فقد افتتح مزارع الدواجن » كان ذلك اثناء قيام الرئيس بقص شريط افتتاح مشروعات تربية الحيوانات الداجنة فى جميع مدن صعيد مصر الكبرى حيث التقت مصالح عثمان أحمد عثمان على ما يبدو والمصلحة العامة للدولة . ان الربح مرتفع فى قطاع المواد الاستهلاكية والعائد فورى . واعترف الجميع بأن الاستثمارات الحقيقية ، التى توفر فرص العمل والتي تستخدم التكنولوجيا المتعددة الأثر ، يطول بها الانتظار دائما . ورئيس الهيئة العامة للتصنيع اذ رفض الرد على اى من اسئلتنا انما اكد بذلك الضيق السائد في هذا الصدد ، بينما اكتفى اسماعيل غانم نائب الرئيس بتنفيذ هذه الانتقادات فى مجملها حاول ببساطة تأكيد العكس .

« ان مصر قد باعت نفسها مقابل لا شيء » وأيا كانت قوة هذا الحكم الذي تفوه به طالب الا انه يعكس جيدا خيبة الأمل الحالية . لان البلاد لم تستفد كلية لا من السلام الذى وقعته مع اسرائيل ولا من الانفتاح الاقتصادي لدفع عجلة الصناعة بها . وفى مقابل ذلك فان المعارض التجارية والفنادق ذات الاربع نجوم تقام سريعا مطلة بواجهاتها الزجاجية المبنية بالمسلح على شواطىء النيل رغبة منها في أن تجعل من القاهرة بيروت جديدة .

ومع ذلك فما اكثر ما تحتاج الصناعة المصرية من تكنولوجيا ومن رؤوس اموال . فهذه الصناعة أنشئت أساسا فى الستينيات ولكنها لا تمثل حتى الآن سوى ٢٥ ٪ من اجمالى الناتج القومى ومازالت محدودة فى نوعيتها : ٣١٪ للصناعة الغذائية ، ٣٠٪ للنسيج ، ١٢٪ للكيمياء ، ٧٪ للمعادن و ١٠٪ للصناعة الميكانيكية . وهذه الصناعة تعتبر اساسا منتجة للمواد الوسيطة والاستهلاكية ومازالت تستورد الجزء الاكبر من المعدات . ولضعف هياكلها فهى تعتمد بصورة وثيقة على الخارج وتعانى مباشرة من المنافسة الاجنبية ومن هجرة الايدى العاملة المتخصصة . وزاد الانفتاح من حدة هذه المنافسة .. وحسبنا مثلا على ذلك انه فى عام ١٩٧٨ حدث عجز فى مادة البلاستيك اللازمة للتعبئة فتم استيراد ١٢٥ ألف شيكارة من البلاستيك للسماد كان سعرها أقل من السعر المصرى بنسبة ٧٥٪ .

والصناعة المصرية عندما حاولت ان تغزو جميع المجالات — مثلها فى ذلك مثل معظم البلدان النامية — صادفت صعابا جمة نظرا للرواج السائد فى المحاكاة لانماط الاستهلاك المستوحاة من الغرب . فقد ولى زمن التكيف مع الاوضاع الذى كان سائدا فى المرحلة السالفة واصبح الاستيراد

والتطبيق المباشر للوصفات والمنتجات الاجنبية هما الوسيلة التى تكفل الخلاص للشعب وهذا ما اسماه الافريقى تيفودجرى « أستلاب التكنولوجيا » و « جهل التقليد » نتيجة للاضطراب، الاجتماعية ــ الاقتصادية والدليل على ذلك مثلا ان مضاعفة القدرة الانتاجية فى صناعة النسيج برؤوس أموال يابانية طرحت فى أشد فترات الركود بالنسبة لهذا القطاع ، بينما مشروع استغلال فوسفات « أبو طرطور » فى الصحراء الغربية ملقى منذ خمسة عشر عاما فى مكاتب وزارة الصناعة . . .

ومع ذلك فان المبادرات المصرية الخاصة تكاثرت منذ بضع سنوات ، وابلغ مثل على ذلك مستشار الدولة الذى سأم الوظيفة العامة غير المجزية فبدأ مشروع تفريخ البيض براسمال قدره ١ر٥ مليون جنيه وبقرض من صندوق الزراعيين يبلغ ٦ ٪ يسدد على خمس سنوات · أو هذا الضباط الذى ترك الجيش لانشاء شركة صغيرة لنقل البضائع · وقد زاد اليوم عدد اولئك الذين دفعتهم العوامل المشجعة فى القطاع الخاص ، وحفزهم الاحساس بالاحتياجات الضخمة فى المواد الزراعيةالغذائية أو فى النقل على دخول ميدان الانتاج·والانفتاح أذ أعاد احياء المبادرات التى سبق أن منعت من التنفيذ لفترة طويلة وقلب راسا على عقب بعض الاجراءات المحرمة التى كانت تشل التنمية انما اعطى بكل تأكيد دفعة جديدة لجهاز بال وسقيم .

وهذا المشروع له أهداف أخرى فبدلا من الشركات المعفاة سعى الى انشاء شركات منافسة ، وعلى اقتصاد مشترك حاول تطبيق رأسمالية ديناميكية. وكان هذا النموذج قد فشل فى عهد الملكية . بيد أن وسائل الامس لا يمكن مقارنتها بوسائل اليوم ثم ان الراسمالية الزرعية تغير كل شىء · ومع ذلك فالحاجة ماسة الى هذه الطبقة من المقاولين الكبار ، قادة الصناعة الذين ساعدوا فى الايام الخوالى على اثراء مصر بتزويدها بأولى مجمعاتها الخاصة بالنسيج والغذاء . فلا نجد قط سوى هذه المشروعات الصغيرة لتربية الدواجن أو المشروعات التى تقل فيها المخاطر ويكون فيها العائد سريعا بينما تجتاح السوق المصرية المنتجات الاجنبية التى يسوقها « تجار الشنطة »··

وقد انتشر هذا التعبير « تجار الشنطة » منذ عام ١٩٧٢ ليشير الى آلاف من المصريين الذين استغلوا حرية الانتقال المكفولة للافراد .. لينطلقوا الى ميدان تجارة الاستيراد المثمرة وقد اعتمد هؤلاء على النهم الشديد للكماليات والمواد الاستهلاكية التى حرمت منها البلاد لفترة طويلة . ليغرقوا على عجل السوق بجميع المنتجات والمعلبات المصنعة فى اليابان والغرب · وفى الجمارك كان يكفيهم التلاعب بالقواعد الادارية ، وعوضا عنها رشوة الموظفين الذين كان يمنعهم فقرهم المدقع من رفضها · وأصبحت حقائب اليد التى أسماها الشعب ــ تندرا ــ « بالشنطة » رمزا لهؤلاء السياح الزائفين الذين يعودون بأمتعة مكتظة بكل مغريات الدول الصناعية . . .

اتريد بيرة المـانية أم هولندية أم انجليزية ؟ لك حـرية الاختيار ولكن اى صعوبات تواجهها لكى تشترى البيرة المحلية ستلا ؟ ! ..

هل تريد علبة سجاير اجنبية ، يمكنك الحصول عليها فى الحـال . فى حين انك لكى تحصل على خرطوشة سـجائر كليوباترا وهـى السـجائر المحلية عليك أن تنتظر يوما أو يومين ، وتعتبر الحصول عليهـا خدمة يقدمها لك البائع . وفى القاهرة مثلها مثل جميع المدن الكبرى تزايدت منذ حـرب اكتوبر من سنة الى أخرى المعروضات من الساعات الكوارتز والآلات الحاسبة والسجائر والمواد الغذائية المستوردة . وفى وسط العاصمة تعرض بشارع الشواربى البدل الفرنسية ومنتجات التريكو الايطالية بينما يئن شارع الموسكى قلب السوق الشرائية من التليفزيونات والمسـجلات والمـراوح المستوردة من سنغافورة وتايوان . وفى المناطق السكنية الراقية تفتح اسواق صـغيرة (سوبر ماركت) تعرض فيها المنتجات المجمدة والمحفوظة المستوردة جنبـا الى جنب مع المنتجات المنتقاة من السوق الحـرة . ومن الموانىء تدخـل خمس آلاف سيارة جديدة شهريا . ويمكننا أن نبحث بلا جدوى عن منتجـات الصناعة المصرية التى كثيرا ما تكون فى الحقيقة اقل جودة وتفتقـر الى حسن العرض ، ومن ثم تراها على الارجح فى المحلات الشعبية وتزين ارفف الجمعيات التعاونية . وبدلا من تحديث هذه الصناعة التى تعتبر نشطة مثلا فى المجالات الغذائية والكهربائية نجدها تتعرض جبرا لاستنفاد قواها والهـلاك فى منافسة غير متكافئة ومدمرة للاقتصاد القومى . بيد أن المكاسب كبيرة جدا لآلاف من الوسطاء الذين وصفهم — عالم الاجتماع سبريس ويصا واصـف — بأنهم « يكونون ثروات ضخمة فى أوقات قياسية » ...

واعترف البنك الاهلى المصرى فى ينـاير عام ١٩٧٨ بأن « سـياسة الانفتاح لم تحقق الاهداف المنشودة » ... « فشـل واضح » و « تجـربة خاسرة وغيرها من العبارات التى تجرى بها اقلام المراقبين لوصـف هذه السياسة التى تساعد على تصدع الاقتصاد القومى وأنى لها فى الواقع أن تنجح بينما الاستثمارات الخاصة راكدة والارتفاع الكبير فى الاستهلاك العام والخاص يحد من الادخار المتاح فيحيله الى مورد ضعيف ، بينما الزيادة فى الكتلة النقدية تزيد من التضخم ومن التبعية للخارج .

مصر فى حقن متواصل

اوضح الرئيس فى فبراير ١٩٧٦ خلال جولة له فى المملكة العربية السعودية والخليج « أنه لا بد من خطة مارشال عربية لمصر » . وهذه المبادرة المصرية كانت تهدف الى انشاء اتحاد دولى كفيل بحقن الاقتصاد بعشرات المليارات من الدولارات على مدى خمس سنوات كعلاج وكعامل منشط . واستجابت المجموعة الاستشارية لهذه الدعوة : اذ قدمت الولايات المتحدة والمانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا وسويسرا اليابان والكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج فضلا عن صندوق النقد الدولى ــ أهم المقرضين ــ قروضا جوهرية لمصر ودعمت ديونها قصيرة المدى .

وهكذا أثمرت الليبرالية المصرية الجديدة وسلام السادات . ولم تلبث الدولارات أن تدفقت من كل جانب الى الحد الذى أسىء معه استخدام هذه المساعدة . ولكن كانت هناك ضريبة لهذا السخاء الا وهو رهن السيادة بصورة خطيرة . اذ تعين كل عام على وزراء المالية والاقتصاد المصريين تقديم كشف حساب ادارتهم للمجموعة الاستشارية ليعودوا بوعود جديدةللمساعدة وبتوجيهات اقتصادية . وعندما تنضب الاموال أو يتهرب بعض المقرضين مثلما حدث عام ١٩٧٩ عقب المقاطعة العربية ، يجوب رئيس الدولة العواصم الغربية يمد صحفته وينحد من مطالبة اسرائيل تبعا لانتعاش الموازنة . تماما كما حدث منذ قرن مضى . ها هو « الخديوى الجديد » يفتح صندوقا للدين العام ويضع مصر تحت الوصاية .

وتقدر المساعدة الخارجية التى حصلت عليها مصر ما بين عامى ١٩٧٣ و ١٩٧٩ بـــ ١٨ مليار دولار منها ملياران من الاتحاد السوفيتى والبلاد الشرقية، فى حين بلغت المساعدة العربية المدنية وحدها ٧ مليـــــارات من الدولارات . أما أوروبا فقد ساهمت بمبلغ ١٫٧ مليار وايران بـــ ٨٥٠ مليـــــون . وكانت الولايات المتحدة أكبرهم مساهمة .اذ قدمت ٤ مليارات دولار منها مليار منحة وثلاثة مليارات قروض . ومنذ المقاطعة العربية تحصل مصر سنويا فى المتوسط على ٤٠٠ مليون دولار من أوروبا واليابان و ٩٥٠ من واشنطن و ٢٥٠ من صندوق النقد الدولى ومثلها من البنك الدولى . وفى عام ١٩٧١ ارتفعت هذه المساعدة بمقدار الثلث لتبلغ ٢٫٨ مليار دولار . وهكذا تقفز الدين المـــدنى والعسكرى من عشرة مليارات دولار عام ١٩٧٥ الى ١٤ مليار عـــام ١٩٧٩ ثلثاها فى صورة مساعدات ثنائية . ان مصر تعيش حقيقة « بالحقن » ونقــا لتعبير الصحفية مارى كريستين أولاس ، والدولار هو الذى يقوم بتغـــذية الاقتصاد . وحصلت مصر بصفتها أولى الدول المستفيدة من المعونة الامريكيـة للتنمية على ٧٥٠ مليون دولار عام ١٩٨٠ ، خصص ربعها لاستيراد المعـــدات

والمواد الاولية ، فضلا عن ٢١٢ مليون تحت اسم المساعدة الغذائية فى اطار القانون ٤٨٠ « الطعام من أجل السلام » . واشتد النقد لهذه المساعدة المشروطة رغم أنها فى عديد من القطاعات تساهم بصورة فعالة فى النهوض بالبنيات الاساسية وفى التنمية الاقتصادية . وفى عام ١٩٨٠ خصصت ٢٦٠ مليون دولار للمياه ولمجارى القاهرة وللصحة والتعليم . وهذه المساعدة تمثل ــ فى الحقيقة ــ نسبة ضئيلة اذ ما قيست بالاحتياجات الضخمة وباجمالى حجم الاعانات المقدمة .

وقال لنا احد الخبراء الامريكيين : « ان كميات كبيرة من النقود تدخل مصر ولكنها « كالجيب المخروم » . ولا شك ان هذا الحقن المكثف من العملات الاجنبية قد ساعد على بقاء سفينة الاقتصاد طافية فوق السطح ، وتنشيط بعض القطاعات ودفع النمو . وفى المقابل زادت تبعية مصر ودورانها فى الفلك الغربى دون أن يطرأ مع ذلك على الهياكل الاقتصادية اى تجديد . ومن أجل الاحتفاظ بمصر داخل فلكهم وتأكيد استقرارها ، واصل الدائنون تقديم مساعدتهم لها لبضع سنوات أخرى . ولكن ابتداء من عام ١٩٨٤ و ١٩٨٥ أخذت تتراكم المشكلات ، ثم أن التصنيع عرضة لئلا يحدث التقدم المرجو الذى تكفى معه العائدات القومية والمساعدات الخارجية لرأب الصدع . ذلك انه لم تحدث أية طفرة أو أية دفعة منذ أكتوبر ١٩٧٣ . وظلت الحرب تتخذ لفترة طويلة عذرا مقبولا للجمود وعدم تنظيم الخدمات فى اطار البيروقراطية حيث تضعف أية سلطة مع التهرب من المسئولية . ونحن انما نتحدث اليوم عن مصر فى عهد الانحطاط . ولا يجب أن تخدعنا الخطب الرنانة والمساعدة الاجنبية والتجارة والبترول والفنادق والسياحة . ولقد ساد حتى الآن نوع من الاستقالة الجماعية وقد اعتاد كل فرد على التدهور المستمر للشوارع والمنازل والبنية الاساسية والخدمات والتواكل على التكنولوجيا والمقرضين الاجانب . وماذا عن الحلم الامريكى .. قال لنا طبيب شاب مفاخرا : « الآن كل شىء سيكون على ما يرام مع الامريكيين » . قالها وهو مقتنع بأن المشكلات انما حلت بالفعل بهذه الوسيلة . لقد اتكلت مصر على الاجنبى وتنتظر كل شىء من الخارج .. انه لسراب المساعدة وأوهام الانفتاح .

دولـة للبيـــع

الغــاء الوصــاية

ترغب الدولة باتباعها الفلسفة الليبرالية الجديدة فى ان تقوم من الان فصاعدا بدور منسق الاعمال بدلا من مقاول الاعمال . اليست المهمــة الاولى هى اعادة تنظيم الجمعيات التعاونية الخاصة بالاصلاح الزراعى التى كـــان يعانى ٧٧ ٪ منها عجزا فى عام ١٩٦٩ ؟ ان احدا لم يخطر بباله انكار ما كانت تعانى منه من سوء ادارة ولكن لم يتم مع ذلك اعداد اى برنامج للاصـــلاح . وقد كتب مارك لافادنى قائلا : « لقد حصل الفلاحون الاغنياء على كل الفائدة الممكنة من الجمعيات التعاونية ويزداد ضجرهم يوما بعد يوم من التزاماتهم وسط جو الحرية المتزايدة للنشاط الاقتصادى . ففى عام ١٩٧٧ ، تم حل الاتحـــاد المركزى للجمعيات التعاونية و ١٦٢٥ جمعية تعاونية خاسرة .

ويجزم على الحصرى المسئول عن الملكية الزراعية قائلا : « لقــد انتهت الجمعيات التعاونية الحالية . وسوف تحل محلها تدريجيا جمعيـــــات خاصة » . وهكذا اذن نجد هيكلين متوازيين ومتنافسين ونظرا لان الدولــــة الليبرالية الجديدة لا ترغب فى القضاء على الهيكل الاول بصورة عنيفة ، فانها بدلا من ذلك تستخدم أسلوب الخنق البطىء .

وقد عمل السادات ـــ بناء على رغبة الفلاحين الاغنياء والمتوســـطين ـــ على ادخال « سياسة الانفتاح » الى الريف ، اى ايجاد راسمالية زراعيـــة جديدة وزيادة دخل الارض عن طريق التوسع فى استخدام الميكنة الزراعية . فاذا كان يتعين على القرى أن تعمل على تطوير نفسها وتحسين دخلها فانهـــا تواجه أساسا ظاهرة جديدة وغريبة بالنسبة لمصر تتمثل فى نقص الايـــدى العاملة الزراعية التى رحلت تجرب حظها فى الدول العربية . وهكذا ارتفـــع الاجر اليومى للعامل الزراعى من ٢٥ قرشا فى عـام ١٩٧٠ الى ١٢٥ قرشا بعد ذلك بعشر سنوات ويبدو ان رفع القيمة الايجارية الزراعية بنسبة ٢٥٪ فى عام ١٩٧٥ ، وتكلفة استخدام الميكنة وتغيير النظام التعاونى كان لابــد وان يؤدى كل ذلك الى التعجيل بعدم تفتيت ملكية الاراضى . خاصة وان رؤوس الاموال الاجنبية يمكن أن تستثمر فى الاراضى المستصلحة التى يمكن أن يتعدى الحد الاقصى لملكيتها مائة فدان .

ويقول سيد مرعى المسئول شبه المطلق عن الاصلاح الزراعى والزراعة اعتبارا من عام ١٩٥٢ موضحا انه بالنسبة للاراضى الجديدة . سيقيم القطـاع العام البنية الاساسية الخاصة بها ثم يبيع القطعة التى تم توصيل المرافق اليها

القطاع الخاص » . وهكذا نجد اننا أمام برنامج طموح حيث انه من المقرر استصلاح ٢ر٩ مليون فدان حتى عام ٢٠٠٠ . بيد أن المستثمرين الاجانب لم يعرفوا حتى الان بالوعود التى سبق وان قطعوها على انفسهم منذ بضع سنوات ، فى الوقت الذى أثير فيه الموضوع الخاص باقامة مجمعات زراعية ــ غذائية ضخمة بالاشترك مع شركات متعددة الجنسيات رغم ان المزايا المعروضة مغرية مثل الانتفاع بالارض لمدة نصف قرن والاعفاء من الضرائب طوال ٢٥ عاما وحرية اعادة رؤوس الاموال الى أوطانها . وكما حدث فى مجال الصناعة ، فقد ادى الافتقار الى البنية الاساسية بالاضافة الى البيروقراطية الى عرقلة تنفيذ المشروعــات . وفى عام ١٩٧٩ ، كانت النسبة المخصصة للمشروعات الزراعية فى الاستثمارات الاجنبية الجارى تنفيذها هى ٣ر٤٪ فقط وبالقرب من الاسماعيلية تقوم ، بصفة خاصة ، شركة مصرية ــ امريكية مشتركة تساهم فيها شركة كوكاكولا بنصيب كبير ــ بزراعة ١٥ الف فدان من الموالح منذ ثلاث سنوات . وفى جنوب مديرية التحرير استأجرت شركة فرنسية ٢٥ الف فدان لمدة عشر سنوات بهدف تصدير الخضروات فى غير موسمها الى السوق الفرنسى ، كتصدير الفاصوليا الخضراء ، واستيراد القمح .

غير ان هذه المشروعات المشتركة ــ التى هاجمتها المعارضة المصرية بعنف ــ لم تكلل بالنجاح .

وعلى طول الطريق الصحراوى بين القاهرة والاسكندرية تجرى اعمال كبيرة للرى ، بيد ان مرحلة الانتاج الفعلى لم تبدأ بعد . وفى المقابل ، يتم حاليا بيع جزء من أراضى الدولة المستصلحة فى الستينيات بالمزاد العلنى .

ففى شهر فبراير عام ١٩٧٨ ، بيع ٧ الاف فدان فى جنوب مديرية التحرير ، فى شكل قطع مساحة كل منها ٢٠ فدانا وبسعر ٢٥٠٠ دولار للفدان تدفع بالعملة الصعبة .. ومنذ عام ١٩٧٦ ، باعت شركة شمال التحرير الوطنية ١٦ الف فدان . وتعتزم استخدام حصيلة هذا البيع فى تأسيس اربع شركات مشتركة مع رؤوس الاموال الاجنبية بهدف استغلال الاربعة والعشرين الف فدان المتبقية . اذن لم يعد الاتجاه السائد على عكس السياسة لسابقة ، هو توزيع الاراضى التى تملكها الدولة على صغار الفلاحين وانما بيع هذه الاراضى لمن يدفع أكثر . واطلق العنان للمضاربة واصبحت الارض مجالا لتوظيف الاموال وخاصة بالنسبة للمهاجرين الذين يعودون بعد سفرهم للعمل كأجراء فى دول الخليج بسبب نقص الاراضى الزراعية ــ ليشتروا بعد عدة سنوات مزارع الدولة . ونشهد حاليا مولد طبقة جديدة من ملاك الاراضى الزراعية ظهرت نتيجة لمكاسب الانفتاح الاقتصادى .

والقطاع العام أصبح هو الآخر هدفا مختارا من أهداف تصيد المشروعات الخاسرة . فهذا القطاع لم يتم فى الحقيقة أبدا اصلاحه أو ترشـيده ، على عكس الوعود المقطوعة .

ففى عـام ١٩٧٥ رفعت وصـاية الدولـة عن طريق الغـاء الشركات المؤسسة التى تنسق بين المشروعات الوطنية ، ويسمح لها القـرار رقم ٢٦٢ بزيادة راسمالها عن طريق دعوة رؤس الأمـوال الخاصة سواء الوطنية أو الأجنبية وذلك بعد اعطاء الأولوية للعاملين بها خلال مهلة مدتها شـهر . ويجوز لنا التأكيد أن هذا البند الاخير هو للاستهلاك المحلى فقط خاصة اذا عرفنا القدرة الشرائية للعاملين ، ومع ذلك ، لم يستفد المستثمرون على الاطـلاق من هـذا العرض المغـرى . ان ٣٠ ٪ فقط من رؤوس الاموال المستثمرة هى التى استثمرت بالمساهمة مع القطاع العام .

وفى شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ ، نجح الاتحاد العام للنقابات فى التصدى لعملية حل مؤسسة الاجهـزة الكهربائية ايـديال لصـالح شركة طومسن الفرنسـية خاصـة وأن النـواب رفضـوا من جانبـهم أيضـا مواصـلة هـذا المشروع . وهـكذا اضـطرت الحـكومة الى الابقـاء على القطـاع العام ، بل وتم توجيه جـزء من مسـاعدة الولايات المتحـدة لاعـادة تنظيمه رغم تضرر المستشارين الامريكيين الشـديد ، وقد صرح الوزير جمال الناظر فى شهر ابرايل عام ١٩٨٠ قائلا : « ان الحكومة تعتبر القطاع العام بمثابة حجر الاساس للاقتصاد القومى . ولا يقلل التشجيع الذى تبديه حاليا للقطاع الخاص من دور القطاع العـام على الاطلاق » ، وفى الخطة لسـنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨٤ التى تـدل بوضوح على الاتجاه المقصود ، تم تحديد حصة الاستثمارات العامة بنسـبة ٨٣ر٣٪ مقابل ١٦ر٧٪ للقطاع الخاص . وفى الواقع لايزال القطاع العـام يحتـل المكانة الاولى فى الاقتصاد حيث يتـولى ٩٨٪ من الصناعات الاستراتيجية و٦٤٪ من الصناعات التحويلية و٧٥٪ فى مجال البناء . وفى عـام ١٩٨٠ ، كان هناك ٣٨٠ مشروعا عاما يعمل ثلثاها فى مجالات الصناعة والطاقة والنقل .

وليس هناك أدنى شك فى أن الحكومة ستحاول تدريجيـا التضحية بالقطاع العام على مذبح الليبرالية . ولن يتم ذلك . بحل المؤسسـات باتبـاع اسلوب المنع أى بعدم منحه وسائل التجديد فضلا عن تركه دون حماية فى مواجهة المنافسة الاجنبية . حتى تتجنب الحكومة التعرض لمشاكل الادارة والعمالة وتكشف بالتالى عن نواياها الحقيقية ، فانها تعتمد على الموت البطىء للمؤسسات بعدم مساهمتها فى الاستثمار سوى فى القطاعات التى لا يرغب فيها القطاع الخاص . كما تعتمد على اغراء اسـلوب « حرية التجارة » لتشجيع العاملين على ترك العمل طواعية ، لضيقهم بالاجور الضعيفة التى يحصلون عليها .

والحكومة — التى قررت عدم انفتاحها الاقتصادى بأى حاجز من حواجز الدولة — تجد نفسها مضطرة لرئاسة هياكل لم تعد تزاول نشاطها بالكفاءة المرجوة .

ومع ذلك فانها لا تستطيع المخاطرة بحلها لانها ستصطدم حتما عندئذ بالبيروقراطية المتفشية فى كل مكان ... وهذه البيروقراطية — التى يتم الإبقاء عليها فى أغلب الاحوال بلا سبب معقول — تواجه مرحلة احتضارها البطىء وفقدان نفوذها وامتيازاتها وتحديد حجمها فى الدولة . فهى كضحية للانفتاح — قد عزلتها عن عرشها الذى تربعت عليه طويلا بعض الخدمات الخاصة والمكاتب الاجنبية والشركات المشتركة حيث المرتبات مجزية والعمل ممتع . فثمة شعور مخيف بالاحباط يجتاح الادارة الحكومية والقطاع العام ففى حين لايتعدى متوسط المرتب الشهرى فى الحكومة مبلغ ٥٠٠ فرنك ، فانه يصل بسهولة الى ثلاثة أو اربعة اضعاف هذا المبلغ فى القطاع الخاص ، وذلك دون الاشارة الى العمال المتخصصين الذين اصبحوا من الندرة بحيث يمكنهم أن يكسبوا فى اليوم الواحد ما يكسبه موظف فى عشرة أيام . وتنتهز الدولة الليبرالية الجديدة هذا الوضع لترسى جذورها حيث يجرى حاليا سباق شديد على الوظائف الخاصة . فأفضل العناصر تترك وزاراتها حتى انه لا يمكننا أن نحصى عدد كبار الموظفين الذين تولوا مراكز فى البنوك والشركات الاجنبية . وفى غضون سنوات قليلة ترك ألفا مهندس وفنى من العاملين فى شركة الحديد والصلب عملهم ليبحثوا عن وظائف مجزية اكثر فى دول البترول .

أما بالنسبة للذين لم تتح لهم هذه الفرصة ، فلم يبق سوى مشاركة اجهزتهم مع الخارج . فاذا كانوا من رجال الجامعة يمكنهم الاشتراك فى أحد برامج الدراسات الامريكية ، وبالتالى مضاعفة مرتباتهم ، ولا يتساءل أحد عل يتم استخدام تلك الابحاث أم لا ؟ انه سؤال غير مجد ، فالاهمية تكمن فى « شراء » العقول حتى يمكن التأثير بصورة أفضل على الهياكل التى تعمل فيها . وهذا — خلاصة القول — بمثابة نوع من الفساد المشروع الذى يحقق تداخلا متزايدا من جانب القطاع الخاص والدولة على ان تترك الاجزاء غير المفيدة من الدوله نهبا لبيروقراطية لا أمل فيها .

اما القطاعات غير المحظوظة فيبقى لها الفساد قوتها اليومى والحصول على البقشيش من أجل البقاء وذلك بفضل تدفق الامـوال وانهيار النظم . وهكذا فان الدولة لم تعد تخدم ولكنها تستخدم وقد تم تخصيص مبلغ ٢٧ مليون فرنك من المساعدة الامريكية من أجل تبادل الاساتذة بين البلدين وتم الحصول على ١٩٠٠ منحة دراسية للسنوات ١٩٨٠ — ١٩٨٤ .

ونادرة هى اليوم الكليات او المعاهد العليا التى لم تبرم اتفاقا من أجل اجراء ابحاث مشتركة مع مؤسسات امريكية .

والادارة نفسها تترك العنان لوسائل الضغط هذه لتنتشر بها ولتدعم ـ بفضل التوسع فى عقد دورات تدريبية للاداريين ـ التواجد الثقافى للولايات المتحدة .

وتوحي الندوات ورحلات الدراسة التى يقوم بها الكيرون بأنهم يشتركون « مع الامريكيين » فى مشروع موسع للتغيير الاقتصادى .

ولقد كانت الدولة الناصرية ، اى الدولة الحامية ، تنظم كل شىء . أما الدولة الليبرالية الجديدة فانها لا تقـرر شيئا . فهى تعهد بالمستقبل الى المبادرة الفردية والى المصلحة الشخصية ، فلا هي تخطط ولا تنسق . ولكنها تترك الأمور تمضى على أعنتها واضعة ثقتها فى التنظيم الطبيعى وحـده . وتشجع على ذلك بامتناعها عن التدخل فهى لم تشرع فى القيام باصلاح حقيقى للادارة الحكومية والقطاع . ولم يعد فى مقدورها ان تمثل تحالف القوى الاجتماعية على الرغم من تأكيدها المستمر لذلك . ويؤدى انهيار التحالف الى تفسخ الدولة . حاليا يجوز لنا القول ان الدولة الليبرالية الجديدة مازالت فى مرحلة التكوين ولم تصبح بعد حقيقة واقعة . وحتى اذا ما حاولت الدولة أن تتنحى ببطء ، فلا يمكنها الانسحاب دون اثارة مخاطر ومشاكل فى هذا المجتمع النيلى القديم ، خاصة وان العناصر الخاصة مازالت هشة وان الجذور القيادية الموجهة تقاوم التغيير مقاومة عنيفة .

معقـل البيروقراطيـة

عزيز يبلغ من العمر خمسين عاما . وهو موظف فى وزارة النقل ، موظف من المليونى موظف الذين يعملون حاليا فى مصر ، فى مقابل ٣٧٠ الف موظف فى عام ١٩٥٢ . وهذا يعنى انه يتعين أن يتحرك قليلا كل عام حتى يترك مكانا للعناصر الجديدة . فقد كان مكتبه يضم فيما مضى اثنين فقط من الموظفين ، أما اليوم فقد بلغ عددهم ستة موظفين . ومع ذلك فلم يتطور العمل بنفس القدر . ولذلك فهو يقضى اغلب وقته فى قراءة جريدة « الاهرام » واحتساء القهـــوة التركى . ولكن ما هى الامتيازات التى يحصل عليها ؟ انه يملك مكتبا ويصل الى عمله وقتما يرغب ويرأس زملاءه الخمسة يرأس ! .. ان هذه الكلمـــة تدفعه الى الابتسام . فما الذى يراسه وهـــو يعلم أن مصطفى يقضى ساعتين فى وســـائل المواصــــلات المكتظة ليصل الى عمله وإن أميرة ، وهـــى احـــدى السكرتيرات ، لا تربح سوى خمسين جنيها فى الشهر ! ولكن أليس المكتب هـــو فقط ذلك الحد الادنى الحيـــوى الذى نحصل عليه بعد عـــدة ساعات من التواجد فيه ؟ ويعلم عزيز تماما أن محمود ــ الذى يتحدث الانجليزية بطلاقة ــ يغادر المكتب قبل موعده بثلاث ساعات ليعمل فى مكتب للسائحين . ويحصل عزيز ــ الذى يشغل الدرجة الاولى فى عمله على مرتب شهرى قدره تســـعون جنيها فقط . ولكنه يأمل ! .. يأمل فى أن يصبح بعد عدة سنوات واحدا من الستة عشر مديرا عاما الذين تضمهم وزارته . وعندئذ سيتضاعف مرتبـــه نتيجة للبدلات المختلفة المخصصة لهذه المراكز . ولكن الترقية تتم بالاختيـــار ١٠٠٪ ولذلك يتعين عليم اتباع أسلوب المجاملة ونوع من الالتزام المعتـــدل وشـــعاره هـــو عـــدم الاصطدام برؤسائه وحتى يحقق ذلك فى هـــذه الغابة من التعليمات الادارية ، فهو لا يتخذ اى قرار ، ويتبع التسلسل الوظيفى فى كـــل شيء ومن أجل تحسين مرتبه ، يقوم عزيز ببعض الاعمال الشخصية الخاصـــة بتصوير الاوراق فى الوزارة . فقد قامت هيئة المساعدات الامريكية بتزويـــد مكتبه منذ سنتين بآلة لتصوير المستندات تحتل غرفة خالية وكأنها تحفـــة قيمة . وهكذا فللانفتاح جوانبه الطيبة ايضا ..

وهذا المثال ليس فريدا فى نوعه . فالادارة المصرية تكتظ بالكثيرين من امثال عزيز . وقد ساهم الوزراء ــ الذين قفز عددهم من ١٦ وزيرا فى عــــام ١٩٥٢ الى ٤٤ وزيرا فى عام ١٩٦٤ ــ فى زيادة حدة البيروقراطية عن طريق مضاعفة هياكل ومراكز المسئولية تحت ضغط العدد . وفى عام ١٩٧٧ بلـــغ عدد وكلاء الوزارة والمديرين العموم ٦٥١٨ شخصا وكان هناك ٢١٩٣٢١ موظفا فى الفئـــة الاولى . ان الادارة الحكوميـــة ــ ذلك الجهاز الضخم المشـحون

بالوظائف ـ مصابة بالعجز وتعاني الاختناق . ولقد استحوذت الادارة المركزية والمحلية على ٢٨٫٤ ٪ من الموازنة العامة للدولة في عام ١٩٧٧ . وكان هناك تفكير جدى في السيطرة عليها والتنسيق بين أنشطتها عن طريق انشاء الجهاز المركزى للتنظيم والادارة . بيد انه أصيب، هو ايضا بنفس الاسقام التى تشل حركته . فهو يضم ٢٢ وكيل وزارة وخمسين مديرا عاما . ويعد الجهاز المركزى للتنظيم والادارة المقام كحصن فى مدينة نصر بعيدا عن المدينة ـ جهازا معطلا وكئيبا . انه المرآة الصادقة للادارة المصرية ، ويعطى ايحاء مؤسفا بعالم يعانى من ثقل الضغوط والطفيليات . ولم تعد كلمة الادارة تعنى بالنسبة للمواطنين الذين يتعاملون معها سوى مرادف للتساهل العام والاختلاس والتعدى على الحقوق .

ان استخدام أية شهادة ستكلف الشخص الذى لا واسطة له أو الشخص الامى تقديم العديد من الالتماسات وضياع الوقت والاموال . وينتمى الموظف المصرى ـ خليفة الكاتب الفرعونى الذى يلقى الاحترام لانه يتولى جزءا من سلطة الدولة مهما كانت بساطته ـ الى طبقة ، ينظر اليها بعين الحسد والخشية ، وتفرط فى أغلب الاحيان فى استخدام سلطاتها . ومازالت تلك السطور التى جاءت فى كتاب « يوميات نائب فى الارياف » لتوفيق الحكيم مطابقة للوضع الراهن . « ان كأس المهانة تنتقل فى هذا البلد ، من الرئيس الى المرؤوس ، لتستقر فى نهاية الامر عند الشعب البائس الذى يتجرع الكأس تحمل المسئولية هى الاسقام التى تعانى منها الوظيفة العامة التى تفتقر الى كلها دفعة واحدة » ان عدم المبالاة والسلبية والاختلاس والسرقة والاسراف وعدم الى التنظيم والاشراف كما تفتقر الى المال والوسائل » . لقد بلغ الفساد مستوى كبيرا للغاية ، وسيصبح قوة المنظمة العربية أساسية لن تتمكن الحكومات من القضاء عليه . هذا هو الحكم الذى أصدرته المنظمة العربية للعلوم الادارية عام ١٩٧٨ . ويتين أن نفرق ـ كما قال عن حق جان بيير فى جريدة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ٢٩ ديسمبر عام ١٩٧٥ ـ بين البقشيش من أجل البقشيش ـ وهو نوع من الضريبة يحصل عليها الفقير ـ والبقشيش من أجل الاختلاس وهو ابتزاز حقيقى للاموال . وقد صرح الرئيس يوم ٣ ابريل عام ١٩٧٥ قائلا : « اذا لم ننجح فى القضاء على الفساد فاننا سنواجه موقفا صعبا للغاية » وفى هذا العام ، صدرت عدة قرارات خاصة بالكسب غير المشروع » ومع ذلك لم تتوقف الفضائح . ان المثال يأتى من فوق . ومصر على وشك ان تعبر نقطة اللاعودة . فالفساد ينخر فى كل اجزاء الكيان الاجتماعى ويشوش نظام الادارة . وحين يدان من وقت لاخر بعض الموظفين فليس ذلك سوى مجرد ازالة لبعض الاورام الصغيرة . ولكن الداء لا يزال ينخر فى المجتمع دون هوادة ويهدم قيمه ، وينشر العفن فى هياكله .

فما الذى يجب عمله من أجل اعادة الحياة اليه ؟ الاصـــلاح الادارى ، هذه هى الاجابة التى يرددها كل رئيس للوزارة منذ عام ١٩٦٦ ثم يقوم مباشرة بتشكيل لجنة لذلك ، بل تحدث رئيس الدولة فى عام ١٩٧٤ عن « ثورة ادارية » دون أن يتم مع ذلك تنفيذ اى شىء وكأن مجرد الاشارة الى الاصلاح سيؤدى بصورة طبيعية الى تحقيقه . وتعرقل هذه الازدواجية فى الفكر والعمل — التى تنتشر بصورة كبيرة فى مصر — التجديد . فلقد كيف كل شخص نفسه بطريقة ما مع الوضع . ان عملية جراحية حقيقية هى وحدها التى من شأنها انقاذ هذا الكيان المحتضر ولكن السلطة لا تستطيع ولا ترغب فى اجرائها . ان الدولة الليبرالية الجديدة تتغذى من أسقام الدولة الناصرية .

ومع ذلك ، فان البيروقراطية — التى يحاربهـــا الانفتاح — تســـتخدم جمودها الرهيب فى مقاومة النظام الرأسمالى ، تلك المقـــاومة السلبية اليومية من جانب آلاف الموظفين الذين يجدون دائما مجـــالات لممارســـة نفـــوذهم مهمـــا صغر حجمه . ان تصـــاريح البنـــاء أو الاســـتيراد والاجـــراءات الجمـــركية .. الخ ، والتوقيعات والاختـــام ليست كلها سوى مجرد ذريعة لتطويل اجراءات ســـير العمل ، لاسيما وأن ٥٥ ٪ من الموظفين — طبقـــا لدراسة رسمية — ليسوا مؤهلين لتولى مناصبهم ويخفف البقشيش من بطء الاجراءات . ولكن المستثمرين يشعرون بالمرارة ويشكو الجميع من البيروقراطية وتتبخر أحلام نظام الحكم فى الهواء . فلا شىء يقـــاوم البيروقراطية المصرية التى سبق وان نجحت ، فى الدولة الناصرية ، فى التهـــام الاتحـــاد الاشتراكى خلال عدة سنوات عن طريق ســـد منفذ الاشتراكية ، كما نجحت بنفس الطريقة فى التهـــام الدولة الســـاداتية الى حـــد احباط مشروعهـــا الرأسمالى . وتتكاثر البيروقراطية باستمرار ، مثل الاميبا الضخمة ، وتغيرت — عن طريق التأثير المتبـــادل — كل شىء تقترب منـــه . وهكذا فان تداخل القطاعين العام والخاص ينطوى على نفس القدر من الاخطـــار بالنســـبة للثانى والمخاطر بالنســـبة للاول . فلا التضخم الذى ينخـــر المرتبـــات ، ولا الفارق المتزايد بين هذه المرتبـــات وبين المزايا التى يمنحهـــا القطـــاع الخاص سيجعلان من البيروقراطية ، فى حجمها ، ســـندا للانفتـــاح . وقـــد بدأ نظام الحكم رهانا جريئا لتحـــديث الدولة . ويعتمد أعداء الانفتاح على البيروقراطية لتخسر الحكومة رهانها . وتحتـــاج الدولة الليبرالية الجديدة — حتى تستقر تمـــاما — الى تحـــويل البيروقراطية من بيروقراطية تقليدية الى بيروقراطية مرشـــدة ، وسيتوقف مستقبل نظام الحكم الى حـــد كبير على قدرته فى تحقيق ذلك وهو يعتمد اساسا فى الوقت الراهن على « الخدمات » لينقـــذ الاقتصاد من معاناته .

اقتصـــاد خـــدمات

الاهـــرامات والذهب الاســـود والقنـــاة

اعتمدت مصر ـــ الفنيـــة بواحـــد من اكبر تراث للانســـانية وبمناظرها الطبيعية الخلابة وبشواطئها الساحرة التى تقـــع على بحرين ـــ على السياحة منـــذ فترة طويلة . ولقـــد بلغ عـــدد الســـياح فى عـــام ١٩٨٠ مليـــونا وخمسمائة الف سائح يتنقلون فيما بين الاهرامات وآثار الاقصر ، ومن الجامع الازهر الى مدينة الغردقة . ان خلفـــاء هيرودوت كثيرون . وكانت حـــالة الحرب التى عانت منهـــا البلاد وضعف الطاقة الفندقية والنقص فى وســـائل الاتصـــال قد عرقلت حدوث تطور أسرع فى هذا المجـــال قبل عام ١٩٧٤ ، حيث بلغ عدد السياح ٣٥٨ الف ســـائح فقط فى عام ١٩٧٠ ولقـــد اتاحت الشركات الخاصة ، الاجنبية أساسا ، حينمـــا استثمرت أموالهـــا فى هـــذا القطاع الفرصة لحدوث هذا التوسع الضخم فى سنوات قليلة . ففى نهاية عام ١٩٧٩ ، كانت ١٧ ٪ من مشروعات الاستثمار الاجنبية مخصصة للسياحة ، مما ادى الى ازدهار الحركةفى الفنادق ورحلات السفر ومحلات بيع الهدايا التذكارية .

واسفر هذا التوسع عن آثار ايجابية عظيمة . فقـــد انشئت وظائف جديدة ، وازدهرت صناعة الحرف التذكارية ، وازدادت الدخـــول فى جنوب البـــلاد وفى المناطق الفقيرة (مثل الواحـــات والبحر الاحمـــر) وذلك فضلا عن جلب العملات الصعبة الى داخـــل البلاد وقـــد بلغ دخـــل الســـياحة ٧٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٨٠ مقابل ٥٠٠ مليون قبل ذلك بعامين . بيد ان الأهداف الطموحة للغاية الخاصة بتحديد مليارى دولار كدخـــل من السياحة فى عام ١٩٨٥ تعد بكل تأكيد أمرا غير واقعى على الاطلاق . وعلى أى حـــال وشريطة ألا يتم الاتجاه نحو بناء تلك المجمعات الضخمة المنعزلة عن البيئـــة المحلية والمتعارضة مع تقاليد المجتمع ، كما يحـــدث فى عدد كبير من الدول الأخرى ، فان السياحة ستظل لفترة طويلة قادمة مصدرا هاما من مصـــادر العملة دون أن يكون هناك تعارض بينهـــا وبين المجتمع المصرى .

وعلى بعد عدة كيلو مترات من الشعب المرجانية الرائعة التى تجتذب المزيد من الزوار على مر الأيام ، تنصب حقول بترول البحـــر الاحمـــر معداتها بعيدا عن الشاطىء فى عرض البحر ، حيث ترتفع مداخنهـــا ومشاعل حقول الغـــاز ، وتعد رأس شـــقير أحـــد المواقع البترولية الاولى التى استغلت فى مصر .. فقد وقعت شركة مرجـــان الامريكية أول عقد لهـــا فى عام ١٩٦٤ .

وبعد مرور ثلاث سنوات كانت تستخرج مائة الف برميل بترول يوميا . ولم توقف حرب الايام الستة عملية استغلال البترول ولكنها عطلت ، من الناحية العملية كل عمليات التنقيب وأدت الى سيطرة الاعداء على حقول البترول فى سيناء ، وقد استؤنفت عمليات الاستغلال فى عام ١٩٧٤ . بعد أن توقفت أثناء حرب اكتوبر — كما تم تنفيذ استثمارات جديدة . وفى عام ١٩٨٠ خلفت شركة جابكو شركة مورجان وهى « تتكون من ٧٤ ٪ من الأسهم المصرية و ٢٦ ٪ من رؤوس الاموال الامريكية » . وتستخرج ٥٣٠ الف برميل يوميا أى ٧٥ ٪ من الانتاج القومى وذلك من سبعة حقول بترولية تقع فى عرض البحر فى رأس شقير بالاضافة الى خمسة حقول اخرى يجرى التنقيب فيها حاليا فى خليج السويس . ويعطى الموقع الذى أقامته شركة جابكو — الذى يعد بمثابة مدينة صغيرة حقيقية تضم ٨٠٠ مصرى و ٢٠٠ اجنبى بمساكنها ومطعمها ووسائل النقل الخاصة بها الخ .. — صورة اخرى لمصر ، حديثة وديناميكية ومزدهرة ، تقوم عوامل نجاحها على ما يلى : تغذية صحية وخدمات اجتماعية متقدمة وأولا وقبل كل شىء أجور مجزية تبلغ خمسة أضعاف الأجور التى يمنحها القطاع العام حيث يحصل العامل على ٩٠ جنيها كمرتب شهرى ويتضاعف مرتب المهندس الذى يبدأ بمائة وخمسين جنيها شهريا خلال بضع سنوات .

وحاليا ، تستخرج ٣٤ شركة ، من ١٣ جنسية مختلفة ٣٢ مليون طن من البترول مقابل ١٢٫٥ مليون طن فى عام ١٩٧٣ . وقد لبى المستثمرون الدعوة فى هذا المجال وضاعف السلام من قيمة العقود فى الوقت الذى ارتفعت فيه أسعار البترول الخام بصورة جنونية . وقد سلب البترول — الذى حققت صادراته مبلغ ٢٫٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ مقابل ٦٠٠ مليون دولار فقط عام ١٩٧٧ — من القطن المركز الاول فى الميزان التجارى . ان الازدهار البترولى المفاجىء — تلك المعجزة المستخرجة من باطن الارض بالنسبة لبلد مثقل بالديون — يعد الى حد ما بمثابة الدجاجة التى تبيض ذهبا لمصر فى عهد الانفتاح . ويخشى عدد كبير من الاقتصاديين من أن تؤدى زيادة حجم الانتاج الى ثلاثة أضعاف خلال ثمانى سنوات الى قتل تلك الدجاجة ، فى حين يبدو من المؤكد تقريبا أن مصر لن تصبح على الاطلاق من كبار الدول المنتجة للبترول ، خاصة وأن التوقعات تشير الى استخراج خمسين مليون طن عام ١٩٨٥ .

ويرد المسئولون عن رأس شقير على هذا القلق بضربهم المثال التالى : مازال أول حقول « مرجان » ينتج بعد مرور ١٥ عاما على اكتشافه ، ١٠ آلاف برميل يوميا . وثمة أمل فى أن يستمر فى الانتاج لمدة ثلاثين عاما ،

وتتوالى الاكتشافات . ولقد اكتشفت شركة توتال آبارا كثيرة للبترول فى البحر الاحمر وتبشر الابحاث بالخير فى دلتا نهر النيل على طول ساحل البحر الابيض المتوسط وفى الصحراء الشرقية . أما استغلال الغاز فقد بدأ بالكاد حيث اكتشفت شركة « ألف » الفرنسية حقلا كبيرا فى « أبو ماضى » فى الدلتا . ومع ذلك تبدى السلطات انزعاجا واضحا حين يدور الحديث حول هذا الموضوع . ولقد اندفعت مصر ، من جانب آخر ، فى برنامج نووى كبير بمساعدة الولايات المتحدة وفرنسا بصفة خاصة يهدف الى بناء ثمانية مفاعلات مدنية يفترض أن تقدم نصف استهلاك مصر من الكهرباء فى نهاية القرن . وقد أثار خط انابيب البترول سوميد (الممتد من السويس حتى البحر الابيض المتوسط) انتقادات عديدة . فلم يتم اقرار هذا المشروع — الذى بدأ التفكير فيه منذ عام ١٩٦٨ — الا فى عام ١٩٧٤ بعد صفقات طويلة انبعثت منها رائحة الفساد .

الم تستغرق المناقشات فى البرلمان خمس ساعات ، لتبديد مخاوف وتحفظات النواب الذين كانوا يعتبرون تكاليف تنفيذ هذا الخط — وهى خمسمائة مليون دولار — باهظة للغاية وغير مجدية فى الوقت الذى بدأت فيه الاعمال الخاصة باعادة فتح قناة السويس ؟ وبعد مرور خمس سنوات ، لم يستخدم هذا الخط ألا بنصف طاقته فقط ، فى حين أن العائد منه لا يتجاوز ٨٠ مليون دولار دخلا سنويا عند استخدامه بكامل طاقته .

ان اغلاق قناة السويس قد أصاب الاقتصاد بضربة شديدة للغاية فقبل حرب الايام الستة ، كانت تعبر القناة سنويا ٢١ الف سفينة حمولتها ٢٧٤ مليون طن وبعد مرور خمس سنوات على اعادة افتتاحها . استعادت القناة نشاطها السابق فقد عبرتها ٢١٦٤٣ سفينة فى عام ١٩٧٩ ، و ٢٧٦ مليون طن ترانزيت فى عام ١٩٨٠ . وفى نفس العام ، حققت القناة — التى تعد مصدرا ممتازا للدخل — للخزانة العامة دخلا بلغ ٧٠٠ مليون دولار وذلك بفضل الادارة الماهرة لواحدة من افضل المؤسسات العامة فى البلاد الا وهى الهيئة العامة لقناة السويس . ومن المقدر أن تبلغ ايراداتها فى عام ١٩٨١ مليار دولار . ولتحقيق هذه النتائج ، استدعى الامر بصفة خاصة تنفيذ أعمال ضخمة بمساعدة اليابان . وتم استثمار ٢ر١ مليار دولار لتعميق المياه من ٣٨ قدما الى ٥٣ قدما ولتسهيل ازدواج عبور القوافل للقناة ، بحيث أصبح فى استطاعة السفن التى تزن ١٥٠ الف طن وهى محملة و ٣٨٠ الف طن وهى فارغة عبور القناة من الآن فصاعدا ، وذلك مقابل ٦٠ الف طن و ١٥٠ الف طن فى الماضى . وهذا ما أسماه الرئيس « الافتتاح الثالث للقنال » حينما افتتح هذه الانجازات يوم ١٨ ديسمبر عام ١٩٨٠ . ولقد استعادت قناة السويس — التى تم تزويدها بنظام تحكم الكترونى فى الملاحة — دورها البارز فى العلاقات البحرية .

تأشيرة للمستقبل

كم يبلغ عدد المصريين العاملين فى الدول العربية ؟ مليونان أم مليونان ونصف أم ثلاثة ملايين ؟ لا أحد يعرف الرقم الصحيح بالضبط ، وقد أجريت عدة ابحاث حول هذا الموضوع أسفرت عن عدة أرقام مختلفة . وحيث انه لا يعرف أيضا على وجه التحديد قيمة المبالغ التى يحولها العاملون بالخارج الى البلاد ، فانها تقدر على الاقل بـ ٢٫٨ مليار دولار سنويا . اذن فدخل البلاد من « المهاجرين الى بلاد الذهب الاسود » يفوق دخلها من البترول ويوازى أربعة اضعاف ايراداتها من القناة والسياحة فياله من مصدر خرافى للثروة بالنسبة لبلد يعانى من نقص مزمن فى فرص العمل ومن حاجة مستمرة للعملة الصعبة ، وياله من مصدر ثمين للايراد بالنسبة للعائلات التى بقيت فى مصر . فمهاجر واحد فى الوقت الحالى يعول خمسة أشخاص .

وفى مصر فى الوقت الراهن هناك ظاهرة تتمثل فى ارتباط الهجرة ارتباطا مباشرا بارتفاع أسعار البترول . وتتعرض لها بصفة خاصة ، منذ بداية السبعينيات ، الدول العربية قليلة السكان مثل : ليبيا والمملكة العربية السعودية ودول الخليج . وقد بلغت تحويلات المهاجرين فى عام ١٩٧١ ستة ملايين دولار فقط ولكنها ارتفعت الى ٥٩٠ مليون دولار بعد ستة أعوام .

واصبحت الحكومة تهتم بالهجرة بدرجة كبيرة للغاية الى حد أنها تعمل على تشجيعها باستمرار . فقد تم فى عام ١٩٧٦ افتتاح ٢٢ مكتبا جديدا لاستخراج جوازات السفر بحيث لا يستغرق الحصول على تلك الوثيقة الثمينة سوى يومين فقط . وفضلا عن ذلك ، فليست هناك أى صعوبة فى أن يحصل اى موظف على اجازة خاصة . وفى عام ١٩٧٧ ، تم تشكيل مجلس أعلى للهجرة وتجرى بانتظام مشاورات لعقد اتفاقيات ثنائية مع الدول التى تطلب الايدى العاملة . وفى ندوة عقدتها صحيفة الاهرام فى شهر مارس عام ١٩٨١ أعرب حسن توفيق رئيس الجهاز المركزى للتنظيم والادارة عن سياسته بالعبارات التالية : « فلنشجع اذن هروب العقول الى شركات الاستثمار — سواء فى القطاع الخاص أو فى الخارج — بنسبة ٢٥ ٪ من عدد العاملين وحين يعود احدهم فسوف نبحث بشخص آخر فرصة السفر للجميع » .

فما أروعها من تورية لتعريف هذا السباق المهول للحصول على المن البترولى . ولقد جاء طلب الدول العربية للكوادر والايدى العاملة فى نفس الوقت الذى كانت مصر فيه على شفا هاوية وعلى مشارف انفجار اجتماعى . فقد كان المستقبل مغلقا بالنسبة للخريجين وكان عدد العاطلين يتزايد . وعلى

الرغم من توفير ٣ر٦ مليون وظيفة فيما بين أعوام ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ، فقد زاد عدد السكان بمقدار ٥ر٦ مليون نسـمة . وهكذا فان مليونين من العاطلين اضيفوا الى صـفوف المستائين مشكلتين بالتالى كتلة كامنة ذات خطـورة على نظام الحكم الذى لم يكن فى مقدرته الوفاء بوعوده . وجاءت الهجرة وكأنها معجزة من السماء وتدافع للسفر العاطلون والطلبة الرافضون فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ الذين سافروا هم أيضا الى دول الخليج يبحثون هناك عن الشيء الذى رفضت مصر تقديمه لهم . وهكذا هبطت حدة التوتر السياسى دفعـة واحدة .

وقد ادى هذا السـباق على المال ـ الذى أصـبح بمثابة صمام أمان عظيم ـ بكل تأكيد الى الحد من الصراعات الاجتماعية فى المدن الكبرى . بعد أن أصبحت الصعوبات أخف وطأة على المواطنين والمشاكل أقل حدة وذلك نظرا لان أكثر من مليونين من المصريين يعولون ، من الخارج ، ربع السكان .

ولا يمكن أن ننكر ان الهجرة تهدم بنية الاقتصاد والمجتمع ، بتغـذينها للتضخم وتيارات الاستيراد وبتغييرها لطبقات المجتمع . فالمهاجرون يستثمرون أموالهم أولا في الاراضى والمبانى الامر الذى ادى الى ارتفاع كبير فى الاسعار . خاصة وان هذه الظاهرة قد أصبحت « سلوكا اجتماعيا عاما » على حد قول السيد ب . مارتان . فلا توجد أسرة مصرية لا يرجع أحد أفرادها من السعودية أو لا يسافر أحد أفرادها الى احدى امارات الخليج . فهل يدرك المسئولون فى القاهرة كافة الاخطار الكامنة فى أن يفقد المواطنون هكذا الامل فى قدرات بلادهم عن طريق جعل بقائهم متوقف على الخارج فقط ؟ خاصة وأن وزيـر العمل يعتمد أيضا عى الهجرة بطريقة واعية ومنظمة ، ليخفض من معـدل البطالة ويصل الى نسبة ٣٪ حتى عام ١٩٨٦ . ان الهجرة بتخفيضها لحدة الضغط الاجتماعى تؤدى الى تأجيل التوصل الى حلول ولا تدفع الدولة الى بذل أى جهد أو اتخاذ اية سياسة طموحة وجذرية فى مجال اعمل . بل ويسيطر عليها الشعور بالاعتماد المتبادل مع هذه الدول . ولكن ثمة مخـاطر كبيرة اذا ماعاد المهاجرون بصورة مكثفة نتيجة لعمليات الطرد السياسى . وعلى اية حال ، فقد انخفضت الهجرة الى ليبيا الى النصف حتى وصلت فى عام ١٩٧٨ الى نفس المستوى الذى كانت عليه عام ١٩٧٣ .

ويسفر هذا المد المشجع للهجرة من آثار سلبية تزداد خطورتها تبعـا لما تكبده الاقتصاد من ثمن فادح ـ فليس كل من يهجر بلاده من فائض الايدى العاملة ولكنها « هجرة فعلية للعقول » تفرغ البلاد من فنييها وأطبائهـا ومدرسيها . حتى لقد قدر عدد المدرسين المهاجرين فى عام ١٩٨٠ بخمسين الف معلم وبلغ عدد الاطباء العاملين فى الدول العربية ثمانية آلاف طبيب . ومن بين المائة وعشرين الف مهاجر الذين تم احصائهم فى عام ١٩٨٠ ، بلغت نسـبة

ذوى المهن العلمية والفنية ٦ر٥١٪ و ٦ر٢٢٪ من العمال المتخصصين . ولكن اليس من الطبيعى أن تقدم مصر — التى تتمتع بموارد بشرية كبيرة — مساعدتها العالم العربى ؟ وهيبتها ونفوذها ماكانا الا ليزدادا كسبا من وراء ذلك . ولكن هذه الظاهرة تعد — من هذا المنطلق نفسه — بمثابة انتحار مزدوج ، أولا بسبب الخسارة التى لا تعوضها البلاد فى تحملها نفقات اعداد هذه الكوادر . وثانيا بسبب النقص المهول فى عدد الاطباء والفنيين فى مصر . ولم يعد العدد الموجود حاليا فى مصر من العمال المتخصصين كاف للعمل فى مشروعات الدولة ، كما ان المستشفيات تفتقر الى الممرضات الاكفاء . وابقاؤهم فى البلاد يفترض وجود سياسات صناعية حقيقية واجور عالية ، الامر الذى لم يتحقق بعد ، وبالتالى تتعرض مصر لنزيف سوف تعانى منه طويلا .

اذن اليست الهجرة هى هذا « الجرح الجديد » الذى كشفت عنه « مارى كريستين أولاس » فى صحيفة « لوموند ديبلوماتيك » الصادرة فى شهر مارس عام ١٩٧٩ ؟ بلى بكل تأكيد . وعلى اية حال ، وباستثناء الكوادر والفنيين ، هل كان هناك حل آخر غداة حرب اكتوبر اذا ما اخذنا فى الاعتبار جموع العاطلين غير المؤهلين واحتياجات الدول المجاورة ؟ ان مصر وان كانت غنية بهذه الايدى العاملة ، الا انها لم تستطع ان تقيم ، منذ ثلاثين عاما ، وسائل السيطرة عليها واستخدامها . ان الآثار الايجابية للهجرة تعد احدى المعطيات الجديدة الاكثر أهمية بالنسبة لمستقبل البلاد .

فالفلاح المصرى — الذى كان منغلقا على أفقه النيلى وملازما لبيئته الى حد ما — قد اقدم اخيرا على انفتاح غريب على العالم الخارجى ، ذلك ان ماحدث له من تغييرات خلال الثلاثين عاما الماضية كانت لا تتعدى حدود وادى النيل . هكذا دخل الفلاح المصرى — الذى يعيش حياة نمطية ويؤمن بالقدر — مجالا اقتصاديا واجتماعيا جديدا تتحكم فيه المسئولية والمغامرة والديناميكية والتحديث . وبعد ان كان يتسم بالتقليدية والخضوع انفتح على اساليب اخرى للانتاج وللحياة واكتسب سلوكا ادى الى تغيير نظام الطبقات القديم . وعلى الرغم من ان المجالات التى استثمر فيها أمواله مازالت حتى الان غير منتجة ، فانه بدأ يستخدم جزءا من ايراداته فى بعض الاستثمارات الصغيرة فى مجال تربية الماشية والزراعات الجديدة . ان أموال الهجرة تقلب الاوضاع فى القرى وتؤدى الى التنويع فى انشطتها وتحقق نوعا من الرخاء فى الريف : ان المهاجر المصرى — الذى يحسن من اسلوب حياته او يستثمر ايراداته — يغير موقفه ازاء الحياة والمال . وليس ما يجريه تغييرا .. وانما هو ثورة اقتصادية واجتماعية لم يسبق لها مثيل ضد الثورة الزراعية التى حدثت فى نهاية القرن التاسع عشر .

يجب اعداد « خريطة جديدة لمصر » حينما أطلق الرئيس هذه العبارة فى عام ١٩٧٦ ، انما واصل اهتمامه بالاهتمامات الدائمة لاسلافه الذين كانوا يحرصون على تصحيح الاختلال الكبير بين المنطقة المزروعة والصحارى ، بين العاصمة وباقى الأقاليم . ففى عام ١٩٧٠ ، وفى حين لم يكن يبلغ عدد سكان القاهرة والاسكندرية سوى ٢١ ٪ من مجموع السكان ، فان دخل الفرد فيهما كان يبلغ ٣٣ ٪ من الدخل الكلى ، ووصل الاستهلاك الخاص الى نسبة ٣٢ ٪ من الاستهلاك القومى . وكان متوسط دخل الفرد فى القاهرة وقتئذ ١١٣ جنيها مصريا مقابل ٥٥ جنيها للفرد فى الصعيد ، وازداد هذا الاختلال حدة بسبب الهجرة الزراعية وتركيز الاستثمارات فى المناطق الصناعية المكدسة ، وذلك على الرغم من النجاح الحقيقى الذى تحقق فى مناطق أخرى مثل أسوان حيث السد العالى ومصانع الأسمدة ونجع حمادى حيث مصانع الألمونيوم .

وهكذا كانت هناك حاجة ملحة لمحاولة اجراء توزيع أفضل للانشطة والرجال . وقد قام مكتب أمريكى باعداد رسم تخطيطى شامل ومترابط لاستغلال الأرض . وهو وان كان يفرط دون شك فى التفاؤل ويفتقر أساسا الى الاستثمارات . الا أنه كان يعتبر مع ذلك اطارا مناسبا لمعالجة هذه المشكلات عن طريق تحقيق ثلاثة أهداف كبرى هى : تنمية الصحراء الشرقية وسيناء ، واعادة الحياة للصحراء الغربية ووقف اختناق العاصمة .

وفى الشرق ، كانت اعادة بناء مدينة السويس والاسماعيلية وبورسعيد احدى الأولويات التى عنى بها نظام الحكم منذ عام ١٩٧٤ . وقد ساعدت اعادة فتح قناة السويس وتوسيعها واستغلال البترول الى اعادة ازدهار هذه المدن اقتصاديا ، مما عجل بعودة أهلها اليها حيث قامت المملكة العربية السعودية بتمويل جزء من مشروعات الاسكان بها ، كما حدث بالنسبة لحى الملك فيصل فى مدينة السويس . وكانت التقديرات هنا على مستوى الطموحات فى تلك المنطقة الحيوية بالنسبة للاقتصاد اذ تخصصت مدينة السويس التى يتوقع أن يرتفع عدد سكانها من ٢٧٠ ألف نسمة عام ١٩٧٦ الى ١٫٢ مليون نسمة عام ٢٠٠٠ فى صناعات الأسمدة والبتروكيماويات والأسمنت . واتجهت مدينة الاسماعيلية ـ التى تستفيد من برامج استصلاح أراضى المناطق الخلفية من البلاد ، والتى سيبلغ عدد سكانها مليون نسمة فى نهاية القرن مقابل ٣٤٥ ألف نسمة قبل خمس سنوات ـ نحو الزراعات الغذائية . أما بورسعيد ـ التى سيقفز عدد سكانها من ٣٠٠ ألف نسمة الى ٨٠٠ ألف نسمة فتركزت

انشطتها الرئيسية فى الصيد وصناعة النسيج الى جانب بناء السفن وتوريد المواد الغذائية ٠

واذا ما اتجهنا أكثر نحو الجنوب ، فان البترول والسياحة وتصـــدير الفوسفات ستكون المحاور الثلاثة التى يقوم عليهـــا استغلال ساحل البحر الأحمر . وفى سيناء أيضا تتوالى المشروعات التى لاتخلو من الغموض بالنسبة للتعاون مع اسرائيل والتى تتعرض مقدما للنقد الشديد فى مصر ٠ واذا كانت القاهرة قد أنكرت وعدها ببيع الماء الى النقب ، فان القدس لاتخفى مشروعاتها الخاصة بالتنمية الزراعية بالاشتراك مع المصريين ابتداء بقنـــاة السلام التى ستوصل مياه النيل من فرع دمياط الى مدينة العريش ٠ ولقد عقد الخبراء بالفعل عدة لقاءات وقام وزير الزراعة الاسرائيلى بزيارة القاهرة لمناقشة هذه المشروعات وتشير التقديرات المصرية الى امكانية إستصلاح مليـــون فدان فى سيناء التى ستعتمد تنميتها أيضا على السياحة والبترول ٠ فبئر علما الذى أعيد الى مصر عام ١٩٨٠ يكمل ـ بما ينتجه حوالى مليونى طن من البترول ـ آبار البترول فى أبو رديس التى أعيدت الى مصر قبل ذلك بخمس سنوات والتى يباع جزء من انتاجها الخام الى اسرائيل ٠ واذا كان نفق أحمد حمدى الذى حفر تحت القناة على مسافة ٢٠ كم شمال مدينة السويس والذى افتتح يوم ٢٥ أكتوبر عـــام ١٩٨٠ ـ سينهى بالفعل عزلة سيناء ، فاننا لم نر بعد ظهور حياة جديدة فى هذه الصحراء التى يقيم فيها ٦٠ ألف شخص فقط

وفى المقابل تمخضت الصحراء الغربية منذ عام ١٩٥٨ عن أضخم مشروع للاستغلال الزراعى الصناعى الذى أطلق عليه اسم الوادى الجديد ٠ ويقوم هذا المشروع على استغلال المسار الذى كان حتما فيما مضى المجرى القديم للنيـــل للربط بين الواحات الخارجة والداخلة والفرافرة والبحرية وسيوة ، ومنها الى منخفض القطارة الذى كان الحد النهائى لهذا الوادى الآخر ٠ وقد تم بناء مئات من المساكن ، وحفرت عدة آبار وأقيمت خدمات فى الواحتين الأوليين ٠ أمـا اليوم ، فقد تم العدول عن أغلب برامج الاستغلال بسبب نقص الماء والافتقار الى الترابط بين البرامج ووقوعها فى براثن البيروقراطية والفساد . أما بالنسبة لمشروع منخفض القطارة الخاص بتوليد الكهرباء من القوة المائية ، والذى كان يهدف الى ربط ذلك المنخفض بالبحر الأبيض المتوســـط ، والذى كان يرغب السادات فى أن يجعل منه انجازه الاقتصادى الكبير ، فقد غلفه النسيان الى حد ما بعد أن أثار آمالا جنونية فى دوائر الطاقة والصناعة ٠ ولا يستخدم حاليا سوى خام الحديد فى واحة البحرية بانتاج تبلغ طاقته ثلاثة ملايين طن فى العام وذلك لتغذية الافران العـــالية فى حلوان ٠ وفى الجنوب أيضـــا ، فرغم أن الاحتمالات الزراعية والسمكية طيبة حول بحيرة ناصر الا أن المشروعات القليلة

التى أقيمت هناك لم تضف حتى الآن تغييرا على الاقتصاد المحلى • أما فى أقصى الشمال فى المنطقة الساحلية ، فمن المفروض أن تجتذب السياحة والزراعة والصيد ٦٨٠ ألف مواطن حتى عام ٢٠٠٠ •

هذا وقد بلغ تعداد سكان القاهرة الكبرى ، فى شهر يناير عام ١٩٨١ ، تسعة ملايين نسمة أى ٢٠٪ من مجموع السكان والقول بأن سكان الاسكندرية والقاهرة يمثلون اليوم ٢٩ ٪ من تعداد مصر يوضح مدى كثافة السكان فى المدن ومدى التضخم الذى تعانى منه العاصمة • ولما كان الاسكان قد أصبح ميدانا من أكثر الميادين حساسية فى الصراع الاجتماعى ••• فقد كان لابد من اتخاذ قرارات جذرية فى هذا المجال •

ويجرى حاليا بناء مدينتين جديدتين هما العاشر من رمضان ومدينة السادات ، فضلا عن اعداد خمسة مشروعات لاقامة مدن أخرى حول القاهرة (هى مدينة العبور على بعد ٣٠ كم شمال شرق القاهرة ، و٦ أكتوبر على بعد ٣٠ كم فى الجنوب الغربى و ١٥ مايو بالقرب من حلوان والسلام على طريق مدينة السويس والامل فى جنوب شرق العاصمة . وسوف يبلغ مجموع عدد سكانها ٢ر١ مليون نسمة عام ٢٠٠٠) ، وعلى بعد ٦٠ كم غرب الاسكندرية ، اقيمت مدينة العامرية لتستوعب ٥٠٠ الف نسمة حتى نهاية القرن الحالى .

هنا مستقبل مصر « هذه هى العبارة التى قالها الرئيس وهو يضع حجر الاساس يوم ٢٣ اغسطس عام ١٩٨٠ للمدينة التى سوف تحمل اسمه والتى ستخرج الى حيز الوجود مشروعا لمدينة ٥٠٠ الف نسمة ، وتقع على بعد ٩٣ كم شمال غرب القاهرة فى منطقة يخطط لها أن تصبح زراعية بعد الاستصلاح المزمع لاراضيها ، اما اكثر المشروعات تقدما فتقع على بعد ٥٠ كم شمال القاهرة على طريق الاسماعيلية فقد تم تخطيط طرق واسعة على مساحة ١٠٠ كم مربع لمدينة تضم الف نسمة وهنا ايضا ، تبلغ المضاربة مداها فقد كانت الاراضى تباع ، فى بداية الامر ، بسعر جنيه ونصف للمتر المربع وفى خلال عدة سنوات وصل سعر المتر المربع الى ١٢ جنيها ، واصبح من النادر وجود قطعة أرض خالية . وهذا دليل على أن المدن الجديدة لن تصبح مدنا ميتة أبدا . وعلى الرغم من قيام البعض ببناء المنازل الجميلة للغاية ، فان المساكن الشعبية — التى مازالت خالية حتى الآن — تعطى الاحساس الكئيب بأنها استخدمت منذ ثلاثين عاما • وترتفع أمام تلك المبانى لافتات ضخمة تشير الى أن المدن الجديدة ايضا تدخل ضمن احتكار شركة عثمان احمد عثمان . وتنتظر المدينة سكانها حيث لاينقصها أى شىء فالماء والخدمات والمساجد كلها موجودة. ومع ذلك فلم يضح بوضعه العائلى سوى ١٠ آلاف شخص جاءوا ليقيموا فى هذه الصحراء . وتنعدم الانشطة الاقتصادية تماما فى هذه المدينة . انها مدينة العاشر من رمضان التى لم تنج من الصعوبات التى تعانى منها كل المدن الجديدة . وعلى اية حال فلن تنفجر القاهرة الكبرى الا ببطء شديد .

« استدعي رؤساء الدول لمساعدتهم فى حل مشـاكلهـم الاقتصـــادية » وقال لكارتر بعد عشر سنوات سيتحسن وضع الدولار . وقال لبريجنيف : بعد مائة سنة ستتحسن الزراعة فلما جاء دور السادات انفجر باكيا .. « أن الشعب المصرى مشهور بروح الفكاهة التى يستمد منها القوة فى مواجهة الفقر وفي نفس الوقت « ليسخر بها من السياسة العليا » ويصف رجل الشـــارع اجمالا بهذه النكتة حالة بلاده الاقتصادية والوسائل المستخدمة لتحسينها .

لقد ارتفع العجز فى الميزان التجارى من ٣ر٥ مليار دولار عام ١٩٧٨ الى ٣ر٧ مليار دولار عام ١٩٨٠ . وظلت القـــدرة الشرائيـــة ضـــعيفة ، كما أن الاستثمارات لم تصل بعد الى مستوى الآمال . ثم ان سياسة وزير الاقتصـاد عبد المرزاق عبد المجيد لا ترضى الدائنين ولا المزارعين ، فهو يثبت الاسعار فى مستوى منخفض للغاية ويزعم بناء الصناعة بالاقتطاع من الزراعة الامـــر الذى ينهكها منذ ثلاثين عاما . ان العمل على تنمية الاستثمارات والاستهلاك فى آن واحد أمر محفوف بالمخاطر وهو ما يحاول الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد تحقيقه دون أن يتمكن من المساس بالدعم خشية تفجر حركات شعبية .

وحتى يكون المرء مصريا ، لابد وان يؤمن بالمعجزات فقد تعاقبت المعجزات خلال عدة سنوات : ان ايرادات هذا الاقتصاد المسمى « باقتصـــاد الخدمات » وبصفة خاصة ايرادات البترول والهجرة ، بالاضافة الى المساعدة الخارجية قد أدت تقريبا على حد قول محمد سيد احمد ــ الى سد العجز فى ميزان المدفوعات الذى بلغ ٢ر٥ مليار دولار عام ١٩٧٧ . حيث بلغ ٦٠٠ مليون دولار فقط فى عام ١٩٨١ . وارتفع معدل التنمية من ٨/عام ١٩٧٨ الى ١٠/فى عام ١٩٧٩ ــ ١٩٨٠ . وزاد اجمالى الناتج القومى بنسبة ٣٠/ خلال عام واحد ليرتفع الى ١٢ر٤ مليار جنيه مصرى عام ١٩٧٩ كما انه تضاعف ثلاث مرات ، بالنسبة للفرد الواحد ، ليصل فى خلال خمس سنوات الى ٤٥٠ دولارا عام ١٩٨٠ . لقد بدأت مصر دون جدال انطلاقه اقتصادية جديدة وحققت تقدما ملحوظا . ولكن على حساب تضحيات كبيرة من جانب الموظفين والطبقة المتوسطة والعاملين فى القطاع العام ، وكل هؤلاء الذين لم يستطيعوا الدخول فى الدائرة الرسمية والموازية للانفتاح .

لقد مرت سبع سنوات على وثيقة اكتوبر ــ وها هى الآمال تخيب على الرغم من كل شيء ، ويشعر أغلبية السكان بالاحباط فعلى موجات الأثير تتردد كل يوم شعارات « الثورة الخضراء » « والامن الغذائى » ومع ذلك تتزايد التبعية الغذائية . ويحد القصور فى الهياكل من قدرة الاقتصاد على حساب الاستيعاب

وبغيب التصنيع عن الساحة تماما بل وقد أسفر السلام عن آثار مغايرة تماما للآثار التى كانت متوقعة كما اثبت ذلك فى لبنان «مركز الدراسات والابحاث عن الشرق الاوسط المعاصر » ذلك ان المقاطعة العربية ـ التى أدت الى عزلة مصر وأثارت المعارضة الداخلية ـ قد اضعفت من ثقة المستثمرين الاجانب فى نظام الحكم • واذا كان كشف الحساب قد أسفر عن نتيجة سلبية فقد تكرر ، منذ ذلك طرح السؤال التالى لماذا صنعنا ذلك السلام ؟

ان الانفتاح ـ على حد تفسير الدكتور رفعت المحجوب ـ لا يمكن أن ينجح الا اذا تمت السيطرة عليه فى اطار فلسفة اشتراكية ، ولكنه لا يمكن ان ينجح كفلسفة اقتصادية فى بلد نام مثل مصر « • ألم يثبت التاريخ المصرى مرارا أن النظام الليبرالى سرعان ما يوضع له حد فى وادى النيل ؟ ان العاصمة والمناطق الحرة والبترول والتسابق الى التحديث ليست اليوم سوى أوهام وسواء تكاثر عدد السيارات أو افتتحت اعداد من السوبر ماركت او غزت اجهزة التسجيل الاسواق ، فكلها صور حقيقية لاقتصاد حر وتحرك • ومع ذلك فليس هذا هو التطـور المنتظر . ويشكو احد رجال الاقتصاد فى الحزب الحاكم قائلا بمرارة «واين هى الصناعة ؟ واين المصانع الموعودة ؟ ، اين ما اعلن عنه من وحدات زراعية وغذائية كبيرة ؟ ويضيف بمرارة قائلا : ان كلا من الغرب فى الواقع ، والعالم الغربى لا يرغب فى أن تصبح مصر دولة صناعية مزدهرة . وذلك أنها لو تحقق لها ذلك لقلبت كل الاوضاع والاوراق بفضل موقعها وعدد سكانها . أنهم يقدمون احسانا منعا لنشوب الثورات للاحتفاظ بها فى فلكهم • ان الاقتصاد المصرى يعانى من النهم الخارجى » •

ويالها من حالة محزنة لسباق نحو التقدم يجبر على التقهقر باستمرار وينهك فيه المجتمع بينما تعانى البلاد من الانفجار السكانى والتبعية • ومع ذلك فالانفتاح ـ من خلال المضمون الاقليمى الذى يمارس منه يعد بمثابة حركة أقوى وأعمق من أن تحتاج لمن يدرأ عنها العقبات ، كما انها تمضى ، بطريقة أو بأخرى ، نحو نمو قوى ومستمر وسيزدادا التفاوت بين الجماعات التى تتكيف مع الانفتاح والجماعات التى ترفضه ، بين اساليب الانتاج الجديدة وبين المواقف القديمة ، بين اقتصاد حديث وبين الهياكل الموروثة من الماضى • ويوجد بالفعل اقتصادان متوازيان ، وكأن الأمر قد استقر على العزوف عن فكـرة تجديد النظام الاقتصادى السابق . أفلا يفضلون اقامة نظام جديد بعيد عن النظام القديم الذى يتركونه يموت ببطء ؟ ولكن زواله يؤدى الى القضاء على نظام الدولة وعلى سلوكيات وجماعات ترفض أن يقضى عليها . ومن هنا يأتى هذا التناقض الغريب الذى يتسم به الانفتاح ، ذلك الاقتصاد الاعرج والهش الذى يتحدى النظريات ولكنه يواصل نموه دون أن تتم مع ذلك ازالة الكثير من الصعوبات والمحن •

الصحة والمعرفة

في بداية السبعينيات ، كان الظلام الذي يخيم ليلا على اغلب قرى وادي النيل- يسترعي انتباه المارين بالريف المصري ، حيث لم تكن الكهرباء قـد انتشرت فيه بعد . وبعد مرور عشر سنوات ، كانت الانوار الكثيرة المنتشرة في هذا الريف تدل على مدى التقدم الذي تحقق في هذا المجال . وسيظل مشروع ادخال الكهرباء الى القرى المصرية ـ الذي تم بمساعدة الاتحاد السوفييتي الفنية أحد الانجازات الكبرى التي تضاف لرصيد السادات . ومع ذلك فلم تدخل الكهرباء بعد كل البيوت المصرية فما زال ٣٨٪ من المنازل في المدن و ٨١٪ من العائلات في القرى تستخدم « لمبة الجاز » . ولكن الطاقة الكهربائية موجودة في كل مكان ، على أهبة الاستعداد دائما لتشغيل مضخات الري وانارة كافة المساكن . فالشبكات قائمة والانارة العامة تفتح باب التحديث أمام القرى . ان هذا التغيير ـ الذي لا يثير الانتباه في الغالب ـ يعد بمثابة ثورة حقيقية لما يترتب عليه من آثار اقتصادية واعراض اجتماعية . وفي المقابل ، فان عدم وصول الماء العذب على الاطلاق ، الى ٣٦٪ من العائلات في الريف ـ ولا حتى بالقرب من منازلها ـ يشكل احدى المآسي التي تعاني مصر من عراقيبها الصحية حيث تلجأ تلك العائلات الى استخدام مياه الترع الملوثة ـ التي تسبب مرض البلهارسيا الخطير ـ سواء بالنسبة لطهي الطعام والاستهلاك اليومي او بالنسبة لغسـل الملابس والاواني . ولم تـول ايـة حـكومة على الاطلاق ، اهتـماما كافيـا بتـلك المشـكلة الخاصـة بالميـاه العـذبة التي كان يتعين أن يصـبح تعميم وصـولها الى المنازل أحـد الاهـداف الرئيسية حتى تتوقف الدورة المأساوية لهذا المرض الذي يؤدي الى وفاة الكثرين أو اصابتهم بالعمى .

بيد أن الصحة لا تدخل ضمن أولويات الدولة . فقد رصد لها في عـام ١٩٨٠ ـ ٥٪ من المصروفات العامة مقابل ٢٩٪ للدفاع . ومازالت المناطـق الريفية تفتقر الى الرعاية الطبيـة حيث كان نصـيب كل ألف فرد في أسرة المستشفيات ٣٩ر. سرير مقابل سريرين بالنسبة للبلاد كلها في عام ١٩٧٧ . وتفتقر المستشفيات الى كل شيء ، بينما يغادر الاطباء والممرضات البلاد للعمل في مناطق أخرى . وكان النجاح الفعلي الوحيد الذي تحقق منذ عشر سـنوات يتمثل في تحقيق الضمان الاجتماعي للمواطنين الذي يستفيد منه اليوم ، بعـد تعميمه عام ١٩٧٥ ، أكثر من عشرة ملايين مواطن . ويمنح بنك ناصر الاجتماعي ـ الذي أنشيء عام ١٩٧١ ، معاشا للعاطلين الذين يحصلون على معاشات من

جهة اخرى . كما يقدم قروضا اجتماعية . وبعيدا عن الارقـام والمنشـآت الصحية ، مازالت المشكلة الرئيسية تتمثل فى نوعيه الخدمات العلاجـية . فالمريض لا يدفع شيئا مقابل العلاج فى المستوصف ولكن العلاج غير ناجح . فى حين تزدحم صالات الانتظار فى العيادات الخاصة لنفس هؤلاء الاطباء الذين يعملون فى المستوصف ، فالمرضى يضطرون الى دفع كشف قيمته جنيه واحد ــ بالنسبة لاقلهم سعرا ــ اذا كانوا يرغبون فى الحصول على العلاج الشافى . وتصل قيمه الاستشارة السريعة لدى احد الاطباء المتخصصين الكبار ١٥ جنيها . اى بالكاد اقل قليلا من الحد الادنى للاجور . ويضطر عدد كبير من المرضى الى الاستدانة ليعرضوا انفسهم على طبيب يشخص مرضهم تشخيصا صحيحا . وهناك على سبيل المثال ، مرضى آخـرون يموتون فى مستشفى القصر العينى بسبب نقص الاوكسيجين او لحصولهم على الدواء من نفس الحقنة التى تستخدم فى العنبر كله ، ولكن الدولة تعتزم بناء مركز طبى فاخر مكون من مائة جناح على ضفاف جنوب القاهرة . ويشترى البعض لتر الدم بجنيه واحد لاعادة بيعه باثنى عشر جنيها للهيئات الطبية .. وتعانى المستشفيات العامة من حالة انهيار تام ، تؤدى الى اثراء الاطباء والمستشفيات الخاصة الذين يساهمون الى حد ما فى هذا الانهيار ويحققون بفضله ثروات ضخمة فى بضع سنوات .

فهل يمكن ان ينجح اى مشروع فى هذا المجال اذ لم تكن تسانده حركة قوية لمحو الامية والتعليم ؟ اننا نفاجىء ، فى الساعة الثانية عشرة ظهرا فى شوارع القاهرة ، برؤية الاطفال يعودون من مدارسهم حيث يضطرون بسبب نقص عدد الفصول ، الى مغادرة المدارس مبكرا ليتركوا اماكنهم لتلاميذ اخرين . ولقد تضاعف عدد التلاميذ فيما بين عامى ١٩٦٠ و ١٩٧٦ ليصل الى ٦٫٨٤١٫٠٠٠ تلميذ وطالب مقيدين فى صفوف الدراسة المختلفة . ومع ذلك بلغ اجمالى نسبة التعليم فى المرحلة الابتدائية ٧٥٫٥٪ فى عام ١٩٧٤ . وليس من المتوقع أن تزيد نسبة التحسن عن ذلك سوى بنقطتين فى عام ١٩٨٥ . وهكذا فسيترك أكثر من ثلاثة ملايين طفل بـلا تعليم ، مما سـيؤدى الى زيادة صفوف الاميين ، تلك الآفة الأخرى التى لم تبذل الدولة جهدا كافيا لمحاربتها . وكان الأميون يمثلون ٧٠٪ من مجموع السكان عام ١٩٦٠ . وبعد عشرين عاما ، مازالت نسبتهم تبلغ ٥٥٪ حيث يتعـرضون يوميا بسـبب جهلهم الى كافة صـور الظلـم والاستغلال .

فلن تتاح الفرصه لاى منهم ليصبح واحدا من الخمسة والاربعين الف طالب الذين كانت تضمهم الجامعات عام ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فان تلك الشهادة لن تنفعهم كثيرا فى مصر ، وسيضطرون الى اتباع سبل الهجرة أو قبول عمل تافه او غير مجز فى الحكومة والقطاع العام اذا سمحت له ظروف العمل بذلك . فلقد

كانت الدولة الناصرية تقوم ، فى الواقع ، بتعيين كل الخريجين بغض النظر عن زيادة العمالة . اما الدولة الساداتية فقد اصبحت تتروى قليلاً فهى لا تعين الموظفين الا بعض فترة طويلة من البطالة ، وفى الحقيقة ، يربح سوق العمل من ذلك ، ولكن المجتمع المصرى يخسر العدالة والاستقرار . ويتخرج من الجامعات سنويا مائة الف طالب ٤٠٪ منهم ليس لديهم مجالات تبشر بمستقبل ناجح بسبب دراستهم للعلوم الانسانية .. وهنا ايضا ، لم يحدث على الاطلاق تصحيح للاوضاع حيث يوجد نقص فى الفنيين . ويشكل هؤلاء الخريجون العاطلون ، او الذين يعدون بمثابة عمالة زائدة ، مجموعة من الهامشيين الذين يبحثون عن مكانه فى المجتمع ويتزايد شعورهم بالاحباط ويستجيب عدد كبير منهم لنداءات الحركات الاسلامية .

القاهرة او السريالية على الطريقة المصرية

الحياة مع الاموات ! . ان مائتى الف مصرى يعيشون اليـوم عند سفح جبل المقطم فى شمال وشمال شرق القاهرة — مع الاموات داخل المدافن المقامه بين المقابر الكبيرة الخاصة بالمماليك والسلاطين . وفى الاصل كان بضع عشرات من العائلات الفقيرة التى لا تجد لها مأوى ، قد استقرت فى نهاية الخمسينات فى احواش المقابر الخاصة ببعض الاغنياء حيث تولوا حراستها ورعايتها بصفة دائمة . وشيئا فشيئا أدت ازمة الاسكان بالاضافة الى التضخم السكانى الى احتلال كافة الاحواش حيث اعد القادمون الجدد سكناهم امام المقابر وهى اليوم اشبه بمدينة حقيقية ، ترتفع فيها بعض البنايات الصغيرة التى يصل ارتفاع آخر طوابقها الى مستوى مآزن المقابر ، ويوجد بها بعض المحال والخدمات كالكهرباء والمياه ، ويالها من مدينه غريبة يفصلها الطريق السريع فى القاهرة وكأنها مدينة أخرى أو مدينة اشباح يلعب فيها الاطفال على شواهد القبور . ويضفى عليها افتقادها الى الانشطة الحرفية والمواصلات جوا من السلام كانه اعد لتنعم به الارواح فى ملكوتها وفقا لتقليد قديم يرجع الى سبعة الاف عام .

ويبدو سكان مدينة الاموات — وهو الاسم الذى يطلقه عليهم المصريون أنفسهم — شبه محظوظين بسبب ضعف كثافتهم فعلى الجانب الاخر من الطريق السريع ، وتقوم القاهرة التى تسودها الضوضاء ويكتظ بها السكان والتى تتسم بالفهلوة والتعجل . وحيث يمارس راكبو الدراجات وعربات الكارو حركات اكروباتية مجنونة وسط ألفى سيارة أتوبيس وعشرين ألف تاكسى تشـق طريقها باستخدام أبواقها . فما القاهرة سوى مرادف للاسخط الذى يتملكك اليوم كله والزحام الذى يحدثه أربعة ملايين عابر يستخدمون وسائل نقل عامة ترجع الى عصر آخر ، والسباق الذى تقوم به ثلاثمائة الف سيارة خاصة على طرق سريعة مرتفعة فوق احياء تتحول مع مرور الزمن الى تجمعات سكانية فقيرة وهى مدينة تضم نسبه ٢٧٪ من عدد الاطفال الذين يقل عمرهم عن ١٢ عاما و ٢٣٪ من الذين لم يدخلوا المدارس ، وتعانى من نقص سنوى فى الاسكان يبلغ ستين الف مسكن ، وبها خمسة فنادق فاخرة (اربـع نجوم) بنيت عام ١٩٨٠ القـاهرة ، انها ليست سوى « قنبلة زمنية » ، مدينة على شفا الانفجار ويتحدى سير الحياة اليومية فيها مستوى الادراك .

والقاهرة الكبرى التى بنيت لاستيعاب ثلاثة ملايين نسمة تضم اليـوم تسعة ملايين نسمة دون اى زيادة فى الخدمات . وفى أكثر الاحياء فقرا ، تتراكم

القاذورات فى الشوارع وتفتقر ٣٠٪ من المساكن الى المياه و ٢٠٪ الى الكهرباء . وحتى يومنا هذا عربات الكارو الصغيرة التى يجرها حمار ويقودها رجل وطفلان صغيران بتجميع الفضلات من المنازل . انهم الزبالون الذين يبلغ عددهم عدة آلاف من الافراد يعيشون فى اكواخ قذره مقامة فوق تلال القاذورات غير القابلة للبيع وفوق نفايات القاهرة . وتتعايش المدينة مع هذا العالم السفلى القائم على ابوابها والذل ينظف صناديق قمامتها مقابل بضعة قروش فى الشهر . وهناك أحياء تزحف عليها حاليا ظاهرة قيام المعدمين ببناء اكواخ من الصفيح كمأوى لهم ، وبصفة خاصة فيما كان يسمى فيما مضى بالفسطاط حيث بنى القائد عمرو عاصمة مصر الاولى فى القرن السابع .

والقاهرة تنمو باطراد ، بصفة خاصة بسبب الهجرة الريفية المستمرة منذ اكثر من ثلاثين عاما . وقد كان تعداد القاهرة عام ١٩٤٧ مليونى نسمة . اما اليوم فيصل معدل النمو فيها الى ٤٪ سنويا .

وفى شهر يوليو عام ١٩٨٠ ، أدى انهيار عمارة فى حى الشرابية الى مصرع أربعة أشخاص . ومن المعلوم ان هناك ١٢ الف مسكن مهددة بالانهيار لكثره عدد سكانها وعدم الصيانة ونشع المياه الجوفية . وتبلغ الكثافة السكانية فى باب الشعرية ١٤٠ الف نسمة فى الكيلو متر المربع و١٢٠ الف نسمة فى روض الفرج فهى تعد فى بعض الاحياء من أعلى النسب فى العالم ، والاخطر من ذلك أن كثافة السكان فى الحجرة الواحدة ارتفعت من ٧ر٢ شخص فى عام ١٩٦٦! الى ٨ر٣ شخص فى عام ١٩٨٠ ، فى الوقت الذى تتحول فيه المساكن الشعبية القديمة الى اكواخ قذرة كما يحدث فى عين الصيرة ... الامر الذى يسفر عن نتائج اجتماعية خطيرة للغاية بتمثل فى الاختلاط بين الجميع ، والافتقار الى الجو الصحى ، والتونرات وتأجيل الزواج لاستحالة وجود مسكن . ولا تسمح الايجارات — التى تجمدت منذ ثلاثين عاما — باجراء أى صيانة ، ولأن الاسعار ترتفع باطراد عن طريق دفع « خلوات رجل » للمستأجرين . ومع الانفتاح الاقتصادى وتدفق الاجانب والتضخم فى الاسكان الفاخر ارتفعت الاسعار وبلغت المضاربة مداها . وبينما كان ثمن المتر المربع من الارض فى مصر الجديدة خمسين قرشا فى عام ١٩٦٥ ، فقد تضاعف ثلاثمائة مرة فى عام ١٩٨٠ .

ومنذ عام ١٩٦٩ وهى سنة الاحتفال بعيدها الالفى والقاهرة يزداد اختناقها يوما بعد يوم تحت ثقل سكانها وسياراتها . وعلى الرغم من ذلك فانها تحقق يوميا المعجزة التالية : مواصلة الحياة بايقاع جامح فى صورة نشاط يسير على الطريقة الغربية ضاربا عرض الحائط بالتقاليد وبحركة الاحياء القديمة المتراصة تحت اقدام القلعة وحول الجامع الازهر . ان القاهرة التى تعج بالحركة والتى تشبه الطفل الطيب — هى أيضا تلك « القلعة التى تسخر من الزمن بقدر ما تزخر بالحياة ... ولكنها تعرف أيضا

كيف تنزل الى الشارع حينما تطالب بأكثر مما تطيق (على حد قول طاهر بن جلون فى صحيفة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ٢٦ يونيو علم ١٩٧٧) ، كما فعل طلبتها فى عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٣ ، وفعل شعبها فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . واليوم تتخلى القاهرة عاصمة الثقافة فى العالم العربى — عن طلبتها ليواجهوا مصيرا صعبا ، كما تتخلى عن فنونها وآثارها .

وغدا قد ينفجر هذا الخنق المكتوم فى شوارع القاهرة وينتصر العنف على الاستسلام . فقد أصبح المشهد فى الشوارع مثيرا للغيظ وأصبح استفزازيا منظر تلك الطبقة البورجوازية الجديدة » التى لا تتحلى بذوق خلاب ولا رزانة » ، وتتلهف على الظهور والاستهلاك وتتهافت على متاجر الموضة فى شوارع الشواربى والمطاعم الانيقة فى الاحياء الجميلة — واذا كانت القاهرة ومصر لم تكن أبدا فى يوم من الايام نموذجا للعدالة الاجتماعية ، فان الشارع المصرى لم تظهر فيه قط من قبل مثل تلك الصور والتناقضات الصارخة . فهذان زوجان شابان يدفعان ستين جنيها ثمنا لوجبة على الطريقة الاوروبية ، ويركبان سيارة مرسيدس ثمنها عشرون الف جنيه ، أى ما يعادل ألف مرة مرتب اب لثلاثة أطفال يقضى ساعة كاملة مستقلا أتوبيسا متهالكا ومكتظا بالركاب ليصل الى الحجرة الوحيدة التى تبلغ مساحتها ١٥ مترا مربعا حيث يسكن هو وعائلته بايجار شهرى قدره أربعة جنيهات . ناهيك عن الدعاية ، باللغتين الانجليزية والفرنسية دون غيرهما ، التى تمتدح مزايا منتجات التجميل المستوردة .. وهذه صور من بين صور أخرى عديدة اوجهين من مصر يمكن أن يصطدما فى الغد القريب . ألم تكن الحكومة تهدف الى الحد قليلا من التوترات حينما قررت فى شهر ديسمبر عام ١٩٨٠ اغلاق المحال فى الساعة السادسة مساء حتى تتجنب التجمعات البشرية فى وسط المدينة فى ساعة الذروة التقليدية ؟ ان الشارع المصرى مثقل بالتحديات والتهديدات الخطيرة من جراء ما يثيره الثراء والبضائع المستوردة من استفزاز حتى ليبدو الشباب — الذى يتزاحم مساء فى شوارع المدينة — مختنقا فى هذا المجتمع الذى تموج فيه التوترات ويتزايد فيه الشعور بالكبت والاحباط . ان هذا الشباب يبدو على شفا الانفجار ليرفع عن كاهله ثقل المحرمات عليه والضغوط التى لا تجعله يعيش عمره وتتركه على هامش الحياة .

مجتمـع متفجـر

لقد فقدت البلاد سيادتها وكرامتها وقيمها وتقاليدها مقابل لا شيء على الاطلاق . فقد وقعت فى أيدى الولايات المتحـدة واسرائيل ، وبضعة آلاف من المصريين الذين يثرون بالحرام من التجـارة والتهريب « هذا الحـكم القاسى والمتشائم الذى قاله اسـتاذ فى الجامعة من قدامى الوفديين — يتردد اليوم بنفس عباراته فى كل مكان وليس فقط فى أوسـاط المثقفين ، وأصبح كل شخص حاليا يدرك أن الثوابت القديمة تتوارى والقيم تنهـار والتقاليد تندثر تحت تأثير الانفتـاح .

ان الانفتاح الاقتصادى مشروع عظيم لاحداث تغيير فى الهيكل الاقتصادى والاجتماعى لم تعرف مصر مثيلا له منذ قـرن . فقد جمـدت ثورة يوليـو الهيكل الاجتماعى بعد أن وسعته ويحـاول الانفتاح قلب هذا الهيكل رأسـا على عقب عن طريق افساح المجال لانتقـال طبقـة اجتماعية مكان طبقـة أخرى ، حيث انه يعد رمزا ووسـيلة للاثراء بالنسـبة لفئات اجتماعية أكبر . وهذا هو سر قوته وجاذبيته فالعامل الزراعى الذى يمكن أن يكسب جنيهين فى اليوم ، وعامل الحفر الذى يصل أجره الى خمسة جنيهات ، وفنى البترول وسـائق التاكسى اللذان يحققان دخـلا شهريا يصل الى ١٥٠ جنيهـا ، يستفيدون من الانفتاح . وينطبق الامر كذلك على استاذ الجامعة الذى يحصل بفضل المساعدة الخارجية على مبلغ مائتى جنيه بالاضافة الى مرتبـه أو العامل الذى يهاجر الى دول الخليج . ويا له من ارتقاء اجتماعى مدهش حققـه هذا السائق الذى يقود سيارة اجرة فهـو على سبيل المثال كان فى عـام ١٩٧٥ يحقق دخـلا شهريا قيمته أربعون جنيها ، ثم هاجـر بوصفه عاملا ميكانيكيا الى ليبيا حيث ضاعف دخله ثمانى مرات وعـاد فى عـام ١٩٧٩ بسيارة حولها الى سيارة اجرة تحقق له دخـلا شهريا يصـل الى مائتى جنيه . أما مشروعه الجـديد فهو السفر فى عام ١٩٨٢ الى المملكة العربيـة السعودية حيث سيحصل على مرتب يصـل الى خمسمائة جنيه شـهريا بحيث يمكن عند عودته من شراء سيارة بيجو ليحولها الى سيارة أجرة تعمـل على طريق القاهرة — الاسكندرية . وهكذا يحقق دخـلا جـديدا فى عـام ١٩٨٤ يصـل الى ٤٠٠ جنيه ، داخل مصر نفسـها ..

بيد أن الانفتاح لا يصل الى الغالبية العظمى من الموظفين ولا القطاع العام ولا المعدمين ، ولا لكل هؤلاء الذين لن يسافروا بعيدا عن قراهم أو عن عائلاتهم . ففى الشركة الوطنية للنسيج مصر — حلوان ، يحصل العـامل

عند بدء تعيينه على اجر قدره ١٥ جنيها يصل الى ٥٠ جنيها فقط بعد عشر سنوات ولن يتجاوز المائة جنيه حين يصبح عاملا فنيا ماهرا ، وهو أجر يقل قليلا عما يحصل عليه خريج الجامعة الذى لا يزيد مرتبه عن مائة وخمسين جنيها الا بصعوبة . علما بأن الخريج الجديد الذى يعمل فى الحكومة يحصل على مرتب شهرى قدره ٤٠ جنيها ، بينما يبلغ الحد الادنى للاجور ٢٠ جنيها فقط ..

الا ان ارتفاع الاسعار جاء فى الوقت الذى ظهرت فيه الجاذبية الشديدة للسلع المستوردة وتراكم الاحتياجات والحرمان طوال سنوات الحرب ، تلك الاحتياجات التى يود الجميع تلبيتها طبقا للوعود التى تكررت كثيرا . فقد عانى الشعب سنوات عديدة من الفراغ والانتظار والحرمان مضت وكأنها سنوات استثنائية من عمر البلاد كلها وبصفة خاصة بالنسبة للطبقة المتوسطة . ومن هنا جاء هذا الاندفاع المحموم فى الاستهلاك الحالى ، هذا التعويض المباغت بكل ما يحمل من مبالغات وافراط ولكنه أيضا مكبل بحدود تفرضها الاجور المتدنية لذلك فان مظاهر الحرمان الجديدة تتزايد أيضا وحينئذ يبدأ بالنسبة لكثير من المصريين سباق عجيب للحصول على المال بكل السبل من تهافت على مراكز الانفتاح ، الى التهريب والسرقة بل والدعارة أيضا . كما يرتفع أيضا معدل الانحراف بين الاحداث . ومن الناحية السياسية ، يستفيد نظام الحكم أيضا طالما ينهمك كل فرد فى بحثه اليومى عن سبل معيشته مكرسا جهده أما فى وسائل الانتقال أو الجمعية التعاونية ، واما فى الاسكان أو شراء اللحم .

قد يحقق رجل ثروة من تجميع صناديق القمامة ، فى حين لا يستطيع أستاذ فى الفلسفة أن يجد المسكن اللائق به لعدم كفاية مرتبه . هذه هى فكرة فيلم « انتبهوا أيها السادة » الذى ظهر عام ١٩٨٠ . ولكن انتبهوا! بالفعل ، فان البعض يحقق ثروات من لاشىء فى حين تختفى القيم ويتلاشى الفكر . ان الانفتاح قد ساعد على اهتزاز هيكل القيم .. فقد أخل الاغنياء الجدد بالتدرج التقليدى للسلطة وبمفهوم العمل ، وأخلت الهجرة بالاسرة ، والفائدة السريعة والفساد بالاخلاق ، والفردية بالتضامن ، والعجلة فى كل شىء بالتروى فى بلد معروف بالحياة الهادئة . وتدمر المخدرات والخمور شباب أولاد الذوات الذين يستطيعون الحصول على بطاقة عضوية فى أحد نوادى الفيديو فى منطقة الاهرامات مقابل اشتراك قيمته ٣٠٠ جنيه سنويا ، بينما يهاجر شباب آخرون لاطعام عائلاتهم . وتمارس بعض الفتيات الدعارة العارضة حتى يستطعن الظهور بمظهر حسن فى الجامعة . وقد بلغت هذه المسألة درجة خطيرة الى حد استدعى مناقشتها فى مجلس جامعة عين شمس عام ١٩٧٤ .. فاليوم « يعيش ٢ ٪ من

المصريين حياة رغـدة و ٣٩ ٪ حيـاة متوسـطة و ٥٠ ٪ لا يعيشـون على الاطلاق » على حـد تعبير أحد العمال فى القاهرة .

فكيف لا تختل القيم مع هذا الموقف الجـديد الذى تتخـذه شريحـة من المجتمع ، تشعر بالنشوى من سلطتها الجـديدة ومن أموالها وتـدور حول نفسها وتغرق فى ملذات النفـوذ والانفاق ، الى جانب مظاهر البذخ والافراط الذى يتميز بهـا الشرق ؟ ان عامل البنـاء الذى يكسب أكثر من الوزير ، والعامل الزراعى المهاجر الذى يشترى خمسة أفدنـة ، والموظف الذى ينتقل للعمل فى القطاع الخاص ليسوا سوى علامات على حدوث تغيير عميق ودائم بحركة السباق لتحقيق حياة كريمة . وتعمل الدولة على احلال مجتمع تنافسى حر محل مجتمع الموظفين ولكن دون أن تتحمل مسئولياتها فيه، فما من شىء ينجز أو تجـرى له صيانة أو تنظيف . ان كل شىء متروك على حاله أو منسى أو مهمل . فكلمة « معلهش » تسود سيادة تامة الى أبعد مدى .

وتعرضت القيم الثقافية الوطنية للاهمال التام لصالح القيم الاجنبية . ويقول الشاعر أحمد فؤاد نجم « ان التليفزيون يعرض علينـا حاليا بين كل حلقة أمريكية وحلقة أمريكية .. حلقة أخرى أمريكية » . ما أبعـدنا عن ذلك اليوم الذى قال فيه السادات تلك العبارة : « ان مدرسة الخيـانة (النفوذ الاجنبى) الموجودة فى كل شعب من شعوبنا هى اكبر خطر نواجهه حاليا » أى أن تبلغ أقلية مدارج المدنية الحديثة فتزيد بذلك من الفجـوات داخـل المجتمع وكأنما كتب على الشرق أن يبقى دائما تلك « المنطقة من الكـون التى تحلق بين الانسـان والخـالق ، أى تعيش فى صراع دائـم بين القيم والمادة » على حد تعبير جـاك بيرك . وفى ظـل هـذه الظـروف تعتبر الحركة الاسلامية أولا وقبل كل شىء حـركة ثقافية بأوسـع مفهـوم للكلمة ، تحاول فرض نفسها على ساحة سياسية خالية ظل يحكمها ، حتى يـوم ٦ أكتوبر رجـل واحـد .

رجــل بمفرده على مسرح خــال
لعبة ساسية باطــلة
من الحزب الواحد الى الحزب الحاكم

كان الاتحاد الاشتراكى العربى ــ حزب الاغلبية ذو الهيكل الهرمى ــ يتميز بالمركزية أكثر مما يتميز بالديمقراطية ، والاتفاق على اختيار المسئولين اكثر من حرية الانتخابات . وقد أصبح الحزب ــ الذى يشرف عليــه الريس ويسيطر عليه الموظفون واعيان الفلاحين ــ اداة فى خـدمة السلطة اى مجرد جهاز من اجهزة الدولة واجريت فى عام ١٩٦٨ محاولة لاصلاحه .. بيد انها لم تسفر عن أى تغيير جذري سواء فى هياكله أو فى سلوك أعضائه . ولم يقدم عبد الناصر اى جديد حينما جمع بين اعبائه ورئاسة الحزب . اما حركة التطهير التى اجريت عام ١٩٧١ فقد ادت الى تزايد الاستياء . فحين قـال الرئيس السادات « اننى أرفض تفتيت الوحدة الوطنية فى صورة احزاب مصطنعة ولكنى لا اقبل أيضا نظرية الحزب الواحد الذى قد يفرض وصايته على الجماهير » . انما اضاء بهذه العبارات التى جاءت فى وثيقة أكتوبر ــ النور الاخضر لتأسيس المنابر داخل الاتحاد الاشتراكى العربى .

فالدولة الليبرالية الجديدة لا توافقها سيطرة الحزب الواحد فهى فى حاجة الى حرية سياسية على مستوى الانفتاح الاقتصادى . وفضلا عن أن الغرب الذى تنتظر منه مصر المساعدة والمساندة ــ يميل الى تعدد الافكار اكثر من انصهارها فى قالب واحد . كما كان الريس يرغب ايضا فى نزع سلاح الناصريين وكسر شوكة المعارضة المتزايدة عن طريق مخرج سياسى يرضى أحد مطالبه .

وفى يوم ٧ سبتمبر عام ١٩٧٥ ، صدرت اللوائح الجديدة لتعترف بحرية الانضمام للحزب وتعدد التيارات به . ولكن سرعان ما دفع تعدد الاتجاهات ذاته الى الحد من التجربة خاصة وان ظهور ناصرى أصبح يمثل خطرا كامنا واسع النطاق بالنسبة للريس الذى لايكف عنالاشارة الى سلفهفىخطبه . وهو ــ الوقت نفسه ــ يدير له ظهره على طول الخط . وتمتشكيل«اللجنة الخاصة بمستقبل العمل السياسى » للقيام بهذا الدور ، حيث اعلنت رفضها لفكرة قيام الاحزاب وموافقتها ، بنسبة ٩٧ صوتا من ١٤٠ صوتا ، على قيام ثلاثة منابر فقط داخل اطار الاتحاد الاشتراكى العربى هى حزب الاحرار اليمينى والوسط الحكومى واليسار الماركسى» . وهكذا نجحت العملية ولم يشترك الناصريون والاخوان المسلمون لصفتهم هذه فى الانتخابات التشريعية التى جرت فى ٢٨ أكتوبر و ٤ نوفمبر ١٩٧٦ ، وبالتالى فرض الوسط نفسه كوريث وحيد لثورة يوليو . وشهدت مصر ، لاول مرة منذ عام ١٩٥٢ ، منافسة مفتوحة بين عدة

اتجاهات ، فقد دار الصراع بين ١٦٦٠ مرشحا للوصول الى مقاعد النواب التى يبلغ عددها ٣٦٠ مقعدا . واشتعلت الحملة الانتخابية واستعاد المواطنون ثانية الحماس والحمية السياسية اللذين كانا سائدين فى عهد الملكية . ومع ذلك فقد تغير كل شيء بفضل سحر الاذاعة والشاشة الصغيرة . وتصرف منبر الوسط — الذى استغل شبه احتكاره لوسائل الاعلام وضغط المؤسسات الرسمية — وكأنه حزب الدولة أكثر من كونه مجرد مجموعة سياسية تابعة للحكومة فقط . وهكذا وفى ظل التعدد الظاهرى استعاد منبر الوسط ، الاغلبية القديمة للحزب الواحد بمساندة الادارة ، وعظم شأنه بتولى السلطة .

وقد عكس فرز الاصوات هذا المناخ السياسى الجديد وحقق الوسط انتصارا ساحقا حينما نجح ٢٩٢ من مرشحيه فى الانتخابات اى حصوله على نسبة ٨١ر١٪ من المقاعد . وكان اليمين ، بنوابه الاربعة عشر (٣ر٩٪) ، وبصفة خاصة اليسار الذى لم يحصل سوى على أربعة مقاعد (١ر١٪) أكبر الخاسرين فى هذه الانتخابات الاولى بعد تعدد الاحزاب ، ولكن وقعت عدة مخالفات ودعمت الجولة الانتخابية الثانية من انتصار الوسط . كذلك اضرت الهجمات العنيفة — التى وجهت لالحاد اليسار المزعوم — بمرشحى هذا الحزب بينما أسفرغياب الحياة السياسية الحقيقية طوال العشرين سنة المنصرمة الى عدم ممارسة السياسة ممارسة حقيقية مما ساعد على ظهور عدد من الشخصيات وتألق اسمائها .

والا فكيف يمكن تفسير النجاح الذى حققه المستقلون ؟ فهؤلاء بنوابهم الخمسين (١٣ر٩٪) أثاروا الدهشة فى البرلمان . فمنهم من أظهر مللا من الحوار التقليدى ، ومنهم من أعرب عن عدم قبوله للاتحاد الاشتراكى العربى ، ومنهم من أعلن رفضه للنظام الثلاثى السياسى — واذا بالاهمية التى اكتسبوها تبين مدى ماحدث من تطور مفاجىء بات يفرض نفسه .

واذا بالرئيس يوافق يوم ١١ نوفمبر ١٩٧٦ على قيام الاحزاب فما الذى أوجب اذن هذا التحول المفاجىء ؟ ان الحركة الداخلية والسعى الى الحصول على اجماع كبير لعبا دورا هاما فى اتخاذ هذ القرار الذى سهل على الريس اتخاذه . . بعد النجاح الساحق الذى حققه منبره فى الانتخابات ، اذ أغرته فكرة تقنين هذه اللعبة السياسية الثلاثية فى صورة مؤسسات . ثم ان حل الاتحاد الاشتراكى العربى كفيل بأن يسعد أولئك الذين لم يعودوا يحتملون أكبر بصمة خلفها ماض لا يزال قريبا . . وأخيرا اليست هذه هى أفضل طريقة ليقدم للدول الاخرى الضمانات بانتهاجه الليبرالية . . ضمانات أكثر اقناعا من مجرد وجود المنابر وحدها ؟ غير أن المناخ السياسى لم يبق على حاله بعد الاضرابات التى وقعت فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . وبدلا من محاولة اجراء حوار مع المعارضة او الاعتدال فى الانفتاح الاقتصادى — اذا بالريس يتعجل بتطبيق هذا الانفتاح

وانغلق نظام الحكم على نفسه . وازداد تشدده ، ونسى تطبيق الليبرالية وأنكر المبادىء . وسلكت الحكومة مسلكا متسلطا فى الحياة السياسية الامر الذى أفقدها تأييد آخر الليبراليين الذين رفضوا الانطلاق فى النشاط الاقتصادى ما لم تصاحبه حرية سياسية مناسبة . وفى المقابل ، لاقت الاصوات المطالبة بالانفتاح والمحيطون بالرئيس تشجيعا على ممارسة مزيد من الليبرالية الاقتصادية . الا ان الانفتاح لا يمكن أن يزدهر دون اشراف سياسى قوى . وهذا ما اثبتته المظاهرات والانتقادات التى انطلقت تحت قبة مجلس الشعب وظهور الحركات الاسلامية .

ولتطويق هذه المعارضة ، تصرف رئيس الدولة بسرعة وحزم فأصدر يوم ٣ فبراير عام ١٩٧٧ ، قرارا يقضى بفرض عقوبات رادعة على المتظاهرين والمضربين ، بينما أدى أحكام القبضة على المعارضة البرلمانية الى اسكات المفسدين ، وأدى قانون ٥ يوليو عام ١٩٧٧ ، الخاص بالاحزاب السياسية الى اغلاق الطريق فى وجه المعارضة . فقد تحولت اللجنة المركزية السابقة للاتحاد الاشتراكى العربى الى هيئة استشارية خاصة بتأسيس الاحزاب وفى نفس الوقت جهاز لرقابة نشاطها . فما هو الشىء الذى كان يرغب الرئيس فى ضمان تحقيقه ؟ الاجابة هى احترام القواعد الذهبية الخمس للنظام الجديد الا وهى « الوحدة الوطنية ، والسلام الاجتماعى ، وتحالف قوى الشعب العاملة ، ومبادىء الاشتراكية الديمقراطية ، ومكاسب الاشتراكية » . وهكذا تم استبعاد الاخوان المسلمين والماركسيين كمجموعات منظمة ، حيث لا يمكن تأسيس أى حزب على « طبقة أو دين » ولكن الا يتعين أن يقتصر عمل اللجنة على التحقق من الصفة الشرعية للاحزاب ؟ هذا هو دورها دون شك ، ولكن الهوة التى تفصل بين الشرعية والملاءم ليست ميقة لدرجة لا تسمح للجنة باجتيازها معتمدة على مرونة القانون ، خاصة وان برنامج الاحزاب الذى بمقتضاه تحصل على تصريح انشائها ، يجب أن يكون مختلفا تماما عن برنامج الاحزاب الموجودة بالفعل . وغيرها وغيرها من القواعد ومن أساليب الضغط التى تمكن الريس من السيطرة على اللعبة السياسية .

ومع ذلك ففى عام ١٩٧٨ ، سمح الرئيس ــ تحت ضغط الاعداد الكبيرة وبعد تردد طويل ــ بقيام حزب الوفد الجديد فى يوم ٤ فبراير ولكن اللعبة كانت باطلة ، وبناء عليه حل الحزب نفسه يوم ٢ يونيو نظرا « لان العمل السياسى أصبح مستحيلا » . واصبحت الديمقراطية « مجرد كلمة بلا معنى وشـــعارا للاستهلاك الداخلى والخارجى » .

والحقيقة أن الرئيس كان فى هذه الاثناء قد حصل على موافقة الشعب عن طريق الاستفتاء الذى جرى يوم ٢١ مايو عام ١٩٧٨ على فرض اجراءات استثنائية خاصة لحماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى وذلك بموجب السلطات الاستثنائية التى يخولها له الدستور (المادة ٧٤) . ثم اصبحت هذه الاجراءات التى تمت الموافقة عليها بنسبة ٢٩ر٩٩٪ من الاصوات ــ القانون رقم ٣٣ الصادر فى يوم ٢ يونيو عام ١٩٧٨ الذى يقيد نظام الاحزاب . وهكذا فان جميع الذين افسدوا الحياة السياسية قبل عام ١٩٥٢ (سواء من وزراء او من المنتمين الى الاحزاب القديمة ، فيما عدا الحزب الوطنى وحزب مصر الفتاة لم يعد من حقهم أن يكونوا أعضاء فى أى تشكيل سياسى او ممارسة حقوقهم او المشاركة فى أى انشطة سياسية . ويسرى نفس الشىء على المواطنين الذين ادانتهم محكمة الثورة فى « مؤامرة » مايو عام ١٩٧١ .

وفى يوم ١٣ يونيو ، اعلن المدعى الاشتراكى أسماء حوالى مائتى شخص من « المبعدين » قام البرلمان باستبعادهم من الحياة السياسية والحـــكومة والصحافة فكيف كان يستطيع الوفد الجديد الاستمرار فى ممارسة نشاطه بعد صدور مثل هذا القرار الذى كان يهدف الى تقنين الديمقراطية السليمة على حد تعبير الرئيس ؟ .. أنها فى الواقع عملية عنيفة كانت تهدف الى اقصاء اخطر المجموعات المنافسة التى كان من الممكن أن تغرى ليبراليتها وشعبيتها الشريك الامريكى .

وهكذا شغلت المسرح السياسى ثلاثة احزاب بالاضافة الى المستقلين وهى حزب مصر الاشتراكى ، وهو حزب الاغلبية ، وحزب الاحرار الاشتراكى ، المنبثق عن منبر اليمين ، وحـــزب التجمـــع الوطنى التقدمى الوحدوى ، الذى حل محل منبر اليسار . ولكن هذا القانون لم يساعد على استرداد الاجماع . ذلك « أن تشكيل الاحزاب اضر بالديمقراطية الوليدة » ، كما شكا من ذلـــك خالد محيى الدين وشاركه فى هذا الرأى عدد كبير من الكوادر الســـياسية .

اما بالنسبة لرجال الحزب القديم ، فان اغلبهم لم يستحسن على الاطلاق هذا التطور . حقيقة أن ٣٣ عضوا من اعضائها ايدوا تدعيم الاتحاد الاشتراكى العربى ، أثناء اللجنة التى انعقدت عام١٩٧٦ وهذا ما يردده اليوم الدكتور رفعت المحجوب ، آخر أمين عام للاتحاد ، اذ يقول « لقد كان من الضرورى قيام المنابر من أجل تنشيط الاتحاد . ولكن كان من الصعب الانتقال الى تشكيل الاحزاب دون اعداد مسبق للارضية السياسية » .

فحزب مصر الاشتراكى لم يكن نشطا ولا شعبيا بقدر كبير بل وصل به الأمر الى فقدان بعض الأصوات لصالح حزب الوفد الجديد . وفجأة قام رئيس الدولة — دون أن يطلع أى شخص كان — بتشكيل الحزب الوطنى الديمقراطى الأمر الذى أثار دهشة الجميع وأصبح الموقف مثيرا للسخرية . فالحزب الوطنى الديمقراطى الذى شكله الرئيس ، كان منافسا لحزب مصر الاشتراكى الذى يرأسه ممدوح سالم رئيس الوزراء وبعد تردد بسيط ، انضمت أعداد كبيرة من النواب الأعضاء فى حزب مصر الاشتراكى الى حزب الرئيس ، بحيث لم يبق مع ممدوح سالم فى أول سبتمبر ، سوى عشرين نائبا فقط الأمر الذى أدى به الى الاستقالة ولكنه لم يستقل دون أن يؤكد أن التشكيلين يمثلان « اتجاهين لنفس التيار » . واختفى حزب مصر الاشتراكى بعد ذلك بقليل ليحل محله الحزب الوطنى الديمقراطى برئاسة مصطفى خليل رئيس الوزراء الجديد ، يعاونه فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء .

ودعا الرئيس الى قيام « معارضة بناءة » قادرة على « تفهم » الصعوبات التى تواجهها الحكومة ومتطلبات الساعة . وهكذا تم تأسيس حزب العمل الاشتراكى . وبعد فترة من الوقت ، اكتسب حزب العمل الاشتراكى — الذى لم يكن لـه برنامج حقيقى فى بادىء الأمر — أهمية أكبر ليصبح حزبا حقيقيا للمعارضة بعد أن خلقت المعاهدة مع اسرائيل شعورا متزايدا بالاستياء بين صفوفه . وشعر الرئيس بالقلق فقد كان يرغب فى أن يشكل مجلسا للشعب أكثر مرونة ويبرهن على « موافقة الأمة بالاجماع » على نظام حكمه .

فكان الاستفتاء على اتفاقيات السلام و« تدعيم الديمقراطية » — الذى أجرى يوم ١٩ ابريل عام ١٩٧٩ . هو الذى قدم هذا البديل . ودعا ايضا الى حل مجلس الشعب . ولم تثر النتائج أية دهشة .. فقد أجاب الناخبون على السؤالين المطروحين ، « بنعم » بنسبة ٩٩٫٩٥ ٪ و ٩٩٫٩٠ ٪ . وهكذا تم دعوتهم لانتخاب مجلس جديد يومى ٧ و ١٤ يونيو . ولم تثر هذه الحملة الانتخابية أى حماس ، على عكس حملة عام ١٩٧٦ . فلم يعد فى استطاعة المرشحين اعادة التشكيك فى أسس نظام الحكم أو ادانة معاهدة السلام بصفة خاصة . وجاءت النتائج على قدر الترتيبات المتخذة ، فقد فاز الحزب الوطنى الديمقراطى بـ ٣٤١ نائبا (٨٩٫٣ ٪) ، وحزب العمل الاشتراكى ٢٩ نائبا

(٦ر٧ ٪) ، وحزب الأحرار الاشتراكى ثلاثة نواب (٨ر ٪) ، وتسعة نواب للمستقلين (٣٠ر٢ ٪) .

ولم يعد لليسار أى تمثيل فى مجلس الشعب وفقد المستقلون المكانة التى كانوا يحتلونها عام ١٩٧٦ ، وتمت تنحية الأصوات السياسية الرنانة مثل كمال الدين حسين والشيخ عاشور ، وخالد محيى الدين ومصطفى كامل مراد . ان ماحدث فى عام ١٩٧٩ ليس تأكيدا ولا تعضيدا لما حدث فى ربيع عام ١٩٧٦ . وتطايرت الآمال وسكتت الأصوات . ولم يعد يتردد صوت واحد يحكى أمجاد نظام الحكم ويتغنى بمزايا رئيسه ، هذا الرئيس الذى قام بمنع كل الأحزاب من ابداء أية معارضة لعملية السلام والمعاهدة مع اسرائيل عن طريق قيامه فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٩ بتعديل ٢ يوليو ليسيطر كحاكم مطلق على طبقة سياسية محطمة وبرلمان مهادن .

« ان هذا البرلمان ليس سوى مسرح للعرائس فليسقط السادات » .
حينما اعرب الشيخ محمد نصر عاشور ، نائب حزب الوفد بهذه العبارة عن خيبة أمله ازاء المناقشات العقيمة التى جرت فى مجلس الشعب فى عام ١٩٧٨ بشأن جودة الخبز ، فلم يكن يشك لحظة فى أنه سيتم اسقاط عضويته من البرلمان بعدها بعدة أيام أى يوم ٢٨ مارس ـ بموافقة ٢٧٩ صوتا ضد ١٩ صوتا .

ثم لقى عبد الفتاح حسن ، بعد ذلك بشهرين نفس المصير بسبب « افساده الحياة السياسية » قبل عام ١٩٥٢ . وفى الواقع كانت هناك سابقة مشهورة ففى شهر فبراير ١٩٧٧ ، راح كمال الدين حسين ، النائب المستقل ضحية اجراء مشابه بسبب وصفه الاجراءات الاستثنائية التى صدرت عقب أحداث الشغب بأنها « تقنين غير مشروع للظلم » . وفى يوم ٢٨ يونيو عام ١٩٨٧ أسقطت العضوية ايضا عن أبو العز الحريرى نائب حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، بسبب قيادته لاحدى المظاهرات فى الاسكندرية . وهكذا وافق الزملاء على استبعاد أربعة من اكفأ النواب . وتم اعادة البرلمان الى الصواب وارهاب المعارضة .

وعلى الرغم من أن تمثيل المستقلين والمعارضة فى مجلس الشعب لم يتعد ٩ر١٩ ٪ ، فان مجلس عام ١٩٧٦ تمكن مع ذلك من فرض سلطته الاشرافية على الحكومة . والحقيقة أن المجلس لم يكن يملك معاقبة الحكومة ، على الرغم من أن دستور عام ١٩٧١ يمنحه حق « الاشراف على نشاط الحكومة » ويراعى مسئوليتها أمام النواب ، ولا يقتصر السبب فى ذلك على أن المعارضة لم تكن تستطيع أن تحقق الأغلبية فى التصويت على سحب الثقة من الحكومة ، حتى وان استطاعت ذلك ، بل ان رئيس الجمهورية كان حتما سيلجأ ـ وفقا للدستور ـ الى أحد الحلين اما قبول استقالة حكومته أو اللجوء الى اجراء

استفتاء يطلب فيه من الشعب الفصل بين رئيس الوزراء ومجلس الشعب ٠ وحيث ان الجميع يعرف مقدما نتائج الاستفتاءات فى مصر فان مسئولية الوزارة تؤخذ بعين الرعاية بحيث لا تتعرض فى الحقيقة لأى مساس بها خاصة وان الرئيس يستطيع حل المجلس « عند الضرورة » بعد اجراء استفتاء ٠ وهكذا نجد أنفسنا أمام صورة من صور المكيافيلية فى استخدام هذه المادة الشهيرة رقم ١٣٦ التى تجعل من حق الرئيس حل المجلس الذى يفترض استخدامه فى الحالات الاستثنائية فقط ـ وسيلة ضغط رهيبة من جانب رئيس الدولة على النواب الذين قد تسول لهم أنفسهم فى بعض الأحوال ممارسة الرقابة ٠

وفى المقابل كان يمكن للمعارضة ، عن طريق ممارسة لعبة طلبات الاحاطة وتقديم « رغباتها » للحكومة و « طلب اجراء مناقشات » حول المشاكل العامة ـ ان تضغط على سياسة الوزراء وتبرز قصورهم وأخطاءهم ، وتعبر بالتالى عن اهتمامات الرأى العام ٠ وكان هذا هو موقفها بالتحديد ٠ وتوضح المقارنة بين عامى ١٩٧٦ و ١٩٧٥ الى حد كبير ، الحيوية الغريبة التى تميز بها برلمان عام ١٩٧٦ ٠ فقد تم تقديم ١٢٤ سؤالا مقابل ٦٢ سؤالا عام ١٩٧٥ ، وجرت ست مناقشات عامة مقابل لاشىء ، و ٥٩ رغبة مقابل ١٨ رغبة ٠٠ وهذه الاجراءات الخاصة بالاشراف على نشاط الحكومة ـ التى تعد بمثابة أساليب عمل مرنة وغير مثيرة لغيظها الى حد كبير ـ تشهد على أن هناك مدخلا الى الديمقراطية لكنه لايؤثر مع ذلك على الاجماع الذى يقوم عليه نظام الحكم٠ وقد قال الدكتور جمال العطيفى نائب رئيس مجلس الشعب « لقد اكتسب المجلس سلطة حقيقية ، وبدأ عملا برلمانيا جادا وفتح الطريق أمام حياة سياسية صحيحة » ٠

وكانت مناقشات النواب ـ حينما يتعرضون لمشاكل النقل والاسكان والتعليم ـ تعكس يقظة الامة ٠ وبدأ البرلمان ـ باعتباره مقرا للحوار وتقديم الاقتراحات ـ يلعب دوره ولكن نشاطه لم يتزايد الا لان الرئيس سمح له بذلك بواسطة اقتراح عام ١٩٧٦ الذى أدى الى التخفيف من حدة الضغوط . ولكن بمجرد قيامه بفرضها مرة أخرى ، أصبح البرلمان من جديد مجرد مجلس لتسجيل قرارات الرئيس . وهكذا استعاد البرلمان ـ من خلال التقليد الرئاسى الذى تعيشه مصر منذ عام ١٩٢٣ ـ المركز الضئيل الذى كان يحتله فى أغلب الاحيان ، منذ قيام أول برلمان عام ١٨٦٦

ذلك ان مجلس الشعب بقدر ما فرض على اختصاصاته من قيود ، بقدر ما حظر عليه ممارسة هذه الاختصاصات . ان ما يستأثر به رئيس الدولة من سلطة تقديم مشروعات القوانين ومن حقه فى الاعتراض على النصوص التى يقرها النواب ، وكذلك حرية الجمع بين منصب الوزير وعضوية مجلس الشعب .. كل هذه عقبات أمام تأكيد دور البرلمان ازاء الرئيس . بل ان

الاسراف بالذات من جانب الرئيس فى اصدار قرارات لها قوة القانون هو الاداة الرهيبة لممارسة نفوذه . وهذا الاسلوب القديم الذى اســـتخدمته الملكية والناصرية لتجرد البرلمان قليلا قليلا من سلطته وخاصة بعد أحداث عام ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ــ هذا الاسلوب الذى اضفى عليه دستور عام ١٩٧١ صفة الشرعية يمنح رئيس الجمهورية سلطة شبه شرعية يقصر بمقتضاه دور النواب على مجرد القيام بدور المتفرجين . ومع ذلك يشير الدكتور صوفى ابو طالب الى أن لجان المجلس الثمانى عشرة تقوم بعمل برلمانى حقيقى . وقد تقدم النـــواب بثمانية وسبعين طلب احاطة بعد قيام الحكومة بتقديم برنامجها فى شهر مايو عام ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فليس هناك من يستطيع الادعاء بأن مجلس الشعب يلعب اليوم دورا آخر غـــير التصـــفيق للرئيس واضـــفاء الشرعيـــة على قراراته . ولعل موافقة النواب بالاجماع على طرد زميلهم أحمد فرغلى من المجلس فى شهر اغسطس عام ١٩٨٠ وموافقتهم بصفة خاصة على الاجراءات التعمية التى اصدرها الرئيس السادات لمحاكمة ١٥٣٦ مواطنا تم القبض عليهم يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ ــ محاكمة سياسية ، لا تدع أدنى شك حول هذا الاختناق الذى يعانى منه المجلس .

من هم اذن النواب الذين يمثلون المقاعد فى نصف الدائرة التى يتكون منها المجلس ؟ هناك مثلا السيدة الفت كامل ، عضو حزب الاحرار الاشتراكى ، نائبا « عن العمال » خلال دورتين للمجلس . ذلك أن ميثاق عام ١٩٦٢ نص على ضرورة أن يضم مجلس الشعب ــ مثل أي مجلس منتخب ــ ٥٠ ٪ على الاقل من العمال والفلاحين . وفى برلمان عام ١٩٧١ كان ١٨٧ نائبا من النواب الذين يبلغ عددهم ٣٦٠ نائبا ينتمون الى هاتين الفئتين . وحدد قانون الانتخابات اجراءات معقدة لضمان احترام هذه القاعدة الديمقراطية سواء على مستوى كل دائرة انتخابية او على المستوى الوطنى .

فمن هو المقصود بكلمة فلاح ؟ انه كل شخص لا يملك اكثر من ٢ر٤ هكتار، على أن تكون الزراعة هى مصدر دخله والعمل الوحيد الذى يمارسه وأن يكون مقيما فى الريف . أما « العامل » فهو الشخص الذى يمارس عملا يدويا او ذهنيا فى مجال الزراعة أو الصناعة أو الخدمات ويعيش من هذا العمل « شريطة الا يكون مؤهلا تأهيلا عاليا أو حاصلا على شهادة جامعية » الا اذا كان من فئة العمال قبل حصوله على مؤهله . فالقانون ــ كما هو ملاحظ ــ يسهل الانتماء الى اى من الفئتين الا انه لم يحترم فى الحقيقة أبدا . فهناك عدد غير قليل من النواب « الفلاحين » الذين تتعدى ملكيتهم الحد المقرر ، فى حين كان القانون يقصد بصفة خاصة احتكار كبار الملاك الجدد . أما بالنسبة للسيدة الفت كامل ، والتى لا تشغل منصبا ــ فانها تشرح وضعها بأنها عملت عدة اشهر فى احدى الشركات منذ فترة طويلة مضت ، ويضم المجلس فى الواقع عددا كبيرا من الاعيان والموظفين وأصحاب المهن الحرة . بيد ان التمسك بهذا المبدأ السياسى الذى يقوم على علم الحساب ــ والذى كانت تقدسه الناصرية ــ لا يزال حجة صالحة للاستخدام الداخلى يستند اليها نظام حكم يشعر بسعادة كبرى لاحتفاظه ببعض الجذور التى لا يترتب عليها الكثير من الالتزام . الامر الذى يوضح لنا سبب انتقال النواب المصريين من حزب الى آخر على حسب الضغوط المالية والشخصية . ففى عام ١٩٧٦ كان عدد النواب الذين ينتمون الى حزب الاحرار الاشتراكى ١٤ نائبا . وأصبح عددهم اثنين فقط عام ١٩٧٨ . ففى خلال عامين « أغرى » الحزب الوطنى الديمقراطى ١٢ نائبا من حزب الاحرار . الا ان المراجعة الدستورية التى جرت فى ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ وأسفرت عن تأسيس مجلس الشورى الى جانب مجلس الشعب ــ قد اضافت مزيدا من التقييد لدور مجلس الشعب .

وقد اثار قيام مجلس الشورى العديد من التساؤلات والتكهنات ــ فهذا المجلس ــ الذى يتكون من ٢١٠ أعضاء يختار ثلثاهما عن طريق الانتخابات

العامة المباشرة وفقا لنظام الاقتراع بالقائمة المطلقة ويعين رئيس الجمهورية الثلث الاخير ، وتستمر دورته ست سنوات ــ هذا المجلس ليس له مكان محدد بين المؤسسات . فمن واجبه بطبيعة الحال ابداء الرأى فى التعديلات التى تجرى على الدستور ، ومعاهدات السلام والتحالف ، ومشروعات الخطة ، فضلا عن تقديمه المشورة الى الرئيس فى كل مرة يستشيره فيها . ثم يضيف الدكتور صوفى أبو طالب الشرعية على تأسيس هذا المجلس بارجاعه الى المفهوم الاسلامى للشورى « أو مشاورة الصفوة من أبناء الامة » . وهذا المجلس انما يتكون أساسا وقبل كل شىء من مجموعة من الخبراء والمهنيين ولا يخلو دوره الاساسى من اقتراح اجراءات من شأنها حماية القواعد الخمس الذهبية لقانون الاحزاب السياسية فضلا عن « أسس المجتمع ومثالياته والحقوق والحريات والواجبات العامة » ذلك من أجل تعميق أسس النظام الاشتراكى الديمقراطى .

وهذه هى أسس الساداتية نفسها فليس لمجلس الشورى من شاغل سوى الدفاع عن نظام الحكم ، فهو لا يعدو أن يكون « مجلس العائلة » الذى ارادة الرئيس وأراد أن يكون له أبا وفى نهاية الامر ، لم يكن انشاؤه سوى عملية سياسية تهدف الى توسيع شبكة الولاء للرئيس وتقديم المساندة له بالاجماع من جانب الفنيين وكبار الشخصيات فى الاختيارات القومية الكبرى . ويؤكد الدكتور صوفى أبو طالب قائلا : « من الطبيعى توسيع الدائرة السياسية حول الحكم » وكان أسلوب الاقتراح المتبع فى اختيار أعضاء مجلس الشورى يهدف الى منع المعارضة من الوصول اليه . ولم ينخدع به حزب العمل الاشتراكى وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى مقاطعا هذه الانتخابات ، فقد رأينا انه لم ينجح أحد من الـ ١٦٦ مرشحا الذين ينتمون الى حزب الاحرار الاشتراكى ، ولم ينجح سوى مرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى وحدهم .

اما بالنسبة للاعضاء المعينين ، فينتمون كلهم الى الادارة الحاكمة ويؤكد البعض انه عرف خبر تعيينه من الجريدة الرسمية ولا ينخدع كثيرون من هذا « الذر للرماد فى العيون » على حد تعبير أحدهم ومع ذلك لم يتصور أحد منهم على الاطلاق ان يقول « لا » لرئيس الدولة .

وكان الرئيس يدافع عن نفسه بالاعراب عن رغبته فى تأسيس مجلس للشيوخ . والحقيقة أن هذا المجلس الاخير ليس له أصول عميقة فى التقاليد السياسية المصرية ، فعلى الرغم من وجوده فى الفترة من عام ١٨٨٣ الى ١٩٥٢ ، الا أن فاعليته لم تكن نموذجية الى درجة اعادة التجربة ثانية . ولكن اذا ما حدث وتمرد مجلس الشعب فهل من الممكن أن يلجأ الرئيس الجديد الى اتباع أسلوب السبق ــ الذى كان الرئيس السادات معتادا على اتباعه . فيزيد من تقسيم سلطات ممثلى الشعب حتى يسهل له السيطرة عليهم وذلك عن طريق تحويل مجلس الشورى الى مجلس شيوخ حقيقى .

نعــــم بنسبة ٩٩ ٪

٩٩ر٩٩ ٪ من الاصوات توافق على اعادة انتخاب جمال عبد الناصر فى عام ١٩٦٥ ، ٩٣ر٩٩ ٪ لصالح السادات بعد ذلك بأحد عشر عاما ، ٤٢ر٩٩٪ من عدد الناخبين يؤيدون القرار الذى له قوة القانون الصادر فى ٢ فبراير عــام ١٩٧٧ و ٤٦ر٩٨ ٪ لصالح انتخاب حسنى مبارك . هذه الارقام تدل على ان الاستفتاء فى مصر ليس سوى استقصاء شعبى مباشر للرأى وفى مواجهـــة البرلمان ، يعد الاستفتاء بالنسبة للرئيس الوسيلة المفضلة لفرض ســلطته ولاقرار اختياراته السياسية الكبرى . علما بأنه يستطيع استخدامه فى أى وقت يشاء وكيفما شاء ذلك أن الرئيس — الذى انتخب بنفس هذه الطريقة بعد اختيار النواب وحدهم — يستطيع دائما اللجوء الى اجراء استفتاء فى الظــروف الاستثنائية وفقا لنص المادة ٧٤ من الدستور . ويمكنه اللجوء اليه بصورة أكبر حينما يرغب فى استشارة الشعب بشأن المسائل الهامة المتعلقة بالمصــــالح العليا للبلاد » (المادة ١٥٢) . فهذا الاستفتاء يضفى مزيدا من الاهمية عــلى موافقة الامة على سياسة الرئيس حتى وان كان النواب لا يعترضون عليها .

وهكذا يلجأ رئيس الدولة مرة أخرى الى المصدر الثانى لسلطته كلما رغب فى ذلك ، عن طريق اجراء مثل هذه الاستشارات التى تعد أيضا بمثابة « اعادة انتخاب » له . فالحوار المباشر مع الشعب له فائدته حينما تتعرض ســلطة الرئيس للخطر .

وقد تم استغلال سحر المادة ١٥٢ خمس مرات منذ عام ١٩٧٠ .. فى عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٤ للحصول على الموافقة على برنامج العمل الوطنى ووثيقة اكتوبر ، ويوم ٢١ مايو عام ١٩٧٨ لتنظيم الحياة السياسية ، ويوم ١٩ أبريل عام ١٩٧٩ للموافقة على المعاهدة مع اسرائيل وحل البرلمان ، ويوم ٢٢ مايو عام ١٩٨٠ للاعراب عن الموافقة على اعادة النظر فى الدستور مما أســفر عن تأسيس مجلس الشورى والاقتراح الخاص بتطبيق الشريعة الاسلامية ، أى فى كل مرة يتعرض فيها الرأى العام للزعزعة نتيجة لاتجاه سياسى جديد أو تغيير فى التحالف وظهور معارضة لنظام الحكم . اذن فكلمة « نعــم » محققة مقدما ، الزعيم يقرر والشعب يؤيد ، بل وأحيانا ما يكون نشر كلمة « لا » ممنوعا كما حدث عام ١٩٧٩ حيث لم يكن من المستطاع الاعتراض على معاهدة السلام . وعلى اية حال ، فان التزام الزعيم والشخصيات الوطنية والمحلية وتعبئة وسائل الاعلام والضغط من جانب المؤسسات تعمل كلها على ضمان احراز النصر ، وما الاستفتاءات سوى لحظات مأثورة لمجد الرئيس ولا يمكن لكافة المصريين الا أن يكونوا معه بنسبة ٩٩٪ .

ونحن نعرف تماما ما الذى كان يخفيه « هذا الاجماع » فى عهد عبد الناصر . فهل ترى مصر قد انتقلت الى مرحلة افضل ؟ هذا ما يدعيه فكرى مكرم عبيد بقوله : « ان الانتخابات تجرى بنظام ، فى حين كانت الشرطة فى عهد عبد الناصر تصوت باسم الغائبين والمتغيبين . وكانت الاستفتاءات والانتخابات خالية من كل معنى ، أما اليوم فالحرية مكفولة ولكن لماذا حدث هذا التغيير ؟ أجاب الدكتور صوفى أبو طالب قبل اغتيال السادات بعدة أشهر قائلا « لان رجل الشارع يؤيد الرئيس أما أهل الفكر من المعارضة فلا قيمة لهم على الاطلاق . وهذا يعنى باختصار ان الانتخابات كانت غير منظمة لان الرئيس كان عبد الناصر ولكنها انضبطت منذ عام ١٩٧١ لان الرئيس كان السادات . وياله من تأكيد لا يخدع احدا ولا يخدع بصفة خاصة هذا المستشار البارز للحزب الوطنى الديمقراطى الذى يصحح هذا الكلام قائلا : لقد تم تزوير كل الانتخابات فقد صوت ٣٠٪ فى الانتخابات التشريعية التى جرت عام ١٩٧٩ و ٥٪ فى استفتاء عام ١٩٨٠ و ١ ٪ فى انتخابات مجلس الشورى . وحتى اذا كانت هذه الارقام تعطى صورة هزلية الى حد ما للحقيقة فمن المؤكد انها بعيدة جدا عن الاحصائيات الرسمية التى تدل على أن متوسط الامتناع عن التصويت يتراوح بين ٥ ٪ و ٢٠ ٪ .

وقد يسأل سائل ولماذا التصويت اذن ؟ فليس هناك اختيار حقيقى ، ومجلس الشعب غير فعال ، وتتدخل السلطات بصورة كبيرة فى الاقتراع وفرز الاصوات ؟

هذه هى الاجابات الثلاث التى رددها عدد كبير من الاشخاص الذين تحدثت اليهم عام ١٩٧٩ . ومنذ ذلك الحين ، من الذى يصوت فى مصر حتى تتحقق هذه النتائج المذهلة ؟ ، انه العمدة أو رئيس المجلس المحلى الذى يعرفك . فلست فى حاجة الى الذهاب الى صناديق الانتخاب طالما يقوم هؤلاء بالتصويت نيابة عنك . ولكن هل يحترمان وجهة نظرك ؟ انه لسؤال يبعث على الابتسام . انهما سيتبعان الحكومة بكل تأكيد تحت الاشراف المتستر والنشط معا لقائد الشرطة أو لاى مبعوث خاص خليق بأن يقوم بتنسيق الارقام مساء يوم عمليات الاقتراح ولا يحتاج الامر على الاطلاق الى عمل توكيل . فذلك غير معقول وغير مقبول . ويؤكد مفتش شرطة سابق هذه الاقوال موضحا انه يتعين أحيانا « العمل على أن تتطابق النتائج مع التوقعات الرسمية » .

هذا مع ان الضغط المحلى يبدو مدهشا فقبل الاقتراع بأيام ، تبدو القرية أو الحى الذى سيجرى فيه الانتخابات مزدانا وكأنه يحتفل بمقدم عيد . ويعرب التجار عن مساندتهم للحكومة بتعليق العديد من اللافتات والاعلانات ، ويجوب المرشح ، بصحبة الاعيان ، الشوارع على انغام فرقة موسيقية شعبية . وفى المساء يقوم بضع عشرات من المواطنين الذين يتم فى اغلب الاحوال تأجيرهم

خصيصا لهذه المناسبة بتشجيع المرشح خلال ندوة هادئة .. وبصفة عامة ، تمضى الحملة الانتخابية بهدوء دون مناجاة أو متناقضات . وتعد الحرية الانتخابية،فى ظل هذه الظروف مفهوما خاليا من أى معنى،حيث لا يحق أن يعارض النواب الحكومة ولكن عليهم أن يعملوا على تدعيم اجماع المجتمع حول رئيسه.

وهكذا يجب تسخير كل الوسائل من أجل تحقيق هذا الهدف الوطنى . ولذلك فأهم ما يقوم به المرشح هو اكتساب مساندة رئيس القرية ، وضم الطوائف المحلية الى الجماعة ولو عن طريق « شراء الاصوات » عند الضرورة . وامام الوعود بالحصول على مناصب أو قروض أو تحقيق امتيازات أو تسهيلات لا يتردد المسئولون المحليون ابدا فى الاعراب عن ولائهم للرئيس أو لمرشحى الحزب الوطنى الديمقراطى وذلك باحاطتهم بالهتافات التى تطلقها مئات أو آلاف الاصوات التى يأتون بها معهم ، واذا حدث يوما أن بلغت الحزازات والخلافات الشخصية أو القائدية الى حد من العناد يؤدى الى الانفصال عن هذا المركب .. عندئذ يكون اللجوء الى استخدام التهديد أو العنف أو التزوير ، وكثيرا ما تنشب أحداث شغب محلية وتعسكر قوات الامن طوال أيام الانتخابات بالقرب من صناديق الاقتراع . اما بالنسبة للاشراف القضائى ، الذى تنص عليه القوانين ، فهذا الاشراف لا يعدو أن يكون نصا مكتوبا لا ينفذه هؤلاء الفقهاء المتغطرسون والا كان الصعيد ... مصيرهم ، وما أبعده عن القاهرة التى يتطلع القضاة الشبان الى تحقيق النجاح فيها .. وبعد ذلك فاليقين من النتيجة ، وتعقد أسلوب الاقتراع وأمية الشعب وجهله السياسى كلها عوامل تساعد على انجاز الباقى وضمان فوز السلطة . وحتى فى حالة سقوطها فان النتائج لا تتغير . ولقد رأينا ذلك بوضوح فى انتخاب الرئيس مبارك . فالحاكم الذى يؤدى أمامه اليمين تغير ولكن الولاء بقى . ونحن بعيدون جدا عن الصراعات الايديولوجية التى لا تعرفها سوى بعض المجموعات فى المدن والضواحى العمالية . وهكذا ندرك بصورة افضل الصعوبات التى تواجه النشاط السياسى للاحزاب فالصراع يدور بين المجموعات والطبقات . ان الفلاح — المحافظ الذى يذوب فى الجماعة — لا يستطيع تغيير موقفه الا اذا تغير موقف الجماعة فى هذا العالم المواقف خارج الحياة السياسية . وهو لحرصه على اثبات تمسكه بتقاليده المحافظة واستمراره فى القيام بعمل معطاء وحرصه على الظهور بمظهر المتدين — انما يقف بادراكه عند حدود القرية . ان الخضوع الازلى للسادة — ملاكا كانوا أو موظفين — قد ولد هذا « التشكك المتأصل فى نفوس الجماهير منذ آلاف السنين » ، والذى وصفه مكسيم رودنسون « بالحكمة والبصيرة القديمة لشعوب الشرق » . ولسوف يؤدى تصدع الهياكل الاجتماعية الجارى حاليا الى تغيير هذا السلوك . بل وانه فى النهاية ، سيشجع على ظهور الانتماءات السياسية وليست القبلية . أما الآن فالجماهير تصوت بنسبة ٩٩ ٪ وينعكس « الخزى » على وجوه المواطنين الضالين .

يمكن لرئيس الدولة ـ « فى حالة ظهور خطر يهدد الوحدة الوطنية او امن الوطن أو يمنع مؤسسات الدولة من ممارسة دورها الدستورى » ـ اتخـاذ الاجراءات العاجلة لمواجهة هذا الخطر « وهذا البند رقم ٧٤ ـ المشابه للبند الفرنسى الشهير رقم ١٦ ـ لا يحد فى شىء من سلطات الرئيس وانما يلزمه فقط بمجرد اجراء استفتاء على الاجراءات التى يتخذها .. وقـد استخدم الرئيس السادات غداة احداث الشغب التى وقعت يومى ١٨ و ١٩ ينـاير ١٩٧٧ ـ فى حين كانت « التهديدات » قد زالت منذ فترة طويلة ـ هذا البند لاصدار قرار يفرض عقوبات أعنف على قيام الاضرابات والمظاهرات .

وكان رئيس الدولة يتدخل فى الحريات العامة ـ متجاهلا بذلك المثلين الذين اختارتهم الامة لنفسها وذلك باصدر « نص يندرج ضمن مجموعـة من النصوص القمعية المؤثرة . فالقانون رقم ٣٤ لسنة ١٩٧٢ الخاص بحمـاية الوحدة الوطنية (المدعى العام الاشتراكى هو حارس القيم العليا لنظام الحكم). والقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الخاص « بحماية الوطن والمواطن » ، والقانون رقم ٣ الخاص « بحماية الجبهة الداخلية » .. تعد كلها بمثابة اجـراءات او مؤسسات استثنائية تبيح خرق القانون العام من أجل اعتقال المعـارضين وادانتهم . وكانت حالة الطوارىء ـ التى ظلت قائمة منذ عام ١٩٦٧ . قـد ألغيت أخيرا يوم ١٥ مايو عام ١٩٨٠ ؛ ولكن تم مباشرة اجراء تعديل مزدوج سمح باستمرار العمل بالتسهيلات التى كانت تمنحها حالة الطوارىء للسلطة فى مجال القمع ، وهذا التعديل يتمثل فى امرين الاول محكمة أمن الدولة العليا التى اصبحت تعمل بصفة دائمة طبقا للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ والذى ينص على ان تتولى نظر « الجرائم السياسية » تحت اشراف الجهاز التنفيذى وحده ، والثانى التشريع الصادر فى عام ١٩٤٥ الخاص بالاشـخاص « المشبوهين » والذى وسع القانون رقم ١١٠ من نطاق تعريفه ، فضلا عن الخضوع لرقابة الشرطة . وبعد اغتيال الرئيس بساعات ، أصدر الدكتـور صوفى أبو طالب ، رئيس الجمهورية بالنيابة ، قرارا باعادة فرض حـالة الطوارىء لمدة عام .

فهل كانت تلك بالفعل نصوصا جديدة ؟ أم أنها بالاصح نفس النصوص القديمة مع التأكيد من جديد على اللجوء فى الاوقات العصيبة الى استخدام الخطب العنيفة والتحذيرات والاستفتاءات بهدف ارهاب « المنحرفين » وتقديم الدليل على سطوة القائد ؟ أنها نفس المبادىء ونفس القيم تنتقل من قانون الى مرسوم « فالوحدة الوطنية » والسلام الاجتماعى هما التعبيران الرئيسيـان للساداتية . وعلى غرار الحلول المستخدمة فى أمريكا الجنوبية ، تم الاعداد

على مدار السنين لمذهب حقيقى « للامن الوطنى » من أجل الوصول الى نظام حكم استثنائى تضعف فيه الى حد كبير حرية ابداء الرأى والتعبير ، حتى ان « اى نقد يعد بمثابة عمل تخريبى ومخل بالنظام العام » على حد تعبير نبيل الهلالى المدافع الغيور عن الحقوق والحريات فى مصر .

ومن جانب آخر ، فان القمع لا تتضح صورته فى الاحكام الصادرة — وهى بسيطة بصفة عامة — بقدر ما تتضح فى تعدد القضايا واجـراءات الردع . وهكذا قدمت محكمة أمن الدولة دليلا على استخدامها الرأفة تجـــاه بعض المواطنين الذين اعتقلوا فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . فمن بين الـ ٧٠٠ الذين تم استجوابهم وجه الاتهام الى ١٧٦ شخصا فقط ، ثم أفرج عن ١٥٥ شخصا منهم ، وحكم على ٢١ شخصا بعقوبات تتراوح بين سنة وثلاث سنوات سجن . هذا على حين اعتقل نبيل الهلالى خمس مرات خلال أربع سنوات . ويؤكد وزير الداخلية نبوى اسماعيل ، الرجل الحديدى لنظام الحكم ، هذا الموقف موضـــحا « اننا نوجه ضربات وقائية بهدف اضعاف أعدائنا » . وييسر له القانون القيـــام بمهمته حيث يستطيع المدعى العام الاشتراكى اصدار الامر باعتقال أى شخص دون أن يكون هناك أى تدخل قضائى لمدة ستة أشهر .

ويزداد مع الايام اندثار حقوق الانسان فى الهوة العميقة التى تفصل بين الشعارات والحقيقة . ففى عام ١٩٧٧ ، اعترف الاتحاد الدولى للقضاة الديمقراطيين بأن قواعد قانون العقوبات وحقوق الدفاع والمعتقلين كانت تحترم بصورة افضل ولم تقع « ممارسات منتظمة للتعذيب أو سوء المعاملة » . ولكن بعد مرور أربع سنوات اكد هذا الاتحاد « أن الوضع بالنسبة للقضية المتعلقة بحقوق الانسان فى مصر يثير القلق بصورة كبيرة للغاية» . فمنذ عام ١٩٧٩ لم يكن يطبق سوى قانون واحد هو قانون ورئيس الدولة ولا غرو فرئيس الدولة لم يكن يدعو الا الى وحدة المجتمع تحت وصايته . فالجماهير لا بد أن تتحد لان التضامن هو رباطها والقائد هو مرشدها بحق .. وماعدا ذلك « أكذوبة » . والآخرون ليسوا سوى « مخربين » يحاولون النيل من كرامة مصر وتقاليدها و «قيمها » .

ومن أجل حماية هذه القيم وبايعاز من الرئيس ، وافق البرلمان يوم ٢٩ ابريل عام ١٩٨٠ على « قانون الاخلاق » الذى نص على مراقبة المواطنين مراقبة ادبية عن طريق قيام السلطة التنفيذية بمراقبة الحافز الذى يحرك نشاطهم . وهكذا أصبح من الممكن تقديم مرتكبى الأعمال التى توصف بأنهـــا « غير اخلاقية » او « مشينة » (مثل انكار التعاليم السماوية ، والدعوة الى سيطرة احدى الطبقات ، ونشر معلومات خاطئة ومضللة) الى محكمة خاصة يطلق عليها اسم « محكمة القيم الاخلاقية » مكونة من المدعى العام الاشتراكى وثلاثة قضاة وثلاث شخصيات أخرى يعينهم جميعا رئيس الدولة .. وبالاضافة الى كافة صـــور الاكراه التى سبق تقنينها بالفعل من أجل حماية القيـــم

الاساسية للمجتمع جاء « قانون العيب » والذى سرعان ما أطلقت عليه المعارضة « قانون العار » ليجد بصورة غريبة من مجل الحرية . ولقد أثار تصويت البرلمان على هذا القانون ، دون شك ، الدهشة أكثر من النص نفسه حيث لم يعترض عليه سوى خمسة نواب فقط من بينهم ممتاز نصار الذى أعلن انه « يتعارض مع الدستور » . ولم ينخدع الاخوان المسلمون أنفسهم بما جاء فيه بشأن حماية الدين . وقالت مجلة « الدعوة » « لا يمت هذا القانون » بأية صلة للديمقراطية والتعايش الطائفى . فهدفه الوحيد هو حماية نظام الحكم ووضع القضاة فى خدمته » . وكان عبد السلام الزيات ــ نائب رئيس وزراء السادات عام ١٩٧١ ــ هو الرجل الوحيد الذى حاول التنديد بهذا العقال الذى قيد الحريات العامة ، حينما هاجم هذه النصوص الاستثنائية فى كتابه « الى اين تمضى مصر ؟ » الذى نشر عام ١٩٨٠ . وقد تم اعتقاله على الفور ، واصدرت محكمة امن الدولة قرارا بحظر تداول كتابه الذى ترى انه » يشكك ، بغير وجه حق ، فى حسن سير الديمقراطية فى مصر » .

« ان العدالة فى مصر كانت ترتجف دائما أمام السلطة التنفيذية أما اليوم ، فقد تصدعت جدران قصرها ولكن المقاومة تنظم صفوفها » ان المحامى ــ الذى أدلى لنا بهذه الاقوال فى شهر يناير عام ١٩٨١ ــ لا ينتمى على الاطلاق الى المعارضة السياسية ، انما هو يعتقد ببساطة ان النصوص والاوامر التى اصدرتها الحكومة تعدت كل الحدود . وقد وضع الرئيس السادات حدا مؤقتا لهذه المقاومة ، حينما جعل البرلمان يوافق على حل مجلس نقابة المحامين ، بعد ذلك بستة أشهر فى يوم ٢٢ يوليو . ولقد أثار الموضوع ضجة كبيرة فى القاهرة . فهذا هو أول قرار فى سلسلة الاجراءات القمعية التى أدت فى نهاية الامر بعد عدة أشهر ، الى الاطاحة بالرئيس .

ان التعرض لنقابة المحامين كان يعنى فى الحقيقة مهاجمة خلفاء الوفد وسعد زغلول والقومية فى مصر الحديثة مهاجمة مباشرة . وفى الواقع فان مجلس نقابة المحامين قد وجه ، منذ عام ١٩٧٧ ، انتقادات عنيفة لسياسة السلام التى يتبعها رئيس الدولة واجراءات القمع والقوانين الاستثنائية ، بالاضافة الى انتقاده للمشروع الخاص باستغلال هضبة الاهرام ، ومشروع بيع مياه نهر النيل لاسرائيل .

وفى شهر يونيو شنت الحكومة هجوما مضادا على مجلس نقابة المحامين عن طريق حملة موسعة فى الصحافة والتليفزيون . وفى يوم ٢٦ يونيو احتل بعض المحامين « الموالين للحكومة » قاعة الاجتماعات ليعزبوا عن مساندتهم للسادات وعندئذ رأى الرئيس ان المجلس لم يعد ممثلا للمحامين وطلب اجراء تحقيق برلمانى حول تصرفاته . بل ووصل به الامر الى التصريح على شاشات التليفزيون

يوم ١١ يوليو بقوله : « سأضطر الى ارسال كل الذين سيحاولون أضاعة وقتنا الى الصالحية مباشرة لتنفيذ عقوبة الاشغال الشاقة هناك » .

وبعد ذلك بعدة أيام ، تحققت رغبة السادات بحل مجلس نقابة المحامين . وقدم نقيبه أحمد الخواجة الى المدعى الاشتراكى وهنا كانت المفاجأة . فالذى قبل هذا المنصب ليس الا جمال العطيفى الذى سبق وترك وزارة الاعلام بسبب افتقاره الى الحرية فى اداء عمله . والواقع أن الدكتور العطيفى كان يسعى منذ عشرين عاما لتولى منصب نقيب المحامين . والذى أخذه الرئيس على مجلس نقابة المحامين لايخرج عن نطاق الدوافع الاربعة التى أدت الى حل هذا المجلس الا وهى اتخاذ خط معاد لسياسة السلام ، والاعتراض على مبدأ سيادة القانون ، والمواقف المخزية التى اتخذها بعض اعضائه اثناء تواجدهم بالخارج ، والتشهير بمصر وبالديمقراطية .

ووضعت هذه الخاتمة حدا لحركة معارضة أخرى أوسع نطاقا من جانب القضاة فهؤلاء الذين أسيئت معاملتهم أغلب الوقت فى عهد عبد الناصر أغراهم جو الحرية الذى ساد فيما بين عام ١٩٧١ وعام ١٩٧٦ فراح عدد كبير منهم ينتقد نظام الحكم ، ولم يعد يخفى استياءه . وبناء على ذلك ، الغى رئيس الدولة ، فى آخر لحظة الخطاب الذى كان سيلقيه بمناسبة الاحتفال بالعيد المئوى لكلية الحقوق بجامعة القاهرة يوم ٢٩ مايو عام ١٩٨٠ ، بسبب عدم رضائه عن اختيار القضاة الذين كان يتعين تكريمهم فى هذا اليوم . فضلا عن ذلك ، فان مجلس الدولة قد شارك أيضا من جانبه ، فى معارضة مقنعة عام ١٩٧٧ ، واضطر رئيسه الى التدخل ، عدة مرات بصورة مباشرة لدى اعضائه ، بل والتحايل على الاجراءات ، حتى يصدر أحكاما لصالح الحكومة .

ومع ذلك فقد كان الاستياء من ان يؤدى حل مجلس نقابة المحامين أو التهديدات التى اطلقها الرئيس الى استعادة الحكومة لسلطتها . وقد اتخذ الرئيس من الاحداث الطائفية الخطيرة التى وقعت فى شهر يونيو ومن تصاعد النشاط الدينى المتطرف ذريعة لبدء موجة من الاعتقالات ، لم يسبق لها مثيل ، يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ . وقد وجهت الشرطة ضربة الى صميم الحركة الدينية حينما ألقى القبض على عمر التلمسانى مرشد جماعة الاخوان المسلمين ، وحلمى الجزار الذى يتولى التنسيق بين الانشطة الاسلامية فى الجامعة ، والشيخ كشك وعشرات آخرين من زعماء الجماعات الاسلامية ولأول مرة عرف عشرة من كبار رجال الكنيسة القبطية طريقهم الى السجن ، كان من بينهم اسقف قنا واسقف المنوفية والاب بوليس باسيلى نائب شبرا السابق .

بيد ان القمع لم يتوقف عند هذا الحد،فقد تم اعتقال عشرات من الشخصيات السياسية العلمانية سواء من اليمين أو من اليسار ، ومن بين الوفديين واعضاء فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . فهل كان نظام الحكم يخشى على مستقبله الى درجة تستدعى اعتقال حسنين هيكل وفؤاد سراج الدين زعيم حزب الوفد المسن وكمال أحمد وفؤاد مرسى وعبد السلام الزيات ؟ .. فى حين أن الاسباب الرسمية التى تذرعوا بها ، لم تكن تشـــير الا الى المتطرفين الدينيين ، حيث ان الرئيس قد تحدث عن « المؤامرة الكبرى » التى قامت بها عناصر تنتمى الى طائفتين أعماهما التعصب الدينى . وهددتا الوحدة الوطنية وفى الحقيقة ، فان اعتقال ١٥٣٦ شخصا فى ليلة واحدة من كل انحاء البلاد كان يهدف الى القضاء تماما على أية معارضة . وعلى أية حال ، فاذا كان قد صدر قرار بوقف خمسة مطبوعات دينية عن الصدور ، فقد انطبق ايضا على جريدة « الشعب » وهى الصحيفة العلمانية المعارضة الوحيدة ـــ كما تم اعتقال أحمد زيدان رئيس تحريرها .

وبعد ثلاثة أيام ، خطا السادات خطوات جديدة بعزل البابا شنودة الثالث بابا الاقباط والحاق كافة المساجد بوزارة الاوقاف ، وحظر القاء المواعظ الدينية الا بتصريح سابق من الوزارة . ولكن كيف التصرف مع مئات المواطنين المعتقلين ؟ وعلى أى أساس يستمر التحفظ عليهم ؟ لقد كان من الضرورى صدور نص يسمح بذلك . وهكذا استطاع الرئيس أن يحصل يوم ١٠ سبتمبر عن طريق استفتاء على الموافقة بنسبة ٩٩٫٤٥٪ على سلسلة من الاجراءات تبيح تقديم هـــؤلاء المعارضين الى المحكمة أو ادانتهم أو مصادرة ممتلكاتهم أو عزلهم عن وظائفهم . وبعد ذلك باسبوعين ، وصل الأمر بالسادات الى التأكيد فى حديث ادلى به لجريدة « مايو » الاسبوعية : « لن أتعدى على الديمقراطية » ، ولكن لابد من العمل على استتباب « النظام » فما الذى تبقى من هذه الديمقراطية التى لم تتوقف المطالبة بها ؟ لقد تم تكميم المعارضة وفشلت السياسة الليبرالية ، ولم يعد للممثلين اى دور يلعبونه على المسرح السياسى .

احــزاب بــدون ســـلطة

المتطلعون الى الماضي والحاقــدون

ان الاحزاب بما جبلت عليه من تقاليد ، بل وبخاصة لفرط الرقابة من جانب السلطة عليها — تكون فى أغلب الاحيان مجرد جماعات — وليست قوى سياسية ، وتحركها الصفوة والكوادر التى ليس لها جذور عميقة بين الجماهير وبصفة خاصة بين الشباب . فهل نحن ازاء حكم بدون احزاب ؟ ربما كان هذا مايحلم به السادات سرا .. أو على الأكثر ربما يسمح بقيام احزاب لا تتمتع بأية سلطة .

ان حــزب مصر الاشتراكى — الذى اسسه محمــود أبووافية النائب بمجلس الشعب وعضو اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى — قــد تولى رئاسته تباعا ممدوح سالم رئيس الوزراء ثم خليفته الدكتور مصطفى خليل بعد اطلاق اسم الحزب الوطنى الديمقراطى عليه . فلماذا حدث هذا التغيير ؟يرجع السبب الى الرغبة فى أن يبدو الحزب الجديد وكأنه وريث لحزب زعيم عظيم — هو الحزب الوطنى الذى أسسه مصطفى كامل — وبالتالى محاولة العمل على أن ينسى الناس حزب الوفد الذى بعث الى الحياة ، فضلا عن الرغبة أيضا فى تنشيط الحزب وحتى لا يبدو وكأنه امتداد للاتحاد الاشتراكى العربى . وهكذا كان تغيير اسم الحزب يهدف الى اكتساب شعار مميز جديد . ويوضح فكرى مكرم عبيد ذلك بقوله : « كان حزب مصر الاشتراكى مدفوعا الى حــد كبير ، بفكر واساليب وثقل الحزب الواحد . وهكذا كان يجب تغيير الاشخاص لتحقيق فكر جديد للديمقراطية » . وبدأ الحزب الوطنى الديمقراطى بصفته خليفة الاتحاد الاشتراكى العربى الرسمى يظهر وكأنه أفضل الاحزاب تشكيلا وأوسعها انتشارا . وقد حاول الحزب الجديد ، عن طريق لجانه المنتشرة فى كل المحافظات ، أن يحشد عددا من الاعضاء بلغ مليون ومائتى الف عضو ، وفقا للرقم الذى قدمه فكرى مكرم عبيد ، علما بأنهم لم يكونوا سوى ٥٠٠ الف عضو عام ١٩٧٦ . وقد اجتذب هذا الحزب الوطنى الديمقراطى — الذى يتســم بانفتاحه الكبير — اعضاءه من البرجوازية البسيطة والمتوسطة . وساعده فى ذلك الضغط الذى مارسه المحافظون ، وكلهم اعضاء فى الحزب ، وكذلك اجهزة الدولة . الا ان هذا الحزب لم يلبث ان انصب فى نفس قالب الاتحاد الاشتراكى مستخدما نفس اساليبه البيروقراطية ووسائله . فهو اولا وقبل كل شىء حزب الحكومة ورئيسها كما كان الوضع فى الماضى بالنسبة للحزب الواحد . فقد انتخب المؤتمر العام للحزب الذى عقد فى شهر اكتوبر عام ١٩٧٩

بالاجماع رئيس الدولة رئيسا للحزب ، وانتخب حسنى مبارك ورئيس الوزراء نائبين له ، فى حين أختير الدكتور صوفى أبو طالب رئيسا دائما للمؤتمر . وكان المكتب السياسى للحزب يضم اهم الوزراء مثل نبوى اسماعيل وزير الداخلية ومنصور حسن وزير الاعلام اللذين توليا منصب الامينين المساعدين للحزب ، وهكذا تأسست قيادة سياسية ثلاثية بين الحكومة والحزب ومجلس الشعب . ولما كان الاشخاص هم نفس الاشخاص ، فلم يعد يتردد سوى صوت واحد الذى لم يكن مع ذلك صوت الحزب الوطنى الديمقراطى ولكنه صوت الرئيس . فالحزب الوطنى الديمقراطى لم يكن له صوت خاص به . وهكذا تقلص المثلث ، فى حقيقة الأمر ، فى اتجاه قمته أى فى اتجاه رئيس الدولة الذى يتلاقى كل شىء عنده . ان الحزب الوطنى الديمقراطى ، الذى يعد أداة لخدمة الرئيس وجهاز أمن اجهزة السلطة وبديلا عن الدولة ، لايقرر ولكنه يصدق، لا يقود ولكن يخدم ، وعقيدته هى العقيدة التى يوحى له بها الرئيس . واذا غير حسنى مبارك هذه العقيدة فى المستقبل ، فسيتبعه الحزب .. وكان أنور السادات يرأس أغلب اجتماعات المكتب السياسى للحزب . ويهمس الدكتور صوفى ابوطالب قائلا : « يرغب الجميع فى الانضمام الى الحزب الوطنى الديمقراطى لانه حزب الرئيس » ترى فى مثل هذه الظروف ، كم تساوى الارقام المعلنة ؟ ان الاحزاب الاخرى تعارض صراحة هذه الرئاسة المزدوجة للدولة ولحزب الاغلبية . ويرى حزب الاحرار الاشتراكى ان الضعف الذى أصاب الديمقراطية منذ عام ١٩٧٨ يكمن أساسا فى هذه القيادة الحزبية .

فقد الحزب الوطنى الديمقراطى بسببها من الاستقلال بقدر ما اكتسب من السلطة . وقد أعرب الرئيس عن الصعاب التى يواجهها تشكيل هذا الحزب فى التصريح الذى أدلى به فى شهر نوفمبر ١٩٧٩ اذ قال « يتعين على الحزب الوطنى الديمقراطى — على الرغم من الثقة التى يتمتع بها — ان يتغلب على بعض المظاهر السلبية » .. وينظر البعض الى الحزب الحاكم — وهو تجسيد لحزب الدولة فى ظل تعددية محدودة — على اعتبار انه أداة السلطة بحيث لا يمكن أن تواتيه القدرة على أن يثير فى النفوس النزعة الى الوفاء له ، أو أن تكون له ديناميكية خاصة به . وتدور هياكله — التى لا تقوم بنشاط حقيقى — فى فراغ ، ولا يماثل ضعف عقيدته سوى افتقاره الى الترابط . وتلتهم البيروقراطية الحزب الوطنى وتخنق الاصوات التحررية . ويعانى الحزب — الذى يعد مرآة صادقة للدولة — من التمزق بين تقاليده الحزبية والتسلطية وتطلعاته نحو التحديث والديمقراطية . ولم يعد الحزب سوى مجرد « ناد يلتقى فيه الاعضاء لمجرد الحديث عن مشروعات ولكن دون حقيقة أو حياة أو وجود ، كما انه لم يعد يحظى بثقة اى شخص » على حد قول أمين سابق للحزب الواحد الذى أضاف « ان الحزب الوطنى ليس سوى الاتحاد الاشتراكى العربى ، بدون اجماع الآراء » .

أما بالنسبة لحزب الاحرار الاشتراكي - القريب من الحزب الوطني الديمقراطي - فقد أعلن دون مواراة « تأييده لنظام حكم السادات » ألم يأت « بالسلام والديمقراطية والحرية الاقتصادية ؟ كما يحب أن يقول السفير السابق رياض معوض نائب رئيس الحزب وعضو مجلس الشورى ٠ولا يختلف فى الواقع ، برنامج الاحرار الاشتراكى ، بالنسبة للسياسة الخارجية ، عن حزب الاغلبية . أما بالنسبة للسياسة الداخلية ، فانه يدعو الى حرية اقتصادية كاملة فى المجالين الصناعى والزراعى ٠ ويدعو حزب الاحرار الاشتراكى - الذى يرغب فى تخصيص القطاع العام للقيام بالصناعات الثقيلة والاستراتيجية - الى تدعيم القطاع الخاص والغاء ومحاربة البيروقراطية ٠ ولم يخف حزب الاحرار معارضته للاصلاح الزراعى دون ان يجرؤ مع ذلك على المطالبة - حتى الان - بالغائه ..

ويمثل حزب الاحرار الاشتراكى المعبر عن قطاع من البرجوازية الصناعية والريفية - شخصية قوية هو مصطفى كامل مراد مؤسس الحزب ، والذى كان واحدا من الضباط الاحرار وعضوا فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى ، وتولى لفترة طويلة رئاسة اللجنة الاقتصادية فى مجلس الشعب .. ومع ذلك ، فقد اثارت الانتقادات التى وجهها للبيروقراطية وجمود نظام الحكم ثائرة رئيس الدولة الى حد كبير . وبالتالى لم تتم اعادة انتخابه فى انتخابات عام ١٩٧٩ . وهكذا وجد حزب الاحرار الاشتراكى نفسه حبيس التناقض التالى .. فبعد أن اجتاحه الحزب الوطنى الديمقراطى فى الانتخابات التشريعية .. اذا به يقبل بعد عام واحد الافضال التى اسبغها عليه الرئيس حتى يتمكن من دخول مجلس الشورى بما انه لم يتمكن من تحقيق ذلك فى الانتخابات . وبالفعل تم تعيين خمسة من أعضاء حزب الاحرار ، من بينهم مصطفى كامل مراد ، أعضاء فى مجلس الشورى . وهكذا فقد حزب الاحرار الثقة من جراء هذا الموقف وبدا وكأنه أكبر خاسر من تعطل السياسة الليبرالية بعد ان كان قد أحيا آمالا كبيرة . وانزلق الى موقف من الضعف يزعزع أركانه ويمنعه من الاقدام على الانضمام الى صفوف المعارضة بعد ان عرف عنه تأييده الشديد للانفتاح . فهل يضم الحزب حقا هذا العدد الذى يدعيه من الاعضاء ويبلغ مليون ومائتى وخمسين ألف عضو ؟ ومع ذلك فهو يلعب جيدا دور « المعارضة البناءة » حتى لا يبدو وكأنه مجرد تيار من تيارات الاغلبية يرغب فحسب فى توجيه نظام الحكم نحو مزيد من حرية الحركة الذى تنادى به صحيفة « الاحرار » الناطقة بلسانه ..

أما حزب الوفد الجديد - المنافس المباشر لهذين الحزبين فقد حصل بسهولة على توقيعات ٢٤ نائبا ليتقدم بطلب تأسيسه فى ٥ يناير عام ١٩٧٨ . وحين حصل يوم ٦ فبراير على تصريح بممارسة نشاطه من جديد

تولى رئاسته فؤاد باشا سراج الدين أمين عام حزب الوفد القديم ، يعاونه بعض الزعماء القدامى أمثال ابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن ووجيه رأفت بصفة خاصة . وكان برنامج الحزب يختلف أختلافا تاما عن برنامجه السابق طالما اعترف بالنظام الجمهورى للدولة والاشتراكية غير الماركسية ، كما تخلى عن طابعه العلمانى معترفا بالشريعة الاسلامية كمصدر للقانون . وحزب الوفد — الذى طالب باتباع سياسة عدم الانحياز — لم يتعرض كثيرا لرئيس الدولة بل — على العكس — ساند زيارته للقدس . ومع ذلك فنحن نعرف ما حدث للوفد الجديد : لقد أختار حل نفسه على الرغم من أنه كان يضم ، دون شك ، مليونى عضو ويحظى بتعاطف عدد أكثر من ذلك بكثير . وكان رئيس الجمهورية قد صرح منذ شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ بقوله : « لقد لفظنا دولة الباشوات والمجتمع الحزبى المتعفن ولن نعود اليهما ثانية » . ثم تبعه كل من ممدوح سالم وفؤاد محيى الدين فى توجيه الهجوم العنيف ضد « الرجعيين » و « الاقطاعيين » . بل واتهم السادات ، يوم ٢٣ مايو عام ١٩٨٠ ، الوفد والشيوعيين « بنشر الصراع بين الطبقات » لمحاولة « الاستيلاء على الحكم » واصفا الوفد بانه « الحزب الذى يلجأ الى استخدام أسلوب التشهير والقذف والدسائس » . ومن سخرية التاريخ انه بعد عشرين عاما من « الثورة » وحكم الحزب الواحد نجد ان حزب الوفد يهدد حزب مصر الاشتراكى .. لقد أصبح نظام الحكم يخشى على هيبته الى الدرجة التى أدت الى اعتقال فؤاد سراج الدين ضمن بقية أعضاء المعارضة يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ .

فكم من المصريين لا يزالون يجدون انفسهم من خلال هذا الحزب الذى سيظل أكثر الاحزاب السياسية أصالة منذ بداية القرن الحالى ؟ .. ولكن نظرا لان الرئيس قد اكد يوم أول مايو عام ١٩٧٨ انه « ليس من حق الحاقدين او الذين لهم حسابات قديمة مع الثورة ان يشاركوا فى الديمقراطية على حساب الشعب ، فقد فضل الوفد الانسحاب بكرامته من الساحة السياسية بدلا من أن يسحق بمهانة .. وعلى الرغم من المحاولة التى يقوم بها حاليا بعض قادة الوفد القدامى ، مثل عبد المحسن حمودة — الذى رشح نفسه فى الانتخابات الفرعية التى جرت فى شهر مايو عام ١٩٨١ تحت اسم الطليعة الوفدية — لاحياء الوفد ، فلا شك ان السلطة ليس لديها اى استعداد لان ترى هذا الحزب المهيب ينبعث الى الوجود من جديد . اللهم الا اذا اراد حسنى مبارك ان يستفيد من دروس الفشل الذى منى به سلفه والحزب الوطنى الديمقراطى فيترك المجال على العكس للوفد لان يصبح من جديد الحزب الاول فى البلاد ، تلك الفرصة التى كان يتعين أن يستغلها السادات منذ عام ١٩٧٨ ليحقق اجماع اكبر عدد من الناس .. وقد فضل بعض القادة الآخرين الانضمام الى حزب العمل الاشتراكى الذى

تأسس فى نهاية عام ١٩٧٨ ، مثل الدكتور حلمى مراد الوزير السابق فى عهد عبد الناصر والمتحدث باسم الوفد فى مجلس الشعب — الذى تم انتخابه نائبا لرئيس حزب العمل الاشتراكى فى شهر نوفمبر علم ١٩٨٠ ..

اما حزب العمل الاشتراكى — الذى وصف عند تأسيسه بالمعارضة « الرسمية » فسرعان ما تخلى عن القيام بما أريد له من دور تقييم الحكومة ، مع انه لم ينجح مع ذلك ابدا فى ان يصبح حزبا أصليا فعالا . . غير أن التغيير الذى حدث فى نظام الحكم ساعده على ترسيخ أقدامه ولم يعد هنك توازن بين الأعمال والديمقراطية .. ان الحكومة تحسن الكلام ولكنها تسىء العمل » وحين نطق الدكتور حلمى الحديدى بهذا الحكم العنيف انما أعرب عن التطور الذى طرأ على حزبه الذى هاجم مركزية السلطات وغياب الديمقراطية الحقيقية .. وتضمن البرنامج الاقتصادى للحزب بنفس الافكار التى ظل يدافع عنها الاشتراكيون اليمينيون والليبراليون حتى عام ١٩٧٥ وهى : الانفتاح الموجه ، الاستثمارات الانتاجية ، السيطرة على الأسعار وضرورة الاهتمام أولا بتنمية القدرات المصرية . وذهب حزب العمل الاشتراكى الى ابعد من ذلك فى معارضته اذ رفض قيام مجلس الشورى ، وقانون الصحافة ، وأدان مرتين السياسة الاقتصادية للحكومة والدليل على ذلك ، ان عدد نوابه فى مجلس الشعب انخفض — بعد ضغوط من جانب السلطة — من ٢٩ نائبا فى عام ١٩٧٩ الى ١٧ نائبا فى عام ١٩٨٠ ، حيث انضم الآخرون الى الحزب الوطنى الديمقراطى ومع ذلك ، فلم يحقق الحزب انتشارا سياسيا فى البلاد على الرغم من عدد أعضائه الذى يبلغ ٢٥٠ الف عضو و « تأصله العام » الذى يتحدث عنه الدكتور الحديدى .

فقد ظل لفترة طويلة مدموغا بطابع السلطة وبالتالى كان موضع شك . فكيف يمكن التصور فى الواقع أن يصبح حزب العمل الاشتراكى الحزب الثانى فى البلاد — ليحل بذلك محل حزب الاحرار الاشتراكى — دون الحصول على مساندة رئيس الدولة ؟ ثم الم يؤسسه ابراهيم شكرى نائب الحزب الوطنى الديمقراطى ووزير الزراعة فيما بين عامى ٧٧ و ١٩٧٨ ؟

وحتى اذا كان الحزب قد تغير فى الوقت الراهن وكان ابراهيم شكرى قد دخل فى معارضة اكثر فاعلية ، فان الاهتمام الذى يلقاه الحزب انما يرجع الى شخصية حلمى مراد القوية الذى انضم الى صفوفه ، والى المقالات التى تكشف عن العيوب والانتقادات الموجهة لنظام الحكم التى تنشر فى صحيفة « الشعب » الاسبوعية لسان حال الحزب (وهى الصحيفة التى تصدر فى مائتى الف نسخة ، ويقرؤها ٥٠٠ الف شخص ، وتساهم المقالات العنيفة التى يكتبها الدكتور حلمى مراد فى نجاحها اكثر من رجوعه الى تمتع الحزب

بديناميكيه داخليه لم يكن ابراهيم شكرى يملك لا الوسائل ولا العـــزم الجاد على ايجادها . وعلى أية حـــال ، فقد اوضح الرئيس تملما ، حينما اعتقـــل كلا من رئيس تحـــريرها والدكتور حلمى مراد ـــ مكمن الخطر بالنسبة له . هل هو حزب العمل الاشتراكى ؟ ! ان مكمن الخطر هو الوسط المستحيل الذى يتنافس على احتلاله دعاة الوسط الرسمى للحزب الوطنى الديمقراطى واليمين الليبرالى التابع لحزب الاحرار الاشتراكى .

وعلى الطرف الآخـــر من المسرح السياسى ، يبدو حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى متباينا تباينا تاما عن الأحـــزاب السابقة فحزب اليســـار المصرى هذا الذى لا يعبر عن جماعة ولـــم ينبثق عن الســـلطة ـــ يضـــم اربعة اتجـــاهات رئيسية هى الماركسيون والناصريون والقوميون العـــرب و « الدينيون المستنيرون » وفقا للتسمية التى اطلقها أمين علم الحـــزب خالد محيى الدين ، وهو واحـــد من الضباط الاحرار وأحـــد رجال ثورة ١٩٥٢ البارزين . ويبدو الماركسيون ـــ ورثة التنظيمات الشيوعية القديمة واليســـار الناصرى ـــ كضحايا ابديين لمشاكل نظام الحكم الداخلية وعلاقاته الدوليـــة . فهؤلاء الماركسيون ـــ الذين قضوا سنين طويلة فى السجون فى عهد عبد الناصر ـــ لا يزالون الى اليوم موضع رفض من جانب السلطة ، بعد أن كان بعضهم قد شارك فيها فى الفترة ما بين عامى ١٩٧٢ و ١٩٧٤ وهم فى أغلب الأحيان ، لا يخرجون من السجون الا ليواجهوا ، بعد فترة وجيزة ، اتهـــاما جديدا ، كما هو الحـــال بالنسبة لشـــحاتة هارون . ومن بين هؤلاء الماركسيين ، لا يمكن اغفال ذكر بعض من المع المثقفين المصريين أمثال : محمد سيد أحمد ولطفى الخـــولى ورفعت السعيد وهم من الصحفيين الذين يمنعون من الكتابة فى أغلب الاحيان ، واسماعيل صبرى عبد الله وفؤاد مرسى اللذين اعتقـــلا يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ .

أما الناصريون الذين انضموا الى صفوف الماركسيين ـــ مثل لطفى واكد مدير مكتب عبد الناصر الســـابق الذى انتخب على راس الامانة العامة للحزب وصبرى مبدى المحامى الكبير ـــ ولا يمكن أن ننسى أن أغلبيـــة تيار هـــؤلاء لا يزال « مستقلا » ، وفى الواقع فان وصف رئيس الدولة وعلماء المســـلمين حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى بالحزب الشيوعى ، يلقى نوعـــا من الشبهة على غير الماركسيين من اعضائه ويقلل بالتالى من اهمية التجمع . ولقد اكد رئيس الدولة يوم ٣ فبراير عام ١٩٧٧ قائلا : « لم يعد هناك فـــرق بين الشيوعيين وورثة عبد الناصر » . وقبل ذلك بقليل ، شن شيخ الازهر حربا مقدسة عليهم حين دعا الى « محـــاربة الشيوعية بقبضة من حـــديد حيث لا يمكن أن تجـــد لها مكانا فى مجتمعنا » . وكان شيخ الازهـــر قـــد سبق واستخدم الوسائل التى تمكنه من احتواء الشيوعية حينما أصـــدر ، يوم ٢٦ اكتوبر عام ١٩٧٦ ، فتوى تصف كل مواطن قد يدلى بصـــوته اصالح أحـــد المرشحين الشيوعيين بانه « مرتد وملحـــد » . الامر الذى يفسر القلق الذى شعر به « القوميـــون العرب » أمثال خلف الله محمد ويحيى الجمـــل ،

ازاء هذا الخلط . ولنفس هذا السبب لا يزال عدد « الدينيين المستنيرين » الذين ينتمون الى الحزب قليلا ، على الرغم من وجود اثنين من كبار الفلاسفة هما محمد عمارة وحسن حنفى . . فلابد من قدر معين من الشجاعة السياسية للانضمام الى هذا الحزب الاجنبى « والمخاطرة بالتعرض للاستدعاء فى أى وقت ، ذلك لان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى وان كان مسموحا له بممارسة نشاطه ، الا أن أعضاءه يدانون فى أغلب الاحيان . ونتيجة لهذه التفرقة التى تعرض لها الحزب ... اذا به هو نفسه ينتهى الى طريق مسدود ، وهكذا استمر ينظر الى الامور نظرة واقعية — مختلفا فى ذلك عن الاحزاب الاخرى المنافسة له ، ولم يحاول أن يخفى لا الصعوبات التى يواجهها لممارسة نشاطه ولا قلة عدد أعضائه الذى انخفض من مائه الف عضو عند تأسيسه عام ١٩٧٦ الى ٢٥ الف عضو فقط حاليا من بينهم ٤٥٠٠ عضو عامل .

فمن هم اعضاء هذا الحزب ؟ انهم عمال ومثقفون وابناء الفلاحين المتخرجين من الجامعة ، على حد قول خالد محيى الدين الذى يؤكد أن ٦٠٪ من أعضاء الحزب لا تتجاوز أعمارهم ٣٥ عاما ، وهو ما لا ينطبق على الاطلاق على الاحزاب الاخرى .والواقع ان اية ندوة يعقدها حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى تكون أقرب شبها بلقاء للشباب منها باجتماع يضم الزعماء السياسيين القدامى الذين يمتد نضالهم على مدى ثلاثين عاما . ومع ذلك فحزبهم ليس بمنأى عن النقد . فيقال انه يشبه الى حد كبير — على المستوى القيادى — حلقة صغيرة من المثقفين القاهريين يرددون حديثا تواتر من قبل ألف مرة وان عرض فى كل مرة بصورة دائما براقة . على أن تمجيد التجربة الناصرية ليس هو دائما أفضل الخدمات التى يمكن أن يقدموها لقضيتهم ، ولا يشذ عن هذه اللغة المتجمدة سوى نفر قليل منهم ليقدموا عناصر النقد اللازمة لأى فكر متجدد . وقد فتح الطريق فؤاد مرسى — حينما حلل الانحراف البيروقراطى للناصرية — بينما انبرى محمد سيد أحمد — فى معرض هجومه على الصراع الذى كان قائما فى الماضى — يلقى نظرة ثاقبة على المحيط الدولى .

فهل هم رجال ينتمون الى الماضى ولكنهم يحملون أفكارا مستقبلية ؟ .. هذا ما يؤكده بعض الشباب من أعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الذين يعارضون قيادته نفسها . بل واتهموا خالد محيى الدين نفسه بتهمة اضعاف الحزب حينما اعترض ، على سبيل المثال ، على تنظيم مسيرة فى حلوان عام ١٩٨٠ . ومن المؤكد ان الحوار لا يمضى بطريقة صحيحة ، نظرا لان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قد أساء بغير شك تقديره لقوة الانفتاح ولتطلع جزء كبير من الجماهير الى تحقيق السلام بأى ثمن ، لذلك فان دفاعه عن القطاع العام ونداءاته الموجهة ضد « سلام السادات » لم تجد الصدى المرجو منها . ولكن هل كان من الممكن ان تسمع تلك النداءات وقد تم القضاء

تماما على حرية هذا الحزب فى التعبير ٠٠ وقامت الصحافة الرسمية بتشويه اقواله وفقا لما يتراءى لها ؟ لقد اغلقت مجلة « الطليعة » التى كان يصدرها لطفى الخولى ، وكفت مجلة « روز اليوسف » عن نشر مقالات لاعضاء الحزب ، بل وتعرضت أيضا جريدة « الاهالى » الناطقة بلسان الحزب للمصادرة ست عشرة مرة ٠ ثم حلت جريدة « التقدم » محلها ولكنها لم تلق انتشارا واسعا ٠ لقد تلقى حزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى حتى الآن الصفعات تلو الصفعات من جراء نكسة ١٩٦٧ واستراتيجية أكتوبر ١٩٧٣ والآمال التى اثارها الانفتاح والاتجاه الى الليبرالية . فانهيار الناصرية قد اثر تأثيرا شديدا على الساحة السياسية المصرية برمتها وماكان هذا الحزب لينجو من هذا التأثير .

وتنحسر حدود حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى أساسا نتيجة للقمع الذى يتعرض له اعضاؤه ، فى الوقت الذى شهد هذا الحزب نفوذه يتلاشى فى وسائل الاعلام رغم انها كانت معقلا من معاقلة منذ عام ١٩٦٤ . والحقيقة ان الصحافة ــ التى اعلن رسميا انها تمثل « السلطة الرابعة » فى الدولة ــ قد برهنت على (أنها مازالت ، بالاحرى ، الجهاز الرابع للحكومة ، « بين السلطة والسلطان » كما جاء فى الرسالة التى كتبها مصطفى مرعى المحامى المشهور .

وقد قال الرئيس يوم ٢٣ مايو عام ١٩٨٠ : « لقد وقع اليسار المصرى على شهادة وفاته حينما حاول حرق القاهرة فى شهر ينساير عام ١٩٧٧ » . ثم أضاف مباشرة : « ولن اتسامح على الاطلاق من الآن فصاعدا . وسيتم طرد الماركسيين من المراكز الادارية العليا ومن الشركات التابعة للدولة والنقابات والصحافة » . ولم يتهاون عدد كبير منهم فى تقدير خطورة التهديدات ، فمنهم من آثر ترقب أيام أفضل ومنهم من سلك طريق الهجرة ــ اذا لم يتم اعتقاله . والقى القبض يوم ١٨ اغسطس عام ١٩٧٩ ، على ٢٣ شخصية يسارية ، ثم على ٤٣ نقابيا بعد ذلك بستة اشهر . وفى يوم ٢٣ مارس عام ١٩٨١ اعتقل ٣٧ عضوا من اعضاء حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى من بينهم نبيل الهلالى وابو العز الحريرى النائب السابق والناشر محمد الجندى ، ثم فى يوم ٢ سبتمبر عانى اليسار ، بالطبع ، من آخر تطهير كبير تم فى عصر السادات ، بعد اتهامه باثارة الاحداث الطائفية التى وقعت فى شهر يونيو ٠٠ وادين مؤيدوه بكافة الصعوبات التى تعانى منها مصر سواء من اثارة الاضرابات أو من حملات الرفض والتشكيك . وشن عليهم السادات نوعا من حرب الاعصاب حينما جعل من حزبهم متنفسا لسياسته ٠ بيد ان الافراط فى استخدام السلاح يضعف من حدته ، وتكرار النقد أضعف من قيمة الكلمات .

ومع ذلك ظل حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى على ثقته بنفسه لان تبدد الاحلام التى اثارها السلام الزائف والانحرافات التى أسفر عنها

الانفتاح ادت الى احياء الحوار الناصرى وتبرير الانتقادات التى ساقها الحزب وقد اكد اسماعيل صبرى عبد الله ان الحزب ـ الذى يحظى بتمثيل جيد فى المؤسسات العامة ـ قد حقق قسطا كبيرا من النجاح على مستوى المصانع خلال الانتخابات النقابية التى جرت عام ١٩٧٩ .. وحدد خالد محيى الدين برنامج الحزب فيما يلى : انفتاح اقتصـادى محدود وموجـه قـائم على التخطيط ، واستثمارات انتاجية موجهة فى المقام الاول للقطاع العام .. وهو وان ينادى بالحرية السياسية الكاملة ، الا انه يدعو الى اقامة مجتمع اشتراكى يقوم على اساس « تحالف قوى الشعب العاملة » كما كان الحال فى عهد عبد الناصر ، بيد أنه لم يحدد كيفية حل التناقض الذى عايشه بين هذه الحرية وبين التحالف اما بالنسبة « للشباب الناصريين » ـ ذلك التيار الذى يحركه كمال أحمـد النائب السكندرى السابق ومحمد سلماوى الصحفى بجريدة الاهرام . فانهم لم ينضموا الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى لرفضه منحهم الاغلبية .

واخيرا ظلت الحركة الشيوعية حتى عام ١٩٧٩ يمثلها أحمد طه ـ الذى لم يرغب فى الانضمام الى « المعقول الماركسية التى تدعى الثقافة » فى حـزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى .

احزاب ام جماعات ؟

قال الدكتور صوفى ابو طالب « تمر المعارضة بأزمة نظرا لانها لم تكيف نفسها مع هذه المرحلة » فهى مازالت تبحث عن نفسها واسباب ذلك على حد قوله ، هى « أنها ضعيفة لانها تقول لا . . ونحن نعرف أن رئيس الجمهورية هو بطل من الابطال والجميع يؤيدونه . فبدون زعامة تاريخية — تبقى المعارضة مجرد مجموعات بلا برامج ، واحزاب بلا حلول بديلة فمن يملؤهم الحنين الى الماضى من الوفديين أو الشيوعيين أو الاخوان المسلمين ؟ » .. والحقيقة ان المعارضة لا تعانى وحدها الازمة بل وتعانى معها أيضا كل التشكيلات السياسية التى تصطدم بالاتجاه الزائف والرهيب نحو الليبرالية : فقد تم التصريح لبعض المجموعات ولكن فى حدود ضيقة وتحت ضغوط شديدة ورقابة صارمة . ولكى يكتب لها البقاء لايمكن لها ان تتخذ لنفسها برنامجا خاصا بل عليها فقط أن تؤلف برنامجا لا يختلف فى كثير مع برنامج الاغلبية .. ذلك لانه ان فاتها أن تتغنى بمآثر الرئيس أدرجت فى قائمة « المتطلعين الى الماضى والحاقدين » .. التى ندد بها الريس يوم ١١ ابريل عام ١٩٨٠ . فالحظر المفروض على حرية التعبير السياسى بالاضافة الى القمع يشلان حركة الاحزاب ويمنعانها فى المقام الاول من قيامها بأى نشاط .. وقد صرح خالد محيى الدين يوم ٢٦ أبريل عام ١٩٨٠ قائلا : « لقد تعرض حزبنا طوال السنوات الثلاث الاخيرة ، للضغوط المتكررة والتخويف دون أن تتاح له الفرصة على الاطلا لشرح موقفه » ، معبرا بذلك عن وجهة نظر كل الزعماء الذين فرض عليهم الصمت .. وفضلا عن ذلك فان المعارضة تعانى من الاثار المدمرة للهجرة ولقدر من الرخاء جاء به الانفتاح ، فالسباق لتحقيق الفائدة يبعد الناس عن السياسة ، كما يؤدى الى تغيير الاتجاهات القديمة .

وتعيش مصر فى حالة انفصال حقيقى بين الجسد الاجتماعى والطبقة السياسية . فمن جانب ، نجد الحزب الوطنى الديمقراطى ، بلا جوهر وبلا حياة ، مجرد جهاز آلى أقامته السلطة ، ليمجد عظمتها وصحة اختياراتها .. ومن جانب آخر ، نجد ، أساسا ، سياسيى الصالونات القاهرية ومجموعات من الرجال الباحثين عن المجد والمفاخر ، ربما باستثناء تشكيلين استطاعا الخروج على التقاليد ليسلكا مسلك الأحزاب السياسية الحديثة والمتفتحة والفعالة : هما : حزب الوفد وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . ومن هنا ندرك لماذا دفع رئيس الدولة الحزب الأول الى حل نفسه وأجبر الحزب الثانى على التزام الصمت ، مكتفيا باقناع أو اضعاف المجموعات الأخرى . وهكذا أكد اسماعيل صبرى عبد الله ، فى شهر يناير ١٩٨١ ، انه لو أجريت انتخابات حرة لحقق اليسار نجاحا بنسبة ٧٪ وحزب العمل الاشتراكى والدينيين ٣٣٪ وحزب الوفد ٦٠٪ ، ولأصبح اليسار على حد قوله صاحب أغلبية بعد مرور

فترة من النشاط السياسى • ذلك ان غالبية المصريين لا يشعرون بأن المناظرات الخطابية التى تجرى فى البرلمان تعنيهم فى شىء ولا ان الحزب الوطنى الديمقراطى وفروعه تمثلهم •• فهذه الغالبية التى نحيت عن مسرح الأحداث ، تنظر الى الحياة السياسية نظرتها الى مسرح العرائس ، لاتخدعها ألاعيبه ، فليس هناك سوى يد واحدة على هذا المسرح ، وجميع الخيوط تفرض على الممثلين نفس الدور الا وهو الاختيار بين الخضوع والاستقالة • فالادوار قد حددت مسبقا ولكن حتى الأحزاب السياسية لاتلعب هذه الأدوار •• ان الديمقراطية لاتملى املاء •• وانما تكتسب إكتسابا •

اذن فهناك أحزاب وجماعات •• والتنافس القديم انما يقويه السبعمائة ألف عضو الذين تضمهم النقابات المهنية ، هذه النقابات التى تتم بداخلها التحالفات سواء منها المرتبطة بالسلطة أو المعارضة لها • فمثلا نقابة المهندسين القوية — التى تأسست عام ١٩٤٦ — تضم وحدها ٧٠ ألف عضو ، وهى وان كانت لا تتمتع بالاستقلال الذاتى ، الا أنها تمتاز بصوت أقوى من صوت الأحزاب السياسية • ويحلو للدكتور عبد العزيز حجازى — رئيس نقابة التجاريين ذات الأهمية التى تضم ١٢٠ ألف عضو — أن يقول : « اننا لانتوقع شيئا من الأحزاب التى لاتكف عن الكلام وتدور فى فراغ » • فهل يقوم أعضاء هذه النقابة بدور سياسى حقيقى ؟ يجيب الدكتور حجازى مؤكدا « انهم يضطلعون بوصفهم خبراء — بمسئوليات تختلف تماما عن المسئوليات التى تضطلع بها الأحزاب » • ويدلل على ذلك بالانتقادات المباشرة التى وجهتها نقابته للانفتاح عام ١٩٧٩ أمام الرئيس السادات ، وأيضا باعتراضها الشديد على مشروع القانون الضريبى فى شهر يناير ١٩٨١ ان لم تأخذ الحكومة بتوصيات هذه النقابة • وفى الواقع ، لايزال نفوذ هذه النقابات هامشيا ، ولعل ماتعرضت له نقابة المحامين هو خير دليل على حدود نشاط هذه النقابات وضعف استقلاليتها ، لأن النقابات المهنية اذا خولت ميزة العمل السياسى والاقتصادى والاجتماعى معا — وهى المناطق الحرم المحدودة والمغلقة — انما توجد نوعا من « الاقطاع » السياسى الذى لايسهل على الاطلاق سبل الحياة بالنسبة للأحزاب •

أما بالنسبة للنقابات العمالية ، فقد قامت بنشاط مكثف فى الفترة مابين عامى ١٩٦٨ و ١٩٧٧ ، على الرغم من وصاية الدولة على ادارتها ولايزال حق الاضراب ممنوعا فى مصر كما أن ضم النقابات فى اتحادات يسهل من السيطرة عليها • والواقع ، ان هذه النقابات تعد منذ عهد عبد الناصر ، بمثابة قوة لتكوين كوادر ، ويتم تعبئتها لصالح نظام الحكم طالما لايبذل أعضاؤها جهدا كبيرا فى النضال من أجل حقوقهم بقدر ما يبذلون من جهد فى مساندة نشاط الحكومة فى مختلف المنشآت •

أما النقابيون العاملون فى القطاع العام — ضحايا التضخم والانفتاح — فيصدمون بالعديد من اللوائح الاستثنائية التى تقيد التعبير عن مطالبهم ؛

لايمكن للمرء فهم معنى الفراغ السياسى وضعف المعارضة دون ان يأخذ فى الاعتبار عنصرا جوهريا هو : اعادة اكتشاف عـــدد من المواطنين لحرية الكلمة ٠ فاذا كانت ثمة قيود مفروضة على التعبير العلنى ، فان كل شخص بمكنه أن يعبر بحرية عن رأيه فى المجالس الخاصة دون أن يخشى اضطراره ، فى اليوم التالى الى تبرير موقفه ، كما كان يحدث مرارا فى الماضى ٠ ولم يعد « زوار الفجر سوى مجرد ذكرى مؤلمة » ، باستثناء بعض الحالات النادرة ٠ وحتى يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ ، كانت المعارضة تلقى نوعا من التسامح مالم تكن تنزع الى أن تصبح قوية بدرجـــة كبيرة أو أن تستقطب الاتباع ٠ والسياسيون ـــ على الرغم من عدم استقلاليتهم ـــ يستطيعون الى حد كبـــير لقاء أى شخص ، يرغبون فى لقائه ، ويستطيع المعارضون مغادرة البـــلاد بتسهيلات نسبية ٠ ويقول نبيل الهلالى « لايمكن أن ننكر أن بعض الاجراءات التحررية قد اتخذت فى بداية السبعينيات وأن شراسة سلطات الأمن قد خفت الى حد كبير » ٠ وفى الواقع ، لايمكن أن ينكر أحد التغيير الذى طرأ على المناخ والاساليب والذى استمر حتى عام ١٩٨٠ ٠

فقد جاء فى المادة ٦٨ : « اللجوء الى القضاء حق لا ينتهك ومضـــمون للجميع » ، « من المحظور أن يضاف الى القوانين أى نص من شأنه سحب أى حكم أو قرار من الرقابة القضائية » ٠ وحينما أضاف دستور عام ١٩٧١ المادة ٦٨ الى النص السابق ، انما أدى الى حـــدوث انقلاب فى الأحكام القضائية سيظل احدى النقاط القوية للاتجاه التحررى الذى ظهر عام ١٩٧١ ٠ وبنـاء على ذلك ألغت المحكمة الدستورية العليا كل القرارات الخاصة بفصل الموظفين التى صدرت « بطريق غير الطريق التأديبى » ٠ وأكد مجلس الدولة ، الذى اعيدت له كل صلاحياته القضائية فى عام ١٩٧٢ ، هذا المفهوم ، وصدرت بعد ذلك بسنتين عدة قوانين تقضى باعادة كل العاملين المفصولين فى الستينيات الى وظائفهم ٠ بل وقام حلمى مراد ـ مستغلا هذه الحرية فى اللجوء الى المحاكم ـ لرفع قضية على رئيس الدولة نفسه لادراجه اياه ضمن قائمة « السياسيين الفاسدين فيما قبل عام ١٩٥٢ » ٠

وليس هناك دول كثيرة فى العالم الثالث ، يمكن أن يوجه فيها اتهـام لرئيسها دون أن يستتبع ذلك السجن الحتمى الذى يقضى على مصدر الاتهام ٠

وها هو الغاء مشروع الرئيس الخاص باستغلال هضبة الاهرام فى شهر يونيو عام ١٩٧٨ على اثر حملة عنيفة من قبل الصحافة ، بالاضافة الى استقالة عثمان أحمد عثمان ، نائب رئيس الوزراء ، فى شهر مايو عام ١٩٨١ بعد اتهامه

لعبد الناصر « بالفساد » فى مذكراته التى نشرها فى ذلك الحين ، تشهد على أن الرأى العام لا يزال قادرا على اسماع صوته . كذلك صدرت المحاكم الادارية أحكاما بالغاء ٣٦ قرارا من القرارات الاربعين التى أصدرها المدعى الاشتراكى بشأن منع النقابيين اليساريين من ترشيح أنفسهم فى الانتخابات النقابية . وأصبح الطعن فى الافراط فى استخدام السلطة تقليدا قضائيا راسخا وحتى عبد السلام الزيات لم يتردد فى مهاجمة القرار الخاص بمصادرة كتابه عن الحريات .. هكذا ، ثبت أنه يمكن تحقيق العدالة ، ولو فى حدود معينة حتى انه فى شهر يونيو عام ١٩٨١ لم تكن السجون تضم ، بخلاف الشاعر أحمد فؤاد نجم ، سوى ثمانين متطرفا اسلاميا و ٣٦ ماركسيا متهمين بتشكيل حزب سرى . وهذا الامر لم يكن شائعا فى المنطقة بحيث يجوز التقليل من شأنه .. وهو ما لم يتوان الرئيس عن التذكير به كلما اشتدت الضغوط بصورة كبيرة .

« يرغب المصريون ــ بعد سنوات طويلة من المعاناة الشخصية والحرمان من الحقوق ــ فى الاحتفاظ بهذه الحرية .. ولا يرغبون فى حدوث تغيير مفاجىء قد يؤدى الى المغامرة والوقوع فى مشاكل جديدة » من المؤكد ان هذه العبارات التى قالها أحد الزعماء السابقين للاتحاد الاشتراكى العربى يشاركه فيها عدد كبير من المواطنين . وهؤلاء الذين يستعذبون حلاوة الامان الشخصى بعد طول نسيان ــ يوافقون ضمنيا فى الواقع على فرض قيود على النشاط السياسى . فهم لا يميلون الى تغيير نظام الحكم ، وانما يتوقعون منه أن يتحسن وأن يغير من نفسه . ويعتقد عدد كبير أنه ليس هناك بديل آخر لذلك . ولا يزال هذا الخوف من المجهول ــ الذى كان أحد أفضل الاوراق الرابحة فى يد رئيس الدولة ــ يعد أيضا أحد العناصر الرئيسية فى الميراث الذى آل الى حسنى مبارك . وقد نجح السادات ــ حينما لعب بمهارة على هذا الوتر ــ فى اتقاء ظهور جبهة وطنية .

فالاحزاب التى لا تحظى بالتقدير الكافى أو تقابل بالاعراض والتى يضيق عليها الخناق حتى صارت قليلة الشأن ــ لم تكن هى الاطار المثالى للمعارضة التى تزايدت بصورة كبيرة فى الطبقة السياسية منذ ابرام معاهدة السلام . فكيف يمكن الخروج بها من هذا الطريق المسدود ؟ .. أجاب عشرات من كبار الشخصيات على هذا السؤال بالتوقيع معا على بعض العرائض . وتم سرا خلال عامى ١٩٧٩ و ١٩٨٠ تداول ثلاثة نصوص تعارض معاهدة السلام وتطبيع العلاقات مع اسرائيل و «قانون العيب » وقد وقع على العريضة الثالثة الخاصة بالدعوة الى اقامة « ديمقراطية حقيقية فى مصر ، والتى أذيعت يوم ١٢ مايو عام ١٩٨٠ ، ٥٤ من كبار الشخصيات فى البلاد مثل : عبد اللطيف البغدادى وكمال الدين حسين عضوى مجلس قيادة الثورة فى عام ١٩٥٢ ونائبى رئيس الجمهورية السابقين ، ومحمود رياض ومحمد حسن الزيات واسماعيل فهمى وزراء الخارجية السابقين ، ومحمود القاضى وعادل عيد النائبين

السابقين ، ومحمد عودة ومحمد سلماوى الصحفيين ، وعدد كبير من المحامين والوفديين والماركسيين بالاضافة الى أغلب اعضاء أمانة حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى . وفى ٢٥ فبراير عام ١٩٨١ صـــدر بيان رابع موجه الى الشعب المصرى » وقعته حوالى مائة شخصية يندد من جديد بسلام السادات.

ويقول وزير سابق « ان العرائض تريح ضمير الطبقة المثقفة ولكنها لا تفيد بشىء » . ومن المؤكد ان الموقعين على هذه العــرائض مهما كانت مكانتهم ، لم يجل بخاطرهم على الاطلاق أن يؤثروا تأثيرا قويا على سياسة الريس . ولكن نفوذهم وتنوعهم يمكن ان يؤدى على الاقل الى تحطيم واجهة الاجماع والكشف عن الاستياء الذى لم يكن مسموحا لاى محفل بالاعراب عنه. ولاول مرة تجاوزت تلك الشخصيات — التى انصبت فى وجه السلطة — الخلافات القائمة بينها للتوقيع على نص مشترك . وكانت العملية تعد بمثابة تحذير ورمز فى نفس الوقت ، الى حد راجت معه شائعة عن قرب قيام جبهة وطنية حول المطالب الخمسة الكبرى التالية : رفض كامب ديفيد ، اتباع سياسة خارجية وعربية جديدة ، كفل الحرية السياسية وحرية الصحافة والنقابات ، الزام رئيس الدولة باحترام الدستور والحد من اللجوء الى جراء الاستفتاءات الشعبية ، قيام السلطة القضائية بتحديد مبادىء الساداتية (الوحدة الوطنية ، السلام الاجتماعى الخ ...) الغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية .

ولم يحدث أبدا تجاوز هذه الخطوات ، لان قانون الاحزاب السياسية كان يمنع تكنيك الجبهة التى كان ممتاز نصار يرغب فى تشكيلها . وعلى كل فهذه العرائض المختلفة قد فجرت الاتفاق الزائف على الطريق المتبع ، وقدمت افكارا لسياسة أخرى وكشفت أكذوبة دولة السادات . ولا يستطيع حسنى مبارك أن يتجاهل تلك الشخصيات التى تولى معظمها مناصب كبيرة وخدم لفترة طويلة مع سلفه قبل اعلانهم عن معارضة سياسته .

واذا كانت جبهة ممتاز نصار الوطنية لم تر النور على الاطلاق ، فقد أثارت الجبهة التى شكلها اللواء سعد الدين الشاذلى فى بيروت فى شهر مارس عام ١٩٨٠ فضولا كبيرا عند الاعتداء على السادات . بل واعتقد الناس فى فترة من الفترات أن الجبهة الوطنية المصرية « لبطل حرب أكتوبر » هى التى قامت باغتياله . وكان اللواء الشاذلى — رئيس هيئة أركان الحرب أثناء عبور القناة — قد عارض الريس بالنسبة لخط سير الحرب . فأرســل الى المنفى الذهبى بسفارة مصر فى لندن ثم عين سفيرا فى مدريد . ولكنه قدم استقالته بعد التوقيع على اتفاقيات كامب ديفيد . وقام بتجميع بعض تشكيلات المعارضة المصرية فى الخارج . بهدف شن « حرب مقدسة للقضاء من الداخل على عملية السلام التى بدأت فى كامب ديفيد » . بل وأعرب عن اصراره على الاطاحة بالسادات سواء « بالاساليب الديمقراطية أو باللجوء الى العنف الثورى اذا ما فشــلت تلك

الاساليب » بيد أن وجوده في المنفى أضعف معارضته ولم تخدمه التصريحات التي كان يدلي بها بعيدا عن أرض الوطن .

وكان اللواء الشاذلي ــ حينما حذر الوفود الاجنبية المشتركة في جنازة السادات من احتمال تعرضها للاعتداء ، وحين دعا « الشعب المعربي في مصر الى النزول الى الشوارع » ــ يوحي بأن منظمته قد تتمكن من الاستيلاء على السلطة . ويبدو ان الجبهة تضم ــ على حد تفسيره في الحديث الصحفي الذي أدلى به لبول بالتا في صحيفة « لوموند » الفرنسية يوم ١٤ أكتوبر عام ١٩٨١ ــ خمس مجموعات هي الناصريون والليبراليون ورجال الدين والماركسيون والمستقلون . وينص برنامج جبهة اللواء الشاذلي على اقامة الديمقراطية والاعتراف بالاحزاب السياسية ، وتحديد سلطة رئيس الدولة ، واقامة نظام اقتصادي لاعادة توزيع الثروة توزيعا عادلا مشابها لنظام عبد الناصر .

واذا كنا لا نستطيع أن نتجاهل ان اللواء الشاذلي ــ على الرغم من نفيه ــ لا يزال متوجا بهالة نصر أكتوبر ، وأنه ربما لا يزال يتمتع بحب رجال المظلات والصاعقة الذين تولى قيادتهم لفترة طويلة ، فانه يبدو مع ذلك بعيدا للغاية عن المسرح المصري . ومع ذلك فقد ذكرنا بمدى ما تتمتع به القوة المسلحة من حسم حتى الآن على مسرح الاحداث في بلاده .

الشارع والاسلام والجيش

المنجل والهلال

واصلت بعض الاحزاب والمجموعات ــ على الرغم من الحظر الذى كان مفروضا عليها ــ نشاطها او تشكلت فى الخفاء . ولكن فى الوقت الذى تشهد فيه الجماعات الاسلامية نهضة كبيرة ، ثبت أن التنظيمات الشيوعية ليست بالهامة . ولا هى بالمتأصلة الجذور فى التربة المصرية . فقد كان الحزب الاشتراكى المصرى الذى أسسه فى عام ١٩٢١ بعض المصريين والمستشرقين هو بداية الحركة الشيوعية التى لم تتمكن على الاطلاق ــ بعد تفتيتها فى الاربعينات ــ من استعادة وحدتها ثانية . ولم يبق فى الميدان سوى مجموعتين رئيسيتين هما : الحركة الديمقراطية من اجل التحرر الوطنى والحزب الشيوعى المصرى . وفى شهر مارس عام ١٩٦٤ ، قررت لجنة كل منهما المركزية حل نفسها وانضم اعضاؤهما فى ذلك الحين بصورة فردية الى الاتحاد الاشتراكى العربى . واعتبارا من عام ١٩٧١ ، غادر أغلب الاعضاء البلاد أو انضموا الى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى ، فى حين دقت ساعة النضال بالنسبة لبعض الاعضاء الآخرين . وفى أول مايو عام ١٩٧٥ ، صدر منشور سرى بإعادة تشكيل الحزب الشيوعى المصرى فى الخفاء . ويبدو ان هذا الحزب ــ الذى يعتبر مواليا للسوفييت ــ يضم خمسة آلاف عضو تم تجنيدهم أساسا من بين طلبة الجامعات والمراكز الصناعية فى حلوان وشبرا الخيمة والمحلة الكبرى . ويعد نفوذه محدودا الى درجة كبيرة نظرا لان عددا كبيرا من قادته يقيمون فى بيروت وباريس ، ولعدم انتظام النشرات التى يصدرها مثل «الانتصار» و « الارض والفلاح » و « الوعى » . ولا يلقى الحزب الشيوعى المصرى ــ منظمة ٨ يناير ــ الذى انشق عن الحزب الشيوعى المصرى لرفضه قرار حل الحزب فى عام ١٩٦٤ ــ اهتماما كبيرا لا هو ولا صحيفة « اتحاد الشعب » التى يصدرها . وينطبق نفس الحال على الحزب الشيوعى المصرى ــ المؤتمر ــ الذى ينحاز الى اليسار أكثر من التنظيم الاول ، والذى يصدر نشرة « الافق الاحمر » .

ويبقى كذلك التيار التروتسكوى منحصرا فى دوائر صغيرة ، كما هو الحال بالنسبة لحزب العمال الشيوعى ــ الذى تأسس عام ١٩٦٧ ــ المعادى « لتحالف القوى العاملة » ، أحد مبادىء الناصرية ، والذى ينشر افكاره فى جريدتى « البعث » و « الشيوعى المصرى » اللتين يصدرهما . ويعانى التروتسكيون ــ كما هو الحال بالنسبة للشيوعيين ــ من افتقارهم الى الوحدة . وبالاضافة الى حزب العمال الشيوعى يبدو أن هناك بالفعل « منظمة

التيار الثورى » المعادية للاتحاد السوفيتي والمؤيدة لسياسة الرئيس السادات للتقارب مع اسرائيل ، بيد أنها لم تجن مع ذلك ثمار هذا الموقف الفريد . وتنتشر — الى جانب هذه الاحزاب — بعض المجموعات الصغيرة ، الضعيفة والعابرة ، داخل الجامعات مثل « الطليعة » التى تأسست عام ١٩٧٢ فى كلية الآداب بجامعة القاهرة والتى استمرت تصدر ، لفترة طويلة ، مجلتى «الطليعة» و « المطرقة » ، وأيضا جماعة اتحاد الاشتراكيين ، وظلت هذه التشكيلات — التى تعرضت بانتظام للحل والالغاء — عاجزة ومشتتة . وقد تعرض قادتها — الذين عانوا مرارا من الاعتقال والسجن للانتقام الشعبى ، دون أن يمثل التيار الشيوعى ، بأى حال من الاحوال وفى ظل الوضع الحالى لقوته ، تهديدا للسلطة . ووجدت الحكومة — فى نضالها ضد نفوذ اليسار — حلفاء لهم قيمتهم داخل القوى الاسلامية . وهى انما ساعدت — بفعلتها هذه — على تدعيم انتشارهم بحيث أصبحوا فيما بعد منافسين مباشرين لنظام الحكم .

« اعبدوا الله كما يحلو لكم ولكن لا تفرضوا ارادتكم على الآخرين » تحذير أطلقه الرئيس السادات ولم تنصت له جماعة الاخوان المسلمين التى كان مؤسسها يعلم اعضاءها أن « الاسلام هو عبادة وقيادة ، دين ودولة ، روحانية وعمل ، صلاة وجهاد ، طاعة وحكومة ، قرآن وسيف » .

ان جماعة الاخوان المسلمين هذه — هى التى كانت باستمرار ممنوعة من مزاولة نشاطها ولكنها مقبولة — قد كشفت عن عودتها الكبرى حينما أصدرت مجلتها « الدعوة » فى شهر يوليو عام ١٩٧٦ . دون الحصول على تصريح مسبق . وعلى الرغم من أن قانون الاحزاب السياسية يحرم عليها اعادة « التشكيل بصورة رسمية ، الا انها استطاعت مع ذلك استغلال الانفتاح لتفرض وجودها ، ولتفرض وجود صحف أخرى مثل « الاعتصام » و « المختار الاسلامى » بصفة خاصة ، اللذين صودرا — هما ومجلة « الدعوة » يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ . وكانت « الدعوة » التى تصدر فى مائتى ألف نسخة ويتداولها عدد أكبر كثيرا من القراء تساوى الى حد ما بالنسبة للحركة الاسلامية ما تساويه جريدة « الشعب » بالنسبة للمعارضة العلمانية بفضل انتشارها وعنف مقالاتها . وتحظى جماعة الاخوان المسلمين القوية والسرية ، المتأصلة بصورة كبيرة فى المنيا وأسيوط والصعيد المصرى بتعاطف عدد كبير من المصريين من كل طبقات المجتمع .

وجماعة الاخوان المسلمين هذه التى يتزعمها منذ عدة سنوات عمر التلمسانى مرشدها ، الذى اعتقل يوم ٢ سبتمبر وأفرج عنه الرئيس حسنى مبارك يوم ٢٦ ديسمبر عام ١٩٨١ . تضم على حد قول عالم الاجتماع محمود على أمين — ثلاثة تيارات رئيسية أولها الذى ينحدر مباشرة عن حسن البنا — وقد انتقل خلال عدة سنوات من موقف المساندة المشروطة للريس الى موقف المعارضة المعتدلة . أما التيار الثانى وهو أكثر تشددا — فيحيى ذكرى سيد

قطب شهيد القضية الدينية . ويبدو أن انصار سيد قطب يؤمنون باتباع ادارة أكثر استبدادية للامة ويرفضون الديمقراطية التعددية ، التى يوافق عليهـــا انصار التيار الاول « شريطة أن تقوم جماعة الاخوان المسلمين بدور رســـمى فيها — أما بالنسبة للتيار الثالث — تيار « الواشين » بالكافـــرين — فتلتقى مجموعته مع أكثر المجموعات تطرفا التى تتكون فى غلبيتها من الشباب ، وتنحصر أماكن نشاطها المختارة فى الجامعة والمناطق ذات الكثافة السكانية المسيحية العالية فى صعيد مصر .

« ناصروا الاســـــــــــلام . قوموا ببناء جامع مكان الملهى الليلى ومكان الكنيسة » .. هذا هو أحد شعارات « الجماعة الاسلامية » التى تعد اكثـــر الجماعات تطرفا والتى تنافس على ما يبدو جماعة الاخوان المسلمين التى شعر الشباب بالاحباط الى حد ما من فتور همة قادتها وشدة حـــــذرهم . وهذه الجماعة الاسلامية « التى تأسست عام ١٩٧٢ بفضل مساعدات خارجية — تهدف الى محاربة النفوذ الاجنبى الضار ، والكنيسة القبطية وانهيار الاخلاق. فى حين يبدو ان « حزب التحرير الاسلامى » قد اختفى بعد فشله فى مهاجمـــة الكلية الفنية العسكرية فى شهر ابريل عام ١٩٧٤ واعدام ثلاثة من اعضائه . ولكن يبدو أن ذلك لا ينطبق على جماعة التكفير والهجرة التى لمع اسمها من جراء اغتيال الشيخ حسين الذهبى — وزير الاوقاف السابق . وعادت للظهور ثانية خلال أحداث أسيوط عام ١٩٨١ على الرغم من اعدام خمسة من أعضائها فى شهر مارس ١٩٧٨ والحكم بالاشغال الشاقة المؤبدة على عشرين آخرين .

ولكن القمع والموت لا يجديان مع هؤلاء المناضلين من أجل الاسلام « الذين اتخذوا من دعوة حسن البنا مبدأ لهم . لكن الدعوة القائلة بأن الله هو غايتنا والرسول امامنا ، والقرآن دستورنا ، والجهاد طريقنا ، والاستشهاد فى سبيل الله أقصى أمانينا » انما تعنى أنهم زاهدون وصوفيون ، غير أنهم يمارســـــون الارهاب بحماس . واليس من نعم الله عليهم ان تدينهم تلك الحكومة الكافرة ؟ وفى مثل هذه الظروف فان الذين قاموا بتسليح من أطلقوا الرصـــــــــاص يوم السادس من اكتوبر لم يضنهم بغير شك سوى الحيرة فى انتقاء الاشخاص الذين سيكلفون بهذه المهمة . وهكذا فان تصنيف هذه الجمـــــاعات هو ضرب من الخداع لانها لا تلبث أن تعود الى الظهور من جديد بأسماء اخرى كبديل لتلك التى قضت عليها سلطات الامن . فنجد على سبيل المثال جماعة الكفاح المقدس التى تم تشتيتها فى شهر اغسطس عام ١٩٧٧ ، وشباب محمد وهى جمـــــاعة ريفية اشتركت فى مهاجمة بعض الكنائس القبطية ، و « الجهاد » التى ترفض جماعة الاخوان المسلمين على اعتبار انها قريبة جدا من « السلطة الفاسدة »، وهكذا العديد من التسميات التى تشهد على قوة واصرار الحركة .

واستخدم السنيون — الذين يرفضون الشعارات — عبارة الحـــــركة الاسلامية للتعبير عن كفاحهم .. فما هو الهدف الذى يناضلون من أجل تحقيقه؟

انهم يدعون مخلصين الى قيام حكومة اسلامية والتنسيق بين المجتمع المدنى وتعاليم القرآن . ويفسر لنا العالم الاسلامى جيل كيبيل ذلك بقوله : « ان الداعية الاسلامى هو ذلك الشخص الذى يدعو الى تطبيق الشريعة لما يتبين له ان المجتمع الذى يعيش فيه لا يقتدى بها » .. ثم يضيف قائلا « يعانى المصرى المتوسط فى حياته معاناة قاسية من الفجوة القائمة بين متطلبات الحياة المعصرية والعادات السلوكية التى اكتسبها من التربية الاسلامية التقليدية » وهكذا كلما بعد المجتمع عن القانون الالهى ، كلما ازداد عمق الفجوة ، ومن ثم سقطت مصر فى دوامة حقيقية بين التطلع الى التحديث والحنين للعودة الى الالتزام بالتقاليد .

وكان السادات قد وعد بصبغ القوانين بالصبغة الاسلامية ، وبتعديل الدستور فى هذا الاتجاه . ولكن ما من أحد فى الحركة الاسلامية قد خدعه هذا الموقف الذى قيل عنه أنه انما أملاه عليه شعوره بالخوف ورغبتــه فى تملق الشعب . وحسبنا دليلا على ذلك البطء الشديد الذى اتسمت به لجان العمل التى لم تتقدم على الاطلاق فى أداء مهمتها . وقد هاجمت مجلة « الدعــوة » الدكتور صوفى أبو طالب بسبب تهاونه فى هذا الموضوع .. وقد دافع عن نفسه بشدة مدعيا وجود « عقبات فنية » وليس بسبب مقاومة سلبية . ويقول الدكتور صوفى أبو طالب فى هذا الشأن : « ليس هنــاك عود بل استمرار سياسى نظرا لان مصر لا تستطيع أن تعيش بعيدا عن القــانون الاسلامى . ويجب أن تعود ثانية الى أصولها التى أغفلها البريطــانيون وعبد الناصر » . وعلى الرغم من أن الرئيس السادات قد أشار الى هذه الفكرة منذ عام ١٩٧١ ، فلا يمكن أن نتصور أن نظام الحكم يمكنه الموافقة على تطبيق الشريعة الاسلامية التى قد تؤدى الى الاطاحة به والتى يبدو أن مبادئها تتعارض تعارضا تاما مع سياسته الاقتصادية .. ومن المؤكد أن الاحداث التى وقعت فى شهر اكتوبر عام ١٩٨١ ليست هى التى يمكن أن تدفع السلطة الجديدة الى الخضوع لهذا الأمر ، وذلك على الرغم من أن أى زعيم سياسى لم يجــرؤ على الاطلاق على الاعلان عن معارضته لهذا الطلب من جانب الحــركة الاسلامية . فما من أحد الا ويساند تطبيق التعاليم الاسلامية . ومجرد المطالبة بهذا التطبيق — مهما كانت نتيجتها فى البرلمان — خليقة بابراز قيمة السنيين من ناحية ، والكشف من الناحية الاخرى عن مساوىء الساداتية .

لحظات مؤلمة اجتاحت تاريخ العلاقات بين الطوائف فى مصر منذ عام ١٩٧٢ ، اذ اغتيل قس قبطى فى سمالوط يوم ٢٣ سبتمبر عام ١٩٧٨ ، واحرقت كنيسة العذراء فى مصر القديمة بعد ذلك بستة أشهر ووقعت مصادمات دامية في المنيا وأسيوط في شهر ابريل عام ١٩٨٠ ثم فى الاسكندرية بعد ذلك بعام . لقد تفجر اليوم هذا النزاع - الذى يبقى كامنا دائما فى الاوقات التى تواجه فيها الامة صعوبات خطيرة - وازدادت باستمرار قائمة الاحداث التى تقع بين الطائفتين . وقد بلغ العنف مداه في شهر يونيو اثر احتلال بعض المتشددين المسلمين لقطعة أرض يملكها أحد الأقباط وكانت عام ١٩٨١ فى حى الزاوية الحمراء - وهو من أشد أحياء العاصمة فقراً - على اثر احتلال بعض المتشددين المسلمين لقطعة أرض يملكها أحد الاقباط وكانت مخصصة لاقامة جامع . وتعرضت المنازل لهجوم حقيقى أسفر عن ٣٥ قتيلا و ٥٠ جريحا ، والقى القبض على ١٦٥ شخصا وتمت مصادرة أعداد كبيرة من السلاح . وفى الأيام التى تلت هذا الحادث ثارت الصحف المتشددة ، بل ودعت الى قتل كل المسيحيين الكفرة وهادمي الاسلام » ..

وهذا النزاع - الذى اذكته دون شك المساعدات الخارجية الى حد ما له ثقله المؤثر على الحياة السياسية . فما الذى تسعى اليه اذن أعنف المجموعات الاسلامية تشددا من هذه المظاهرات التى تدينها اغلبية الجماهير تقريبا ؟ ما من شك فى أن اول ما تسعى اليه هو احراج سلطة حريصة على جذب تعاطف الجالية القبطية الامريكية ومضطرة بالتالى لان تقدم للجالية القبطية فى مصر الضمانات على حسن دعايتها لها . ولقد قال عمر التلمسانى دون مواربة فى البيان الذى سلمه الى صحيفة « لوموند » فى القاهرة يوم ٢٣ يونيو عام ١٩٨١ لقد استغل الاقباط التسامح الاسلامى وأصبحوا متغطرسين منذ ان تحالف السادات مع الولايات المتحدة » .. وفى يوم الخامس من أغسطس اثناء زيارة الرئيس لواشنطن ، انفجرت قنبلة زمنية فى احدى الكنائس فى شبرا فى القاهرة ، أسفرت عن ثلاثة قتلى و ٥٦ جريحا ..

وكان رئيس الدولة قد قام ، فى الواقع ، منذ عام ١٩٧٥ - بعدة بوادر للتقارب والتوفيق لم يسبق ان قام بها اى رئيس آخر قبله كالقائه لاحاديث مجاملة ووضعه حجر الاساس لمستشفى سان مارك ، أو حضوره اكليل زفاف ابن احد النواب الاقباط . وارتفع عدد النواب الاقباط الذين عينهم الرئيس عام ١٩٧٦ من ثمانية اعضاء الى ١٤ عضوا فى برلمان عام ١٩٧٩ الامر الذى كان له مغزاه الكبير .. ومع ذلك فقد تزايد اللوم الذى وجهه

أساقفة الكنيسة القبطية الى الحكومة لتساهلها تجاه الجماعات المتشددة بل ووصل الامر بالبابا شنودة الثالث الى الدخول فى خلاف مع الحكومة عندما رفض مقابلة مندوبي الحكومة بينما قدموا ليقدموا له التهانى بمناسبة عيد الفصح عام ١٩٨٠ ، وذلك خلافا لتقاليد المتبعة . ولم ينس له السادات هذه الإهانة على الاطلاق ، مثلما لم ينس الحركات العدائية التى قامت بها بعض الجماعات القبطية فى الولايات المتحدة . ولم يكد يمر عام حتى اتخـــذ من الاحداث الطائفية ذريعة لعزل البابا شنودة الثالث من منصبة .

ومن الجديربالذكر أيضا أن السلطة قد استفادت من هذا التوتر الطائفى بصورة مباشرة . أفلم تتح أفضل الفرص لنظام حكم الريس ليقوم بمنـع ممارسة أي نشاط سياسى فى الجامعات فى عـــام ١٩٨٠ والاطاحة بزعماء المعارضة العلمانية والدينية فى شهر سبتمبر عام ١٩٨١ ؟ ولم يعد تحـويل الانتباه عن المشاكل الاقتصادية المتزايدة بالعملية الشاقة بالنسبة للحكومة بيد أن أعمال العنف هذه انما كانت تهدف أيضا الى مكافحة ما أسمته احدى النشرات الاسلامية بتوسع الاقباط ، ومع ذلك فتلك الحجة لا اساس لها من الصحة قط ، فبينما ارتفع المؤشر البيانى للسكان المسلمين – فى الفترة من عام ١٩٥٨ الى عام ١٩٦٦ — من ١٠٠ الى ٣١١ ، فهو بالنسبة للاقباط لم يرتفع الا من ١٠٠ الى ٣٠٠ فقط . فما هى نسبة تمثيل هذه الطائفة حاليا ؟ بين نسبة الـــ ٦ر٧٪ من المجموع الكلى للسكان التى تسوقها السلـطات ، والنسبة المتراوحة بين ١٨٪ و ٢٥٪ التى تطالب بها الكنيســـة ، يبدو ان النسبة الصحيحة حوالى ١٢٪ وهو ما يعنى ٢ر٥ مليون قبطى مقابل ٨ر٣٧ مليون مسلم فى بداية يناير ١٩٨١ ..

ولكن توزيعهم داخل البلاد يتفاوت تفاوتا كبيرا بين مختلف المناطق فلا يعانى الوجه البحرى فى مصر – الذى يضم نسبة ٦ر١ من الاقباط ، وفقـــا للاحصاء الرسمى لسنة ١٩٧٦ . سوى القليل من الصعوبات ، فى حين تثير معاقل الاقباط فى صعيد مصر ثائرة المتشـــددين . حيث تبلغ نسبتهم فى محافظة سوهاج ٥ر١٦٪ و ٢٤٪ فى المنيا و ٢٥٪ فى اسيوط . ومن الطبيعى جدا ان تكثر الاحداث فى هذه المحافظات الثلاث .

ولقد اثار رد الفعل – الذى يبديه الاقباط منذ بضع سنوات – الدهشة حيث لم يعودوا يشعرونبالخوف بعد احساسهم بالقوة من جراء نهضةكنيستهم ونفوذ شنودة الثـــالث ، وبعد ان شجعتهم المعاملة الطيبة التى يلقونها من السلطة والمعونات المالية التى تأتيهم من بلاد ما وراء الاطلنطى . بل وقررت الكنيسة القبطية ، فى شهر سبتمبر عام ١٩٧٧ ، الصيام لمدة خمسة ايام احتجاجا على مشروع القانون الخاص بتوقيع عقوبة الاعدام على كل من يرتد عن الاسلام . بل وقد سبق لها فى عام ١٩٧٢ ان تقدمت بمذكرة الى رئيس

الدولة تكشف عن الاضطهاد الذى لا يزال الاقباط يعانونه في الحكومة والتعليم وقد اختتمت المذكرة بهذا التحذير « اننا نرفض ان نهان فى هذا البلد الذى هو بلدنا وكان يخشى ان يترتب على لوم شنودة الثالث ما هو أسوأ من ذلك ، بيد ان السادات ـ بسبب التزامه بسياسته الخارجية ـ اكتفى بالتنديد بالبابا لاضراره « بأبنائه الاقباط » وتتسم حاليا ردود فعل هؤلاء الاقباط بمزيد من العنف ولا تتردد جماعات متطرفة صغيرة فى الرد على الهجمات المعادية .. أما معظم المصريين فيرون أن هذه النزاعات ترجع الى عصر آخر ، وتعيش الطائفتان أساسا فى تآلف تام . ومن المؤكد أن التقاء شنودة الثالث وشيخ الازهر ، وقيامهما بتأدية الصلوات الجامعة فى القاهرة والاسكندرية قد دعمت الوحدة الوطنية ، ومع ذلك لم تختف المصادمات كلية ..

واذا كان محظورا على الحركة الاسلامية تناول الموضوعات السياسية بالمعنى الحرفى للكلمة فانها على العكس ، تخوض باستفاضة فى المجالات الاخلاقية — والشرعية والاجتماعية وتعترض على مالا يروقها فيها . ومن البديهى أن كفاحها يدور أساسا حول الموضوعات الخاصة بالاخلاق والاسرة والممارسة الدينية واستخدام وسائل منع الحمل والدعارة وكان حسن البنا قد اسس شبكة ضخمة من الخدمات الاجتماعية والمدارس تشرف عليها جماعة الاخوان المسلمين ، ويعاود الاخوان المسلمون اليوم نشاطهم فى العمل الاجتماعى الذى يعد المجال المناسب تماما لبسط نفوذهم خاصة مع استمرار العجز الكبير فى الخدمات الاجتماعية الرسمية فى حين تنظم المجموعة الاسلامية معسكرات صيفية للطلبة .. وهنا تكمن قوة الحركة الاسلامية .. ففى حين نجد أغلب القوى السياسية منفصلة عن الهيئة الاجتماعية ، يعيش السنيون فى قلب المجتمع ويتصلون اتصالا مباشرا بواقعه اليومى .. ألم يكن الريس يهدف أيضا الى القضاء على هذا النفوذ حينما ألقى القبض على عشرات من زعماء الجماعات المختلفة ، يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٨١ ؟ ..

ان الفرق بين العمل الاجتماعى والتدخل السياسى بسيط للغاية وكثيرا ما تخطته الحركة الاسلامية ، الأمر الذى كلفها مصادرة مجلة « الدعوة » عدة مرات . واذا كانت الحركة الاسلامية تتفق مع نظام الحكم فى مهاجمة « الشيوعية الدولية » فان مهاجمتها « للغرب المسيحى » تزعج الحكومة الى حد كبير بل وكثيرا ما وصل بها الأمر الى حد تحقير سياسة السادات وبصفة خاصة فى الجامعات . كما أنها تفضل أساسا استخدام النقد المقنع . فقد كتبت احدى المجلات — فى الوقت الذى كان الريس يستضيف فيه شاه ايران فى القاهرة — تقول : « ان الشاه عدو الله وعدو الاسلام ويجب القضاء عليه » وكم هاجمت الصحافة الاسلامية ، أيضا قبل تكميمها بقرار جمهورى الولايات المتحدة واسرائيل . ويمارس عدد كبير من السنيين بمهارة ، كفاحهم فى ميدان اقامة دولة الاسلام . وهكذا طلب الشيخ صلاح ابو اسماعيل من مجلس الشعب تقديم كل وزراء الاوقاف السابقين للمحاكمة بتهمة « اختلاس أموال الأوقاف » . وفى شهر مايو عام ١٩٨٠ وقعت حوالى عشرين منظمة اسلامية نداء من أجل « العودة الى الاسلام » تطالب بضرورة استقلال الازهر عن السلطة . وكانت تهدف بذلك الى تحقيق هدف مزدوج الا وهو تعويض أسس المساندة الاسلامية الرسمية وتشجيع ما أطلق

عليه اوليفيه كارية فى كتابة « السـلطة والايديولوجيـة فى مصر فى عهـدى عبد الناصر والسادات » ـ اسم « اعـادة التسليح المعنوى » للمجتمع .

وقد التقى الرئيس السادات يوم ٢١ اغسطس عام ١٩٧٩ فى الاسماعيلية بمرشد الاخـوان المسلمين فى محاولة للتصالح مع أكثر التيارات ـ السنية اعتدالا . وايقاف تصاعد معارضته لاتفاقيات السلام والسياسة الاقتصادية . الا ان ما شهدته اسيوط من سلسلة من أحداث العنف وتعنيف الرئيس« للاقلية الرجعية العفنة » كانت سببا فى عدم اكمال هـذا اللقـاء وانتهت محـاولة الانفتاح هذه بالفشل . ولم تلبث ان انغلقت السلطة والحركة الاسلامية كل من جانبه على مواقف ومقاصـد أكثر تشـددا وبعد ذلك بعـام ، هاجـم رئيس الدولة فى حديث ١٤ مايو الشهير ـ فى نفس الوقت كلا من « السـنيين المسلمين الذين يريدون استغلال الدين لتحقيق أهداف سياسية » والمؤامرة التى تحيكها الكنيسـة القبطية خاسمة الموقف بكل قوة وهو يقـول : « اننى رئيس مسلم لدولة اسـلامية .. اننى أحكم كمسلم بلدا اسلاميا يعيش فيه المسيحيون والمسلمون جنبا الى جنب » . ثم كان اكثر حسـما يوم ٨ يونيـو حين قال « لن يكون هناك خلط بين الدين والسياسة » . ثم أكثر تهـديدا بعـد ذلك بثلاثة أشهر بقوله : « يتعين على كل ذى منصب قيـادى مسيحى أو مسلم ـ يسعى للقيام بدور الزعامة السياسية ـ ان يتخلى عن منصبه » ..

وكانت هذه هى نقطة الانطلاق لحملة اعلامية بلغت ذروتها عام ١٩٨١ باعتقال عمر التلمسانى ومعظم الزعماء السنيين . وقد برر السادات عملية الاعتقال الجماعية التى تمت يوم ٢ سبتمبر بقوله : « كان الاخوان المسلمون يسعون ، فى بادىء الامر ، الى تنصيب أنفسهم مسئولين عن الدين ـ علما بأن ذلك ليس من حقهم ـ ليستولوا فيما بعـد على السـلطة فى مصر . ولن يكون هناك دين فى السياسة ولا سياسة فى الدين » .... وقبل ذلك بثلاثة أشهر ، كان « المرشـد » قد أغلق طريق « الصـلح » بالتصـريح الذى أدلى به لصحيفة « لومـوند » وجاء فيه « ليس هناك فرق جـوهرى بين عبد الناصر والسادات سوى ان الاخير يظهر بمظهر صـديق الاسلام . ولكنه يتخـذ هذا الموقف بدافع المصلحة السياسية . وتتسم العلاقات بين الاخـوان المسلمين وأنور السادات بالخوف من جانبه » .. وبالفعل تزايـد القلق الى درجة أن الريس رأى ضرورة اعتقال المرشـد الأعلى ..

ومنذ عام ١٩٨٠ عملت الحكـومة أساسـا على تجنب احتمـال وجود صلة بين الحركة الاسـلامية واليسار ، وهو الوسـواس الحقيقى الـذى سيطر على بعض القادة الذين يشـيرون باستمرار الى « التهـديد الشيوعى المتخفى وراء تصرفات المتشددين المسلمين » .. بل وقد اكد الرئيس بعـد

الاحداث الخطيرة التي وقعت في الزاوية الحمراء — في حديث أدلى به لصحيفة « مايـو » لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي أن الشيوعيين هم الذين شـنوا حملة واسعة لافساد النفوس حينما أثاروا المسلمين ضـد الاقباط والاقباط ضد المسلمين » . واذا كان بعض « المسـلمين التقدميين » قـد انضموا الى حزب التجمع الوطنى التقـدمى الوحدوى واذا كانت ثمة علاقات قامت فى الجامعة بين التيارين ، فيبدو أنهـا لا تزال مع ذلك يغلب عليهـا التشكك . ولكن المصير المشترك الذى لقياه على أيدى الشرطة يوم ٢ سبتمبر يمهد للتقارب بينهما كما سـبق أن حدث من قبل فى نهـاية الخمسينيات ..

وحسب مصر ان تنجرف فى سياسة خارجية أكثر مغامرة وتهورا ، أو تتفاقـم مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية ،، لتتوافر عندئذ دواعى التحالف ضـد نظـام الحكم .. وفى المقابل اكسبت هذه الحركة المتشددة الرئيس تأييد عدد كبير من الاحـرار الذين يشعرون بالرعب مما وصفه لنـا كاتب مشهور بأنه « الاسلام الرجعى والخطير على الحرية والفكر والتطـور » . ويثير المثـال الخاص بالمعارضة السودانية القلق الى حد كبير . كما تثير الثورة الاسلامية الايرانية قلق عدد كبير من المفكرين ..

ولم يكن الرئيس السادات يستطيع أن يمنع نفسـه من التفكير فى ذلك حينما اتخـذ قرار التطهير الكبير يوم ٢ سبتمبر فقد كان مشلول الحـركة بين أمرين : الفراغ الذى تسبب هو نفسه فى ايجـاده ، وهذه الجماعات التى استغلت نفس هذا الفراغ لتفرض نفسـها على مسرح سـياسى مهجـور . ولم ينجح فى الاتفاق مع أكثر هذه الاطراف اعتدالا لعدم رغبته فى تعـديل سياسته . وهكذا اختار اتباع سبل القمع معتقدا انـه يتعين وضـع حـد لنشاط المتشددين قبل أن أن يجتاحوا نظام حكمه . وكان العلاج أسـوأ من الداء ذاته . ولقد قال حسن البنـا : « انكم فكر جـديد ونور جـديد وصوت مـدو » .. فكيف يمكن أن نتصـور أن يبقى خلفاؤه — الذين اذكت فيهم هذه الصيحة من معلمهم ومفكرهم الحماس وساعدتهم سياسة قومية ومضمون اقليمى مواتيـان وسلبيان ازاء هذا الهجـوم المضـاد من جانب سـلطة يتنافسون معها منافسـة مباشرة ومفتوحة ؟ ..

انهم لم ينجحوا أبدا فى اثارة حـركات شـعبية حقيقية لـذلك انبروا يبذلون ما فى وسعهم للانتقام ولمحـاولة احـلال الدولة الاسـلامية محـل دولة السـادات .. وقد حققت العملية الفدائية التى تمـت فى ٦ اكتـوبر لاغتيال الرئيس الهدف الاول . وبعد يومين ، فى اسيوط ، كانت المجموعة المكونة من حوالى مائة من المتشددين والتى استولت بالقوة على عدة منشآت عامة ترغب بغير شـك فى استغلال الفراغ لقلب نظـام الحكم عن طريق استخدام

القوة . وقد أسفرت المصادمات العنيفة للغاية التى استمرت لمدة يومين عن حوالى مائة قتيل . ولم يقض على هذا التمرد سوى تدخل رجال المظلات . ولربما كان يتوقع هؤلاء الشباب المتشددون — الذين وطدوا اقدامهم بقوة فى معاقلهم فى أسيوط — ان يتبعهم الجيش أو الاهالى خلال تلك الفترة التى لم يتم فيها بعد اختيار رئيس الجمهورية الجديد .

ولكن لم يتحرك أحد وبقى الجيش على ولائه . وعلى أية حال ، فقد فشلت عملية أسيوط سواء بسبب خطأ فى الحساب والتكتيك ، أو رفض أغلبية المصريين أسلوب استخدام العنف أو سوء تقدير القوى . وكان من المفروض أن يترتب على هذه العملية تعديل فى استراتيجية المتشددين واتاحة فرصة ومهلة للسلطة على المدى القريب . وكائنا ما كان الأمر ، وعلى الرغم من حملة المطاردة التى شنتها السلطات ضد مناضلى الجماعات المتشددة منذ يوم ٦ اكتوبر عام ١٩٨١ والتى أسفرت عن اعتقال عدة مئات منهم ، فان الحركة الاسلامية واصلت الاعتماد على عنصر الزمن . واستمرت فى استغلال كل خطأ من جانب نظام الحكم لتدعيم نفوذها ومحاولة احلال قيمها محل الايديولوجية الرسمية ، حيث ان « الايمان بالله ، العقيدة والحماس ، الدين والسياسة ، تختلط وتمتزج على كافة المستويات » على حد تعبير جان بيير بيرونسيل هو جوز (فى صحيفة « لوموند » بتاريخ ٢٧ يوليو عام ١٩٧٧) .. وعندئذ يمكن أن يصبح الشارع مسرح المواجهة ..

يوم الجمعة — على مقربة من ميدان طلعت حرب بالقاهرة — هاهو ذا الشارع الذى يستقبل المؤمنين الذين يأتون دائما فى جماعات غفيرة لا تتسع لها المساجد الصغيرة الموجودة فى حى الاعمال هذا — وفى صفوف متراصة يسجد المؤمنون على سجاد الصلاة الكبيرة جنبا الى جنب مع محلات الانفتاح وسط ضوضاء السيارات العالية المستوردة من اوروبا والولايات المتحدة . وتزخر مراكز التجمع السكانى فى المدن بمثل تلك المشاهد العنيفة والمتناقضات المذهلة وكما يحدث فى كل الانظمة الاستبدادية ، يعتبر الشارع فى مصر بمثابة نبض المدن الى حد ما ، والتنمية الاقتصادية هى التى يمكن أن تزيل عنه هذا التوتر الذى تولد فيه نتيجة الانفتاح لان المواطن المصرى انسان ملتزم بطبعه ولا يمكن أن يقوم — دون سبب جوهرى — على قلب القواعد الاجتماعية . لقد عانى باستمرار من الخداع والتلاعب ، من الاستعباد والسيطرة ، أنه شعب مسلم مغلوب على أمره ، يؤمن بمبدأ التمتع بمباهج الحياة ولا يسرف فى الاوهام ، على درجة عالية من قوة الاحتمال والصبر . ولكن بمجرد أن يصبح الظلم صارخا وبمجرد أن ينقص بصفة خاصة رغيف الخبز حتى يلجأ الى استخدام العنف للتعبير عن غضبه كما حدث فى شهر يناير عام ١٩٧٧ . ومن دلائل تغير الزمن ، ان الشارع — الذى كان علمانيا وميالا الى اليسار حتى ١٩٧٢ —

١٩٧٣ تحول الى اليمين الدينى الذىلا يشاركه فى احتلاله احد تقريبا من الان فصـــاعدا ..

واذا لم يكن مقدرا للوضع أن يتغير تغيرا جوهريا خلال الاشهر التالية ، فثمة اضطرابات أكثر خطورة قد تنفجر فى الشارع على غرار أحداث ينـــاير عام ١٩٧٧ أو فى صورة التطرف الاسلامى . ويتردد فى القاهرة حاليا هـذا الرأى الذى توافق عليه احدى الشخصيات الكبيرة فى الحزب الوطنى اذ تقول: لا ينتظر أن تسفر السياسة عن شيء بسبب عدم وجود معارضة حقيقية . الامر الذى يعد خطيرا للغاية « .. وتفصح تلك الشخصية أكثر بقولها » ثمة كارثة قريبة توشك أن تقع بالفعل .. وقد تنفجر فى الشارع أو الجيش اذا مـــا استمرت الامـور على حالها » .. وقد عملت الحكومة منذ عامين على تجنب اصابة الجيش بالموجة الاسلامية .. واثبت حادث ٦ اكتوبر فشلها . بيد أن الجيش لم يتحرك حيث يخضع تلقائيا فى حقيقة الامر الى السلطة العليا . فقد خلف اللواء طيار حسنى مبارك أنور السادات فى رئاسة الجمهورية ..

صوت هيئة الأركان

لقد ظهرت فى الشرق الاوسط منذ نهاية القرن التاسع عشر ثلاث قوى كبرى هى النقابات والاحزاب السياسية والجيش . وكان الجيش هو الذى انتصر فى مصر على القوتين الاخريين . وفى مقال تحليلى لانور عبد الملك جاء : « فى زمن الخطر والغزو ، اجبر القادة العسكريون وكبار رجال الدين السلطان على تقسيم جزء من ثرواته ، وأسفر ذلك عن نوع من التكامل بين السلطة الاقتصادية والسلطة السياسية والسلطة الايديولوجية ، وكان الجيش يشكل الى حد ما نقطة الاتصال بين المستويات الثلاثة » .. يوضح هذا التحليل لانور عبد الملك أن الجيش — الذى كان بمثابة نقطة الاتصال بين السلطات فى مصر القديمة لايزال حتى اليوم يقوم بدور الوصى عليها بطريقة مستترة ولكن يقظة . أليست القوات المسلحة هى « الحزب الوحيد الحقيقى » كما أوضح بحق هذا المراسل لصحيفة « لوموند » فى شهر يونيو عام ١٩٧٧ ؟ وفى الواقع ، فان القوات المسلحة لم تخفف على الاطلاق من ضغطها ، ولم تتخل عن سيطرتها على القرارات الحكومية التى مازالت تعد عاملا اساسيا فيها دون ادنى شك .. فلا القرارات الخاصة بطرد المستشارين السوفييت عام ١٩٧٢ ، ولا حرب اكتوبر كانت من صنع السلطة السياسية وحدها . فقد كان الجيش يضغط بشكل متصل — بكل قوته . وحسبنا دليلا على ذلك الاضطراب الذى ساد أغلب الوحدات عام ١٩٧٢ والذى ساهم فيه الآلاف من خريجى الجامعات الذين جندهم عبد الناصر بعد النكسة لخدمة التكنولوجية العسكرية الجديدة .

ثم جاءت الحرب لتهز من جديد القيادة العسكرية . ذلك أنه اذا كان عبور القناة قد أدى الى نسيان التوترات ، فان استراتيجية الثغرات وتغيير اللواء الشاذلى قد أسفرت عن استياء لم يتبدد على الاطلاق . ويعتقد عدد كبير من المراقبين ان تعيين اللواء حسنى مبارك نائبا لرئيس الجمهورية فى عام ١٩٧٥ يعد بمثابة « انقلاب محدود » . بل وشاع الحديث فى عام ١٩٧٦ عن تشكيل « برلمان من مرتدى الزى العسكرى » مكون من عشرة من أهم كبار الضباط . واذا كان حسنى مبارك قد حصل على مكانة لا يستحقها على الاطلاق بوصفه ضابطا فحسب ، فليس هناك أدنى شك فى ان الرئيس السادات كان يعلق اهمية قصوى على الروح المعنوية فى الوحدات .. الم يكن يقوم بزيارة الجبهة او بالتفتيش على الثكنات قبل اتخاذ اى قرار هام ؟ وغداة القرار الذى أصدره رئيس الدولة فى شهر أكتوبر عام ١٩٨٠ الخاص بايقاف بيع اللحوم .. بادرت الصحف جميعها الى الاشارة فى « مقالاتها الافتتاحية » الى أن « القوات المسلحة وقوات الشرطة توافق تماما » على هذا الاجراء .. ويعمل كل من نائب الرئيس

ومجلس الدفاع الوطني — بوصفهما وسيطين ومنسقين — على أن يبقى الجيش أداة للسلطة والا يبدى استياء من سياستها الخارجية .. ما هو رأى الجيش ؟ كان هذا هو السؤال الذى الهب الشفاه غداة زيارة القدس وبعد ابرام معاهدة السلام . ويقول أحد الوزراء السابقين : « ان الجيش هو القوة الكبيرة الوحيدة والمجهولة فى نفس الوقت . انه يمثل خطرا ولكن لا احد يعرف ماذا يمكن ان يفعل الجيش » .. حقيقة ان الاجماع بدا قائما فى شهر نوفمبر عام ١٩٧٧ ، واعرب اللواء الجمسى قائد القوات المسلحة المصرية يوم ٢ سبتمبر عام ١٩٧٨ عن اغتباطه لاتفاقيات كامب ديفيد وعن وضع الجيش « تحت القيادة الحكيمة للسادات » مؤكدا له من جديد « ولاء العسكريين » .. وبعد شهر ، تم اعفاء الجمسى هو واللواء على فهمى من منصبيهما لرفضهما ضمان هذه السياسة . ولكن هل يتعين علينا من الناحية الاخرى أن نعلق اهتماما كبيرا على المنشورات التى يصدرها هؤلاء « الضباط الاحرار » الجدد الذين يهاجمون بانتظام سياسة الريس ؟ ان الاجابة « بنعم » على هذا السؤال قد تعنى أن الجيش ربما لايزال ناصريا حتى فى الثمانينيات ، الامر الذى لا يجب استبعاده .

ولقد كان هذا هو ما يخشاه السادات فى بداية فترة ولايته الاولى ، ولذلك فقد شجع المتشددين ، سواء داخل الجيش أو فى اغلب المؤسسات لمواجهة الناصرية التى سرعان ما اتخذ التدابير للتباعد عنها . وكانت عاقبة هذه السياسة بعد عشر سنوات ، هى جعل الجيش قابلا للتأثر من جديد بالموجة المتشددة . فما من شك فى أن كثيرا من الجنود فى العديد من الوحدات قد أصغوا بمزيد من الاهتمام لحديث المعارضة الدينية التى كان يصل صوتها الى الجيش على الرغم من عمليات التطويق التى كانت تمارس عليه .. فمن كان يحمى الدعاة سوى ضباط الصف الذين كان يقوم رؤساؤهم بتغطيتهم ؟ واذا كانت الحركة الاسلامية لم تبلغ حدا من التأثير يؤهلها لاثارة انقلاب ، فقد استطاعت اجتذاب قدر كبير من التعاطف وتحقيق ما يكفى من التواطؤ داخل الجيش لتدبر بمساعدته عملية موجهة ضد نظام الحكم وقائده .

ولا غرو فكم من تواطؤ لزم للتعرف بدقة على خط سير العرض العسكرى يوم ٦ اكتوبر ، وتعيين مكان المركبات فيه ، وبصفة خاصة معرفة الموعد المحدد للاستعراض الجوى الذى الهى الشخصيات والحراس لبضع ثوان . وقبل ذلك كان على المجموعة الفدائية أن تضمن تواطؤا من نوع آخر ليكون جميع افرادها فى مركبة واحدة وبالتحديد فى الطابور الذى سيسير أمام المنصة الرئيسية ، ودون أن يجرى تفتيش سابق على أسلحتها . ومن المستبعد أن يكون الملازم خالد الاسلامبولى ، الشهير باسم حسن شفيق ، قد تمكن وحده من اعداد هذا الاغتيال ، فقد كان يحتاج بالضرورة الى معاونة ضابط كبير الى حد ما لمعرفة كل ترتيبات العرض . وبناء على ذلك ، وحتى اذا كان هؤلاء

المأجورون من المتطرفين الدينيين ، فان مؤامرتهم كانت بالفعل عملية عسكرية لاقت داخل الجيش ــ وفقا لكافة الاحتمالات ــ مساندة أكثر اهمية مما حاولت أن توضحه السلطات فيما بعد . وربما سيكشف التاريخ مالا يزال الى الان لغزا غامضا . ومع ذلك لا يسعنا الا أن نبدى دهشتنا لاصرار الدكتور أسامة الباز ووزير الدفاع على تقليل حجم الدور الذى يلعبه العسكريون فى هذا الاعتداء. وسارع اللواء عبد الحليم أبو غزالة بالتصريح بأن القوات المسلحة (سليمة) ومازالت « الدرع الذى يحمى الامة » ثم أعلنت وسائل الاعلام فى اليوم التالى مباشرة « براءة الجيش » . اذن والحال هذه فماذا تعنى موجة الاعتقالات التى تمت داخل الجيش فى الايام التى تلت اغتيال الريس ؟ لقد تم بالفعـــل استبعاد ١٨ ضابطا بسبب « ميولهم الدينية المتطرفة » ثم تبعهم مباشرة حوالى مائة من العسكريين من مختلف الرتب . ويدل هذا العدد من المستبعدين على الاقل ، على أن الرجال الذين يؤمنون بالتشدد قد تسللوا داخل الثكنات . وماذا يكون الجيش الذى يتكون أساسا من العسكريين العاملين فى مختلف الوحدات ان لم يكن انعكاسا للمجتمع المصرى ؟ .

بين الميج والفانتوم

لا يزال الجيش يخضع لاشراف صارم وتجرى بين صفوفه تغييرات دورية لئلا يتم بسهولة تنظيم الحركات داخله .. وهى سياسة خطيرة للغاية لان هذه التنقلات لا تساعد لا على تقوية ثقة الضباط ولا على ترابط القوات ، وذلك فى الوقت الذى تعانى فيه من نقص فى التجهيزات العسكرية يتمثل فى التسليح السوفييتى المتقادم او الذى لم يعد صالحا للاستعمال ، والتعهدات الامريكية التى لا تكاد تحترم حتى حينه .. وقد قدم سلاح الطيران عام ١٩٧٨ — خلال الاستعراض العسكرى التقليدى الذى يجرى يوم ٦ أكتوبر — عرضا طيبا للطائرات الخمسين من طراز نور ثروب أوف — ٥ ، المهداة من الرياض ، الى جانب طائرات الميج القديمة . ثم قدم بعد ذلك بعام أربعين طائرة من طراز ميراج — ٥ و ٤٠ طائرة من طراز فانتوم . ومع ذلك فان امدادات السلاح لم تصل بعد فى الواقع الى مستوى الآمال ، فى الوقت الذى أسفرت فيه القطيعة الاقليمية عن حل الهيئة العربية للتصنيع الحربى — التى تأسست عام ١٩٧٥ بالاشتراك مع المملكة العربية السعودية وقطر ودولة الامارات وفرنسا والتى كانت تمنى القوات الوطنية بالكثير . ولقد تم وضع خطة لتطوير القوات المسلحة بالاتفاق مع وزارة الخارجية الامريكية والبنتاجون . وتقضى هذه الخطة — التى تمتد الى خمس سنوات من عام ١٩٨١ الى ١٩٨٦ ، وتستخدم الثلاثة والنصف مليار دولار التى قررت واشنطن تقديمها كمعونة — بتطوير حقيقى للجيش عن طريق تقديم ٤٠ طائرة من طراز أف — ١٦ ، و ٣١١ عربة ثقيلة من طراز ام ٦٠ ايه ٣ ، و ١١٠٠ عربة نقل مدرعة و ١٣٠٠ صاروخ مضاد للدبابات .. وكانت مصر قد استخدمت بصفة خاصة حتى الان التسهيلات المقدمة من بريطانيا وفرنسا والمانيا الغربية للحصول على السلاح الاوروبى .. وكانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة قد وردت فى عام ١٩٧٨ على التوالى ٥٢٫٩٪ و ٤٠٪ و ١٠٫٣٪ من المعدات العسكرية التى اشترتها القاهرة .

ورغم ذلك لايزال الجيش يعانى من نقص فى المعدات . ويبدو ان جزءا من القيادة العليا لم تحبذ القطيعة العنيفة مع موسكو التى جعلت الجيش تابعا ، بالنسبة لمتطلباته الاساسية ، للشريك الامريكى وحده ، وذلك وسط مضمون اقليمى يموج بالنزاع والسباق المتعجل نحو التسليح .. غير انه بالرغم من الاستعداد الطيب الذى يبديه العم سام ، فمصر مازالت فى هذا المجال مقيدة بحالتها المالية حتى انها قد خفضت النفقات العسكرية — التى بلغت ٤٫٨ مليار دولار عام ١٩٧٦ — ١٩٧٧ و ٤٫٣ مليار دولار فى العام التالى — الى ٢٫٢ مليار دولار عام ١٩٧٣ — ١٩٨٠ .. الامر الذى لايزال يمثل نفقة سنوية تبلغ ٥١

دولارا بالنسبة للفرد الواحد .. وكان الفارق كبيرا جدا بين النسبة المخصصة للنفقات العسكرية التى بلغت فى عام ١٩٧٥ ، ٤٣٪ من النفقات العامة — ونسبة الـ ٨٪ المخصصة للتعليم و ٤ر١٪ المخصصة للصحة ، الامر الذى أثر تأثيرا على التنمية الاقتصادية بل واكثر من ذلك ، فقد ارتفعت موازنة الدفاع على الرغم من ابرام المعاهدة مع اسرائيل ، من ١٢ر١٠ ٪ الى ٦ر١١ ٪ من الموازنة العامة للدولة بين عامى ١٩٧٨ - ١٩٧٩ و ١٩٧٩ - ١٩٨٠

ومازالت مصر تحتفظ بـ ٣٦٠ ألف رجل هم عدد أفراد قواتها المسلحة منهم ٣١٠ آلاف في القوات البرية و ٢٠ ألفا فى البحـــرية و ٣٠ ألفا فى الطيران — بالاضافة الى ٥٠ ألف رجل يعملون فى القوات المعاونة . ويحصل المجند شهريا على مبلغ قدره خمسة جنيهات ونصف . واذا كان متزوجا تحصـــل زوجته على مبلغ ستة جنيهات تضاف اليها علاوة غلاء معيشة قدرها أربعة جنيهات . ونظرا لاقبال الطبقات الشعبية على الزواج المبكر ، نجـــد أن عددا كبيرا من العائلات تعيش بمبلغ ٥ر١٥ جنيه فقط فى الشهر لمدة ثلاث سنوات (مدة الخدمـــة العسكرية الالزامية) . ويتزايد الشعور بالحقد خاصة وأن تصاريح الاجازات تشترى بالمال فى أغلب الأحيان ، فى حين يضاعف كبار الضباط من مرتباتهم مرتين أو ثلاث مرات بفضل بدلات الانتقال والمزايا الأخرى المقررة لرتبهم . ويلقى المجندون القادمون من الصعيد ومن الأحياء الشعبية داخل وحداتهم ، من مظاهر التفاوت الشديد فى المعاملة والأوضاع القاسية ، نفس ما يعانون منه فى حياتهم المدنية . فكيف لايصغون اذن الى نداءات الاســـلام ودعواته لتحقيق العدالة والبساطة ؟ وهـــؤلاء الضباط الذين يدللهم نظام الحكم قد أنشئت لهم منذ فترة طويلة مؤسسات اقتصادية خاصة — كما يحصلون على قروض بشروط مفضلة لشراء مسكن أو سيارة . ومع ذلك يلتهم ارتفـــاع الاسعار دخولهم . ولم يعودوا يتمتعون بتلك المكانة المميزة بجانب المستفيدين من الانفتاح ، ويعمل بعضهم حاليا — بعد ترك الخدمة — فى شركات أجنبيـــة الأمر الذى يجعل هذه الشركات تتمتع بهيبة الجيش ويحقق لها اقامة علاقات لها قيمتها . وهنـــا أيضا ، يخلق الانفتاح طبقة جديدة من المحظوظين . ولا تعترض السلطة التى تشعر بالارتياح التام لعثورها على هذا الصمام للامان . الا أنه ليس من المؤكد على الاطلاق مع ذلك أن توافق القيادة العسكرية تماما على هذه الطريقة غير المباشرة لتخفيف حدة الكبت الذى يعترى أعضاءها .

فالتسهيلات العسكرية التى منحت للولايات المتحدة وسياسة تطبيـــع العلاقات مع اسرائيل تهدد باثارة التوترات ، فى نفس الوقت الذى يتعين أن يعتمد فيه نظام الحكم على الجيش لايقاف الأنشطة المتشددة . حتى أن البعض قد ذهب الى حد الاشتباه بدرجة كبيرة فى حادث الهيلوكبتر الذى أودى بحياة وزير الدفاع اللواء أحمد بدوى وعشرة لواءات آخرين وثلاثة عقداء يوم ٢

مارس عام ١٩٨١ فى الصحراء الغربية · ولقد أصبح الآن فى الواقع فى حوزة نظام الحكم جهاز للشرطة منتشر فى كل مكان ومزود بأحدث المعدات لمواجهة أية اضطرابات وفى عام ١٩٧٨ ، بلغ عدد أفراد الحرس الوطنى ستة آلاف رجل وبلغ عدد أفراد قوات الأمن ٣٠ ألف رجل · وتخضع القاهرة ، وكل المدن الكبرى لاشراف دقيق من جانب قوات حفظ النظام التى يعتمد عليها الرئيس الجديد بقدر اعتمـــــاده على العسكريين · وقد أوضح انتشارهم فى شوارع العاصمة ، بعد ساعات من اغتيال السادات وبصفة خاصة يوم جنازته ، مقدار مايتمتعون به من قسوة · ومع ذلك فان الجيش هو الذى أنقذ نظام الحكم فى شهر يناير عام ١٩٧٧ وقضى على حركة التمرد الدامية التى وقعت فى أسيوط فى شهر أكتوبر عام ١٩٨١ · ولايزال الجيش يقوم بالدور الأول على المسرح السياسى · وقد ابرز الولاء الذى ابداه يوم ٦ أكتوبر ـ وتولى حسنى مبـــارك الرئاسة بطريقة دستورية ـ مدى ما يتمتع به من حنكة واعتدال · ولكن ما الذى يمكن ان يفعله الجيش ازاء اندلاع اضطراب حقيقى ؟ لاشك انه عند تقدير هـذا الموقف سيكون لمحصلة الانفتاح اثرها تماما مثلما سيكون ايضا لنتائج السلام ·

الدولـة — الرئيس
فلاح الدلتا

لم يكن الرئيس الثالث لجمهورية مصر مجهولا لشعبه عندما أقسم اليمين أمام أعضاء مجلس الشعب يوم السابع عشر من أكتوبر ١٩٧٠ · لقـد كان أنور السادات صوتا فى البداية ، الصوت الذى أعلن عبر الأثير ـ صباح يوم ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ ـ عن قيام ثورة الضباط الأحرار · ولكنه لاينتمى الى المجموعة الصغيرة لكبار الشخصيات السياسية المرموقة الذين طبعـوا على الناصرية علاقتها الاشتراكية منذ عام ١٩٦٢ · وليس ثمة شك فى أنه شغل مناصب كبرى بعد الاطاحة بالملكية · ومع ذلك لم يعهد اليه ابدا بأحد ادوار العمل الرئيسية فى حياة عبد الناصر ، وظل قابعا بعض الشىء على هـامش المسرح السياسى ·

وبعد أن عين وزيرا للدولة فى أول حكومـة شكلها عبد الناصر سنة ١٩٥٤ ، تولى الصاغ السادات بعد ذلك الامانة العامة للمؤتمر الاسلامى ، وفى يوليو عام ١٩٥٦ ترك الحكومة ليشغل منصب وكيل مجلس الشعب الجديد وذلك عقب انتخابه عضوا به · وقد رأس أيضا مؤتمر الدول غير المنحازة الذى عقد فى القاهرة فى ديسمبر عام ١٩٥٧ · ثم تولى مناصب أكثر أهمية : فشغل منصب أمين عام الاتحاد القومى فى عام ١٩٥٧ ، ثم بعد ذلك بثلاث سنوات رئيسا لمجلس الشعب فى الجمهورية العربية المتحدة ، ثم رئيسا للجنـة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية بعد ذلك بعـام ، ورئيسا لمجلس الشعب فى نفس العام ، ثم لفترة أخرى فى عام ١٩٦٤ ، وعضوا فى اللجنـة التنفيذية للاتحاد الاشتراكى العربى · ومع ذلك لاتعد هذه المناصب مناصب رئيسية · وقد وافق عليها أنور السادات بمثابرة دون أن يطلب شيئا أبدا لنفسه ، كما أشار فى كتابه « البحث عن الذات » · ألـم يصف عبد الناصر زميله بتعبير « بكباشى صح » ؟ وكان يبدو جليا حينئذ ووفقا لتعبير جان لاكوتير أن السادات كان « الرجل الطيب للثورة · رجل عبد الناصر لكل الأعمال · وظله فلم يكن يناديه الا بكلمة « سـيد » ومن هنـا جاءت التسميتان الشهيرتان اللتان أطلقهما عليه الشعب وهما « صح ياريس » و « المراسلة » فأى تحفظ هذا من قبل من كان يريد عندئذ أن يكون رجل ثقة · اذ كتب فيما بعد يقول « ليس ثمة شك فى أن عبد الناصر الذى يتسم بطبعه بالحذر الشديد ، كان يثق بى ثقة كاملة » ·

ولا يسعنا الا أن نندهش من هذا الانكار للذات اذا ما توارد الى فكرنا الوجود الذى سيحظى به ابتداء من عام ١٩٧١ ·· ان الاسباب التى يقدمهـا

تناقض بصورة غريبة هذا المستقبل فهو القائل : « كانت الثورة بالنسبة لى أمرا يختلف عن الاخرين .. لهذا سهل على أن ابتعد عن جميع المؤامرات .. ولكن زملائى كانوا يفسرون سلوكى كعلامة لا مبالاة وعدم اهتمام وعدم اتخاذ قرار .. ولم يدركوا مرة واحدة فكرة أننى ابتعدت لشعورى بأننى فوق هذه الصراعات الدنيئة لا لاننى عاجز عن الاشتراك فيها » .. وهو موقف دعمه ، على حد قوله ، غيرة زملائه فى مجلس الثورة من انه كان « الوحيد الذى ظل فى قلب أحداث عام ١٩٥٢ » ولان اسمه كان الاسم الوحيد المألوف لدى الجمهور بعد أن جعلت منه وسائل الاعلام « بطلا أسطوريا » وهكذا ظل الضابط الحر المهيب عمدا على عتبة السلطة والتضحية المثيرة للدهشة .. ان هذا « البطل » اختار بنفسه أن يعيش على هامش التاريخ فى ظل سيده .

ألم يكن يجدر به أن يولى وجهه تجاه بيئته الاجتماعية ليتفهم الازدواجية فى مجرى حياته ؟ لقد ولد انور السادات يوم ٢٥ ديسمبر عام ١٩١٨ فى قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية بدلتا النيل،وظل الى الابد متأثرا بأصله كفلاح صغير فقير متعلق بالارض .. ورث عنه طباع وخصائص عالم النيل الذى جبل على التشبث بالارض وعلى الطاعة وعلى الشك واللؤم والخنوع التام للسلطة المعترف بها . وهذا ما يجعلنا نراهن على أنه لم يكن ميالا للدخول فى الاحزاب ، أو السعى للحصول على منصب وزارى مقدرا أن الصعود السياسى قد يتبعه السقوط السريع ، أو التنحية أو الاعتقال .. أما التحالف من أجل الاستمرار .. فهذا هو الحذر الذى عليه طابع الفلاح والذى عززه ربما استعداد طبيعى للتحفظ فقد كان قليل الثراء .. ردىء الملبس فى أغلب الاحيان حين استقرت عائلته فى القاهرة ابتداء من عام ١٩٢٥ . ومع ذلك أكد دائما أنه لم يشعر أبدا « بالغيرة أو الحقد » ولكن هل كان الصاغ أنور السادات يشعر حقا بأنه على راحته بين أصدقائه ومعظمهم من طبقة البورجوازية المصرية ؟ ولم تكن تجذبه المناقشات الايديولوجية أو الجدل السياسى فضلا عن انه لم يكن مندمجا داخل مجموعة السلطة التى كان معظم أعضائها يحبون فتح باب الجدل اللانهائى عن الطريق الذى يتعين انتهاجه .. وعندما تم رسم هذا الطريق دون أن يشترك فى المناقشة فعلا كان يقوم بتنفيذ المهمات التى يوكلها اليه الرئيس خاصة وان حياته سجلت قبل عام ١٩٥٢ عمليات فاشلة عديدة يمكن للتاريخ وحده أن يحولها اليوم الى أعمال بطولية رواها الرئيس بنفسه . فقد فشلت خطته الاولى للثورة عام ١٩٤١ ، وفشل اتصاله الاول مع القوات الالمانية بواسطة عزيز المصرى ، ثم فشلت محاولته الثانية تجاه روميل عام ١٩٤٢ مما أسفر عن دخوله السجن .. وظل به حتى اكتوبر عام ١٩٤٤ حيث استطاع الهرب ـ وعمل حمالا ثم ناقلا للخضر والفاكهة ـ وعاش مطاردا من القانون حتى سبتمبر عام ١٩٤٥ . ومرة أخرى كان فشل اغتيال النحاس باشا فى ٦ سبتمبر عام ١٩٤٥ .. وبعد ذلك بستة أشهر نفذ حسين توفيق صديقه الخطة التى أعدها واغتال أمين عثمان وزير المالية الوفدى . ولكن ألقى القبض على الارهابيين .

وحيث أنه كان مطرودا من الجيش ومسجونا حتى نهاية عام ١٩٤٩ ، لم يستطع السادات بالتالي تحريك مجموعة الضبوط الاحرار .. وكان هذا فشلا جديداً . اذ تولى عبد الناصر لدى عودته من السودان رئاسة الحركة . ويالها من علاقات غريبة بين هذين الرجلين اللذين ارتبطا مع زكريا محيى الدين عام ١٩٣٨ بأواصر الصداقة فى منقباد وهى ثكنة بعيدة فى صعيد مصر . وكان هؤلاء الضباط الشبان المتخرجون من الكلية الحربية قد اقسموا على تحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى .

وبعد أن أعيد الى الجيش فى ١٥ يناير عام ١٩٥٠ ارتبط السادات مرة اخرى بالمجموعة . ومن هذا الماضى العسكرى ظل السادات على حبه للنظام والسلطة وولعه بالزى العسكرى وبالتشريفات . وتوالى اشتراكه فى الحكم على نفس وتيرة شبابه ، بمعنى أنه اذا تآمر فانه سيظل دائما على مسافة وقت المحنة وعلى حذر ، وكأنما يريد مراعاة السلطة والمعارضة معا خشية الاندفاع كلية فى طريق قد يقضى عليه .. ألم يكن عشية قيام الثورة فى احدى دور العرض مع عائلته ؟ أنها حكمة الفلاح التى ترشد خطاه وتتيح له الخروج منتصرا من الصراعات من أجل السلطة .

فهو حينما انضم للمخططين للثورة تقرب أيضا لجماعة الاخوان المسلمين ، والتقى عدة مرات وحسن البنا الذى أمر بعد ذلك بدفع عشرة جنيهات شهريا لعائلة السادات طوال مدة اعتقاله .. والواقع ان السادات بحكم التربية التى تلقاها على يد جدته ومن القرآن الذى كان تعليمه الاول ومن تأملاته فى السجن ، اكتسب ايمانا كاملا وثقة تامة فى الله .. وصرح فى ديسمبر عام ١٩٨٠ فى حديث لمجلة « بلاى بوى » قائلا : « ما كنت لاقوم بكل ذلك لو لم يشأ الله ويرشد خطاى ويلهمنى الرأى والقرار » .

وهكذا وضعت كل أعماله الكبرى بعد ذلك تحت خاتم الاعمال المقدسة .. فهل كان ايمانا أم اداة سياسية ؟ لا شك انهما الاثنان معا ممتزجان بمهارة لطموح كبير فى هذا العالم الذى يعيش تحت كنف الاسلام . لقد ظل دائما يمزج الدين بالسياسة ويذكر بعلاقاته بالاخوان المسلمين ليتصالح مع التيار المتشدد ولكن دون أن ينجح أبدا فى استعادة ثقته لانه رغم ذلك — وباعتباره المنفذ الامين لعبد الناصر — رأس محكمة استثنائية لمحاكمة المجاهدين الاسلاميين .

ولقد نتساءل هل كان طموحا ؟ وكيف لا يكون وقد حدث فى عام ١٩٧٠ ان شملته عناية التاريخ بعد أن تجاهله طويلا ، على حد تعبير فرانسوا ميتران .. كان طموحا لدرجة أنه ضحى بزوجته الاولى من اجل مستقبله السياسى فقال : « بدأت أدرك أنها تقف فى طريقى وانه يتعين على العمل للحيلولة دون الحرمان من حق كبير » . ومن ثم طلق زوجته ليتزوج جيهان يوم ٢٩ مايو عام ١٩٤٩ .. لقد عمل انور السادات فى مهن مختلفة من تاجر الى صحفى الى سائق سيارة اجرة . بل انه حاول بلا جدوى أن يعمل بالمسرح قبل ان يجد فى النهاية اكبر الادوار التى تتناسب وطموحاته .

دور كبير لممثل كبير

يا له من ممثل سياسي مدهش بالفعل ٠٠ فكان يعرف كيف يمزج ببراعة الطيبة والسذاجة الزائفة المعهودتين لدى الفلاح .. بالسباب والغضب فى خطبه التي كانت تارة تثير الحقد وتارة تجتذب الاعجاب . وبينما كان عبد الناصر يتمتع بهيبة لدنية استخدم السادات سحره .. فانتهج سياسة تحالفه مع الغرب ببراعة : وكان يعرف كيف « يضع » سياسته « فى موضعها » معولا على سحر وسائل الاعلام ٠٠ وكان وهو الصحفى السابق ، مؤسس جريدة ــ الجمهورية عام١٩٥٣ ــ قد ادرك منذ فترة طويلة مدى قوة الشاشة الصغيرةوثقل المقالات الافتتاحية .. وكان ودودا سمحا ، أنيقا وبشوشا ضاحكا ، وهب من السحر ما يمكنك من أسر محدثيه .. وظل هجومه من أجل ابهار الولايات المتحدة والكونجرس نموذجا فريدا توج بنجاح .. وكان لديه ولع دفين بالمظهرية والتصوير ، ويحب الجمهور والصحفيين ، فكان يمزجه امتزاجا لا مثيل له بعادة الكتمان المتأصلة فيه ليحول سياسته الى سلسلة من الاحداث المسرحية الصاخبة .

وقد بذل الاوفياء له الكثير حتى يظهر الرئيس وكأنه شخصية شبه أسطورية : فهذا فكري مكرم عبيد يصفه لنا قبيل اغتياله ببضعة أشهر قائلا : « ان السادات طيب وكريم للغاية . فهو يمقت الكراهية ويحب الحب » ... وعظم وزير العدل من شأن الرئيس بهذه الكلمات فى خطاب القاه فى مجلس الشعب عام ١٩٨٠ : « لقد جاء لمصر لطرد الخبراء السوفيت ، ودعاة الالحاد والتخريب ... وقد أنقذ مصر قبل ذلك فى ١٥ مايو ... ثم حدث اثناء حرب رمضان أن خلصها من عار كان وصمة في جبينها ٠٠٠ حقق هذا الرجل الكبير كل ذلك ٠٠٠ فهو الذي ضمن السعادة واحرز نصرا بعد نصر ... حقق أنور السادات كل ذلك لصالح العروبة والاسلام والعالم أجمع ، انه رمز السلام ومحققه » ...

ومنذ عام ١٩٧٣ كانت مثل هذه التصريحات عادية ، تكررها وسائل الاعلام والخطب الرسمية كالصلوات ، مستخدمة ما فى اللغة العربية من جزالة وقوة لتعظيم السادات ٠٠٠ ومثلما يستهل أى عمل أو بيان علنى بذكر الله فى البلاد الاسلامية لم يكن أى مسئول يستطيع أن يشير الى أى مظهر من المظاهر السياسية المصرية دون ارجاع الفضل فى ذلك الى صاحبها وصانعها ..

هل كان مغرورا بنفسه ؟ ان مذكراته تشهد بذلك اذ كتب يقول عن فترة سجنه : « بدأت اضرابا عن الطعام ، ولم يكن لزملائى الشجاعة

فى مواصلته » ... ثم بعد ذلك نقل على لسان المحامين الذين توجهوا بالحديث لاصدقائه المسجونين « لو أنكم كنتم قد أنصتم لنصائح أنور السادات فقط ... انه رجل أما أنتم فلستم سوى صبية » ... هكذا يصف نفسه وهو الذى قال عنه مكرم عبيد انه « النبى الجديد » رجل الطيبة والحب فى عالم نسى جذوره ... ويرى السادات آن جذوره ترجع الى قريته ميت أبو الكوم ويقول « لقد تعلمت من أنا ... ولن أحيد أبدا عن طريقى لاننى أعرف أن لى هناك جذورا حية » ... واذا كان يحب دائما أن يكون أنيق الملبس ، فلم يكن يتأفف من ارتداء « جلابية الفلاح » ممسكا بعصا العمدة فى يده مع غليونه الابدى فى ركن من شفتيه ... ولكن كان بلا شك يحب أيضا أن يتفاخر بزى المشير المهيب ... وقد غطى صدره بجميع أوسمة الجمهورية ، بصحبة أعوانه الذين كان يفضلهم من بين العظماء وكبار الشخصيات وارتبط بصداقة مع شاه ايران مسجلا بذلك موقفا مشرفا بعدم التخلى عنه فى مأساته مع الثورة الاسلامية ...

وقالها أحد المقربين له « كان حقا ممثلا ولكن مثلما يحدث لاى ممثل كان يحتاج لتصفيق الشعب ... فلم يكن يرى بعينيه ولكن بأذنيه » ... وهكذا كان يحاط بهالة من النصر ادى كل مرحلة ولم يكن يحب أن يسمع أى اعتراض من المحيطين به مؤثرا المديح على النقد . وكان كل منهم يجتهد ولو ظاهريا لحجب الواقع المرئى بما يتفق ورغبات الرئيس وعدم التأثير على رؤيته للاحداث بتقارير متشائمة ... فالتسليم بأنه محق وتبرير اختياراته السياسية مقدما صارا شبه فرض على وزرائه ومعاونيه ...

فهو « بطل الحرب » « المنتقم للعرب » أو « معيد الحريات » تلك كانت عبارات خطتها الاقلام أو انطلقت بها الالسن تبجيلا وتعظيما لهذا المرشد المعصوم من الخطأ الكريم الخصال . وقال لنا أحد كبار المسئولين فى الحزب فى يناير عام ١٩٨١ أن السادات منذ زيارته للقدس وتغطية المجلات الغربية للرحلة بتملق ، اعتبر نفسه فرعونا جديدا وبمثابة اله ... وأعرب المسئول عن قلقه من أن يستولى على الرئيس جنون العظمة ... وفى الحقيقة لم يتردد « رب العائلة » عشية هذا التعليق فى التصريح فى التليفزيون بأن « الاخطاء المرتكبة منذ عهد محمد على قد صححت خلال السنوات العشر الاخيرة ... وأن نهضة مصر الفعلية تبدأ الآن » ... وهذا يعنى أن مصر انتظرت قرنين من الزمان الطريق الملكى الذى رسمه لها السادات خلال عشر سنوات ... انه امتزاج للتقليد الفرعونى للسلطة وموقف الشعب ، امتزاج الاحداث وانتصارات الرئيس ، امتزاج لطبعه وقوة وسائل الاعلام ، وهكذا أصبح الانفراد بالسلطة كاملا منذ عام ١٩٧٧ . فهل كان يخشى الى

هذا الحد أن يختفى لدرجة أنه أطلق اسمه على كل المشروعات التى افتتحها خلال السنوات الاخيرة من رئاسته ... « كأس السادات لكرة القدم » « معاش السادات » للتأمينات « مدينة السادات » لمدينة جديدة ؟ بل ان تمثاله النصفى فى احدى الحدائق المطلة على النيل يحمل هذه العبارة : « بعد عهد الفراعنة جاء عهد السادات » ويا لها من مواقف غريبة على رجل أكد (لمجلة « بلاى بوى ») : « لا ، لا أحب السلطة ... ان السلطة تعنى لى أن اوضح لمواطنيي ما اعتقده انه الطريق الصحيح ، وان اوفر لهم حياة جديرة بالانسان المسئول والحر » ...

لا أحب السلطة

كنا نعتقد أن السادات عديم الشخصية فأبعد على صبرى . كما نعتبره مشلولاً يدور فى فلك الاتحاد السوفيتى ، فطرد الخبراء العسكريين ... وقيل عنه أنه بهذا التصرف قد أجبر على عدم الحركة فجعل جيشه يعبر قناة السويس ... وحكم عليه بأنه وقع في مأزق بعد كامب ديفيد ، فوقع على اتفاقية السلام مع اسرائيل ... وكانوا ينتظرونه هنا فكان يعمل هناك مستخدما سلاح المفاجأة بعبقرية ودهاء ... وكانت سنوات حكمه الاولى سلسلة من المفاجآت والضربات الجريئة ليقلب بصورة أفضل الخطط المعقدة للقوى العظمى فى محاولة للتغلب على القدر ... فلا هو بالايديولوجى ولا الخطابى ولكنه واقعى وعملى . وقد استنبط دروسا من ضعف مصر التى يحركها دائما الاقوياء ، واختار أن يفرض نفسه بالعمل المفاجىء وغير المنتظر وصرح قائلا : « لا أحب أبدا المحادثات السرية ، وأحب أن أعمل دائما فى وضح النهار » . ومع ذلك اتسمت سياسته للسلام بالسرية التى سبقت التحولات المظهرية لان الرئيس كان يحتاج بصفة خاصة للسرية ليفرض نفسه رغم الجميع ، وليحول قراراته الى أعمال عظيمة على مستوى الشخصية التى كان يريد أن يكونها والتى كونها فى مخيلته ...

ولكن المرء لا يقلب نظام العالم دون أن يقدر تماما أو يزن تماما وبوضوح كل نتائج حركاته .. ولكنه افتقر فى بعض الاحيان لهذه النظرة الشاملة للعالم وللاشياء مقللا كثيرا من شأن الضغوط والمقاومات . وقد حاول أن يحكم بصوفية وسحر ادخلهما على سياسته ودبلوماسيته مقتنعا بأن الرجال والاحداث لا يمكن الا ان تؤازر الاختيارات الممكنة (وهى اختياراته) .. ولكن الاغراء له حدود فلم يجذب سوى المؤيدين دون ان يتوصل الى سحر المعارضين أو المتشككين .. ومع ذلك كان يستمد من تصفيق المؤيدين رغم تملقهم المغرض الى حد كبير أسبابا جديدة لمواصلة طريقة للضغط على الآخرين بواسطة الضربات المظهرية التى كانت تمنحه الشهرة ان لم يكن النصر ... وما ان يمضى وقع المفاجأة حتى يتلاشى ايضا السحر ويضطر السادات أن يتقدم أبعد من ذلك فى الاتجاهات التى سبق وحددها وحده حتى يصل الى طريق مسدود لم تستطع هذه السياسة أبدا اخراجه منه ..

وكان رائعا ووحيدا .. وهكذا كان يتصرف منتهجا سياسة الهروب الى الامام ، خاسرا جميع الاوراق الرابحة التى يمتلكها فى لعبة أبت ان ترضخ للصورة المثالية التى رسمها لها .. وليس أدل على ذلك من سياسته للسلام وسياسة الانفتاح .. لانه كما قال لنا أحد وزرائه السابقين لم يكن يستمع لأحد وكان يعتقد بأنه الوحيد الذى يعرف الحقيقة دون أن يقبل الاعتراض » ..

وكان يزيد من خطورة هذا العناد أن إلمامه بما فى الملفات والوقت المحدود الذى كان يكرسه للعمل كانا يفوقان كل تصور .. فلم يكن السادات يتحمل أن يزعجه أحد بالمشاكل والمصاعب السياسية أو الاقتصادية .. فكيف يمكن أن يكون هناك مشاكل بينما قرر الرئيس يوما بأن الطريق سيصبح ممهدا والمستقبل مشرقا.؟ وكان وهو المتملق بطبعه ، يجب ان يتملقه الآخرون .. ولم يكن يريد ان يسمع من معاونيه ووزرائه سوى الاجابات التى يحلم بها .

وقال أحد اعضاء حزبه البارزين ان الرئيس يبدو وكأنه لا يجهل شيئا من الاستياء والمعارضة والضغوط والمشكلات التى تعترى البلاد ولكنه — كما قال أحد المستشارين الامريكيين — كان يظل « مقتنعا بأنه الوحيد الذى على حق وان المحيطين به كانوا متشائمين جدا وانهزاميين ·· وكان يستحيل على المرء أن يجعله يغير رايه ·· فلم يكن يفهم شيئا فى الاقتصاد ولم يكن يريد ان يسمع سوى عن حلم المستقبل » .. واستطرد المستشار قائلا : « وكان هذا الحلم يتمثل فى ظهور طبقة متوسطة عريضة تساندة وتيسر المعونة الامريكية لهذه الطبقة حاجتها من الاستهلاك .. لانه كان قد عقد صفقة مع واشنطن تتمثل فى السلام مقابل المساعدة وكان يدرك ان الاحداث ستعطيه الحق » . وقد كشف محمد المصمودى وزير الخارجية التونسى السابق كل هذه الصفات فى وصفه لشخصية السادات فى كتاب « العرب فى العاصفة » ·· فقال « كان عبد الناصر غواصا أما السادات فسباح قصير النفس .. وبمرونة رشيقة كان ماكرا وابق الحديث .. وكان يعرف كيف يعجب ويسحر .. فهو يملك جميع شيم الخطيب ولكن صوته أجوف لا يوحى بالصدق .. وكان يفضل التملق وكان يجد راحته فى الصالونات لا فى المناظرات أو اجتماعات القمة » ·

وكان السادات يدعى أنه لا يحب السلطة ، ولكنه وجد نفسه تماما فى هذه المهام العليا . وزاده تمسكا بها بقاؤه بعيدا عنها لفترة طويلة .. ولكنه ما أن وصل الى القمة حتى كشف عن جرأة سياسية غير عادية فأتى — ابتداء من عام ١٩٧١ وخاصة بعد حرب اكتوبر بتغييرات كبيرة كنوع من تعويض التاريخ لانه كان اضحوكة المصريين حتى العبور الظافر للقناة .. حقيقة أن ابعاد على صبرى أعطاه ثقــلا على الساحة السياسية ولكن من ذا كان يصدق وعوده بتحرير سيناء ؟ .. وكان الشعب يتهكم من تصريحاته ووعوده الكبيرة التى لا تتحقق حول جملته الشهيرة « سنة حاسمة » (١٩٧١) بالنسبة للسلام وكان يسخر منه قائلا : « ان جولدا مائير تميتنا خوفا والسادات يميتنا ضحكا » · ولكنه ما أن أصبح — خلال أيام قلائل يلقب « بالمحرر » حتى صار رجلا آخر .. وبعد مالم يكن سوى السادات » اصبح يلقب « بالبطل » ، وبعد أن كان رئيسا ضعيف الشخصية أصبح يتفاوض الآن مع الكبار . ولكن اذا كان الشعب قد الف ان ينادى عبد الناصر بجمال ، فلم يناد السادات أبدا بأنور .. وكان كلما ترقى منزلة الى جانب صفوف العظام كلما فقد من منزلته الكبيرة التى كان قد احتلها فى قلب

شعبه بعد عام ١٩٧٣ .. أهو انتقام التاريخ : فبعد ما ظل عبد الناصر فترة طويلة يقلل من شأنه وكبار المسئولين يستخفون به فى أغلب الاحيان اذ هو فى النهاية يبلغ ذروة السلطة مكللها بأمجاد هذه المعركة التى لم يكن أحد يصدق أنها ستنشب . بل انه فى عام ١٩٧٥ . وعقب تبديل حسين الشافعى نائب الرئيس بحسنى مبارك ، كان السادات آخر الضباط الاحرار فى السلطة . . وبعد أن تخلص من زملائه أعضاء مجلس الثورة تبرأ فى نفس الوقت من جميع عقد الحقبة الناصرية . على ان ممارسة السلطة غيرت كثيرا من الرجال : اذ جعلت منه فترة الرئاسة مستبدا ، مرتابا من التآمر والمعارضة ، لعلمه بمدي ماعانته الناصرية منهما ، وحذرا الى اقصى درجة ومنتشيا من مهامه ، ففاق كل حد فى التظاهر بالعظمة الأمر الذى كان يثير استياء مواطنيه بل ومستشاريه بصورة متزايدة .. وقد عوض الرئيس أيضا أسلوب حياته : فتعددت قصوره واستراحاته كما لو كان يريد أن يمحو ذكرى بيته الاصلى . كان يثير الاعجاب بأناقته كما لو كان يريد أن يمحو الوقت الذى لم يكن يمتلك فيه كما قال سوى حلة قديمة لا يستطيع تغييرها أو حتى اصلاحها » .

فما هو هذا « المجتمع الاشتراكى » الذى كان يحلم به الرئيس السادات ؟ لقد جسد بعدالة اجتماعية حقيقية لا بشعارات اشتراكية خاوية المعنى أو ببعض الأيديولوجيات الأجنبية التى تختلف كلية وقيمنا العربية الاصيلة وايماننا الدينى وتقاليد شعبنا الحقيقية النابعة من طبيعة العائلة المصرية الموحدة والمتماسكة » واذا كان هذا الاعتراف بالايمان يبعد الماركسية ، فانه لم يجعل من الليبرالية « ايديولوجية أجنبية » وهذا مالم تغفره له الحركة الاسلامية . فمن أجل تحقيق هذه « العدالة الاجتماعية » جعل من السياسة « فنــا » يتمثل فى اقامة مجتمع يحقق ارادة الله « ويقوم على الحب .. ألم يؤكد فى مكان آخر من كتابه » : اننى اميل بطبيعتى الى فعل الخير .. والحب يعد الدافع الحقيقى لجميع أعمالى وكما ان الخالق صديقى فاننى لا أخشى الرجــال لانه المالك الذى يتصرف فى وجودهم وفى الكون بأسره » .

وقد حاول السادات أن يقدم الايمان فى صورة من المبادىء البسيطة المبنية على فضائل القرية والوحدة والاخوة — ومن هنا استخدامه لمجموعة من الرموز التى تعد علامات سياسية ودينية معا مثل السلام والانسان والقيم الخ .. ليعطى لخطبه وخاصة لتوجيهاته حجما مقدسا وحتى يتجاوز التحفظات والمعارضات . وهنا تكمن كل مهارة وغموض الفكر الساداتى الذى بدا أولا كمجمــوعة من التأكيدات المحايدة متظاهرا بعدم رفض شىء ولكن ممجدا المثل العليا فى رؤية أبوية وتقليدية للمجتمع .. انه مفهوم محافظ يتغنى بالسلام ليفرض سلامه ، ينادى بالقيم ليقر بصورة أسرع الانفتاح ، ويتباهى بالحرية ليخنق بصورة أفضل الناصرية حتى ليحق لنا أن نقول ان السادات انما هو وريث فرعون والخليفة حقا : اذ يتصرف كرب للعائلة ، ويقود ضيعته بطريقة شـــــخصية بمساعدة دائرة محدودة من الخدم والاوفياء .

حضر عدة مئات من الاشخاص فى احدى ليالى شهر يناير عام ١٩٨١ حفل الاستقبال الذى اقامه احد الوزراء السابقين فى احدى قاعات فندق شيراتون بالقاهرة احتفالا بافتتاح مكتبة للاستشارات الاقتصادية والمالية . وحضره أيضا كبار الموظفين وأعضاء الحكومة السابقين واعضاء الجهاز السياسى ومستشارو الرئيس ، هؤلاء المسئولون المصريون دعوا هنا حتى يجلبوا فيما بعد المعقود لهذا الذى يحاول كل منهم أن يدخل هو الآخر مغامرة الانفتاح .. ففى أحد الشوارع الضيقة بوسط العاصمة يوجد بالفعل ثلاثة مكاتب استشارية يديرها وزراء سابقون . واذا كان العمل من اجل الصالح العام يعد دافعا قويا للسباق الى المناصب الوزارية ، فان السلطة لها أطماع أخرى . فالهيبة والدخول والامتيازات ، وامكانية الحصول على عمليات بعد ذلك أو على مناصب هامة وتكوين شبكة من العلاقات كل ذلك يعد جذابا للكثيرين .

وخلال احد عشر عاما من السلطة ، لم « يستخدم » السادات فقط مائة وتسعين وزيرا فى عشرين حكومة شكل اثنين منهما تحت رئاسته فى حين تولى خمسة رؤساء وزارة الحكومات الاخرى .. بل انه كافأ ايضا بذلك الرجال والاحزاب التى كانت تسانده . وكان هناك دائما مزيد من المهام التى تمنح والمناصب التى تثار حولها الآمال لتحييد المجموعات العديدة ولا سيما اعضاء النقابات المهنية . وبينما استخدم الرئيس في أول الامر شخصيات مستمرة وموثوق بها — امثال عبد العزيز حجازى ومحمود فوزى وعبد المنعم القيسونى — الا انه لجأ بعد ذلك بصورة أكبر الى رجاله الاوفياء أمثال عبد القادر حاتم أو سيد مرعى وخاصة رجال صنعهم أو ممن رفعهم بنفسه الى السلطة . وكانوا بالتالى أوفياء كلية لرئيس الدولة الذى يدينون له بكل شىء . ومن ثم كانوا كالانسان الآلى يوافقون الرئيس دون اعتراض ، رجالا ، كما قال احد الوفديين ، « بلا واقع أو فكر » .

وكان أقصى ما يخشاه السادات كفاءة أو شعبية أو نجاح أحد معاونيه مما قد يخسف حضوره الشخصى .. فكم من حياة وظيفية حطمت بسبب هذا الخوف فقط . ومع ذلك لم يكن رجل السياسة المخلوع ينضم الى المعارضة لان منصب مستشار الرئيس كان يكتم أحقاده ويضمن له دخلا طيبا ليومه .. وفي موازاة ذلك كانت العلاقات التى اقامها تتيح له الاستفادة بصورة ما من الانفتاح .. فلم يعرف السادات بل ولم يرد فى كثير من الاحيان أن يحتفظ بأفضل وزرائه مضحيا بهم على مذبح « الانفتاح الاقتصادى » والسلام من أمثال

القيسونى أو فهمى أو بطردهم بسبب ليبراليتهم السياسية المتجاوزة مثلما فعل مع منصور حسن وزير الثقافة والاعلام فى سبتمبر عام ١٩٨١ عقب أن قدم هذا الاخير على انه النجم الساطع لنظام الحكم ..

ولم يحدث ابدا أن كانت المسافة فى مصر منذ ثلاثين عاما يمثل هـــذا الاتساع بين مراكز اتخاذ القرار والشعب . فلا يوجد سوى شلل حول الامير فى عالم من الدوائر والتجمعات تتحالف أو تهاجم بعضها من أجـــل التملق او الاسترضاء . وفى مايو عام ١٩٧١ كانت السلطة تدار فى جلسات سرية . أما الآن فهى تدار فى جلسات خاصة . ومن أجـــل الاحتفاظ بسيطرته لم يتوقف السادات عن توسيع دائرة المختارين . فان الاشتراك فى السلطة حتى ولو كان وهميا ، بالاضافة الى اغــراء المجـد واسداء الجميل كانت تهـدىء الضمائر وتسكت كثيرا من الأصوات ... وهكذا فمجلس الشورى والمجالس القومية المتخصصة ، ومجموعة مستشارى الرئيس ومجالس القطاعات العليا تعـد شبكات يضمن الرئيس بموجبهـا عـددا متزايدا من الشخصيات . وعلى أية حـــال فان أكثر الرجال ثقة يستطيعون أن يمسكوا بعـدة دوائر يضمنون من خلالها الولاء للرئيس ..

وهناك رجال آخرون حققوا ما أن توصلوا للسلطة التقـاء مذهـلا بين شئون الدولة ومصالحهم الشخصية .. وفى هذا الصدد قال لنا أحـد الوزراء السابقين فى عهد السادات : « ان كل السياسة الاقتصادية يخططها رجـل واحـد هو عثمان أحمد عثمان الذى يعاون الرئيس بصورة دائمـة ويكون عشرات الشركات ويشجع على ايجاد بنوك محلية وشركات أمن غذائى .. الخ .. للسيطرة على أقصى عدد من المؤسسات والدوائر لدرجة ان اصبح الاقتصاد ملكه « وفى الواقع فهو الذى تولى اقامة المـدن الجـديدة والمدن المتكاملة .. ان الطرق والجســور والطرق السريعة والقنوات قامـت بتنفيذها أيضـا « المقاولون العرب » التى تعلن حروفها السوداء على خلفيـة صفراء عن جميع مواقع العمل فى مصر . ان عثمـان يحتكر غالبية سـوق الاعمـال العامة .. انه شخصية عجيبة هذا التاجر البسـيط الذى بنى أكبر امبراطورية صناعية فى مصر .. وهـو يراس اليـوم ٥٥ ألف شـخص فى عشرات الشركات .. وهو الصديق الحميم للسادات وأصبح مستشاره الاقتصادى الاكبر تأثيرا لدرجة أن أحدا لم يكن يستطيع اتخـاذ أى قرار تنفيذى بدون تصريح منـه .. وبعد أن تولى شخصيا وزارة التعمير عام ١٩٧٤ أى أثناء بدء جميع العمليـات الكبرى عرف كيف يسكن جيدا رجـاله فى مناصب رئيسية ولا سيما أنـور أبو سحلى فى وزارة العدل والكفراوى فى الاسكان . وفى يناير عـام ١٩٨١ عين نائب رئيس الوزراء مكرسـا ما يطلق عليـه المصريون « بعثمانيـة » الاقتصاد . واذا كان قد اضطر الى الاستقالة فى شهر مايو فقد ظل مع ذلك سـيد الاقتصـاد .

ولم توقف هذه الاستقالة الاشاعات عن الفساد فى الأوساط المحيطة بالرئيس . حتى ان السيدة جيهان السادات اضطرت أن تنفى فى التليفزيون أنها تشترك فى مؤسسات خاصة من بينها بعض المؤسسات المشتركة مع عثمان أحمد عثمان .. وبالفعل كانت جيهان السادات قد اتخذت مع مجرى السنين مكانة متزايدة الى جانب الرئيس .. وكانت مبعوثة الرئيس فى آسيا عام ١٩٧٧ ، واسست برامج اجتماعية ، وشجعت برنامج تنظيم الاسرة ، وكانت تلعب دورا لا يروق مطلقا للمتشددين . وليس مؤكدا أن شهادتها التليفزيونية قد اقنعت الرأى العام الذى كان يرى أن مالية الدولة رؤوس الاموال الشخصية والشئون العامة والاملاك الخاصة تلتقى بصورة تثير الدهشة وتكفل للمجموعة التى تتولى السلطة طريق حياة لا تتناسب والمناصب الرسمية التى تشغلها . ولم يكن أحد ينسى أن الرئيس تربطه صلة نسب مع سيد مرعى وعثمان بمقتضى زواج ابنتيه وأبنيهما . وكانت الشائعات تفصح عن تدهور نظام حكم كان يشبه — فى اعتقاد العديد من المصريين — بصورة متزايدة كمسألة عائلية ، أو كناد أو بلاط يتبادل فيه الاعضاء التهنئة تحت الانظار الساخرة أو اللامبالية للشعب .. نظام حكم مريض بالفساد والوصولية وهجر القيم ..

وقد تظهر فضائح أكثر حجما فى مستقبل قريب لتمحو الفضائح التى تم الكشف عنها عام ١٩٧٧ من ضمن فضائح أخرى اكثر غموضا : مثل فضيحة الرشاوى التى تقاضاها وزراء فى عملية شراء أتوبيسات ايرانية وطائرات من شركة بوينج الامريكية ..

وبعد اختفاء السادات لم ينتظر المصريون طويلا ، فى هذا الصدد ، اكى يتم تطهير رئاسة الدولة . وبالفعل أبعد مبارك منذ توليه السلطة سيد مرعى وعثمان أحمد عثمان عن شئون البلاد . وبعد ذلك بشهرين أى فى ديسمبر علم ١٩٨١ كانت ادانة رشاد عثمان أحد النواب بتهمة الكسب غير المشروع قد مست العديد من الشخصيات ولا سيما عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء القوى الذى اتهم بتسهيل استيراد بضائع بدون جمارك بستة ملايين دولار لصالح رشاد عثمان .. وخسر منصبه فى الحكومة الجديدة التى شكلها رئيس الجمهورية فى ٣ يناير عام ١٩٨٢ .

وقد اشير ايضا فى هذه الفضيحة الجديدة الى اسمى شقيقى الرئيس — عصمت وطارق السادات اللذين سبق ذكرهما فى عمليات سابقة . وليس ثمة شك فى أن مفاجآت سوف تظهر لدى تقييم المحصلات مما سيدفع مصر اكثر الى نسيان السادات أسرع مما كنا نتصور ، خاصة وان خليفته اعرب عن عزمه على « مكافحة الفساد والمحسوبية والتسيب » وأيا كان فان مهمته لن تكون سهلة لاصلاح هذه الصورة الباهتة للسلطة والدولة ..

بعد بضع ساعات من اغتيال السادات جمـــع حسنى مبارك نائـــب الرئيس أعضاء الحكومة وأمر بالقـــاء القبض على المتشددين المسلمين وأعلن حالة الطوارىء .. وكانت مصر تبحث عن رئيس ، فوجدت قائدا .. وبعد أن اختاره أعضاء مجلس الشعب « المرشح الوحيد للرئاسة » فاز مبـــارك فى الاستفتاء الشعبى الذى اجراه يوم ١٣ اكتوبر وفقا للدستور .. وفى يوم ١٤ اكتوبر اقسم رابع رئيس لجمهورية مصر العربية اثناء تنصيبه رسميا قائلا : « اقسم بالله العلى القـــدير أن أحافظ على النظـــام الجمهورى والدســـتور والقانون وان احمى بقـــوة مصالح الشـــعب والاســـتقلال ووحـــدة الاراضى والوطن » ..

ورئيس قصر عابدين الجديد نقيض لسلفه . فبقدر ماكان السادات بشوشا مطلقا ، بقدر مايتسم حسنى مبارك بالهدوء ولايبتسم أبدا . ان هذا اللوا طيار الذى بلغ الثالثة والخمسين من عمره له طاقة كبيرة على العمل ، وهو ذو عقل منظم وحازم ويمتاز بالدقة والتنظيم العسكرى وواقعية الضابط وهى فضائل اثبتها لدى اعادة تنظيمه لسلاح الطيران المصرى بعد هزيمة يونيو وبقيادته القوات الجوية أثناء حرب أكتوبر . لقد لاحظه السادات خلال تقلده هذين المنصبين قبل أن يدفعه ليتولى منصب نائب الرئيس فى عام ١٩٧٥ . ومنذ ذلك الحين اشترك بصورة أوثق فى ممارسة السلطة . وقد رأس كثيرا اجتماعات مجلس الوزراء التى لم يكن السادات يتابع نشاطه الا عن بعـــد . وكان يسيطر أيضا على الخدمات الهامة داخل الرياسة . وبتعيينه نائب رئيس الحزب الديمقراطى عام ١٩٧٨ ، تعرف تماما على الملفات الداخلية والرجال الذين يسيطرون عليها .

بيد أنه قد اشترك بصفة خاصة فى ممارسة السياسة الخارجية خلال السنوات الست الأخيرة . فكان مبعوث الرئيس فى العديد من المهام الى الغرب والى البلاد العربية وتعرف على قادتها . وميوله لواشنطن مؤكدة . كما أنه لايجهل شيئا عن الاتحاد السوفييتى الذى أوفد اليه فى ثلاث دورات تدريبية منها دورة فى الأكاديمية العسكرية . واذا كان قد تورط بطبيعة الحـــال فى مفاوضات كامب ديفيد ، فانه لم يتوجه أبدا الى اسرائيل وكان هذا ورقة رابحة ثمينة ساعة تصفية الارث ، كما انه لم يمس ايضا فى أية فضيحة للنظـــام السابق ، ويظهر اليوم بمظهر الرجل الشريف الهادىء ذى الآراء الموزونة ، وذلك بعد تعبيرات سلفه المبالغ فيها . والرئيس الجديد كابن قرية من قرى المنوفية يتمتع بهدوء وظرف سكان الدلتا ممـــا لا يمحـــو الحضـــور والعمـــل ، والطاقة والحزم .

ولد مبارك سنة ١٩٢٨ في عائلة من البورجوازية الصغيرة ، وتخرج من الكلية الحربية عام ١٩٥٢ ، وكان برتبة عقيد وقت هزيمة يونيو وعين لواء خلال « حرب الاستنزاف » ونائب وزير الحربية عشية حرب أكتوبر . وبذلك أصبح ضمن الدائرة المحدودة لمن سموا « بأبطال حرب أكتوبر » . وبالمسامه بجميع الملفات وانقطاعه لممارسة السلطة والديبلوماسية وبامتلاكه رصيدا كبيرا من الحب ولا شك أيضا من ثقة الجيش ، وصل مبارك الى الرئاسة بعدة أوراق رابحة في يده . وهكذا لم يعد رئيس الدولة – للمرة الأولى في مصر – مدينــــا لثورة ١٩٥٢ . ويمكن لقرينته سوزان مبـارك وهي من أب مصرى وأم انجليزية أن تلعب دورا مؤثرا في الحياة الاجتماعية . وهي تعد في الجامعة الأمريكية بالقاهرة رسالة عن أطفال حي بولاق الفقير ، ويقال أنها تتأثر بهذا الفقر الذى يهــدد التوازنات في المدينة .

ونجح مبارك نجاحا عظيما في الاحتفاظ بالتـــوازن الصعب الذى كان لابد من ممارسته في الخطاب الذى ألقاه أمام البرلمان بمناسبة تنصيبه رئيســا يوم ١٤ أكتوبر ، فندد بالفساد والوصولية ودعا الى الاستثمارات الانتاجيــة بعد طول غياب ومد « يديه للمصـالحة » وبدا الرئيس الجديد معتدلا في الوقت الذى بدأت فيه بالفعل الاتصـالات مع اليسار والناصريين ... ولكنه بعــد أن كان قد أعلن في بادىء الامر أن النظام الاقتصادى والمؤسسات تعمــل جيدا ، اخذ تدريجيا في اعادة النظر في بعض اتجـاهات الانفتـاح وخفف من حــدة تجاوزاتها الحادة ... وعلى أية حال فان تشكيل حكومته الجــديدة برئاسة فؤاد محيى الدين تجسد هذا الهدف المزدوج بعد ابعاد عبد المجيد ... ولا غرو ألم يكن أول ما كلفه رئيس الدولة – من مهام هو تدعيم القطــاع العام وتوجيه الاستثمارات الى « المجالات الانتاجية » والحد من الاســتيراد اى الحد من استيراد المنتجات الاستهلاكية غير الاساسية والسلع الكمالية ... وقد اتخذت بالفعل اجراءات ميسرة للحد من الاستيراد والتهريب في المنطقــة الحرة ببورسعيد . لا شك أن مثل هــذه السياسة الاقتصـــادية التى تتمشى والانتقادات العــديدة التى وجهت لسياسة السادات في الانفتاح خليقة بأن تحد من التضخم وتهيىء لحل المشكلات الاجتماعية . وليس ثمــة شـــك في أن هذه السياسة سوف تصطدم بأوساط رجال الاعمـــال التى لن تتخلى بسهولة عن نشاطاتها المثمرة جدا منذ عام ١٩٧٥ ... في الوقت الذى يجازف أى اجــراء لتوجيه الانفتاح الاقتصادى بتثبيط رؤوس الاموال الاجنبيــة ... ومن ثم فان الاختيارات ستكون حســـاسة والطريق ضيق لحل المشـكلات دون تخويف الاستثمارات ...

وعلى الصــعيد السياسى ايضا هبت ريـح ليبرالية اذ رفعت اجـراءات الامن الصارخة وهدأت حــدة التوتر في العاصمة ... وفي ٢٦ ديسمبر ١٩٨١ أمر رئيس الدولة باطلاق سراح ٣٩ شـــخصا من الذين ألقى القبض عليهم

يوم ٢ سبتمبر ... وهم عشرة من الاقباط العلمانيين وبعض الماركسيين وبصفة خاصة بعض الشخصيات الاسلامية من بينها عمر التلمسانى الذى اثار مفاجأة عندما صرح فى صحيفة « الجمهورية » قائلا : « انني اؤيد حكومة مبارك على طول الخط « دون أن يعدل مع ذلك عن العمل دائما من أجل « تطبيق الشريعة القرآنية »» . وفى حديث أدلى به أول يناير عام ١٩٨٢ لصحيفة « الاهرام » قال : لم ينكر الرئيس الجديد على الاحزاب السياسية « حق النقد » على ان تراعى المصالح العليا للدولة » ... أما فيما يتعلق بالصحافة التى طالما أهانها السادات فقد استعادت بعض الشيء مكانتها باعادة حوالى ثلاثين صحفيا من المبعدين الى مهامهم حتى ولو لم يصرح لصحف المعارضة بالصدور من جديد .

فهل تنبىء هذه التغيرات الاولى عن قطيعة جديدة مثلما تعودت مصر منذ عشر سنوات ؟ وهل سيدخر خلفاء السادات له نفس المصير الذى ادخره هو شخصيا لعبد الناصر ؟ ان هامش المناورة امام الرئيس مبارك ليست بالاتساع الذى يمكنه من أن يغير الامور سريعا ... لانه يتعين عليه قبل أى شيء ان يأخذ فى الاعتبار أوساط رجال الاعمال وواشنطن ، والحركة الاسلامية والجيش ، تجنبا لوقوع أى حادث ومن أجل اقرار الثقة فى حكومته . ومن الواضح ان الرئيس الجديد يحاول ان يقيم توازنا صعبا بين التغير والاستمرارية . فهل ستتغلب الاستمرارية بتعيين فؤاد محيى الدين رئيسا للوزارة ؟ أم أن حكومته ستكون مجرد حكومة انتقالية حتى ٢٥ ابريل ١٩٨٢ ؟ تلك الاستمرارية التى فيما وراء كل قطيعة تحدث ــ وما اكثرها ــ من ذات الطابع السياسى والدبلوماسى والاقتصادى تعيد اتصالاتها مباشرة مع الناصرية . الا يعد فؤاد محيى الدين فى الواقع نموذجا حقيقيا للسياسى الذى وصل الى ادارة شئون البلاد فى الستينات مع عبد الناصر وعن طريق الاتحاد الاشتراكى ، والذى خدم السادات باخلاص حتى بعد كامب ديفيد ؟ واليس فؤاد محيى الدين الذى شغل منصب أمين عام الحزب الواحد لمحافظة القليوبية عام ١٩٦٥ ، ومحافظ الاسكندرية ووزير الصحة عام ١٩٧٤ ونائب رئيس الوزراء عام ١٩٨٠ ايضا رجل السراى ... فهو مثل معظم الشخصيات المصرية فى السلطة ، شارك منذ عشرين عاما باصرار كبير فى اعداد سياسة مختلفة جذريا ومتعارضة عامة . فهل سيأتى التجديد فى مصر من « النظام » ؟

وحتى الآن كان حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الوحيد الذى عارض مبارك عن طريق الاستفتاء ، رافضا تأييد رجل يواصل انتهاج سياسة ادينت من قبل . . وفى مقابل ذلك أبدى حزب العمل الاشتراكى حكما مؤيدا مقدما . ولكن لا هذا الحزب ولا ذاك توفرت له امكانية التعبير عن رأيه وقت الاختيار . وفى

الخارج أدان الفريق الشاذلى هذا الانتخاب وطالب بالغاء حالة الطوارىء والقوانين الاستثنائية كما طالب بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين واذا كان يتعين على رئيس الدولة أن يقول بعض الشىء عن سياسته ويغير من موقف السلطة فى مواجهة المعارضة ، عندئذ يمكن ان يبدأ حوارا ويمهد له اطلاق سراح محمد حسنين هيكل الذى اعتقل يوم ٢ سبتمبر ٠٠ وقد يسفر هذا الحوار بعد فترة عن نوع من الوحدة الوطنية تستهدف مواجهة الموقف الخطير لمصر ٠٠

ان السادات قد وجد عام ١٩٧٠ بلدا مهانا واقتصادا مرهونا بسبب الحرب ولكنه ترك أمة بائسة على حافة الانفجار الاجتماعى ومن ثم فان الحكومة ستكون فى حاجة للتزود بسياسة اقتصادية حقيقية وبان تبادر بصفة خاصة الى ايجـــاد حلول ملموسة للمشكلات اليومية للشعب والتى تسمى بمشكلة السكن والمواصلات والتعليم والصحة ٠٠ وكنا نعلم ان خلافا فى وجهات النظر كان قائما بين مبارك والسادات وبأبتعاد مبارك عن اختيارات هذا الاخير يستطيع ان يحظى بتأييد كبير ٠ وسيعتمد نجاح فترة رئاسته بصورة كبيرة على قدرته على حـــل المشكلات اليومية ولكنه لن يستطيع تحقيق ذلك بدون اقرار تعدد الاحـــزاب للحيلولة دون وجود هذا الانفصام بين السلطة وممثليها ٠٠ واذا كان لابد من اتباع الشدة وايثارها على الصبغة الليبرالية فان التجربة قد تفشل سريعا ٠٠ ومثلما حدث غداة حرب عام ١٩٦٧ فان الانتقال من حالة الطوارىء الى دولـــة السياسة ، ومن نظام الاستثناءات الى المجتمع المدنى يعد أمرا يفرض نفســـه رفى مقابل ذلك فما الذى سيفعله الجيش اذا ما تجددت الاضطرابات الاجتماعية أو الدينية أو اذا اتخذت الاختيارات الخارجية طرقا مختلفة تماما عما سبق ؟ ٠٠٠ هذا الجيش الذى يرأسه الفريق ابو غزالة المؤيد الحميم للولايات المتحدة ٠ ألن تغريه ممارسة السلطة عن طريق القيام بانقلاب ؟ ٠٠ وأيا كانت الافتراضات فان الرئيس الجديد « لن يكون رحيما مع الذين يلعبون بالنار ، يهددون الامن ويسيئون الى الوحدة الوطنية » ٠٠ وهذا ما صرح به عقب انتخابه ٠٠ وكان سلفه قد راهن بأربعة رهانات : استعادة الاراضى المصرية المحتلة ، السير فى اتجاه السلام فى الشرق الاوسط عن طريق البدء فى حل القضية الفلسطينية ، التنمية والديمقراطية ٠٠ لعل ما يثقل من مهمة الرئيس مبارك ان السادات خسر جميع رهاناته تقريبا ٠٠٠

مراجعة مطبعية : على كامل دسوقى :

فهرس

رقم الصفحة

رقم الصفحة



مطابع الهيئة العامة للاستعلامات